

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

الآثار الاقتصادية الكلية للصدمات في أسعار البترول على إقتصاديات الدول المصدرة للنفط -دراسة
قياسية للإقتصاد الجزائري للفترة (1970-2022)-

تحت إشراف:

د. قديد ياقوت

المشرف المساعد:

أ.د. زدون جمال

من إعداد الطالبة:

ديب حفصة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة عين تموشنت	محاضر "أ"	د. زناقي سيد أحمد
مشرفة ومقررة	جامعة عين تموشنت	محاضرة "أ"	د. قديد ياقوت
مشرفا مساعدا	جامعة عين تموشنت	أستاذ التعليم العالي	أ.د. زدون جمال
ممتحنة	جامعة عين تموشنت	محاضرة "أ"	د. بن نافلة نصيرة
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شبيبي عبد الرحيم
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	محاضر "أ"	د. لحول علي

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا العمل.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل
المبتغى، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، ورعتني حق
الرعاية وكانت دعواتها لي بالتوفيق. أُمِّي الغالية

إلى أخي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة.

إلى بهجة العائلة وفرحتها ابنة أخي "الجين"

إلى كل الأهل والأصدقاء من قريب أو من بعيد.

شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وإمتمانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "قديد ياقوت" على توجيهاتها ونصائحها القيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف المساعد "زدون جمال" على إرشاداته القيمة. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة "أعضاء لجنة المناقشة" على تفضلهم بمراجعة هذه الأطروحة وقبول مناقشتها، ومساهمتهم في إثراء هذا العمل بمدخلاتهم ومقترحاتهم القيمة. كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	الفهرس
	البسملة
	الشكر والإهداء
	الفهرس
	قائمة الأشكال، الجداول والملاحق
	الملخص
أ-ف	المقدمة
الفصل الأول: مدخل لصدمات أسعار النفط	
02	مقدمة الفصل الأول
03	المبحث الأول: عموميات حول إقتصاديات النفط الخام
03	المطلب الأول: ماهية النفط الخام وأهميته
03	- الفرع الأول: تعريف النفط الخام
04	- الفرع الثاني: أنواع النفط الخام ومنتجاته
07	- الفرع الثالث: تسعير النفط الخام
08	- الفرع الرابع: أهمية النفط الخام
08	1- الأهمية الاقتصادية للنفط
09	2- الأهمية الاجتماعية للنفط
09	3- أهمية النفط على الصعيد السياسي
09	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأصل وتكوين النفط الخام (النشأة)
10	- الفرع الأول: النظرية اللاعضوية
10	- الفرع الثاني: النظرية العضوية
11	- الفرع الثالث: هيكل صناعة النفط الخام
12	المطلب الثالث: هيكل السوق العالمي للنفط الخام
13	- الفرع الأول: تعريف الأسواق النفطية
13	- الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية
13	1- السوق الفوري
13	2- السوق الآجل
14	المطلب الرابع: العناصر المكونة للأسواق العالمية النفطية
14	- الفرع الأول: وكالة الطاقة الدولية (IEA)
15	- الفرع الثاني: الشركات العالمية للنفط

16	المبحث الثاني: أنواع وأهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام
16	المطلب الأول: السعر النفطي
16	الفرع الأول: تعريف وأنواع سعر النفط
17	الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط
18	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط
18	1- العوامل الاقتصادية
19	- الطلب العالمي على النفط
20	- العرض العالمي على النفط
24	2- العوامل الجيوسياسية
24	3- المضاربة في الأسواق النفطية
25	المطلب الثالث: آليات تحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب
25	1- تحديد سعر النفط في المدى القصير
25	2- تحديد سعر النفط في المدى المتوسط والطويل
25	المبحث الثالث: صدمات أسعار النفط وعلاقتها بالإقتصاد الكلي
26	المطلب الأول: مفهوم وأهم الصدمات النفطية
26	الفرع الأول: تعريف الصدمات النفطية
27	الفرع الثاني: أهم الصدمات النفطية التي عرفها العالم
28	- الصدمة النفطية الأولى لسنة 1973
29	- الصدمة النفطية الثانية لسنة 1979
30	- الصدمة النفطية (المضادة) لسنة 1986
30	- الصدمة النفطية لسنة 1990
31	- الصدمة الآسيوية لسنة 1998
31	- الصدمة النفطية لسنة 2004
32	- الصدمة النفطية لسنة 2008
33	- الصدمة النفطية لسنة 2014
36	- الصدمة المزروجة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وإختيار أسعار النفط
40	- الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على أسعار النفط
41	المطلب الثاني: آثار الصدمات النفطية على متغيرات الاقتصاد الكلي
41	- العلاقة بين صدمة أسعار النفط والتضخم

الفهرس

43	- العلاقة بين صدمات أسعار النفط وسعر الصرف
44	- العلاقة بين صدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي
44	- تأثير صدمات أسعار النفط على سوق العمل
45	- تأثير صدمات أسعار النفط على شروط التبادل التجاري
45	- تأثير صدمات أسعار النفط على السياسة النقدية
45	- أثر صدمات أسعار النفط على سعر الفائدة
45	- أثر الصدمات النفطية على الإنفاق الحكومي
46	المطلب الثالث: قنوات إنتقال الصدمات النفطية إلى الاقتصاد الكلي
46	- قناة جانب العرض
46	- تأثير تحويل الثروة
47	- تأثير التضخم
47	- تأثير التوازن الحقيقي
47	- قناة تأثير تعديل القطاع
47	- تأثير حالة عدم اليقين
48	- قناة جانب الطلب
49	المطلب الرابع: آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي
50	- آليات إنتقال (تحويل) أسعار النفط
52	- تداعيات إرتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط
53	- تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط
55	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية	
57	مقدمة الفصل الثاني
58	المبحث الأول: نظرية العلة الهولندية وعلاقتها بالإقتصاد الريعي
58	المطلب الأول: العلة الهولندية تاريخ وأسباب ظهورها
58	- الفرع الأول: مفهوم العلة الهولندية
59	- الفرع الثاني: الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي
61	المطلب الثاني: النماذج المفسرة للعلة الهولندية
61	- الفرع الأول: نموذج سالتير وسوان سنة 1959

الفهرس

63	- الفرع الثاني: نموذج Gregory(1976)
65	- الفرع الثالث: النموذج الأساسي (1984) The Core Model
68	- الفرع الرابع: أثر إختلال التوازن النقدي
70	المطلب الثالث: النماذج النيو كلاسيكية وعلاقتها بالعلة الهولندية
70	- الفرع الأول: نموذج ماكينون في تفسير المرض الهولندي
71	- الفرع الثاني: نموذج النمو المفقور لباغواي
73	- الفرع الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين نظرية النمو المفقور والمرض الهولندي
74	- الفرع الرابع: نموذج ريكزانسكي (1955) Rybczynski
76	المبحث الثاني: التفسير السياسي والمؤسسي لنقمة الموارد
76	المطلب الأول: المرض السياسي الهولندي
78	المطلب الثاني: التفسير المؤسسي
78	- الفرع الأول: دور المؤسسات في التنمية الإقتصادية
82	- الفرع الثاني: وفرة الموارد الطبيعية والفساد
85	المبحث الثالث: تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية
85	المطلب الأول: دورية السياسة المالية
89	المطلب الثاني: صناديق النفط
98	المبحث الرابع: نماذج عن بعض الدول الناجحة في تجنب التأثيرات السلبية لوفرة الموارد
98	المطلب الأول: التجربة النرويجية
101	المطلب الثاني: الدروس المستفادة من التجارب السابقة للتخلص من لعنة الموارد
102	خاتمة الفصل الثاني
الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر	
104	مقدمة الفصل الثالث
105	المبحث الأول: دراسة تحليلية لعلاقة الصدمات النفطية بمتغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر
105	المطلب الأول: عينة، بيانات ومنهجية الدراسة
107	المطلب الثاني: علاقة الصدمات النفطية بالنمو الإقتصادي ومعدل البطالة والتضخم
113	المطلب الثالث: علاقة الصدمات النفطية بالموازنة العامة والسياسة النقدية
118	المطلب الرابع: علاقة الصدمات النفطية بالتوازن الخارجي
118	- الفرع الأول: علاقة الصدمات النفطية بميزان المدفوعات

الفهرس

121	- الفرع الثاني: علاقة الصدمات النفطية بسعر الصرف
123	المبحث الثاني: شرح الطريقة المستخدمة
123	المطلب الأول: إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية
124	- إختبار Dickey-Fuller (DF)
124	- إختبار ديكي فولر المطور (1981) Augmented Dickey Fuller Test (ADF)
125	- إختبار Phillips & Pierre Perron (1988)
125	- إختبار KPSS
126	المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك (Co-integration test)
127	- نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
128	- نموذج محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Dynamic Simulation of ARDL Models
130	المطلب الثالث: طريقة المربعات الصغرى المنتظمة المستندة إلى Kernel-based Kernels regularized least squares (Krls))
133	المبحث الثالث: دراسة قياسية لإختبار مدى تأثير الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2022)
133	المطلب الأول: بناء نموذج الدراسة
135	- إختبار الإستقرارية للمتغيرات
135	- نتائج إختبار تحديد درجة التأخير الأمثل
136	المطلب الثاني: نتائج تطبيق نموذج ARDL
136	- نتائج إختبار الحدود bound tests
136	- نتائج تقدير معلمات المدى الطويل والقصير
142	المطلب الثالث: نتائج تطبيق محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (dynardl)
146	المطلب الرابع: نتائج تطبيق طريقة المربعات الصغرى المنتظمة المستندة إلى Kernel
151	خاتمة الفصل الثالث
152	الخاتمة
158	قائمة المراجع
176	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال،

الجدول والملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
05	أنواع النفط بحسب درجة الكثافة (API)	01-01
06	منتجات النفط الخام	02-01
21	إنتاج النفط خارج الأوبك وسعر النفط الخام لسنة (2001-2022)	03-01
27	الصدمات النفطية العالمية (1973-2022)	04-01
38	التطورات الربع سنوية للإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي 2020 (مليون برميل يوميا)	05-01
38	المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2019-2020 (دولار/ برميل)	06-01
39	السعر الفوري وتوقعات أسعار خام برنت	07-01
48	قنوات إنتقال صدمات أسعار النفط	08-01
52	قنوات إنتقال أسعار النفط في إقتصاد مصدر للنفط	09-01
63	نموذج سالتير وسوان	01-02
64	نموذج Gregory	02-02
66	نموذج Cordon	03-02
72	نموذج باغواي مع فرضية ثبات معدل التبادل التجاري الخارجي	04-02
73	نموذج باغواي مع فرضية تدهور معدل التبادل التجاري الخارجي	05-02
75	منحنى إمكانيات الإنتاج في الإقتصاد المحلي "إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية"	06-02
93	المؤشرات المالية للحكومة المركزية النرويجية 1980-1999	07-02
94	المؤشرات المالية للحكومة المركزية للتشيلي للفترة 1981-1999	08-02
94	المؤشرات المالية للحكومة المركزية الفينزويلية للفترة 1980-1999	09-02
96	المؤشرات المالية في ألاسكا خلال الفترة 1987-1999	10-02
96	المؤشرات المالية للحكومة المركزية الكويتية للفترة 1981-1999	11-02
100	آلية عمل القاعدة المالية	12-02
107	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2022)	01-03
110	تأثير الصدمات النفطية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	02-03
111	تأثير الصدمات النفطية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	03-03
113	تطور الإيرادات العامة والإيرادات النفطية والعادية في الجزائر للفترة (1990-2021)	04-03
115	تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	05-03
116	تأثير الصدمات النفطية على أدوات السياسة النقدية في الجزائر	06-03
119	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1992-2021)	07-03

قائمة الأشكال، الجداول والملاحق

121	تأثير الصدمات النفطية على سعر الصرف	08-03
129	خطوات تطبيق محاكاة dynardl	09-03
136	تقدير معاملات نموذج ARDL	10-03
140	التوزيع الطبيعي المعياري (Standardized normal distribution)	11-03
141	كميات البواقي مقابل كميات التوزيع الطبيعي (Quantiles of residuals against quantiles of normal distribution)	12-03
142	نتائج إختبار المجموع التراكمي لإستقرار المعلمات	13-03
143	تقديرات المعلمات لمحاكاة ARDL الديناميكي	14-03
145	الصدمة الإيجابية والسلبية بنسبة $\pm 10\%$	15-03
147	تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل الناتج المحلي الإجمالي	16-03
148	تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل الإنفاق الحكومي	17-03
148	تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل سعر الصرف الفعلي الحقيقي	18-03
149	تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل الكتلة النقدية	19-03
150	تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل إجمالي عدد السكان	20-03

الصفحة	العنوان	الرقم
04	درجة الكثافة النوعية والكثافة API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية	01-01
06	نسبة الكبريت في بترول بعض الدول المصدرة	02-01
23	إنضمام الدول إلى منظمة الأوبك	03-01
36	إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، الإجمالي والتغير السنوي 2014-2020 (مليون برميل/يوم)	04-01
105	متغيرات الدراسة	01-03
135	نتائج إختبارات جذر الوحدة	02-03
135	نتائج تحديد درجة التأخر الأمثل	03-03
136	نتائج إختبار الحدود F-bound	04-03
137	نتائج تقدير كل من نموذج المدى الطويل ونموذج المدى القصير	05-03
139	إختبار شرط استقلال حدود الخطأ	06-03
140	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج	07-03
142	تقديرات نموذج المحاكاة الديناميكية ARDL	08-03
147	المشتقات النقطية بإستخدام Krls	09-03

قائمة الأشكال، الجداول والملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
177	نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى	01
177	نتائج إختبار ديكي فولر المطور	01-01
177	إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة إجمالي الناتج المحلي	01-01-01
177	إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة سعر النفط	02-01-01
177	إختبار ديكي فولر لسلسلة الإنفاق الحكومي	03-01-01
178	إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة إجمالي عدد السكان	04-01-01
178	إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي	05-01-01
178	إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة الكتلة النقدية	06-01-01
179	نتائج إختبار فليبيس بيرون	02-01
179	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة إجمالي الناتج المحلي	01-02-01
179	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة سعر النفط	02-02-01
179	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة الإنفاق الحكومي	03-02-01
180	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة إجمالي عدد السكان	04-02-01
180	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي	05-02-01
180	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة الكتلة النقدية	06-02-01
181	نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	02
181	نتائج إختبار ديكي فولر المطور	01-02
181	إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة إجمالي الناتج المحلي	01-01-02
181	إختبار ديكي فولر لسلسلة الإنفاق الحكومي	02-01-02
181	إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي	03-01-02
182	نتائج إختبار فليبيس بيرون	02-02
182	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة إجمالي الناتج المحلي	01-02-02
182	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة الإنفاق الحكومي	02-02-02
182	إختبار فليبيس بيرون لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي	03-02-02
183	نتائج تحديد درجة التأخير الأمثل	03
183	نتائج تقدير كل من نموذج المدى الطويل ونموذج المدى القصير	04
184	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج	05
184	نتائج تقديرات نموذج المحاكاة الديناميكية ARDL	06
185	نتائج المشتقات النقطية باستخدام Krls	07

الملخص:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس تأثير صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وذلك باستخدام تقنية محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة الجديدة، بالإضافة إلى طريقة المربعات الصغرى المنتظمة القائمة على Kernel. وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1970-2022. و بعد الدراسة و التحليل توصلنا إلى: وجود أثر إيجابي لأسعار النفط على النمو الإقتصادي، وكذلك وجود أثر إيجابي لكل من الإنفاق الحكومي وإجمالي عدد السكان على النمو الإقتصادي، وجود أثر سلبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي والكتلة النقدية على النمو الإقتصادي. تدعم تقديرات (krls) أيضا نتائج dynardl. كما كشفت تقديرات الصدمات المضادة لأسعار النفط على GDP أن حدوث صدمة بمقدار +10% في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة GDP على المدى الطويل، في حين أن الصدمة السلبية بنسبة -10% في سعر النفط تؤدي إلى إنخفاض GDP على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: صدمات أسعار النفط، متغيرات الإقتصاد الكلي، Dynamic ARDL، الجزائر.

Abstract:

The main objective of this study is to measure the impact of oil price shocks on macroeconomic variables in Algeria, using the Dynamic Auto Regressive Distributed Lag (DARDL) approach along with the Regularized Least Square Kernel (KRLS) method. Annual data covering the period 1970-2022 was employed.

The study findings are as follows: there is a positive effect of oil prices on economic growth, as well as a positive effect of government expenditure and total population on economic growth. On the other hand, there is a negative impact of real effective exchange rate and money supply on economic growth. The KRLS estimation also supports the results of the DARDL approach. The estimates of the oil price counterfactual shocks on GDP reveal that a positive shock of +10% in oil prices leads to an increase in GDP in the long run, while a negative shock of -10% in oil prices leads to a decrease in GDP in the long run.

Key words: Oil price shocks, macroeconomic variables, Dynamic ARDL, Algeria

Résumé :

L'objectif principal de cette étude est de mesurer l'impact des chocs des prix du pétrole sur les variables macroéconomiques en Algérie, en utilisant l'approche Dynamique Auto Régressive Distributed Lag (DARDL) en conjonction avec la méthode Regularized Least Square Kernel (KRLS). Les données annuelles couvrant la période 1970-2022 ont été utilisées. Les résultats de l'étude sont les suivants : il existe un effet positif des prix du pétrole sur la croissance économique, ainsi qu'un effet positif des dépenses publiques et de la population totale sur la croissance économique. En revanche, il existe un impact négatif du taux de change effectif réel et de l'offre de monnaie sur la croissance économique. L'estimation KRLS confirme également les résultats de l'approche DARDL. Les estimations des chocs contrefactuels des prix du pétrole sur le PIB révèlent qu'un choc positif de +10 % dans les prix du pétrole entraîne une augmentation du PIB à long terme, tandis qu'un choc négatif de -10 % dans les prix du pétrole entraîne une diminution du PIB à long terme.

Les mots clés : Chocs pétroliers, variables macroéconomiques, dynamique ARDL, Algérie.

المقدمة

يعتبر النفط محرك أساسي للنمو الإقتصادي العالمي، إذ يطلق عليه إسم " الذهب الأسود" لأنه يُستخدم في عمليات على رأسها الإنتاج الصناعي والنقل، لذلك فإن أي تقلبات في الأسعار يؤدي إلى حدوث صدمات نفطية عالمية مما سيؤثر على اقتصاديات دول العالم (المصدرة و المستوردة)، و قد حظيت صدمات أسعار النفط بإهتمام كبير بسبب عواقبها الاقتصادية الكلية. خاصة إذا تحدثنا عن البلدان التي تعتمد بدرجة عالية على الموارد النفطية، فإذا حدثت أي صدمة قد تنتقل بالكامل إلى الاقتصاد الكلي، تعتبر الصدمات النفطية أحد أنواع الصدمات الحقيقية الخارجية التي تواجهها الإقتصاديات، والتي تنجم عن تذبذب العرض والطلب على النفط في الأسواق العالمية مما يؤدي إلى حدوث إرتفاع أو إنخفاض حاد في الأسعار الحقيقية للنفط، كما أن إستجابة الإقتصاد للصدمة النفطية تتوقف على طبيعة الصدمة سواء إيجابية أو سلبية. كما أن أثر الصدمة يختلف في الدول المصدر للنفط بإختلاف درجة إعتماها على النفط كمصدر تمويل للإقتصاد.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، وإلى وقتنا الحالي، يرى خبراء الاقتصاد الكلي أن التغيرات في أسعار النفط مصدر مهم للتقلبات الإقتصادية، لأنها تؤثر على العديد من الإقتصادات في آن واحد. يعود هذا التوقع إلى فترتي النمو المنخفض والبطالة المرتفعة والتضخم المرتفع الذي ميز معظم الإقتصادات الصناعية في منتصف وأواخر السبعينيات. تُرجع الروايات التقليدية عن فترات الركود التضخمي تلك على الزيادات الكبيرة في أسعار النفط التي نجمت عن حرب يوم الغفران عام 1973، والثورة الإيرانية عام 1979 على التوالي.¹

فالصدمة النفطية الأولى كانت مدفوعة بالحرب العربية الإسرائيلية، والتي أدت إلى قيام الدول العربية المنتجة للنفط بفرض حظر على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، والتي كان ينظر إليها على أنها كانت مؤيدة بشدة لإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، أكدت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) قوتها الإحتكارية في سوق النفط من خلال تخفيض الإنتاج وتحديد السعر بشكل جماعي. مما أدى إلى تضاعف سعر النفط بنحو أربعة أضعاف، من حوالي 3 دولار للبرميل إلى حوالي 11.500 دولار للبرميل في عام 1974. كان لهذه الصدمة تداعيات خطيرة على العديد من الإقتصادات (الدول) الصناعية المتقدمة، بما في ذلك الإرتفاع الحاد في الأسعار الذي تسبب في دوامة الأجور والركود، ومن هنا ظهر مصطلح "التضخم المصحوب بالركود". أما بالنسبة للبلدان النامية عانت من إنخفاض التجارة العالمية مما أدت إلى إنخفاض أسعار السلع الأولية إستجابة للتضخم وعدم الإستقرار النقدي الدولي. في هذه الفترة إرتفع متوسط سعر الذهب بنسبة 66% من عام 1973 إلى 1974. وبحلول عام 1977 حدث تراجع جزئي في سعر الذهب لأن الحكومات قامت بخفض أسعار الذهب لتعزيز الثقة في قيمة العملات وإعادة الإستقرار إلى الأسواق المالية.²

وفي نفس السنة 1977 أشارت المجلة البريطانية إلى مصطلح جديد في الإقتصاد يسمى ب "المرض الهولندي" الناتج عن إكتشاف حقل غاز طبيعي في بحر الشمال في 'جرونينجن' بهولندا. حيث أدى هذا الحقل في أوروبا الغربية إلى تراجع التصنيع. لأن هذه الدول إعتمدت بالدرجة الأولى على عائدات هذا الحقل مما أدى إلى إرتفاع قيمة عملة هذه الدول، وإنخفاض صادراتها الأخرى. وفي سنة 1994 ظهر مصطلح جديد آخر من قبل (Auty 1994) يسمى ب "لعنة الموارد الطبيعية" إذ

¹ Olivier J. Blanchard, Jordi Gali, THE MACROECONOMIC EFFECTS OF OIL SHOCKS: WHY ARE THE 2000S SO DIFFERENT FROM THE 1970S?. NBER WORKING PAPER SERIES No. 13368. September 2007.

² Jeremy J. Wakeford. The impact of oil price shocks on the South African macroeconomy: history and prospects. Development Policy Research Unit. Conference 18-20 October 2006. P07.

أشار في نظريته إلى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تظهر إنخفاضاً في النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية مقارنة بالدول التي تفتقر إلى هذه الموارد الطبيعية.

تشير الأدلة إلى أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في كثير من الأحيان تقع ضحية "لعنة الموارد". حيث كان أداء البلدان الغنية بالموارد مثل الكونغو، نيجيريا، بوليفيا، سيراليون وفنزويلا أسوأ بكثير من البلدان الفقيرة بالموارد مثل مور آسيا. لأن البلدان التي لديها حصة كبيرة من صادرات الموارد الطبيعية عادة ما يكون دخل الفرد فيها منخفض، لكن هناك دول أثبتت العكس. على سبيل المثال، يرى (Fasano 2002) أن الإمارات العربية المتحدة حولت لعنة الموارد إلى نعمة من خلال الإستثمار بشكل مكثف في البنية التحتية الحديثة والتعليم، بينما يجادل (Acemoglu, Johanson and Robinson 2003) بأن بوتسوانا المتجانسة عرقياً والغنية بالألماس هي قضية نجاح لأنها تستخدم أيضاً عوائد الموارد للإستثمار في التعليم والنمو.¹ بالإضافة إلى هذه الدول نجد التجربة الهولندية التي تعتبر تجربة رائدة في هذا المجال. فهذه الدول تحسد حقيقة أن الموارد الطبيعية يمكن أن تكون نعمة من خلال تعزيز النمو الإقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. ومع ذلك، لا يزال ينظر إلى هذه الموارد بشكل سلبي على أنها لعنة خاصة في الدول النامية عامة.

و الجزائر على غرار الدول المصدرة للنفط، فبعد الإستقلال قامت بوضع مخططات وإستراتيجيات للتنمية لبناء هيكل إقتصادي متين، لكن الجزائر فشلت في تحقيق هذه المخططات مما أجبرها في التفكير بإصلاحات عميقة لعل أهمها التخلي عن اعتماد النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي، وما عزز هذه الأفكار هو ما حدث في منتصف ثمانينيات القرن الماضي وبالتحديد في سنة 1986 حيث وقعت صدمة نفطية مضادة أدت إلى حدوث ضائقة مالية خارجية ناتجة عن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط وإنخفاض قيمة الدولار الأمريكي وكان المشكل الكبير والرئيسي في الإقتصاد الجزائري هو سعر البرميل الذي تجاوز \$30 سنة 1985 لينزل إلى \$14.4 للبرميل سنة 1986 ووصلت عائدات صادرات المحروقات 63.3 مليار دينار جزائري وإنخفضت إلى 34.9 مليار دج سنة 1986. وإنطلاقاً من هذه السنة يمكن القول بأن تداعيات هبوط سعر البترول بدأت تظهر على الإقتصاد الجزائري. ولمواجهة هذه الأزمة كان لا بد من اعتماد إصلاحات إقتصادية تُخرج الإقتصاد الجزائري من هذه الصدمة وتُحقق الإستقرار الإقتصادي فهذه السنة سميت بالعام الأسود بتروليا لأن هذا التدهور في الأسعار تواصل إلى غاية 1988، مما أجبر الحكومة الجزائرية على الإقتراض من صندوق النقد الدولي والذي إشتراط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية أمام الصادرات والواردات، كما فرض عليها إنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي والتوجه نحو إقتصاد السوق. وإبتداء من الفترة 1989 إلى 1990 عرفت أسعار النفط تحسناً لكن هذا التحسن لم يدم طويلاً إذ بدأ السعر يتراجع تدريجياً من \$22.26 للبرميل سنة 1990 إلى \$15.53 للبرميل سنة 1994. وفي سنة 1995 إرتفع سعر البرميل إلى \$16.86، وخلال سنتي 1996 و1997 وصل سعر البرميل إلى \$20.29 و\$18.68 على التوالي. وفي سنة 1998 إنخفضت أسعار النفط بشكل حاد مما أجبر الحكومة الجزائرية إلى اللجوء مرة أخرى للإستدانة الخارجية. ولكن إبتداء من سنة 1999 إرتفعت أسعار النفط فأعطت نوعاً من الراحة المالية تم إستغلالها في رسم سياسة مالية تنموية عبر عنها بإرتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط الدعم الإنعاش الإقتصادي. كما أن أسعار النفط لم تتأثر بشكل حاد بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

¹ Rabah Arezki and Frederick Van Der Ploeg. Can the natural resource curse be turned into a blessing? The role of trade policies and institutions. IMF Working paper WP/07/55. March 2007. P03.

وذلك بسبب الطلب الكبير والمتزايد. لكن في السنوات الأخيرة ظهرت بوادر صدمة نفطية مضادة مع بداية 2014 حيث شهدت أسعار النفط إنخفاضاً مستمراً مما أثر على الإقتصاديات التي تعتمد على عائداته كمصدر أساسي للتمويل مما أجبر السلطات الجزائرية على تبني نظام التقشف بالإضافة إلى البحث عن موارد جديدة خارج قطاع المحروقات.

ولكن في سنة 2020 وجدت الجزائر نفسها أمام صدمة مزدوجة ناتجة عن الإنهيار الحاد في أسعار النفط وجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، فقد سببت الأولى إنخفاض عائدات الصادرات لأن السعر إنخفض إلى سعر قياسي وصل إلى 16 و 17\$ للبرميل أما الثانية أدت إلى تباطؤ في الإستثمار والإستهلاك. ووفق قانون المالية لسنة 2022، توقعت الحكومة الجزائرية عجزاً في موازنتها بما يعادل 31 مليار دولار مقابل سعر مرجعي 45\$. لكن بسبب الحرب الروسية الأوكرانية شهدت السوق النفطية العالمية قفزة في الأسعار لم تشهدها منذ سنة 2008، مما جعل الجزائر من بين المستفيدين من إنتعاش قطاع أسعار المحروقات.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تم التطرق إليه سابقاً إرتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هي الآثار الإقتصادية الكلية للصدمة في أسعار البترول على الأداء الإقتصادي الكلي للإقتصاد الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو أثر صدمات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر؟
- ماهي أهم الإستراتيجيات التي إتبعها الدول المصدرة للنفط لمواجهة تقلبات أسعار النفط؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر إيجابي لصدمة إرتفاع أسعار النفط على النمو الإقتصادي.
- يوجد أثر سلبي لصدمة إنخفاض أسعار النفط على النمو الإقتصادي.

أهمية وهدف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إيجاد أثر الصدمات النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر. وباعتبار الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، إذ يمثل النفط حصة كبيرة من صادرات الجزائر لذلك أي تقلب في السعر يؤثر على رصيد الميزانية لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على عائداته في تمويل برامجها التنموية.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهم قنوات إنتقال الصدمات النفطية إلى متغيرات الإقتصاد الكلي.
- قياس أثر الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر (تحديداً النمو الإقتصادي).

- إيجاد العلاقة بين الصدمات النفطية ومتغيرات الإقتصاد الكلي (تحديدا النمو الإقتصادي) في المدى الطويل.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزمني والمكاني، فالإطار المكاني يتمثل في دراسة أثر الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر. لأن الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، لذلك أي تقلب في السعر يؤدي إلى حدوث صدمة إيجابية أو سلبية في الإقتصاد الجزائري. كما أن عائدات هذا المصدر الحيوي تساهم في بناء برامج تنموية ودعم وإنجاز مشاريع كبرى تعود بالنفع على الإقتصاد الجزائري. أما الإطار الزمني فيتمثل في الفترة (1970-2022) لأن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة إبتداء من الصدمة النفطية الأولى الموجبة لسنة 1973، والصدمة النفطية الثانية المضادة لسنة 1986، مروراً بالصدمات النفطية لسنة 1990، 1998، 2004، للوصول إلى صدمة 2008 والتي تزامنت مع أزمة الرهن العقاري. والصدمة النفطية لسنة 2014 الناتجة عن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، والصدمة المزدوجة (2019-2020) الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 والصدمة الأخيرة لسنة 2022 الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية.

المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الإستنباطي بالإعتماد على كلا من: الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وإستخدام التحليل الكمي القائم على النماذج القياسية الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية (باستعمال نموذج محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Dynardl وطريقة المربعات الصغرى المنتظمة المستندة إلى Kernels) بهدف تقدير أثر الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2022).

أما فيما يتعلق بالأدوات المستعملة في هذه الدراسة، تم الإعتماد على مصادر ومراجع خاصة بالموضوع ومقالات علمية وملتقيات دولية ووطنية بالإضافة إلى التقارير التي تصدرها الهيئات الدولية، كما إعتدنا على البيانات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير البنك المركزي الجزائري، وكذا إحصائيات المنظمات الإقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة الأوبك وStatista. كما تم إستعمال برنامج Stata كأداة للدراسة القياسية.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول تم التطرق إلى صدمات أسعار النفط وقسمناه إلى ثلاثة مباحث بدء بمدخل عام لإقتصاديات النفط الخام، يليها تسعير النفط الخام وأهم العوامل المؤثرة فيه، ثم صدمات أسعار النفط وعلاقتها بالإقتصاد الكلي.

الفصل الثاني خصص للمرض الهولندي وأهم الدول الناجحة في تجنب التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية، إذ تم التطرق فيه إلى أربعة مباحث بدء بنظرية المرض الهولندي وعلاقتها بالإقتصاد الريعي، التفسير السياسي والمؤسسي لنقمة الموارد، تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية، ونماذج عن بعض الدول الناجحة في تجنب التأثيرات السلبية لوفرة الموارد.

الفصل الثالث تم تخصيصه للدراسة التحليلية والقياسية لأثر الصدمات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول والذي يتمثل في الدراسة التحليلية لأثر الصدمات النفطية على متغيرات

الإقتصاد الكلي في الجزائر، المبحث الثاني والذي يتمثل في شرح الطريقة المستخدمة أما المبحث الثالث والذي يتمثل في الدراسة القياسية.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الصدمات النفطية بإهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين الإقتصاديين، وذلك بسبب الإختلافات الكبيرة بين نتائج الدراسات، فهذه النتائج تختلف بإختلاف الدولة سواء كانت دولة مصدرة أو مستوردة للنفط أو المنظمة التي تنتمي إليها الدولة محل الدراسة، وكذلك إذا كانت دولة نامية أو متقدمة. بالإضافة إلى ذلك، فترة الدراسة والمنهجية المستخدمة والمتغيرات المدرجة في الدراسة لذلك تختلف النتائج بل تتعارض أحيانا، وهو ما سنوضحه من خلال الدراسات السابقة.

الدراسات باللغة العربية:

دراسة بن رمضان أنيسة (2015). بعنوان: تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك بإستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014. وقد توصلوا في الدراسة التطبيقية إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل. كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فإن تطاير أسعار Christopher N. Ekong and Ekpeno L. Effiong البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.¹

دراسة سي محمد فايزة وبوثلجة عبد الناصر (2016). بعنوان: تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الجزائري نموذج تصحيح الخطأ.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة الأثر الناجم عن تغيرات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر وهذا من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية (التضخم، سعر الصرف الحقيقي، معدل النمو، الإستثمار). أظهرت نتائج الدراسة في الجانب الاقتصادي إلى وجود تكامل مترام في المدى الطويل بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية، ووجود علاقة سببية بين تقلبات سعر النفط وكل من سعر الصرف الحقيقي والناتج الداخلي الخام حسب إختبار العلاقة السببية لجرانجر، أما إختبار دوال

¹ بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 09، ص 7-41. (2015).

الإستجابة التلقائية فأوضح الأثر السلبي لصددمات سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي، التضخم والناتج الداخلي الخام للإقتصاد الجزائري.¹

دراسة بورحلي خالد وبوروشة كريم (2017). بعنوان: تأثير تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2014).

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، وذلك باستخدام نموذج VAR وإختبار السببية. توصلت الدراسة إلى أن تغيرات أسعار النفط تسبب كل من: الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة في الجزائر.²

دراسة زروقي أبو بكر الصديق ومكيدش محمد (2017). بعنوان: قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري -دراسة تحليلية قياسية-.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر صدمات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى إرتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع النفط كمحرك لإنعاش الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية في البلد وبالتالي فإن إنحصار المصادر المالية على هذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمات إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وذلك إلى إعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد، الأمر الذي يجعله رهينة للصددمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنوع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستدامة.³

دراسة عماد الدين المصباح ومحمد المرعي (2018). بعنوان: تأثير تقلبات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع تأثير تغيرات أسعار النفط في أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية، بإعتبارها دولة تعتمد بشكل أساسي على النفط في إقتصادها وميزانيتها. شملت بيانات الدراسة الفترة 1980-2015. وباستخدام أسلوب الإنحدار الذاتي والإختبارات المرتبطة به (سببية Toda-Yamamoto ودوال الإستجابة) وأسلوب الإنحدار الذاتي ذي الإبطاءات الموزعة ARDL. من خلال النتائج إتضح أن تدبذب أسعار النفط له تأثيرات واضحة في التكوين الرأسمالي

¹ سي محمد فايزة وبوقلجة عبد الناصر، تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الجزائري نموذج تصحيح الخطأ، مجلة البديل الاقتصادي، العدد05. (2016).

² بورحلي خالد وبوروشة كريم، تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2014)، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد03، 2017.

³ زروقي أبو بكر الصديق، مكيدش محمد، قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري-دراسة تحليلية قياسية-، مجلة السياسات الإقتصادية في الجزائر، المجلد05، العدد02، ص ص 01-24. (2017).

الحقيقي والمستوى العام للأسعار ومعدل نمو الناتج الحقيقي بعلاقة طردية وإلى حد ما مع العرض النقدي. أما بالنسبة لأسعار النفط فإن تأثيرها كان بعلاقة طردية مع كل من المستوى العام للأسعار والتكوين الرأسمالي ومؤشر الإنفتاح الاقتصادي. أوصت الدراسة بضرورة السير قدما في مشروع تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي ومصادر الدخل في المملكة العربية السعودية.¹

دراسة عمار نعيم زغير الجناني (2020). بعنوان: تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في إستجابة السياسة المالية في العراق للفترة (1990-2017).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في إستجابة السياسة المالية في العراق للفترة (1970-2017) بإستعمال نموذج NARDL. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية غير خطية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية وإستجابة السياسة المالية في العراق، عند زيادة سعر النفط الخام بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة النفقات العامة بنسبة (0.650%)، وإذا إنخفض سعر النفط بنسبة (1%) فسيؤدي إلى إنخفاض النفقات العامة بنسبة (0.628%)، وإذا تغيرت الإيرادات العامة بنسبة (1%) فستؤدي إلى تغير النفقات العامة بنسبة (0.941%)، كما أن حصول صدمة في أسعار النفط الخام فستؤدي إلى زيادة النفقات العامة للعراق حيث تبلغ ذروتها بعد فصل من الصدمة وبعدها تبدأ بالإنخفاض حتى تعود للتوازن بعد ستة فصول من الصدمة.²

دراسة خولة عدنان، حسنة أقسام وعبد الجليل مقدم (2020). بعنوان: تأثير صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر: دراسة قياسية بإستخدام نموذج SVAR.

هدفت هذه الورقة إلى دراسة آثار صدمات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في الجزائر بإستخدام تحليل SVAR للفترة 2005-2017، توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في سعر النفط الخام في الجزائر تؤدي إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم.³

دراسة برودي نعيمة وفلايلي يوسف (2021). بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 دراسة قياسية بإستخدام نموذج SVAR.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019، وذلك بالإعتماد على نماذج متجهات الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR، حيث تم الإستعانة بمعدل التضخم وسعر

¹ عماد الدين مصبح ومحمد المرعي، تأثير تغيرات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المعهد العربي للتخطيط، المجلد 20، العدد 02، 2018، ص 79-110.

² عمار نعيم زغير الجناني، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في إستجابة السياسة المالية في العراق للفترة (1990-2017)، مجلة البحوث والدراسات النفطية، المجلد 09، العدد 28، (2020).

³ خولة عدنان، حسنة أقسام وعبد الجليل مقدم، تأثير صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر: دراسة قياسية بإستخدام نموذج SVAR، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2020، ISSN1112-9255

الصرف وكذا المعروض النقدي ومؤشر أسعار المستهلك كمغيرات للدلالة على الاستقرار النقدي. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود تأثير إيجابي لتقلبات أسعار النفط على كل من سعر الصرف (الدينار مقابل الدولار) ونسبة المعروض النقدي، في حين أن لها تأثير ضعيف على التضخم بإعتبار أن مصدر التضخم في الجزائر هو التضخم المستورد.¹

دراسة قلي محمد (2021). بعنوان: آثار صدمات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي لإقتصاديات منظمة الأوبك دراسة قياسية باستخدام نموذج PVAR ونماذج PVECM.

هدف هذا البحث إلى تحليل أثر صدمات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي لإقتصاديات منظمة OPEC، خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نماذج الأشعة الذاتية للبيانات المدججة PVAR ونماذج تصحيح الخطأ للبيانات المدججة PVECM، إلى جانب تحليل العلاقات التوازنية القصيرة والطويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي لدول OPEC. أظهرت نتائج التقدير لنماذج PVAR أن تقلبات أسعار النفط لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير، كالنمو الاقتصادي الحقيقي وأسعار الصرف الحقيقية، في حين يقتصر تأثيرها فقط على المعروض النقدي. بينت نتائج التقدير لنماذج PVECM وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر، بالمقابل أظهرت النتائج وجود علاقة سببية قصيرة الأجل ذات دلالة إحصائية لتأثير صدمات أسعار النفط على كل من إجمالي الطلب المحلي والواردات.²

الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (Akin Iwayemi, Babajide Fowowe (2010). بعنوان: Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria

قامت هذه الدراسة بإجراء تحليل تجريبي لتأثير صدمات أسعار النفط على دولة نامية مصدرة للنفط - نيجيريا. أظهرت النتائج التي توصلوا إليها أن صدمات أسعار النفط ليس لها تأثير كبير على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا. كما أظهرت نتائج إختبارات جرانجر السببية، ووظائف الاستجابة النبضية، وتحليل التباين، أن المقاييس المختلفة لصددمات النفط الخطية والإيجابية لم تتسبب في الإنتاج والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي. تدعم الاختبارات وجود تأثيرات غير متكافئة لصددمات أسعار النفط لأننا نجد أن صدمات النفط السلبية تتسبب بشكل كبير في الإنتاج وسعر الصرف الحقيقي.³

¹ برودي نعيمة، فيلاي يوسف، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 دراسة قياسية باستخدام نموذج SVAR، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، تاريخ النشر 05 مارس 2021، ص 205-225.

² قلي محمد، آثار صدمات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي لإقتصاديات منظمة الأوبك دراسة قياسية باستخدام نماذج PVAR ونماذج PVECM، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، فيفري 2021، ص 12-31.

³ Akin Iwayemi, Babajide Fowowe, Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria, Energy Policy, Available online 11 November 2010.

دراسة (2013) Olajid S. Oladipo بعنوان : Oil price shocks and macroeconomic activities : evidence from an oil dependent exporting economy

هدفت هذه الورقة إلى دراسة تأثير صدمات أسعار النفط على الإنتاجية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا. باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الفصلية من 1970 q1 إلى 2011 q4، كشفت النتائج أن صدمات أسعار النفط لها تأثيرات كبيرة على الإنتاجية و متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى في نيجيريا. أشارت المرونة المقدرة بـ 0.164 إلى أنه عندما يرتفع سعر النفط الحقيقي بنسبة 100٪ فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيرتفع بنسبة 16.4٪. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط الإنتاجية الحقيقية في نيجيريا بشكل إيجابي باستهلاك الإنفاق العام وعرض النقود والواردات، ويتأثر سلبا بالإنخفاض الحقيقي للعملة المحلية. يتمثل المضمون الرئيسي للسياسة في أنه من أجل التخفيف من تأثير التقلبات المستمرة في أسعار النفط على الاقتصاد النيجيري وتعطيل برامج التنمية، فمن الأهمية أن تستمر الحكومة في الحفاظ على حساب صندوق الثروة السيادية الوطنية لتحقيق الاستقرار في الإيرادات الحكومية.¹

دراسة (2013) Simeon Oludiran Akinleye and Stephen Ekpo بعنوان : Oil Price Shocks and Macroeconomic Performance in Nigeria

بحثت هذه الورقة في الآثار الاقتصادية الكلية لأسعار النفط المتماثلة وغير المتكافئة وصدمات عائدات النفط في نيجيريا خلال الفترة 1970-2010، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي VAR توصلت الدراسة إلى أن صدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية تؤثر على الإنفاق الحكومي فقط في المدى الطويل، في حين أن صدمات أسعار النفط السلبية لها تأثير قوي على المدى القصير والطويل على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية وإنخفاض قيمة العملة المحلية مع زيادة الإستيراد، هذا يعني أن الدولة تظهر متلازمة المرض الهولندي على المدى القصير والطويل. ومع ذلك أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أن صدمات عائدات النفط قادرة على إعاقة النمو الاقتصادي على المدى الطويل فقط مع رفع مستويات الأسعار بشكل هامشي على المدى القصير بعد الصدمات الأولية، مع وجود تهديد خطير لسعر الفائدة والعملة المحلية في المدى القصير. أما على المدى المتوسط، يزداد حجم الواردات بشكل كبير مع زيادة الإحتياطات الخارجية. كشفت النتائج المتعلقة بالآثار غير المتكافئة لصدمات عائدات النفط أن الصدمات الإيجابية لإيرادات النفط تحفز الموقف المالي التوسعي في الاقتصاد النيجيري على المدى القصير بما يتماشى مع النظرية، وبالتالي خلق ضغوط تضخمية وإنخفاض قيمة العملة المحلية. تشير الآثار المجمع لهذه الإكتشافات إلى الحاجة إلى التنسيق المناسب بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي المستدام.²

دراسة (2014) Sajal Ghosha and Kakali Kanjilal بعنوان : Oil price shocks on Indian economy : evidence from Toda Yamamoto and Markov regime-switching VAR

¹ Olajide S. Oladipo, Oil price shocks and macroeconomic activities: evidence from an oil dependent exporting economy, Int. J. Business and Emerging Markets, VOL5, No3, 2013.

² Simeon Oludiran Akinleye and Stephen Ekpo, Oil Price Shocks and Macroeconomic Performance in Nigeria, economia Mexicana nueva época, vol. época (II)2013, pp565-624.

بحثت هذه الدراسة في التأثير الديناميكي للعلاقة الخطية وغير الخطية لصدمة أسعار النفط على الاقتصاد الكلي للاقتصاد الناشئ المستورد للنفط - الهند - خلال الفترة الممتدة من مارس 1991 إلى جانفي 2009. باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) والعلاقة السببية Toda Yamamoto، والتي لها ميزتها في التطبيق بغض النظر عن المتغيرات التي تكون ثابتة أو مدمجة. استخدمت الدراسة كذلك نموذج ماركوف لفحص سلوك تغيير النظام للمتغيرات الأساسية وعلاقتها. توصلت الدراسة إلى أن التضخم واحتياطي النقد الأجنبي يتأثران بشكل كبير بصدمة أسعار النفط، أكدت الدراسة أيضا أن الحركة في أسعار النفط خارجية فيما يتعلق بحركة متغيرات الاقتصاد الكلي في الهند وأن تأثير صدمات أسعار النفط غير متماثل بطبيعته مع الصدمات السعيرية السلبية لها تأثير أكثر وضوحا من الصدمات الإيجابية.¹

دراسة (2015) Christopher N. Ekong and Ekpeno L. Effiong. بعنوان: Oil price shocks and Nigeria's macroeconomy: Disentangling the dynamics of crude oil-market shocks

هدفت هذه الورقة إلى دراسة آثار صدمات العرض والطلب في سوق النفط الخام على الاقتصاد الكلي لنيجيريا للفترة 1986-2011. باستخدام نموذج SVAR. حيث تم تقسيم صدمات أسعار النفط إلى ثلاثة أنواع: صدمات عرض النفط، صدمات الطلب الكلي وصدمة الطلب الخاصة بالنفط. يظهر تحليل الإستجابة النابضة أن مجاميع الاقتصاد الكلي مرتبطة بنمط إستجابة مختلف لكل نوع من أنواع صدمات أسعار النفط، ومع ذلك، فإن أهميتها النسبية تظهر تأثيرات هامشية.²

دراسة (2016) Wee Chian Koh بعنوان: Oil price shocks and macroeconomic adjustments in oil-exporting countries

بحثت هذه الورقة في الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة معاكسة في أسعار النفط في ظل إختلاف أسعار الصرف وترتيبات السياسة المالية في 40 دولة مصدرة للنفط في الفترة الممتدة من 1973 إلى 2010 باستخدام PVAR. أظهرت النتائج أن الإنتاج والإستهلاك الحكومي ينخفضان إستجابة لإنخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، فإن الإستجابة أصغر بكثير في البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف المرنة بسبب إنخفاض سعر الصرف الحقيقي بشكل أكبر وفوري. في المقابل تعاني البلدان ذات أنظمة سعر الصرف الثابت من إنخفاض حقيقي صغير ومتأخر مما يترك السياسة المالية لتحمل الجزء الأكبر من تكاليف تعديلات الاقتصاد الكلي. ومع ذلك يرتبط وجود أموال النفط في هذه البلدان بتخفيضات أقل في الإنفاق المالي وبالتالي إنخفاض الإنتاج. سلطت هذه النتائج الضوء على خاصية إمتصاص الصدمات لأسعار الصرف المرنة والدور المحتمل لإستقرار الاقتصاد الكلي لأموال النفط

¹ Sajal Ghosha & Kakali Kanjilal. Oil price shocks on Indian economy: evidence from Toda Yamamoto and Markov regime-switching VAR. Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies. (2014) Vol. 7. No.1. Pp 122-139. <http://dx.doi.org/10.1080/17520843.2013.85633>.

² Christopher N. Ekong and Ekpeno L. Effiong. Oil price shocks and Nigeria's macroeconomy: Disentangling the dynamics of crude oil-market shocks. article in Global Business Review. November 2015. DOI:10.1177/2150915597594. <https://www.researchgate.net/publication/282663863>.

في الحماية من تحركات أسعار النفط المعاكسة، مما يجعل الدول المصدرة للنفط تتبنى أنظمة أسعار صرف أكثر مرونة وتأسيس صناديق النفط باعتبارها إحتياطات مالية.¹

دراسة (2016) Keqiang Hou, Dean Mountain, Ting Wu: بعنوان: **Oil Price Shocks and Their Transmission Mechanism in an Oil-Exporting Economy: a VAR Analysis Informed by a DSGE Model**.

بحثت هذه الورقة في الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة أسعار النفط وآلية إنتقال صدمة النفط في دولة مصدرة للنفط كندا. باستخدام نموذج VAR ونموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE) لبلدين لتحديد أسعار النفط والعرض المحلي وصدمة السياسة النقدية الأمريكية والمحلية بشكل مشترك. بحيث وجدوا أن الصدمات النفطية لها تأثير تحفيزي على الطلب الكلي الكندي، وتزيد من قيمة الدولار الكندي، وتحسن شروط التجارة وتقلل من الأجور الحقيقية. كما أن أسعار النفط وسعر الفائدة الأمريكية، لها تأثير كبير على الأنشطة الاقتصادية الكندية. أشاروا إلى أن رد فعل سعر الفائدة في الولايات المتحدة كقناة نقل غير مباشرة لصدمة أسعار النفط يلعب دورا معتدلا في تفسير سعر الصرف الحقيقي والتضخم، ولكن ليس له تأثيرات تذكر على الناتج الكندي وسعر الفائدة.²

دراسة (2017) Yasmina Guechari: بعنوان: **The effect of oil price shocks on the Algeria economy**.

بحثت هذه الدراسة في أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي VAR، باستخدام متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات تقيس الصدمات النفطية. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى: تأثير الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري محدود جدا حيث أن الصدمات النفطية تفسر 0-10% فقط من التغير في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، تتمتع الصدمات النفطية الموجبة بقدر أكبر من القوة التفسيرية للتغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي من الصدمات النفطية السالبة، وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري أكثر تأثرا بالصدمات النفطية الموجبة من الصدمات السالبة، تستجيب معظم متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة متقلبة لتذبذب أسعار النفط، وبنسب 8% و6% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي وصافي الصادرات على التوالي إلى تقلب أسعار النفط.³

¹ Wee Chian Koh. Oil price shocks and macroeconomic adjustments in oil-exporting countries. International Economics & Economics Policy. Springer. Published online: 06 January 2016. DOI:10.1007/s10368-015-0333-z.

² Keqiang Hou, Dean Mountain, Ting Wu. Oil Price Shocks and Their Transmission Mechanism in an Oil-Exporting Economy: a VAR Analysis Informed by a DSGE Model. Journal of International Money and Finance. 2016. DOI <http://dx.doi.org/doi:10.1016/j.jimonfin.2016.05.004>.

³ Yasmina Guechari. The effect of oil price shocks on the Algeria economy. Revue des Sciences Humaines. No: 47. Juin (2017).

دراسة (2019) Seddiki Safia, Kiheli Aicha Selma بعنوان: Oil Price Shocks and Algeria Economy «Evidence from the New Economic Model».

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة بين الصدمة النفطية 2014 وتوجه الجزائر نحو تنفيذ برامج تنمية أكثر إستدامة. لإكتشاف هذه العلاقة إستخدموا أربعة مؤشرات للتنمية المستدامة وهي: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد مؤشرا إقتصاديا، وإستخدام مؤشرات بيئية تتمثل في: إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإستنفاد الطاقة، بالإضافة إلى مؤشر إجتماعي يعبر عنه البطالة كمتغيرات تابعة، بالإضافة إلى أسعار النفط كمتغير مستقل، وذلك بإستخدام نموذج ARDL لإختبار العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1987-2017، كشفت نتائج الدراسة عن وجود تفاعل بين جميع المتغيرات، ويمكن تفسير هذه النتائج كجهود ملموسة للحكومة الجزائرية لدمج برامج التنمية المستدامة لكسر الإعتماد الكلي على عائدات النفط.¹

دراسة (2019) Khalid Ahmed, Niaz Ahmed Bhutto, Muhammad Ramzan Kalhoro بعنوان: Decomposing the links between oil price shocks and macroeconomic indicators: Evidence from SAARC region.

بحثت هذه الدراسة في تأثير صدمات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة، التضخم وسعر الصرف) لخمسة بلدان في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا وبوتان). إعتمدوا على أداة معاصرة لنمذجة سياسة الاقتصاد الكلي تسمى وظيفة الاستجابة النبضية (IRF) وطريقة تحليل تباين الخطأ المتوقع (FEVDM) ونموذج شعاع الإنحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) من الفترة الممتدة من 1982 إلى 2014. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق طريقة جوهانسن (1991) للتكامل المشترك للعلاقة طويلة المدى. أكدت نتائج اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة طويلة المدى بين جميع المتغيرات الأساسية. ومع ذلك، أوضحت النتائج التجريبية لإختبار (IRF) أن جميع متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية استجابة لصددمات أسعار النفط الخارجية. وهذا يعني أن عوامل الاقتصاد الكلي حساسة حتى لصددمات أسعار النفط الصغيرة ولها آثار اجتماعية واقتصادية مختلفة. كما أشارت نتائج FEVDM إلى أن كل دولة في مجموعة الدراسة تستجيب بشكل مختلف لصددمات أسعار النفط، وتتوافق مع سياساتها المستقلة وأساسيات الاقتصاد الكلي والإنشاءات القطاعية وعدم التجانس عبر البلدان. تساعد النتائج الحكومات على إصلاح السياسات العامة في المنطقة من خلال التحكم في تقلبات الاقتصاد الكلي بسبب صدمات أسعار النفط.²

دراسة (2019) Adelek Omolade, Harold Ngalawa and Adebayo Kutu بعنوان: Crude oil price shocks macroeconomic performance in Africa's oil-producing countries.

بحثت هذه الدراسة في تأثير صدمات أسعار النفط الخام على أداء الإقتصاد الكلي للبلدان الإفريقية المنتجة للنفط. تم دراسة ثمانية منتجين صافيين للنفط، وهي الجزائر، نيجيريا، مصر، أنغولا والغابون، غينيا الإستوائية وجمهورية الكونغو في الدراسة.

¹ Seddiki Safia, Kiheli Aicha Selma, Oil Price Shocks and Algeria Economy « Evidence from the New Economic Model », Roa Iktissadia Review ISSN 2253-0088, V09 (01)/2019.

² Khalid Ahmed, Niaz Ahmed Bhutto, Muhammad Ramzan Kalhoro: Decomposing the links between oil price shocks and macroeconomic indicators: Evidence from SAARC region, Resources Policy61, 2019, 423-432.

تم إستبعاد السودان بسبب قيود البيانات. تغطي الدراسة الفترة 1980-2016 والتي تمثل الفترات التي شهدت معظم حركات الرواج والكساد في أسعار النفط الخام. تم تطبيق مؤشر هاملتون (1996) الذي يستخدم صافي زيادة أسعار النفط. تقارن الدراسة سعر النفط في كل ربع مع القيمة القصوى التي لوحظت خلال الأرباع الأربعة السابقة. يستخدم هذا لإشتقاق الزيادات والإنخفاضات الحادة في أسعار النفط لإلتقاط صدمات أسعار النفط. تم الإعتماد على نموذج Panel. أظهرت النتائج أن رد فعل الإنتاج على الزيادات والإنخفاضات الحادة في أسعار النفط يختلف. ويلاحظ أيضا أن التضخم الهيكلي يصاحب إنخفاضات حادة في أسعار النفط أكثر من التضخم النقدي، حيث يتراجع كل من الإنتاج والإستثمار بشكل كبير.¹

دراسة (Attouchi Manel (2019/2020). بعنوان: **Chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en Algérie: Etude économétrique**.

درست هذه الأطروحة تأثير الصدمات النفطية على وضع الإقتصاد الكلي وعلى ديناميكيات الدورات الإقتصادية مع إمكانية ظهور أعراض العلة الهولندية في الجزائر. بإستخدام نماذج SVAR و NARDL أشارت النتائج أن النمو الإقتصادي يستجيب أكثر للإخفاض في أسعار النفط، ولكن الزيادات في أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على الإنفاق في الميزانية ومعدلات البطالة. من ناحية أخرى، أشار تطبيق نموذج Markov Switching غير الخطي إلى أن الصدمات الإيجابية تساعد في البقاء في مرحلة الرخاء الإقتصادي، بينما تزيد الصدمات السلبية للنفط من إمكانية البقاء في فترة الركود. كما بينت نماذج TAR و MTAR وكذا اختبارات السببية الخطية وغير الخطية أن آلية إرتفاع سعر الصرف غير معتمدة في هذه الدراسة. ومنه إعتمادا على هذه النتائج خلصوا أن تأثير صدمات أسعار النفط على مؤشرات الإقتصاد الكلي غير متماثل، بحيث أن الصدمات السلبية تعيق الزيادات في أسعار النفط في تحفيز النمو الإقتصادي بسبب الآثار الضارة للمرض الهولندي، لذلك إن التزايد في الإنفاق العمومي الناتج عن إيرادات الصدمات الإيجابية للنفط تثبت عدم فعالية السياسة المالية وإعتمادها على المحروقات دون تحقيق كل من النمو والتنمية الإقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم إرتفاع سعر الصرف الجزائري يثبت وجود تأثير مختلط لظاهرة العلة الهولندية نظرا للتشوه القطاعي القائم وكذا أثر تراجع القطاع الصناعي. وبالتالي، فإن مقاومة الإقتصاد لتقلبات أسعار النفط غير مؤكدة، مما يتطلب إتخاذ تدابير التنوع لتقليل هيمنة اقتصاد الطاقة.²

دراسة (Donghui Liu, Lingjie Meng, Yudong Wang (2020). بعنوان: **Oil price shocks and Chines economy revisited: New evidence from SVAR model with sign restrictions**.

إستخدمت هذه الدراسة نموذج الإنحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) للتحقيق في آثار صدمات أسعار النفط على تقلبات الإقتصاد الكلي في الصين. بإستخدام بيانات شهرية من ديسمبر 1999 إلى جويلية 2018، وجدوا أن صدمة أسعار النفط الإيجابية لها آثار سلبية على النمو الإقتصادي وعرض النقود. وإستجابة النمو الإقتصادي أكثر ثباتا من إستجابات المتغيرات

¹Adeleq Omolade, Harold Ngalawa and Adebayo Kutu, Crude oil price shocks and macroeconomic performance in Africa's oil-producing countries, ISSN: (print) 2332-2039 (Online) Journal homepage: <https://www.tandfonline.com/loi/oaef20>, published online: 19 may2019, <https://doi.org/10.1080/23322039.2019.1607431>.

² Attouchi Manel, Chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en Algérie : Etude économétrique, Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en sciences économiques LMD, Spécialité Economie de développement, Université Djillali liabes de Sidi Bel Abbès, 2019/2020.

الاقتصادية الأخرى. كان لأسعار النفط العالمية تأثير أقوى إلى حد كبير على الاقتصاد الحقيقي للصين منذ الأزمة المالية لعام 2008.¹

دراسة (Okunoye, Ismaila and Hammed, Sabuur (2020). بعنوان: **Oil Price Shock and Fiscal-Monetary Policy Variables in Nigeria: A Structural VAR Approach**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الإستجابة النسبية لمتغيرات السياسة النقدية والمالية لصدمة أسعار النفط الهيكلية في إقتصاد صغير مفتوح يعتمد على النفط. وذلك باستخدام نموذج SVAR خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2019. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أولاً أثبتوا أن الاختلاف الكبير في معدل السياسة النقدية وسعر الصرف وعرض النقود تفسرها صدمة أسعار النفط. وجدوا أن صدمة أسعار النفط لها تأثير كبير على معدل التضخم وعائدات النفط والإنفاق الحكومي. وأخيراً وجدوا أن الإنفاق الحكومي أقل مقارنة بالإيرادات النفطية ومعدل الفائدة، وهذا يشير إلى أن السياسة المباشرة للحكومة ليست تحت تأثير السياسة النقدية في نيجيريا. والنتيجة الأكثر أهمية أن رد الفعل الكبير لمعدل التضخم يأتي من صدمة أسعار النفط. كما أن صدمة أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على متغير السياسة النقدية أكثر من متغيرات السياسة المالية. من المستحسن أن يكون هناك تكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية بشكل مناسب، من أجل تجنب التشويه في تنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي النيجيري في استقرار الاقتصاد، يجب أن يتم تكييف الإنفاق الحكومي مع الإيرادات المتولدة داخلياً، وليس الإيرادات المولدة للنفط، كما يتم تخفيض الودائع الحكومية في القطاع المالي وكذلك تعزيز سياسة الحساب الفردي للخزانة (TSA) لتتبع الإيرادات التي تولدها الحكومة قد تكون السياسة الصحيحة للقطاع المالي في نيجيريا.²

دراسة (Mamdouh Abdelmoula Mohamed Abdelsalam (2020). بعنوان: **Oil price fluctuation and economic growth : the case of MENA countries**

هدفت هذه الورقة إلى إستكشاف التأثير الشديد لتقلبات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما بحثت في العلاقة غير المتكافئة والديناميكية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي. تم إجراء تحليل منفصل لكل دولة من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك تم دراسة مدى تأثير جودة المؤسسات على تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي. تم إستخدام نموذج (Panel quantile regression)، توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط وتطايير لها تأثير معاكس على كل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، بالنسبة للأولى فإن التغيرات في أسعار النفط لها تأثير إيجابي ولكن التطايير له تأثير سلبي. أما بالنسبة للأخيرة فإن التغيرات في

¹ Donghui Liu, Lingjie Meng, Yudong Wang, Oil price shocks and Chines economy revisited: New evidence from SVAR model with sign restrictions, International Review of Economics and Finance 69, 2020. 20-32.

² Okunoye, Ismaila and Hammed, Sabuur, Oil Price Shock and Fiscal-Monetary Policy Variables in Nigeria: A Structural VAR Approach, MPRA Paper No.104145, posted 15 Nov 2020, Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/104145/>

أسعار النفط لها تأثير سلبي ولكن التطاير له تأثير إيجابي. وأخيراً، أدى إحتساب الجودة المؤسساتية إلى إنخفاض تأثير أسعار النفط.¹

دراسة (Zekeriya Yildirim, Arif Arifli (2020). بعنوان: Oil price shocks, exchange rate and macroeconomics in a small oil-exporting economy

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة أسعار النفط المعاكسة على إقتصاد صغير مصدر للنفط. بإستخدام نموذج (near) VAR وباستخدام بيانات شهرية للإقتصاد الكلي للفترة 2006-2018. أشارت النتائج إلى أن أسعار النفط تؤثر سلباً على الاقتصاد الأذربيجاني، وبالتحديد صدمة أسعار النفط السلبية تؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وتسبب في إنخفاض قيمة العملة، وتزيد من التضخم وتراجع النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك تشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن تخفيض قيمة العملة الناتجة عن أسعار النفط تؤدي إلى حدوث التضخم والركود الناتج عن هذه الصدمة.²

✓ أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة ما يمكن ملاحظته في الدراسات العربية التي حاولت معالجة موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

- إتفقت بعض الدراسات السابقة على هدف واحد وهو قياس أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، بإستثناء دراسة (بن رمضان أنيسة) التي قامت بدراسة تطاير أسعار البترول ودورية السياسة. ودراسة (عمار نعيم زغير الجناني) والتي قامت أيضا بدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط الخام وإستجابة السياسة المالية. ودراسة (برودي نعيمة وفلايلي يوسف) والتي هدفت إلى دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي.
- معظم الدراسات إتفقت في متغيراتها بإستثناء دراسة (بن رمضان أنيسة) التي إستخدمت في دراستها المؤشرات المالية FO ومؤشرات تعبر عن نوعية المؤسسات QI.
- وظفت الدراسات السابقة مناهج متعددة، فدراسة (بن رمضان أنيسة) إعتمدت على برنامج Eviews 6 وطريقة (GMM). ودراسة (سي محمد فايزة وبوثلجة عبد الناصر) إستخدموا نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) وذلك بإستخدام برنامج Eviews 8. ودراسة (بورحلي خالد وبوروشة كريم) تم معالجة دراستهم بإستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR). ودراسة (زروقي محمد أبو بكر الصديق ومكيدش محمد) والذي إستخدموا أيضا نموذج (VECM). ودراسة (عمار الدين المصباح ومحمد المرعي) والذي عالجوا دراستهم بإستخدام نموذج (ARDL). ودراسة (عمار نعيم زغير الجناني) والذي عالج دراسته بإستخدام نموذج NARDL. دراسة (خولة عدنان، حسنة أقسام وعبد

¹ Mamdouh Abdelmoula Mohamed Abdelsalam, Oil price fluctuations and economic growth: the case of MENA countries, published in review of economics and political science, <https://www.emerald.com/insight/2631-3561.htm>, ISSN:2632-3561, DOI10.1108/REPS.12.2019.0163, 2020.

² Zekeriya Yildirim, Arif Arifli, Oil price shocks, exchange rate and macroeconomic fluctuation in a small oil-exporting economy: Evidence from Azerbaijan. Journal Pre-proof, 2020, <https://doi.org/10.1016/j.energy.2020.119527> .

الجيليل مقدم) والذي قاموا بمعالجة دراستهم القياسية باستخدام نموذج (SVAR). دراسة (برودي نعيمة وفلايلي يوسف) تم معالجة دراستهم أيضا باستخدام نموذج (SVAR). دراسة (قلي محمد) والتي استخدمت نماذج الأشعة الذاتية (PVAR) ونماذج شعاع تصحيح الخطأ (PVECM).

- إختلفت الدراسات عن بعضها البعض في الجانب المكاني فهناك دراسات إهتمت بالإقتصاد الجزائري، ودراسات أخرى إهتمت بإقتصاد المملكة العربية السعودية، ودراسات إهتمت بالإقتصاد العراقي. بالإضافة إلى إختلاف الدراسات في الإطار الزمني.

✓ الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال إستعراض أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة نلاحظ أن الدراسة الحالية تتوافق مع الدراسات السابقة. إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تتمثل في الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

- إستخدمت هذه الدراسة جانب تحليلي وقياسي، فالجانب التحليلي يتمثل في تحليل أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية (تحديدا النمو الإقتصادي).

- تطرقنا في الجانب التحليلي إلى ذكر أهم القنوات التي تنتقل من خلالها الصدمات النفطية إلى الإقتصاد الكلي.

- كما تطرقنا أيضا، في الجانب التحليلي إلى قنوات إنتقال الصدمات النفطية في إقتصاد مصدر للنفط.

- بالإضافة إلى ذلك، تطرقنا في الجانب التحليلي إلى نظرية المرض الهولندي وأهم الدول الناجحة في تجنب التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية وباعتبار التجربة الهولندية والنرويجية تجارب رائدة في هذا المجال.

- أما الجانب القياسي فحاولنا من خلاله قياس أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية باستخدام نموذج محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Dynardl للفترة الممتدة من 1970 إلى 2022 وذلك بالإعتماد على برنامج Stata.

- أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة تم إضافة متغير الإنفاق الحكومي وذلك بإعتباره متغير حساس لتقلبات أسعار النفط، وبما أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي فإن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية وبالتالي تحقيق فوائض في الميزانية تدفع الدولة إلى إنتهاج سياسة مالية دورية (توسعية) من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي. أما بالنسبة للمتغير الثاني يتمثل في إجمالي عدد السكان بإعتباره متغير حساس لصدمات أسعار النفط لأنه يرتبط بالمستوى المعيشي للأفراد.

- تم الإعتماد في الجانب القياسي أيضا، على تقنية المربعات الصغرى المنتظمة المستندة إلى kernel بإعتبارها خوارزمية مبسطة قائمة على التعلم الآلي تتمتع بقوة تفسيرها وحساب عدم التجانس ودراسة التأثيرات غير الخطية.

الفصل الأول:

مدخل لصدمات

أسعار النفط

مقدمة الفصل الأول:

إن الحاجة المتزايدة للنفط هي التي جعلته جزء لا يتجزأ من أعمالنا اليومية، حيث أصبح أكثر بكثير من مجرد طاقة نستخدمها في النقل والتدفئة. في الواقع هو شريان الحياة لمجتمعنا، إذ يعتبر من المكونات الأساسية في الأسمدة التي تعتمد عليها الزراعة العالمية، كما أنه يسهل عمليات النقل والتنقل بين دول العالم، ويوفر المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية التي تحتاجها الحضارة المعاصرة، وهذه الحضارة ستنهيار إذا جفت آبار النفط في العالم فجأة.

على الرغم من وجود فروق مستمرة بين الدرجات خفيفة الوزن والدرجات منخفضة الكبريت (الحلوة الخفيفة) والخامات الثقيلة عالية الكبريت (الثقيلة الحامضة) والتي تكون أقل جودة. يمكن أن تتأثر أسعار النفط الخام والمنتجات البترولية بالأحداث التي من المحتمل أن تعطل تدفق النفط والمنتجات إلى السوق، بما في ذلك التطورات الجيوسياسية. قد تؤدي هذه الأنواع من الأحداث إلى اضطرابات فعلية، أو تخلق حالة من عدم اليقين بشأن العرض أو الطلب في المستقبل مما يؤدي إلى حدوث تقلبات في الأسعار. ترتبط تقلبات أسعار النفط بشكل أساسي باستجابة منخفضة أو "عدم المرونة" لكل من العرض والطلب لتغيرات الأسعار على المدى القصير. لأن كل من إنتاج النفط والمعدات التي تستخدم المنتجات البترولية كمصدر رئيسي للطاقة ثابتة نسبياً على المدى القريب. لأن تطوير مصادر إمدادات جديدة أو تنويع الإنتاج يستغرق سنوات، ومن الصعب جداً على المستهلكين التحول إلى أنواع أخرى من الوقود على المدى القريب عندما ترتفع الأسعار. في ظل هذه الظروف، قد يكون من الضروري إجراء تغيير كبير في السعر لإعادة التوازن بين العرض والطلب المادي بعد حدوث صدمة للنظام. يقع جزء كبير من النفط الخام في العالم في مناطق كانت معرضة تاريخياً للاضطرابات السياسية، أو تعطل إنتاجها النفطي بسبب الأحداث السياسية. حدثت عدة صدمات كبيرة في أسعار النفط في نفس الوقت الذي حدثت فيه اضطرابات الإمدادات الناجمة عن الأحداث السياسية، وأبرزها حظر النفط العربي في 1973-1974، والثورة الإيرانية والحرب العراقية العراقية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وحرب الخليج في عام 1990. وفي الآونة الأخيرة، شوهت اضطرابات في الإمداد بسبب الأحداث السياسية في نيجيريا وفنزويلا والعراق وإيران وليبيا.

المبحث الأول: عموميات حول إقتصاديات النفط الخام

بالرغم من الجهود المبذولة والمستمرة لتقليل إستخدام النفط وإيجاد مصادر بديلة للطاقة الخضراء، إلا أن النفط لا يزال يلعب دورا مهما في الإقتصاد العالمي لأنه أساس نشاطات الصناعة. إذ يتم تحديد سعره في الأسواق العالمية وهذه الأسعار تنقسم بدورها إلى عدة أنواع، بالإضافة إلى ذلك تتحكم في السعر مجموعة من العوامل داخل السوق وهذه الأخيرة قد تكون إقتصادية تتمثل في العرض والطلب أو جيوسياسية. لذلك فإن أي تغيير في هذه العوامل يؤدي إلى تقلب الأسعار مما ينتج عنها صدمة تؤثر إيجابا أو سلبا على الإقتصاد.

المطلب الأول: ماهية النفط الخام وأهميته

الفرع الأول: تعريف النفط الخام

كلمة بترول أصلها لاتيني (Petroleum) وهي كلمة ذات مقطعين (Petr) وتعني الصخر و (Oleum) تعني الزيت، بمعنى زيت الصخر أو الزيت الخام (للتمييز بينه وبين زيوت الخضروات وشحوم الحيوانات). يطلق مصطلح بترول بصفة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية. ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على المواد السائلة ومصطلح الغاز الطبيعي على المواد الغازية، ومصطلح البيتومين أو الإسلفت على المواد الصلبة.¹

يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغاديوم والحديد والصدوديوم.²

النفط الخام هو عبارة عن مزيج ينشأ طبيعيا في الطبقات السفلى للأرض، يتألف في الغالب من الهيدروكربونات، الكبريت، النتروجين والمعادن. يتسم النفط الخام بعدة خصائص وخواص، فمن حيث اللون يختلف من عديم اللون إلى الزيت الأسود، ومن حيث اللزوجة من القريب من الماء إلى الصلب تقريبا، في الواقع يوجد أكثر من 300 نوع مختلف من النفط الخام المنتج حول العالم.³

عرف (Gordon I. Atwater) النفط على أنه خليط معقد من الهيدروكربونات التي تحدث في الأرض في صورة سائلة أو غازية أو صلبة. غالبا ما يقتصر المصطلح على الشكل السائل، المعروف بإسم النفط الخام. ولكن، كمصطلح تقني، يشير البترول أيضا إلى الغاز الطبيعي والشكل اللزج أو الصلب المعروف بإسم البيتومين، والذي يوجد في رمال القطران. تشكل المراحل السائلة والغازية للبترول أهم أنواع الوقود الأحفوري الأساسي.⁴

¹ زمال وهيبية، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي) دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018، ص03.

² أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزء الأول، 2013-2014، ص08.

³ بوخروفة عبد السلام، فعالية السياسة المالية في التقليل من آثار الصدمات النفطية على التوازن الكلي للإقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2018-2019، ص35.

⁴Gordon I. Atwater. Petroleum. Consultation le23/07/2022. <https://www.britannica.com/science/petroleum>

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

في حين عرفه كل من (Fenghua Wen. Xu Gong. Henghua Cai (2016)) بأنه شريان الحياة الصناعية ومصدر الطاقة الرئيسي للتنمية الاقتصادية.¹

بالإضافة إلى ذلك، عرف (Ivelina Shishkova et al (2022)) النفط على أنه معدن يتكون من عدد لا يحصى من الهيدروكربونات والكبريت والأكسجين والنتروجين والمعادن التي تحتوي على أنواع عضوية ذات تركيبية وبنية ووزن جزيئي متنوع.²

الفرع الثاني: أنواع النفط الخام ومنتجاته

النفط الخام الموجود في الطبيعة يعتبر مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم. فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو باللزوجة بإحتوائه على المادة الكبريتية. فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية.

هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض)، كما يوجد نفط حلو ومر للتدليل على مقدار ونسبة إحتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع النفط. كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01-01): درجة الكثافة النوعية والكثافة API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن المترى	الكثافة حسب API
زيت الخام	0.97-0.80	6.6-8.0	12.9-45.4
بنزين الطائرات	0.78-0.80	8.2-9.1	49.9-70.6
بنزين السيارات	0.79-0.81	8.1-9.0	47.6-67.8
كيروسين	0.84-0.78	7.6-8.2	37.0-49.9
زيت الغاز	0.90-0.82	7.1-7.8	25.7-41.1
الديزل	0.92-0.82	6.9-7.8	22.3-41.1
زيت التشحيم	0.95-0.85	0.95-0.85	17.5-35.0
زيت الوقود	0.99-0.92	6.5-6.99	11.4-22.3
إسفلت	1.10-1.00	5.8-6.4	10.00

المصدر: أمينة مخلفي: مرجع سابق الذكر ص 13.

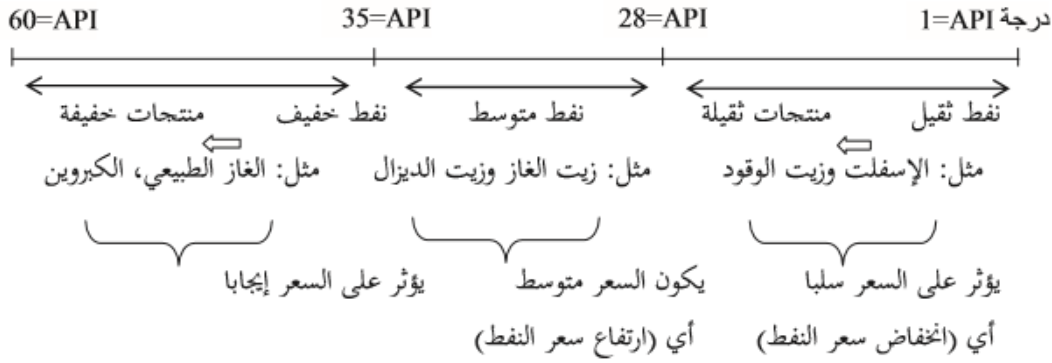
¹ Fenghua Wen. Xu Gong. Shenghua Cai. Forecasting the volatility of crude oil futures using HAR- type models with structural breaks. Energy Economics 59 (2016) 400-413. Doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.eneco.2016.07.014>

² Shishkova Ivelina. Startiev Dicho. Kolev Iliyan Venkov. Nenov Svetoslav. Nedanovski Dimitar. Atanassov Krassimir. Ivanov Vitaly and Ribagin Simeon. Challenges in petroleum characterization- A Review. Energies. 2022. 15. 7765. Doi: <https://doi.org/10.3390/en15207765>

الفصل الأول: مدخل لصدمات أسعار النفط

إن درجة الكثافة النوعية كمصطلح تعني معياراً أو مؤشر لمعرفة نوعية وجودة النفط الخام.¹ تقاس كثافة النفط الخام عادة بالدرجات، وفق مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي American Petroleum Institute باختصاره (API). يصنف مؤتمر الطاقة العالمي النفط الخام الثقيل على أنه النفط الذي يكون أقل من 22 درجة API، والنفط الخام المتوسط بين 22 و 31 درجة API والخفيف أكثر من 31 API، بعض المكثفات يصل ثقلها إلى 60 درجة.²

الشكل رقم (01-01): أنواع النفط بحسب درجة الكثافة (API)



المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 17

تحسب الكثافة النوعية بموجب المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي وهي كالتالي:

$$\text{درجة API} = 131.5 - \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة للنفط الخام عند درجة (60ف)}}$$

فالزيت الخام الذي تبلغ كثافته النوعية 0.855 يعادل درجة 34 API، والزيت الذي تبلغ كثافته النوعية 0.8539 يعادل API 34.4 وهكذا.

أما بالنسبة للفروق النوعية الأخرى فقد أصبح الفرق في نسبة الكبريت من أهم الفروق النوعية التي تميز بين أسعار النفط الخام، على أساس أنه كلما قلت نسبة الكبريت في النفط الخام كلما زادت قيمته. وقد كبرت أهمية هذه الميزة بعد تعاظم الاهتمام بنظافة البيئة وأصبحت الخامات ذات نسبة الكبريت الأقل، تحصل على علاوة تماثل القيمة اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت إلى المستوى الذي تسمح به القوانين المعمول بها في الدول المستوردة. وهذا ما سوف نوضحه في الجدول التالي الذي يبين نسبة الكبريت في بترول بعض الدول المصدرة.

¹ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 13، 16

² سفيتلانا تساليك وآنيا شيفرين، الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح نيويورك، 2005، ص 37.

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

جدول رقم (01-02): نسبة الكبريت في بترول بعض الدول المصدرة

الدولة	نسبة الكبريت في نفطها
الكويت	2.48%
السعودية	1.60%
إيران	1.40%
قطر	1.05%
ليبيا	0.45%
نيجيريا	0.25%
الجزائر	0.14%

المصدر: أمانة مخلفي، مرجع سابق، ص 16

من خلال الجدول يتبين لنا أن النفط الجزائري من أفضل النفوط من حيث درجة نقاوته من الكبريت ثم يليها النفط النيجيري والليبي وهكذا.¹

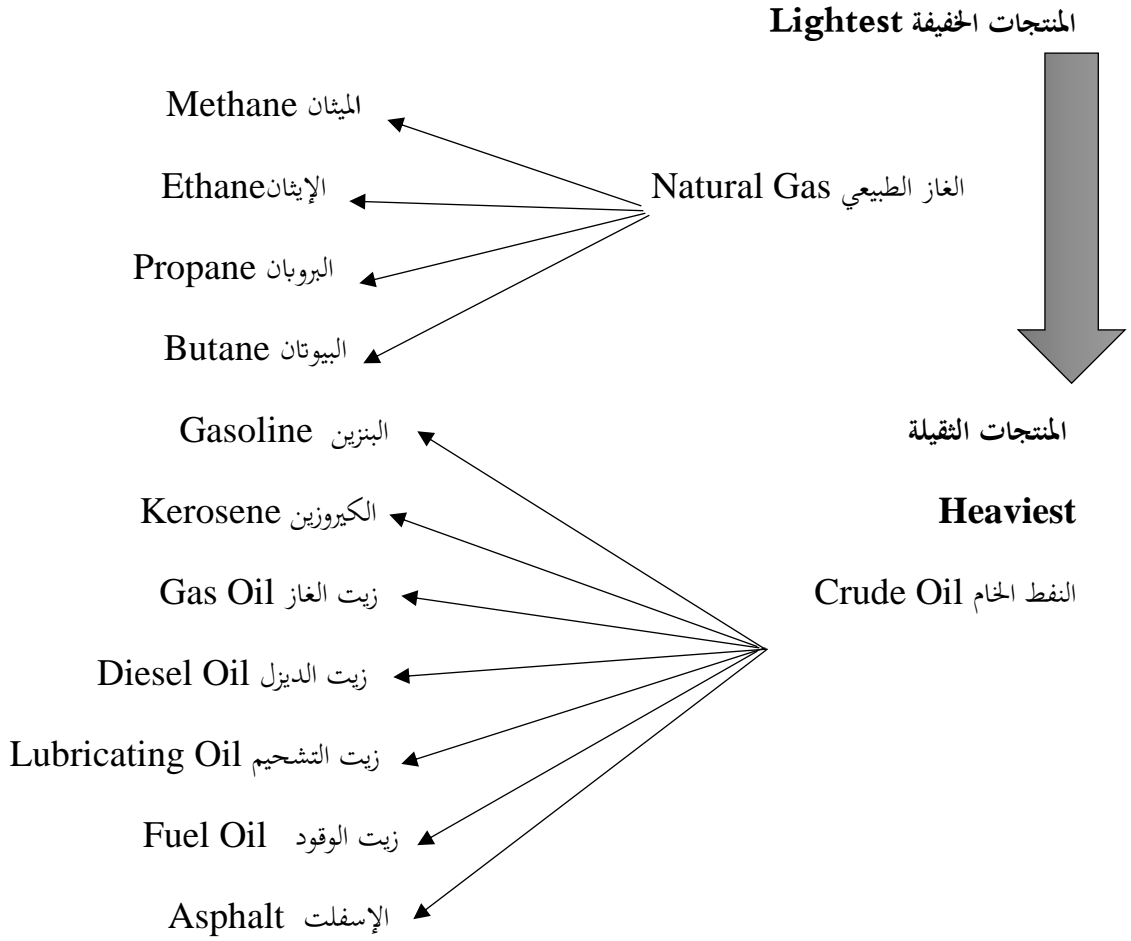
- منتجات النفط الخام:

عند إستخراج النفط من الأرض يكون مزيجاً من جميع المكونات الموضحة في الشكل رقم (01-02)، حيث يتم نقله إلى مصفاة لتصفيته وتقسيمه إلى منتجات خفيفة والتي تتمثل في الغاز الطبيعي الذي هو عبارة عن خليط من الهيدروكربونات الموجودة في حالة غازية عند درجة حرارة وضغط عاديين، فهو يتكون من الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان وهي أخف الهيدروكربونات. حيث يتم تحديد الخصائص المختلفة لمركبات الهيدروكربون من خلال الاختلافات في عدد وترتيب ذرات الهيدروجين والكربون التي تحتوي عليها. فالكربون أثقل بكثير من الهيدروجين وبالتالي يتم تحديد وزن جزيء الهيدروكربون من خلال عدد ذرات الكربون. بينما المنتجات الثقيلة هي التي تحتوي على عدد كبير من ذرات الكربون لكل جزيء.² ويمكن توضيح هذه المنتجات في الشكل التالي:

¹أمانة مخلفي، مرجع سابق، ص 16، 17

² Alphonsus Fagan, An Introduction to the Petroleum Industry, Government of Newfoundland and Labrador, Department of Mines and Energy. November 1991. P 01.02.

الشكل رقم (01-02): منتجات النفط الخام



Source: Alphonsus Fagan. An Introduction to the Petroleum Industry. Government of Newfoundland and Labrador. Department of Mines and Energy. November 1991. P 02.

الفرع الثالث: تسعير النفط الخام

في ظل وجود عدد كبير من أنواع النفط، لا يوجد سعر فردي محدد لمعظم أنواع النفط الخام، بدلا من ذلك يتم تحديد الأسعار بناء على عدد قليل من أسعار النفط القياسية، لاسيما Brent و WTI. يتم إنتاج خام Brent في بحر الشمال ويستخدم كسعر مرجعي لما يقارب من ثلثي التجارة المادية العالمية في النفط. على الرغم من أنه لا يمثل سوى 1% من الإنتاج العالمي للنفط الخام.

يتم إنتاج خام غرب تكساس WTI في الولايات المتحدة الأمريكية ويهيمن على سوق العقود الآجلة، حيث يمثل حوالي ثلثي نشاط تداول العقود الآجلة. ومع ذلك، إزداد تداول العقود الآجلة في Brent بشكل كبير ليقترّب من الآن من مثيله في WTI، مما عزز دور خام Brent كمعيار عالمي رئيسي.

أصبحت هذه الخامات كمعايير مرجعية بسبب العديد من الخصائص: يعتبر خام Brent كمعيار للضريبة لمنتجي النفط في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى مزايا إستقرار المؤسسات القانونية والسياسية، تنوع ملكية نفط خام Brent حيث تنتجه أكثر من

15 حقل (شركة) مختلف، مما يساعد على تقليل قوة تسعير المنتجين الفرديين، كما يمكن استخدامه من قبل مجموعة متنوعة من المشترين نظرا لكونه نפט خفيف يتطلب معالجة قليلة نسبيا.

أما بالنسبة لحام غرب تكساس WTI تم تبنيه كمييار مساعد نظرا لوجود أنظمة قانونية وتنظيمية آمنة في الولايات المتحدة الأمريكية. تأسس خام WTI سنة 1983 وازدادت مكانته مع توسع السيولة وعمق العقود الآجلة، كما أنه خام خفيف متوفر في مجموعة واسعة من المنتجين. كما يمكن تسليم عدة أنواع مختلفة من الخام مقابل عقود مبرمة على أساس سعر WTI.¹

الفرع الرابع: أهمية النفط الخام:

1- الأهمية الاقتصادية للنفط: تتجسد الأهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية:

أ- **النفط كمصدر رئيسي للطاقة:** تعد الطاقة أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية، كما يعد النفط أهم مصدر للطاقة في الإقتصاد

الحديث، لأنه يلعب دور كبير في القطاع الإنتاجي، وترجع أهميته كمصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:

- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).
- إرتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

ب- **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:** ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن إستعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه،

والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الإستراتيجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

ت- **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد إقتصادها

بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الإستهلاك مثلا، يساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية.

ث- **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يمثل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن

النفط ومشتقاته يتم تداوله في كل دول العالم حيث يكون نسبة عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

¹ Stephanie Dunn and James Holloway, The Pricing of Crude Oil, Reserve bank of Australia Bulletin. 2012. P 68.70.

كما توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.¹

2- الأهمية الاجتماعية للنفط

يتمثل دور النفط في المجال الاجتماعي في أنه عنصر أساسي لا يمكن الإستغناء عنه في تأمين الخدمات الاجتماعية والحاجات الإستهلاكية الضرورية لكل مجتمع كالمواصلات، الكهرباء، وغيرها من الحاجات الأخرى، بالإضافة إلى ما تقدمه المنتجات النفطية من سلع أساسية لا بد من وجودها في حياة الإنسان العصرية.²

3- أهمية النفط على الصعيد السياسي

إن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساوي فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية، تمتلك إحتياجات كبيرة من النفط في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا محرومة منه. هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والإستراتيجي لدول العالم الصناعي، تحتل مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصدارة في العلاقات الدولية.

كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأنها القومي، وتطبيقا لهذا المبدأ بدأت على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق النفط وحماية طرق إمداداته.

وقد برز الدور السياسي للنفط بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي-الإسرائيلي، فمن أزمة السويس 1956 مرورا بحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 والعدوان الأخير على العراق سنة 2003 كان النفط في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها حروب النفط.³

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأصل وتكوين النفط الخام (النشأة):

لقد اختلفت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة. وهذه الآراء أو النظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يرتكز ويستند على نشأة وتكوين النفط من عناصر غير عضوية، والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة. وكل فريق من هؤلاء له أسانيده وبراهينه. تنقسم هذه النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين وهي:

¹ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعللي الشلف، الجزائر، الموسم الجامعي 2008، 2009، ص 09، 08.

² حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 83.

³ طيبي حمزة، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، 2014، ص 141.

الفرع الأول: النظرية اللاعضوية

هي أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها. تجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية. كإتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، ينشأ من إتحادهما مادة مشابة للأستيلين، التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة. ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكانين* من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان يعتبرون ذلك دليلا على صحتها.

كما تمكنوا نظريا ومخبريا من تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفطية كالبنزين والأستيلين والميثان.... إلخ، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي.

الفرع الثاني: النظرية العضوية

تؤكد هذه النظرية على أن النفط، ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني ونباتي، التي إنظمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين تستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة:

- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية. وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصرَي الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا النفط.
- وجود عناصر البورفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.
- يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط. ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بخار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات. وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة، مخلقة الزيت الحالي، إستنادا إلى هذه النظرية في تفسير المنشأة، توجهت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية، لتؤكد بأن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية أو المناطق القريبة للبحار. وهذا يفسر لنا الأهمية المتزايدة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم، يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا. لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.¹

*المكامن النفطية (المصائد النفطية): وهو تكون قطرات النفط داخل الصخور المسامية، وهجرتها عبر الصخور إلى أن تصادفها الصخور الخازنة التي لا تسمح باستمرار هجرة النفط وهذا ما يسمى بالمصيدة النفطية أو المكنم النفطي.

¹ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 11، 12.

الفرع الثالث: هيكل صناعة النفط الخام

تعرف الصناعة النفطية على أنها مجموعة من النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للإستعمال والإستهلاك المباشر أو غير مباشر من قبل الإنسان.¹

- **مرحلة الحفر والتنقيب عن النفط الخام:** تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الإستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية. بعد أن يتم تحديد المصائد النفطية أو الغازية المتوقعة بحيث يتم تحديد موقع البئر الإستكشافية لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا. حيث أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه، ويجب الدقة في إختيار مواقع الآبار لا تحتمها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة.²
- **مرحلة الإنتاج:** في هذه المرحلة يتم إستخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة في داخل البلد أو خارجه، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحيات المنطقة البترولية للإستغلال الاقتصادي، وذلك من خلال حفر الآبار البترولية وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الإستخراج وإنتاج مختلف المعدات الميكانيكية والأنبية وأنابيب النقل وتنقية الصهاريح... إلخ.
- إن هذه المرحلة مرتبطة ومعتمدة إعتقادا كاملا ومباشرا بالمرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الإستخراجية البترولية.³
- **مرحلة نقل النفط:** يتم في هذه المرحلة نقل النفط من منطقة إلى أخرى عبر العديد من الوسائل من بينها النقل عبر الأنابيب وهي من أهم الوسائل بإعتبارها الأسرع والأقل تكلفة، تتم عبر قنوات موصولة بمحركات ضخ من مراكز الإنتاج إلى مركز التوزيع أو من محطات التكرير إلى مراكز التفرغ، وهناك النقل عبر الناقلات البحرية مثل البواخر والسفن عبر البحار والمحيطات، أو عن طريق الشاحنات والسكك الحديدية والعربات.⁴
- **مرحلة التكرير:** وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية. حيث تمر عملية تكرير النفط في ثلاث مراحل كالتالي:

1- عمليات الفصل التي تعتمد على العلوم الفيزيائية: وهي كالتالي:

- **التقطير:** يتم في هذه المرحلة فصل الجزيئات عن بعضها البعض إعتقادا على درجات الغليان وعملية التكتيف، فالجزيئات الأخف التي لها درجة غليان أقل تنفصل في أعلى الأبراج، بينما الجزيئات الأقل يتم فصلها في أسفل البرج.
- **إستخدام المذيبات:** يتم في هذه المرحلة فصل جزيئات النفط إعتقادا على التركيب الكيميائي للنفط.

¹ بن دخيس عبد الكريم، أي مستقبل للنفط في الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 585.

² دوادي فاطمة الزهراء، سليمان رزقية، مدخل للإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)، المشاركة في فعاليات المنتدى الدولي حول. متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل إختيار أسعار المحروقات، المنعقد يومي: 29-30 نوفمبر 2016، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، ص 09.

³ قويدري قوشيح بوجمعة، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2009، 2008، ص 10.

⁴ حساني بن عودة، أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة (1990-2019)، مجلة التحليل والإستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2021، عدد الصفحات من 204-225، ص 201. ISSN :2716-9502

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

- **التبريد:** يتم في هذه المرحلة فصل الغازات عن بعضها البعض، كما يتم تثبيث غازي البروبان والبيوتان اللذان يتبخران في حال تم حفظهما في جو حار وتسمى هذه العملية بتثبيث البنزين، وهناك الكثير من العمليات التي تتم ضمن هذه المرحلة اعتماداً على نوع الوقود المشتق.
- 2- **عمليات التحويل التي تعتمد على العمليات الكيميائية:** تتم في هذه المرحلة تحويل المواد الثقيلة إلى مواد أخف من خلال تقليل عدد ذرات الكربون، مثل زيادة كمية وقود السيارات وزيادة كثافته من خلال تعريضهما للضغط والحرارة وبعض العوامل المساعدة التي تؤدي كلها إلى تغيير في تركيب جزيئات الهيدروكربونات.
- 3- **المعالجة أو التنقية:** هي المرحلة الأخيرة من عملية تكرير البترول حيث يتم استخدام طرق فيزيائية أو كيميائية حسب المطلوب، ويكون الهدف هو تحسين المشتقات التي تم الحصول عليها والتخلص من بعض الشوائب الضارة التي قد تؤثر على كفاءته.¹
- **مرحلة التوزيع والتسويق:** وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته النهائية خاماً أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن إستعماله وإستهلاكه القريبة والبعيدة على النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.²

المطلب الثالث: هيكل السوق العالمي للنفط الخام

يعتبر سوق النفط العالمي من أهم أسواق الطاقة العالمية، وذلك راجع إلى هيمنة النفط بإعتباره مصدراً للطاقة.³ يتميز السوق العالمي للنفط الخام بعدة مميزات تتمثل في الإنتاج، الإستهلاك، وتطور الأسعار وأهمية النفط كمصدر للطاقة.⁴ حيث يجادل بعض المراقبين بأن سوق النفط قد مرت بتحويلات هيكلية وضعت أسعار النفط على مسار جديد مرتفع. حيث يشير أتباع هذا الرأي إلى تآكل الطاقة الفائضة في سلسلة توريد النفط بأكملها، وظهور مستهلكين كبار جدد (بشكل رئيسي الصين والهند)، وعدم اليقين الجيوسياسي الجديد في الشرق الأوسط بعد الغزو الأمريكي للعراق وعودة ظهور القومية النفطية في العديد من الدول المنتجة للنفط. في حين يفسر البعض الآخر سلوك أسعار النفط من حيث التقلبات الدورية لأسعار السلع مثل جميع أنواع المواد الخام. فإرتفاع أسعار النفط يحفز إنتاج النفط ويبطئ نمو الطلب عليه، في حين سيؤدي ذلك إلى إنخفاض الأسعار مما يؤدي بدوره إلى تحفيز الطلب وزيادة سعر النفط. تعكس هذه الآراء المختلفة حول سوق النفط بوضوح توقعات متباينة حول التطور المستقبلي لأسعار النفط.⁵

¹سالمى محمد دينوري، علاق فاطمة، دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018 JFBE، ص402،403.

²علي مهدي البيرماني، إقتصاديات النفط، الجامعة المستنصرية. <https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=>

³ Mert Ural. The impact of the global financial crisis on crude oil price volatility. Journal of management and economics studies. Vol:14. Issue:2. P 02. Doi: <http://dx.doi.org/10.11611/JMER810>.

⁴ Basil Oberholzer. Monetary policy and crude oil. Published by Edward Elgar. 2017. P09. Doi: <https://doi.org/10.4337/9781786437891>

⁵ Bassam Fattouh. The drivers of oil prices: the usefulness and limitations of non-structural model, the demand-supply framework and informal approaches. Oxford Institute for Energy Studies. March 2007. P 02-03.

الفرع الأول: تعريف الأسواق النفطية

يعرف سوق النفط بأنه المكان الذي يتم فيه العرض والطلب على النفط.¹

كما يمكن تعريف سوق النفط بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويجرك هذا السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكمه.²

السوق النفطية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي المعلوم لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة.³

كما يعرف أيضا سوق النفط بأنه سوق عالمي موحد (متكامل)، حيث يتم توزيع ما يقدر ب 70% من النفط الخام من خلال الصادرات والواردات.⁴

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

يتم تحديد سعر النفط في الأسواق العالمية من خلال سوقين مختلفين هما: الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

01- **السوق الفوري:** هو السوق الذي تتم فيه المعاملات المادية مع التسليم الفوري (أو شبه فوري بالنظر إلى تاريخ تسليم المنتجات). كان يلعب دورا هامشيا حتى سبعينيات القرن الماضي، وأصبح هذا السوق مركزيا لعمليات التسليم المادي وتحديد الأسعار. أما المتعاملون في هذا السوق هم الشركات المنتجة الخاصة والعامة (جانب العرض (البائع)) ومصافي التكرير (من جانب المشتري) والتجار (في كلا الجانبين).

02- **السوق الآجل:** يتوافق مع سوق المعاملات المادية مع التسليم المستقبلي، يتم في هذا السوق تبادل شحنات النفط في تاريخ لاحق (في غضون 3 أو 6 أشهر على سبيل المثال) بسعر محدد مسبقا. يستخدم البائعون هذا السوق لضمان تدفق إنتاجهم المستقبلي ومن قبل المشتريين لتأمين إمداداتهم كل هذه العمليات تتم بتحديد سعر مسبقا. كان هذا النوع من التداول مهيمنًا حتى السبعينيات وفقد قوته مع تطور السوق الفوري والأسواق الآجلة لغرض التحوط. ما يميز هذا النوع من أسواق العقود الآجلة وجود طرفين من المتداولين هما: المتعاملين الذين يرغبون في التحوط لحماية المعاملات ذات الطبيعة التجارية من التغيرات في السعر الفوري والمضاربين الذين يسعون إلى تحقيق الربح. ولكن ما يعاب عليه أنه لا يمكن لأحد أطراف العقد الإنسحاب منه إلا بوجود طرف ثالث.

¹ Draou Ismahene. Mehor Ahmed. Impact de la Baisse des Prix de Pétrole sur L'économie des Pays Producteurs (cas de L'Algérie) et les Pays Importateurs (cas de La France), عدد02، مجلد05، 2019، ديسمبر، ISSN: مجلة نور للدراسات الاقتصادية، ديسمبر2019، مجلد05، عدد02، (cas de L'Algérie) et les Pays Importateurs (cas de La France), 2477-814, p185

² علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014، مجلة رؤى إستراتيجية، جانفي 2017، ص97.

³ بوفليج نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2010-2011، ص71.

⁴ Yang Yang, Zhen Liu, Hayot Berk Saydaliev, Sajid Iqbal. Economic impact of crude oil supply disruption on social welfare losses and strategic petroleum reserves. Resources Policy 77 (2022) 102689. P 01. Doi : <http://doi.org/10.1016/j.resourpol.2022.102689>

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

فنجاح سوق العقود المستقبلية يتجسد في توفر حجم كبير من المعاملات التي تتضمن السيولة خاصة في فترات الإستحقاق قصيرة الأجل.¹

المطلب الرابع: العناصر المكونة للأسواق العالمية النفطية

يعتبر سوق النفط من أكبر الأسواق العالمية إذ يتم فيه بيع وشراء النفط الخام ومنتجاته فنجد فيه العديد من الأطراف الفاعلة فيه والتي تتكون من دول منتجة ودول مستهلكة للنفط. فبالنسبة للدول المنتجة نجد الأوبك (OPEC) والدول المنتجة خارج الأوبك، أما بالنسبة للدول المستهلكة للنفط نجد الوكالة الدولية للطاقة (IEA) والشركات العالمية للنفط. وفي هذا الجزء سيتم التركيز فقط على الدول المستهلكة للنفط.

أ- **وكالة الطاقة الدولية (IEA):** هي منظمة حكومية دولية مستقلة تابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي (OECD) وهي تتألف من

30 دولة عضوا، معظمها دول مستوردة للنفط. تأسست سنة 1974 في أعقاب أزمة النفط الأولى كان هدفها الأولي هو وضع خطط وإتخاذ إجراءات مشتركة تمكنها من التعامل مع حالات إنقطاع إمدادات النفط. وبشكل عام، تعمل على ضمان توفير الطاقة لأعضائها.² تقوم هذه الوكالة على مجموعة من المبادئ والتي يجب على الدول الأعضاء إتباعها:

- تفرض على كل دولة منظمة برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات النفطية.
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الإستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للنفط من ناحية أخرى.
- إحلال المصادر البديلة محل النفط في التدفئة وتوليد الكهرباء.
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العلمي لتنتائجها.
- تهيئة المناخ المشجع للإستثمار في تنمية مصادر الطاقة.
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات النفطية.³

تبني الوكالة قراراتها المتعلقة بالطاقة على أربعة محاور تتمثل في: أمن الطاقة، التنمية الإقتصادية، حماية البيئة، الإلتزام العالمي. (L'engagement mondial). في حين، ينص برنامج الطاقة الدولي (IEP) على أنه يجب على الدول الأعضاء في الوكالة أن تمتلك بشكل دائم مخزونا من النفط يعادل 90 يوم على الأقل من صافي واردات النفط، بناء على متوسط واردات السنة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الوكالة بصلاحيات تحديد كمية النفط التي يتم ضخها إلى الأسواق من مخزونات النفط وتوزيعها داخل المنظمة. كما أن إستخدام هذه المخزونات له تأثير على أسعار النفط التي تقررها الأوبك.⁴

¹ Catherine Hagège, Nicolas Carnot, le marché pétrolier, économie & prévision, N°166, 2004-5, pp 127-136, p129-130. Doi : 10.3406/ecop.2004.7388. <http://dx.doi.org/10.3406/ecop.2004.7388>

² Connaissance des énergies. Agence international de l'énergie. Date de consultation 28/10/2023. 09 :21. <https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/agence-internationale-de-lenergie-ai>

³ مهدي حسنية، دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: إقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، السنة الجامعية 2018-2019، ص84.

⁴ Connaissance des énergies. Agence international de l'énergie. Date de consultation 28/10/2023. 09 :21. <https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/agence-internationale-de-lenergie-ai>

- ب- الشركات العالمية للنفط: هي شركات عملاقة متعددة الجنسيات ظلت تسيطر على السوق العالمية للنفط قرابة خمسين سنة.¹ كان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي "روكفلر"، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة أطلق عليها إسم شركة 'ستاندار أويل'، كانت هذه الشركة تقوم على الإحتكار شبه كامل للسوق العالمية، وإستمر هذا الإحتكار إلى غاية سنة 1911 بحيث تم كسر إحتكار ستاندار أويل، وقسمت هذه الشركات إلى عدد من الشركات النفطية الكبرى.² وهنا ظهر مصطلح "الشقيقات أو الأخوات السبع" من طرف رجل الأعمال الإيطالي "إنريكو ماتي" والذي أطلقه على هذه الشركات سنة 1950. وهذا باعتبارها أكبر شركات نفط عالمية مهيمنة على صناعة النفط، وفي سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الإحتياطي العالمي للنفط. غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك.³ بالإضافة إلى الأخوات السبع ظهرت شركات أخرى تتمثل في:
- الشركات العالمية الكبرى الأخرى: مثل الشركة الفرنسية في الشرق الأوسط أكتيتين في أوروبا، وكذلك شركة فليس بيتروليوم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.
 - الشركات الأمريكية المستقلة: وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.
 - الشركات النفطية الوطنية: وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على النفط العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.⁴

¹ Belbali Abdessalam. Azizi Ahmed Oukacha. A reading of the oil crises. Journal of economic growth and entrepreneurship JEJE (2023). Vol6. No2. Pp163-175. P165.

² مهدي حسنية، مرجع سابق، ص85.

● الأخوات أو الشقيقات السبع: هو مصطلح ابتدعه الإيطالي إنريكو ماتي، يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع. وهي (ستاندار أويل اوف نيوجرسي Standard Oil of New Jersey، رويال داتش شل Royal Dutch Shell، انجلو-بيرسيان أويل كامبي Anglo-Persian Oil Company، ستاندارد أويل كومباني اوف نيويورك Standard Oil Company of New York، ستاندارد أويل اوف كاليفورنيا Standard Oil of California، جلف أويل Gulf Oil، تكسكو Texaco).

³ محمد زيدان، محمد يعقوبي، الآثار البيئية نشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها مسؤوليتها تجاه البيئة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص06.

⁴ زمال وهيبية، مرجع سابق، ص34.

المبحث الثاني: أنواع وأهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

تؤدي التغيرات في إنتاج وإستهلاك النفط إلى دفع الأسعار للإرتفاع أو الإنخفاض، وهذه التقلبات في الأسعار تؤدي إلى حدوث صدمة نفطية تمس جميع أنحاء الإقتصاد الوطني، فعند توفر النفط وزيادة الطلب عليه يجعل سعره يعتمد بشكل أساسي على قوى السوق. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر العديد من المتغيرات على أسعار النفط بما في ذلك النظرية الأساسية للعرض والطلب، حيث ينص قانون العرض والطلب على أنه في حالة زيادة العرض ستتنخفض الأسعار. على العكس من ذلك، إذا إرتفع الطلب ترتفع الأسعار أيضا.¹

المطلب الأول: السعر النفطي

الفرع الأول: تعريف وأنواع سعر النفط

يقصد بسعر النفط قيمة برميل النفط (بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالوناً*) معبرا عنها بوحدة نقدية محددة (الدولار الأمريكي) وفي زمان ومكان معلومين. أما فيما يخص أنواع سعر النفط فهناك عدة أنواع من الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن الآخر، وفيما يلي سوف نتعرض لأهم أنواع أسعار النفط:

- السعر المعلن "Posted Price": هو السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق النفطية، وهو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة وفي زمن معلوم. يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية، تاريخيا فإن هذا السعر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 وإستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن العشرين وهي فترة إحتكار الشركات العالمية لإنتاج وإستغلال السلعة النفطية.²
- السعر المتحقق "Realizer (Actual) Price": هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الخصومات الناجمة عن بعض القيود كالموقع الجغرافي مثلا أو المحتوى الكبريتي.³ ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينات من القرن العشرين نتيجة لوجود أطراف أجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الإحتكارية ولوجود أنماط إستثمارية نفطية جديدة "نمط المشاركة أو ما يعرف باتفاقيات المشاركة النفطية" إحتسب بموجبها أسعار الكميات النفطية المتبادلة بين الأطراف المعنية بذلك وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ.
- سعر الإشارة "Signal Price": هو السعر المتوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينيات من القرن العشرين نتيجة لعقد إتفاقيات نفطية جديدة كإتفاقيات المشاركة والمقاوله بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الإحتكارية للدول النفطية الشرق الأوسط. هذا النوع من الأسعار طبق في كثير من

¹ Greg Mcfarlane .Oil Price Analysis: The Impact of Supply and Demand .February24.2022. <https://www.investopedia.com/articles/investing/100614/oil-price-analysis-impact-supply-demand.asp>

الغالون: وحدة قياس للسوائل ويساوي الغالون الأمريكي 3.78 لتر.

² بوفليج نيبيل، مرجع سابق، ص84.

³ علي بوعبد الله، شريف بوقصبة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر بإستخدام مقاربة (ARDL) للفترة 1983-2016، مجلة الباحث، المجلد18، العدد01، 2018، ISSN 1112-3613، ص123.

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

الدول النفطية على غرار الجزائر من خلال الإتفاقية المعقودة بينها وبين فرنسا سنة 1965 وكذلك بين فنزويلا وشركات نفطية أجنبية سنة 1967.¹

- السعر الضريبي "Tax Price": هو السعر المكون من تكلفة البرميل المستخرج مضافا لها الضرائب المفروضة عليه.
- الأسعار الفورية "Spot Prices": هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2 إلى 3 أسابيع.
- الأسعار الآجلة "Forward Prices": وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات.
- السعر الإسمي "Nominal Prices": وهو القيمة النقدية التي تعطى لبرميل النفط بالدولار الأمريكي خلال لحظة زمنية معينة.
- السعر الحقيقي "Real Price": وهو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد إستبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في سعر صرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط.²

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط

شهدت أسواق النفط فترات متكررة من الإزدهار والكساد، منذ أن تم إنتاج النفط بكميات كبيرة في ولاية بنسلفانيا سنة 1859.³ قبل سبعينيات القرن الماضي، كان النفط المتداول دوليا تحت السيطرة الكاملة للأخوات السبع بدعم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فبعد إكتشاف حقول نفط جديدة منخفضة التكلفة بشكل أساسي في الشرق الأوسط، تم إغلاق السوق الدولية أمام هذه الدول. حيث تم الإنقسام أولا بين الأخوات السبع بموجب إتفاقية أشنكاري لسنة 1928.⁴ كانت كل من الأخوات السبع متكاملة ولديها سيطرة على كل من عمليات المنبع (upstream) (التنقيب عن النفط وتطويره وإنتاجه) على نطاق واسع ولكن أقل من عمليات المصب (downstream) (النقل، التكرير والتسويق)، في الوقت نفسه سيطروا على معدل عرض النفط الخام الذي يدخل السوق من خلال الملكية المشتركة للشركات التي تعمل في مختلف البلدان. تمكنت شركات النفط متعددة الجنسيات من السيطرة على الجزء الأكبر من صادرات النفط من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، ومنع تراكم كميات كبيرة من النفط الخام لدى البائعين وبالتالي تقليل مخاطر التنافس بين البائعين.⁵

وفي سنة 1960 بدأت حقبة جديدة مع تأسيس منظمة الأوبك OPEC، وإنقلاب 1968 في ليبيا الذي أدى إلى إتفاقيات جديدة في البداية مع شركات النفط المستقلة تم مع الأخوات السبع عبر جميع منتجي النفط الرئيسيين في الشرق الأوسط وأماكن أخرى.⁶ وبحلول نهاية الستينيات، أصبحت منظمة الأوبك تهيمن عليها بشكل متزايد، خاصة بعد إعادة تأميم مواردها في منتصف السبعينيات. وفي سنة 1971 بدأ إنتاج النفط في الولايات المتحدة يتخذ إتجاه تنازلي. نتيجة لذلك، دخلت أسواق النفط مرحلة جديدة حيث فقدت الأخوات السبع السيطرة على الأسواق ومنتجي النفط، وتضاعفت أسعار النفط أربعة مرات،

¹ بوفليج نبيل، مرجع سابق، ص 84.

² علي بوعبد الله، شريف بوقصبة، مرجع سابق، ص 123.

⁴ Kamiar Mohaddes, M. Hashem Pesaran. Oil prices and the global economy: is it different this time around?. International Monetary Fund Working Paper. WP/16/210. November 2016. P03

⁴ André Mernier, Putting a Price on Energy: International Pricing Mechanisms for Oil and Gas, Energy charter secretariat, 1March 2007, p52.

https://www.energycharter.org/fileadmin/DocumentsMedia/Thematic/Oil_and_Gas_Pricing_2007_en.pdf

⁵ Bassam Fattouh. Andreas Economou & Ahmed Mahdi. Russia-Ukraine crisis: Implications for global oil markets. The oxford institute for energy studies. March 2022. P 13.

⁶ Kamiar Mohaddes. M. Hashem Pesaran (2016). Ibid. P 03.

الفصل الأول: مدخل لصدمات أسعار النفط

مما أدى إلى دخول عصر تقلب أسعار النفط العالمية. أدى الحظر سنة 1973/1974 إلى زيادة أسعار النفط والاستثمار خارج الأوبك في 1974/1973 و 1980/1979، حيث تم تطوير تقنيات جديدة وإستبدال النفط بطاقات أخرى، وإستبدال الطاقة بموارد إنتاجية أخرى (رأس المال). أدى هذا الأخير إلى إنخفاض الإستهلاك العالمي للنفط في بداية الثمانينيات وإنهيار أسعار النفط في 1986/1985.¹

وإبتداء من سنة 2003 إرتفعت أسعار النفط بقوة بسبب النمو القوي في النشاط الإقتصادي العالمي المدفوع بإقتصاديات السوق الناشئة، لا سيما الصين، هذا الإرتفاع في أسعار النفط الناجم عن إرتفاع الطلب لم يتوقف إلا في سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، التي تسببت في إنخفاض أسعار النفط بنحو 70% على مدى بضعة أشهر نتيجة لتراجع النشاط الإقتصادي العالمي الذي أدى إلى تباطؤ حاد في نمو الطلب على النفط. خاصة في الإقتصادات المتقدمة. وإبتداء من سنة 2009 حدث إنتعاش سريع، حيث كانت أسعار النفط مستقرة على نطاق واسع لنحو أربع سنوات بسبب تباطؤ نمو الطلب على النفط وإرتفاع إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، والتي قوبلت على نطاق واسع بمخاوف جانب العرض المتعلقة بالتوترات الجيوسياسية في الشرق وإلى حد ما روسيا.

في الآونة الأخيرة، إنخفضت أسعار النفط بشكل حاد حيث أدت الزيادة القوية في إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية إلى جانب تباطؤ نمو الطلب على النفط. لا سيما في الصين، إلى زيادة المعروض في سوق النفط. وفي نوفمبر 2014، قررت الأوبك عدم خفض إنتاجها بالرغم من زيادة المعروض في سوق النفط.²

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد إقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، فالعوامل المؤثرة على أسعار النفط متعددة ومتشعبة ومتداخلة ويختلف تأثير كل منها من زمن لآخر، ويلاحظ أن الخلط بين درجة تأثير أي من تلك العوامل يكون عادة مصاحب للتغيرات في العرض (كأزمات إنقطاع الإمدادات أو زيادة إنتاج منطقة ما) أو التغيرات الحادة في الأسعار. وهناك شبه إجماع بأن ظروف العرض والطلب هي التي تؤثر بنهاية الأمر على الأسعار وأن تأثير الظروف السياسية أيا كان مصدرها أو غايتها يكون من خلال إنعكاسها على العرض والطلب.³ فمن يلاحظ حركة أسعار النفط منذ القدم حتى العصر الحالي، يرى أن هذه الأسعار ترتبط وتتأثر بعوامل عدة، منها ما هي طبيعية وما هي سوقية ومنها ما هي سياسية، وكل هذه التغيرات والتأثيرات أدت عبر الزمن خاصة القرن العشرين إلى فرض نفسها على إقتصاد العالم ككل.⁴ بناء

¹ André Mernier (2007). Ibid. P 52-53.

² European Central Bank. Forecasting the price of oil. Economic Bulletin. Issue 04. 2015. Pp 87-98. P 88-89. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/art03_eb201504.en.pdf

³ ماجد عبد الله المنيف، تحليل نظريات وأطر وحجج حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات أسواقه، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي لجمعية الإقتصاد السعودية، الرياض، 7-9 أبريل، 2015، ص 32.

⁴ العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص 33.

على عمل (Barsky & Kilian (2002. 2004)) تم تحديد صدمات العرض على أنها أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر في أسعار النفط،¹ وبالتالي يمكن إيضاح أهم العوامل التي تؤثر على أسعار النفط من خلال العناصر التالية :

1- العوامل الاقتصادية:

إن الإستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:²

● **الطلب العالمي على النفط:** يعتبر الطلب على النفط من أهم العوامل المؤثرة في السعر، إذ يعبر عن مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض إستهلاكية أو صناعية،³ ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الإستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويتأثر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة النفطية، وأن الطلب الدولي على النفط في تزايد مستمر، إذ أن الطلب بغرض الإستهلاك يتأثر بزيادة معدل النمو الإقتصادي العالمي والتي ساهم في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، إذ أن دخول الصين والهند وزيادة إستهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط.⁴ أما الطلب على النفط بغرض المضاربة فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الإقتصادي المشجعة للطلب.⁵

- **أهم العوامل المحددة للطلب على النفط:** يتأثر الطلب على النفط بمجموعة من العوامل ذات درجات تأثير متفاوتة، تتمثل في النمو الإقتصادي، المناخ، السعر، عدد السكان.

- **النمو الاقتصادي:** يعد أهم عامل مؤثر في الطلب على النفط ويرتبط به إرتباطاً وثيقاً وفق علاقة طردية فيبلوغ الإنسان مراحل متقدمة من التطور الإقتصادي والإجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي لقطاع إقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الإقتصادية، أثر ذلك وبصورة فاعلة على تطوير وتزايد الطلب على الطاقة خاصة النفط.

ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي على النفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق وإقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها الجغرافية، والتي

¹ Kilian Lutz. not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market. American Economic Review 2009, 99:3, Pp 1053-1069. P 1054. <http://www.aeaweb.org/articales.php?doi=10.1257/aer.99.3.1053>

² زمال وهيبة، مرجع سابق، ص 57.

³ يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018، ص 32.

⁴ م م حسين علي كيطان، قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي (2003-2015)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني، العدد 2، 2018، ص 111.

⁵ صورية مساني، الإستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2019، ص 44.

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

تزيد من طلبها على النفط، بالإضافة إلى الأسواق الجديدة متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين التي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط.

ب- السعر: يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي للسلعة (البديلة) البترولية، سواء كان خاما أو منتجات نفطية، ومنه يمكن القول أن النفط يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلع أو المنتجات البترولية، فارتفاع السعر البترولي في المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات البترولية، وبالتالي يقل الطلب على النفط الخام، ويبقى الطلب على المنتجات النفطية كما هو، لأن ذلك الاختلاف في الأسعار لا يظهر لأنه يتوزع بين هذه المنتجات، أما في المدى البعيد فارتفاع أسعار النفط الخام يؤثر على الطلب على المنتجات النفطية التي تبدأ أسعارها في الإرتفاع.

ت- عدد السكان: يعتبر أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفط، حيث كلما زاد عدد السكان أدى ذلك إلى تزايد الطلب، لكن تأثير السكان قد لا يكون مهما وقد يكون مهما، وهذا إذا ارتبط بالعوامل الأخرى ومن أهمها عامل النمو الإقتصادي، فيكون تأثيره كبيرا في حالة ما إذا كان النمو الإقتصادي (الدخل القومي) عالي ويكون تأثيره قليل أو محدود إذا انخفض الدخل الوطني العام وللغرد.¹

ث- المناخ: تؤثر التغيرات المناخية على مدار السنة في مستويات الطلب على النفط، حيث لوحظ مثلا أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في المقابل ارتفاع طلبها في فصل الشتاء.²

• العرض العالمي على النفط

يرى ((Kaufmann (2011)) أن الكثيرين يجادلون بأن أسعار النفط تتأثر بمصدر النفط الخام بمعنى (جانبا العرض)، وأنه غالبا ما يتأثر هذا المصدر بسلك مجموعتين من المنتجين وهما، الدول الأعضاء في الأوبك (OPEC) وغير الأعضاء في الأوبك. حيث ينظر إلى الشركات التي تنتج النفط في الحقول الواقعة في الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط على أنها متحملة للأسعار. فالإنتاج خارج الأوبك يرتبط سلبا بتكلفة الإنتاج ويرتبط إيجابا بسعره.³ بمعنى زيادة أو تخفيض إنتاج هاتين المجموعتين سيؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض سعر النفط الخام. أشار Kaufmann إلى أن هناك القليل من الأدلة على الإعتبارات الإستراتيجية من قبل المنتجين خارج الأوبك، في حين يتبع منتجو الأوبك سلوك إستراتيجي. حيث تشير هذه الإختلافات السلوكية إلى أن الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك هم موردون من دون هامش في حين أن الأوبك هي المورد الهامشي.

إذا كانت هذه الإختلافات السلوكية صحيحة، فإن التغيرات في الإنتاج بين الدول غير الأعضاء في الأوبك ودول الأوبك سيكون لها تأثير على السعر، على وجه التحديد، فإن أي تغير في الإنتاج خارج الأوبك يعزز سيطرة الأوبك على برميل النفط الهامشي مما يؤدي إلى زيادة الأسعار، على هذا النحو، فإن التغيرات الكبيرة أو غير المتوقعة في الحصة السوقية لمنتجي الأوبك يمكن أن تولد صدمة في العرض.

¹ أحمد الحمزة، أمين البار، العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 1097-1110، ص 1100، 1099، ISSN: 2352-9806، EISSN: 2588-2309.

² علة مراد، مرجع سابق، ص 102.

³ Kaufmann. Robert K. The role of market fundamentals and speculation in recent price changes for crude oil, Energy Policy 39. 2011. Pp 105-115. P 108. Doi: 10.1016/j.enpol.2010.09.018

أ- الإنتاج خارج الأوبك:

وهي مجموعة من الدول المستقلة المصدرة للنفط، وتضم الدول غير الأعضاء في الأوبك. وهي منظمة غير رسمية ولم تسجل في الأمم المتحدة. بعد إنقراض أسعار النفط سنة 1986 وتحسنها سنة 1987 ثم إنقراضها سنة 1988، دفع بعض الدول المصدرة خارج الأوبك إلى المبادرة بعقد اجتماع يضم أهم المصدرين خارج الأوبك. هذه التغيرات دفعت مصر في مارس 1988 إلى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج الأوبك لعقد اجتماع، وحضر الاجتماع (مصر وعمان والمكسيك وماليزيا وأنغولا وكولومبيا) ثم توالت الاجتماعات وإنضمت دول أخرى هي (روسيا الاتحادية والصين والبحرين والنرويج) وفي عام 1995 إنضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكيتين ومقاطعة ألبرتا الكندية، وكانت أهم أهداف الدول المنظمة هي:

- التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول الأوبك.

- تحقيق مستوى مناسب من الأسعار.

- تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.¹

يمثل إنتاج النفط من دول خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) حاليا حوالي 60% من إنتاج النفط العالمي. تشمل المراكز الرئيسية للإنتاج من خارج أوبك أمريكا الشمالية ومناطق الإتحاد السوفياتي السابق وبحر الشمال. ينظر للمنتجين في البلدان غير الأعضاء في الأوبك على أنهم متحمسون للأسعار، أي أنهم يستجيبون لأسعار السوق بدلا من محاولة التأثير على الأسعار من خلال إدارة الإنتاج. نتيجة لذلك، يميل المنتجون خارج الأوبك إلى الزيادة في الإنتاج، وبالتالي لديهم طاقة إحتياطية قليلة. فهذه التغيرات الكبيرة في الإنتاج (الزيادة أو الإنخفاض) ينعكس على الأسعار.

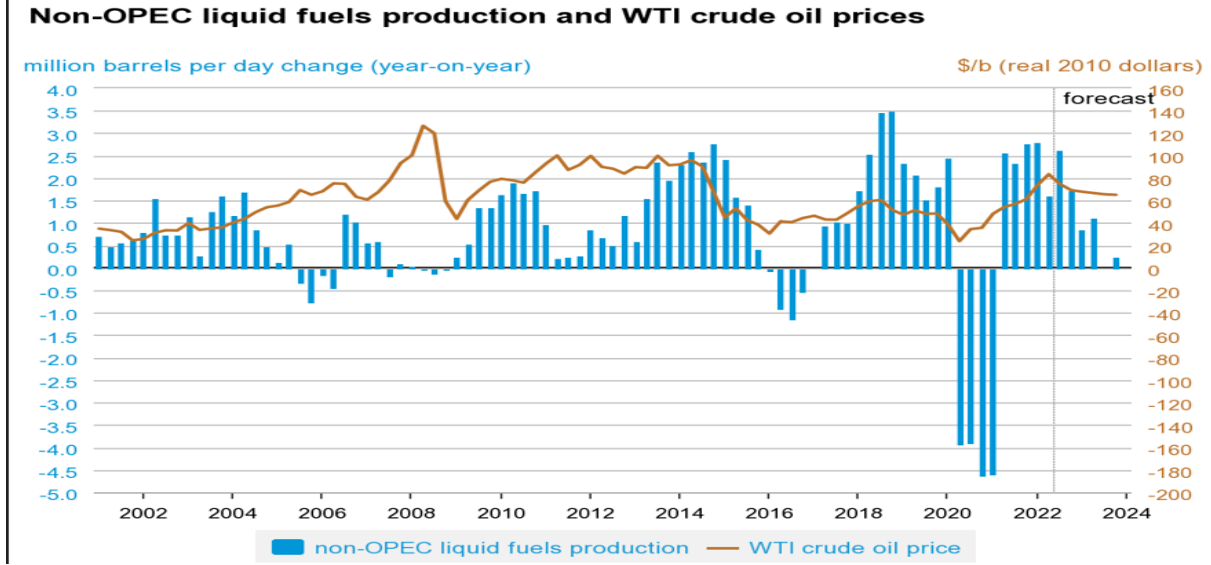
فمن خلال الشكل رقم (03-01) نلاحظ أن إنتاج النفط خارج الأوبك في تزايد مستمر. حيث إرتفع الإنتاج خارج الأوبك بمعدل كبير إبتداء من الربع الأول لسنة 2001 إلى غاية الربع الثاني من سنة 2022، حيث إنتقل الإنتاج من 0.72 مليون برميل يوميا سنة 2001 إلى 2.77 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من سنة 2022.²

الشكل رقم(03-01): إنتاج النفط خارج الأوبك وسعر النفط الخام لسنة (2001-2022).

¹صفية أمير، أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف (حالة الجزائر 1986/2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم إقتصادية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2020، ص 130.

² U.S. Energy Information Administration, Energy & Financial Markets What Drives Crude Oil Prices? Independent Statistics & Analysis, Consultation le: 21/07/2022. <https://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/supply-nonoepec.php>.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط



Source: U.S. Energy Information Administration, Refinitiv an LSEG Business.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في الأوبك في تزايد مستمر إذ بلغ في الربع الأول من سنة 2001/1 حوالي 0.72 مليون برميل يوميا لينتقل في الربع الثاني إلى 1.56 مليون برميل يوميا سنة 2002/2 ليصل سنة 2004/2 إلى أعلى قيمة إنتاج بلغت 1.72 مليون برميل يوميا. إلا أن هذا الإرتفاع صاحبه إنخفاض مفاجئ للإنتاج في الدول خارج الأوبك سنة 2006/2 إذ إنخفض الإنتاج إلى حوالي -0.44 مليون برميل من المعروض العالمي، إلا أن هذا الإنخفاض لم يؤثر على السعر. حيث بلغ سعر النفط سنة 2005/4 حوالي 65.12 دولار للبرميل ليصل إلى 68.24 دولار للبرميل سنة 2006/1 أي ارتفاع بمقدار 3% خلال أول جلسة تداول عقب هذا التوقف. لكن هذا الإنخفاض في الإنتاج لم يدم طويلا ففي 2006/3 إرتفع الإنتاج إلى حوالي 1.20 مليون برميل يوميا. ليعود للإنخفاض مرة أخرى ففي سنة 2008 توقف الإنتاج خارج الأوبك إلا أن هذا التوقف في الإنتاج خارج الأوبك أدى إلى حدوث ضغط تصاعدي على أسعار النفط إذ بلغ في الربع الثاني من سنة 2008/2 حوالي 126.52 دولار للبرميل الواحد لكن بسبب الأزمة المالية العالمية التي هزت الأسواق تراجع السعر إلى 59.42 دولار للبرميل الواحد في 2008/4 بعدما أن كان 126.52 دولار للبرميل الواحد من نفس السنة. ولكن إبتداء من 2009/1 بدأ الإنتاج في تزايد مستمر إلى غاية 2015/3 إذ إنتقل الإنتاج من 0.26 مليون برميل يوميا سنة 2009 إلى 1.42 مليون برميل يوميا سنة 2015، فهذه الزيادة في المعروض العالمي أدت إلى إنخفاض الأسعار إذ بلغت 38.43 دولار للبرميل الواحد سنة 2015 بعدما أن كانت مرتفعة سنة 2014 إذ بلغت 95.97 دولار للبرميل الواحد. لكن هذا الإنخفاض في السعر نتج عنه إنخفاض في الإنتاج إبتداء من سنة 2016/1 إذ بلغ الإنتاج في هذه الفترة حوالي -0.08 مليون برميل يوميا ليصل إلى -0.54 مليون برميل يوميا في 2016/4 فخلال 3 سنوات من الإنخفاض هوى النفط إلى 30.58 دولار للبرميل الواحد سنة 2016 بعدما أن كان 95.97 دولار للبرميل الواحد سنة 2014.

إبتداء من سنة 2017/1 بدأ الإنتاج خارج الأوبك في الإرتفاع إلى غاية 2020/1 إذ إنتقل الإنتاج من 0.94 مليون برميل يوميا إلى 2.64 مليون برميل يوميا، حيث أن هذه الزيادة في المعروض خارج الأوبك ساهمت بشكل كبير في إنخفاض أسعار النفط إذ إنتقلت الأسعار من 43.09 دولار للبرميل الواحد سنة 2017 إلى 38.45 دولار للبرميل الواحد سنة 2020

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى حرب الأسعار بين السعودية وروسيا بالإضافة إلى تزايد المخاوف الناتجة عن جائحة كوفيد 19 حيث فرضت الدول قيودا على التنقلات في ظل زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا.

ب- الإنتاج داخل الأوبك:

الأوبك هي منظمة دولية حكومية، تأسست في بغداد-العراق في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، من قبل إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا.¹ تضم المنظمة حاليا 12 عضوا متمثل في الجزائر، أنغولا، الإكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا والمملكة العربية السعودية.² كان مقر الأوبك في جنيف بسويسرا في السنوات الخمس الأولى من وجودها، ثم تم نقلها إلى فيينا بالنمسا في 01 سبتمبر 1965.³

جدول رقم (01-03): إنضمام الدول إلى منظمة الأوبك

الدولة	إيران	العراق	الكويت	المملكة العربية السعودية	فنزويلا	قطر	إندونيسيا	ليبيا
سنة الإنضمام	1960	1960	1960	1960	1960	1961	1962	1962
الدولة	الإمارات العربية المتحدة	الجزائر	نيجيريا	الإكوادور	الغابون	أنغولا	غينيا الإستوائية	الكونغو
سنة الإنضمام	1967	1969	1971	1973	1975	2007	2017	2018

Source : https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm .

بالنسبة إلى قطر أُنعت عضويتها في يناير 2019. إندونيسيا علقت عضويتها في يناير 2009 وأعدت تنشيطها في يناير 2016 ولكنها قررت تعليقها مرة أخرى في نوفمبر 2016. بالإضافة إلى ذلك قررت الإكوادور تعليق عضويتها في ديسمبر 1992 وأعدت تنشيطها في أكتوبر 2007، لكنها قررت سحب عضويتها ابتداء من 01 يناير 2020. أما بالنسبة إلى الغابون أُنعت عضويتها في يناير 1995 لكنها إنضمت مرة أخرى في جويلية 2016.

تساهم منظمة الأوبك بنسبة 35% من الإنتاج العالمي اليومي من النفط كما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 54.1% سنة 2030 بالإضافة إلى ذلك تتمتع الأوبك بوصفها كارتل إقتصادي لأنها تتمتع بقيمة سوقية هائلة نتيجة لضخامة حجم الإحتياطات النفطية التي تستحوذ عليها الدول المنظمة لها. وهو ما يجعل للأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق

¹ https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm . date22/03/2023. 11:41.

² Organization of the Petroleum Exporting Countries, World Oil Outlook 2015. P04. ISBN 978-3-9503936-0-6. https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO%202015.pdf

³ https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm . date22/03/2023. 11:41

الفصل الأول: مدخل لصدمات أسعار النفط

الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق. بالإضافة إلى دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب التي قد يترتب عليها حدوث نقص أو إنقطاع في الإمدادات النفطية العالمية.¹ تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر منتج للنفط داخل الأوبك، إذ تنتج وحدها أكثر من 10 ملايين برميل في اليوم.²

2- العوامل الجيوسياسية: تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط فالتوترات والإضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين وتدفع الأسعار إلى الإرتفاع وبذلك يبقى العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة.³ تلقي التوترات الجيوسياسية بظلالها على أسعار النفط ففي النصف الثاني من سنة 2014 أصبح من الواضح أن الصراع في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية كان له تأثير أقل مما كان متوقع على إمدادات النفط. فبالرغم من الصراع الداخلي في ليبيا إلا أنها أضافت 0.5 مليون برميل في اليوم من الإنتاج في الربع الثالث من سنة 2004. أما في العراق ومع توقف تقدم داعش إلا أن إنتاج النفط لم يتأثر. حيث وضعت الأسواق وزنا كبيرا على التطورات في العراق لأنه كان من المتوقع أن تمثل 60% من الزيادة في قدرة الأوبك خلال الفترة 2015-2019. في حين تبين أن إنتاج العراق من النفط مستقر عند 3.3 مليون برميل في اليوم خلال سنة 2014 وهو أعلى متوسط منذ سنة 1979 عندما بلغ 3.5 مليون برميل في اليوم. وأخيرا، لم يكن للعقوبات التي فرضت بعد جوان 2014 نتيجة الصراع الروسي الأوكراني تأثير ضئيل على أسواق النفط والغاز الطبيعي الأوروبية.⁴

3- المضاربة في الأسواق النفطية

تعد المضاربة عامل رئيسي في عدم إستقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة وبالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى إنخفاض السعر، مع العلم أن الإرتفاع المسجل في أسعار النفط مع بداية العقد الحالي شجع الكثير من المضاربين على الإنتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات النفطية الحرة مما ساهم في رفع الأسعار الإسمية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2007 والنصف الأول من سنة 2008.⁵

• دور المضاربة في أسواق العقود المستقبلية

سوق العقود الآجلة (المستقبلية) للنفط هو بورصة عامة لعقود النفط المستقبلية تم إنشائها في الثمانينيات. تسمح هذه العقود للمستثمرين بالإتفاق مقدما على السعر الذي سيتبادلون به كمية معينة من النفط الخام في تاريخ ما مستقبلا. يسمح هذا "السوق الورقي" للنفط للمشاركين بالمضاربة على السعر المستقبلي للنفط دون الحاجة إلى تخزين النفط ماديا. وبالتالي يعتبر مكانا بديلا للتداول على أساس التوقعات. يعاني العديد من المتداولين في البورصة من التعرض المادي لمخاطر أسعار النفط التي يرغبون في

¹ مدحت العراقي، إرتفاع أسعار النفط، الأسباب، التداعيات، التوقعات. دراسات إقتصادية، العدد الثامن، جويلية 2006. ص 18

² Opec: What is it and what is happening to oil prices?. 03April 2023. Review date 17/05/2023. At 10:43. <https://www.bbc.com/news/business-61188579>

³ صورية مساني، مرجع سابق، ص 48.

⁴ Baffes John, Kose M. Ayhan, Ohnsorge Franziska and Stocker Marc. The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses, World Bank Group, Policy Research Note, March 2015, PRN/15/01. P14.

⁵ بوفليج نبيل، مرجع سابق، ص 93.

التحوط منها، في حين يرغب بعض المستثمرين كسب الأموال مقابل تحمل المخاطر. منذ عام 2003 إزداد عدد المستثمرين بشكل كبير مما أدى إلى خلق ضغوط مضاربة على أسعار العقود الآجلة للنفط والتي إمتدت بعد ذلك إلى السوق الفعلي للنفط الخام.¹

• دور المخزونات والمضاربة في السوق المادي للنفط

حسب (Kilian & Lee (2014)) فإن مخزونات النفط عبارة عن مخزونات تجارية أو مخزونات تابعة للدولة مثل إحتياطي البترول الإستراتيجي الأمريكي (SPR). فسر النفط قد يؤثر أو يتأثر بالتغيرات في هذه المخزونات خاصة التجارية منها، فعندما يكون السعر منخفض فإن ذلك يحفز على زيادة حجم هذه المخزونات للإستفادة منها في فترات إرتفاع الأسعار.²

وفي إطار التوقعات، فإن المضاربة في السوق المادي من خلال المخزونات من شأنها أن تؤثر على سعر النفط، حيث يرى (Kilian (2014)) أنه في حالة توقع إرتفاع السعر الحقيقي للنفط فإن ذلك يعد حافز لتخزين النفط لإستخدامه في المستقبل، وهو ما يؤدي بدوره إلى الحد من الإستهلاك الحالي ويحفز على إنتاج إضافي من النفط. وبالتالي، تحول التوقعات تدفق الطلب على النفط إلى الطلب على المخزونات.³

المطلب الثالث: آليات تحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب

يتم تحديد سعر النفط في المدى القصير من خلال التوازن بين العرض والطلب، أما على المدى المتوسط والطويل فإن هيكل الصناعة يحدد مدى تطابق الأسعار مع السعر التنافسي.⁴

1. تحديد سعر النفط في المدى القصير: يتحدد سعر النفط في المدى القصير بمدى توافق العرض مع الطلب على النفط، ففي فترة قصيرة لا يستجيب عرض النفط والطلب عليه للتغير في السعر، لأن جزءا ثابتا من سعر النفط يمثل تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع وبعض الضرائب، وعلى هذا فسر النفط العالمي يتحدد مقارنة بأسعار أكثر الخامات النفطية تكلفة وهو خام برنت وخام غرب تكساس، وفي المدى القصير كذلك يكون الطلب على النفط متأثرا بالنشاط الإقتصادي ومخزون النفط وعامل المناخ الذي لا يتأثر كثيرا في هذه الفترة. أما عرض النفط في المدى القصير فلا يتأثر بالسعر لأن حجم الإنتاج يكون مرتبطا بقرارات الدولة المنتجة (السياسة النفطية)، أما الشركات النفطية فهنم بمرودية رأسمالها ومن الصعب عليها تخفيض إنتاجها بإنخفاض الأسعار، وتعمل على حث الدول المنتجة على زيادة إنتاجها للإبقاء على مداخيلها ثابتة.

2. تحديد سعر النفط في المدى المتوسط والطويل: ترتبط مدى إستجابة عرض النفط للتغير في السعر بهوية المنتج إذا كان دولة أو شركة نفطية، ولزيادة العرض في المدى المتوسط والطويل يجب الرفع من وتيرة إستغلال الآبار، والعمل على حفر آبار جديدة وهي

¹ Lutz Kilian, Oil Price Shocks: Causes and Consequences, the Annual Review of Resource Economics (2014), pp133-154. P139.

² Lutz Kilian. Thomas K. Lee. Quantifying the speculative component in the real price of oil: the role of global oil inventories. Journal of international money and finance 42 (2014). Pp 71-87. Doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.jimonfin.2013.08.005>

³ بوخروفة عبد السلام. سليمان بلعور. ما الذي يقود سعر النفط الخام؟ تحليل للمحددات والعوامل المسببة للصدمات. مجلة دراسات. المجلد 16. العدد 01. جانفي (2019). ص ص 55-72. ص 68.

⁴ Jean-Pierre Angelier, The Determinants of Oil Prices, Energy Studies Review Vol. 3, No.3, 1991, Printed in Canada. P217.

إجراءات تأخذ وقتاً طويلاً، أما لتخفيض العرض فيقابل ذلك عدة صعوبات فأبار النفط تتأثر بتوفير إستغلالها مما يحدث تسريبات وإهتلاك الآلات وتقليص مداخيل الصادرات والإضرار بميزان المدفوعات، ولذلك يعتمد المنتجون إلى مواصلة الإنتاج وتخزينه. أما من جانب الطلب على النفط فإنه يكون من أجل تحويل النفط إلى منتجات مكررة يسهل إستعمالها في الحياة اليومية، وبالتالي فإن الإستجابة للتغير في السعر من طرف المستهلكين تكون متأخرة وتأخذ بعض الوقت.¹

المبحث الثالث: صدمات أسعار النفط وعلاقتها بالإقتصاد الكلي

تعتبر متغيرات أو (مؤشرات) الإقتصاد الكلي شديدة التأثير بالصددمات النفطية مما تؤدي إلى حدوث تأثير كبير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي لأي دولة. فكل دولة تتفاعل مع هذه الصدمات بشكل مختلف.

المطلب الأول: مفهوم وأهم الصدمات النفطية

الفرع الأول: تعريف الصدمات النفطية

يرى (Jeremy Wakeford (2006)) أن صدمات النفط يتم تعريفها من حيث تقلبات الأسعار، لكنها تنجم بدورها عن التغيرات في العرض أو الطلب على النفط. حيث يرى أنه من غير المحتمل أن ينمو الطلب بسرعة كافية لإحداث صدمة أسعار ما لم يكن مدفوعاً بمخاوف العرض.²

عرف (Hamilton (2005)) الصدمات النفطية على أنها أحد الأسباب الخارجية للتقلبات الإقتصادية الكلية، وقد تكون ناجمة عن تأثير العرض أو الطلب بعوامل داخلية في الإقتصاد، مما يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض حاد في "الأسعار الحقيقية" للنفط، يشير هذا التعريف إلى أن الصدمات النفطية تمثل إختلالات مفاجئة في توازن السوق تؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال تقلب الأسعار الحقيقية للنفط.

عرف (Peersman & Baumeister (2008)) الصدمات النفطية على أنها تحركات مفاجئة وحادة في الإمدادات والطلبات الأساسية للنفط خلال فترة معينة، ويشير هذا التعريف إلى أن الصدمات النفطية تمثل تغيرات ناتجة عن تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بتغيرات إقتصادية. يمكن إبراز أهم صفات الصدمات النفطية في النقاط التالية:

- حجم الصدمة: والتي يمكن قياسها من خلال نماذج الإقتصاد القياسي ويتم توضيحها بالنسب المئوية.
- فترة الصدمة: تختلف حسب حدة الصدمة فكلما ازدادت حدتها كلما إرتفعت درجة الصعوبة في التعامل معها، ويتسم الوقت المتاح أمام متخذي القرار بالضيق وعدم الكفاية.
- درجة تبعية الإقتصاد للنفط والطاقة: كلما كان الإقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى كانت شدة تأثيره بالصدمة أكبر.
- إستجابة السياسة النقدية والمالية: يتوجب على السلطات النقدية التدخل السريع من خلال تبني إجراءات مناسبة للتخفيف من

¹ حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص76-77.

² Jeremy J. Wakeford. The impact of oil price shocks on the South African macroeconomy: history and prospects. Development Policy Research Unit. Conference 18-20 October 2006. P02.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

حدة الصدمة وتفاذي إنتقال تأثيرها إلى باقي القطاعات.¹

عرف ((Galesi & Lombardi (2009) الصدمة الخارجية النموذجية على أنها زيادة أسعار النفط.²

عرف ((Baumeister & Kilian (2016) صدمات أسعار النفط على أنها تغيرات غير المتوقعة أو المفاجئة في أسعار النفط. أي الفرق (أو الفجوة) بين سعر النفط الحالي والمتوقع.³

بالإضافة إلى ذلك، عرف ((Mamdouh (2014) الصدمات النفطية على أنها الزيادة الكبيرة في أسعار النفط بما فيه الكفاية للتسبب في إحداث ركود عالمي أو إنخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي مقارنة بالمعدلات المتوقعة بمقدار نقطتين أو 3 نقاط مئوية.⁴ في حين عرف ((Steven Kettel) الصدمات النفطية على أنها الإرتفاع المفاجئ في أسعار النفط التي غالبا ما يصاحبها إنخفاض في العرض. لأن النفط مصدر رئيسي لإقتصادات الدول الصناعية. فالصدمة النفطية تؤدي إلى تعرض الاستقرار الاقتصادي والسياسي في جميع أنحاء العالم إلى مخاطر.⁵

كما تعرف الصدمات النفطية أيضا على أنها الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وقد تكون إنعكاساتها موجبة أو سالبة. فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسين في قيمة المتغيرات الاقتصادية، في المقابل نجد الصدمة السالبة تؤدي إلى تدهور قيمة المتغيرات الاقتصادية.⁶

ومن هذه التعاريف نستنتج أن صدمات أسعار النفط هي الزيادة الحادة في الأسعار الناتجة عن الإنخفاض الكبير في إنتاج النفط.

الفرع الثاني: أهم الصدمات النفطية التي عرفها العالم

لأكثر من قرن، كان النفط أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي العالمي، ومن هنا أطلق عليه إسم "الذهب الأسود". يستخدم النفط بشكل مباشر أو غير مباشر في عدد كبير من عمليات الإنتاج الصناعي والنقل. لذلك فإن التقلبات في الأسعار تؤثر على الإقتصاد مما يؤدي إلى حدوث أزمات نفطية عالمية ذات تأثير عميق على الإقتصاديات في جميع أنحاء العالم.⁷

يوضح الشكل (01-04) سلوك واتجاه أسعار النفط العالمية من عام 1973 إلى عام 2022. حيث يقيس المحور العمودي أسعار النفط العالمية بالدولار للبرميل بينما يعرض المحور الأفقي السنوات.

¹ سلمى ميمش، خالد طرطار، إختيار نظام سعر الصرف الملائم للإقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، 2018، ص102.

² Galesi Alessandro, J. Lombardi Macro, External Shocks and International Inflation Linkages A Global VAR Analysis, European Central Bank, Working paper series, No.1062, June 2009, p08.

³ Christiane Baumeister. Lutz Kilian. Forty years of oil price fluctuation: Why the price of oil May still surprise US, Journal of Economic Perspectives, Volume30, Number1, Winter2016, Pages139,160. P152 Dio: <http://dx.doi.org/10.1257/jep.30.1.139>

⁴ Mamdouh G. Salameh, Oil Crises, Historical Perspective, Encyclopedia of Energy, Volume 4, 2014, p641.

⁵ Steven Kettell, Oil Crisis, consultation le 23/07/2022. <https://www.britannica.com/contributor/Steven-Kettell/9346392>

⁶ بغداد بنين، مؤتمر دولي الديناميكيات المتغيرة للطاقة والبيئة والأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مداخلة بعنوان تأثير صدمات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري -دراسة قياسية تحليلية (1980-2020)، إسطنبول. 15-17 فبراير 2023.

⁷ <https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/choc-petrolier>, consultation le : 20/07/2022.

الشكل رقم (01-04): الصدمات النفطية العالمية (1973-2022)



Source : Marie Charrel, Comment les chocs pétroliers bouleversent l'économie mondiale, Publié le 22mars 2022 à 05h45.

https://www.lemonde.fr/economie/article/2022/03/22/comment-les-chocs-petroliers-bouleversent-l-economie-mondiale_6118554_3234.html

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العالم شهد سلسلة من الصدمات في أسعار النفط ومن أبرزها صدمة 1973 والتي أطلق عليها صدمة حظر النفط العربي.

● الصدمة النفطية الأولى لسنة 1973:

ترجع صدمة 1973 إلى قرار منتجي النفط العرب بسبب حرب يوم الغفران 06 أكتوبر 1973، في هذه الفترة أعلنت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط على أنها ستخفض الإنتاج بنسبة 5% حتى يتم إخلاء جميع القوات الإسرائيلية بالكامل من جميع الأراضي العربية التي إحتلتها في حرب جوان 1967 وإستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. في هذه الفترة إرتفعت أسعار النفط من 3 دولار للبرميل إلى مايقارب 20 دولار للبرميل.¹ فهذا الحظر لم يقتصر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية وإنما توسع ليشمل دولا أخرى تدعم إسرائيل بما في ذلك هولندا والبرتغال وجنوب إفريقيا. حيث تم حظر صادرات النفط إلى الدول المستهدفة وتخفيض إنتاجه. أدت هذه المفاوضات بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط إلى زعزعة إستقرار نظام التسعير المستمر منذ عقود، مما أدى إلى تفاقم آثار الحظر. ساهم هذا الحظر في ارتفاع أسعار النفط حيث تضاعف سعر البرميل أربع مرات، مما فرض تكاليف باهظة على المستهلكين وتحديات هيكلية لإستقرار الإقتصادات الوطنية بأكملها. حيث تزامن هذا الحظر مع إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي بدأ الركود العالمي وشيكا. في هذه الفترة قام حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا واليابان بتخزين إمدادات النفط وبالتالي قاموا بتأمين قصير الأجل لأنفسهم، لكن الإحتمال طويل الأمد لإرتفاع أسعار النفط والركود أدى إلى حدوث صعد داخل الحلف الأطلسي. حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بحاجة إلى مساعدة من الدول

¹ James D. Hamilton, Causes and consequences of the oil shock of 2007-2008, Booking paper on Economic Activity, Springer2009, P220.

الفصل الأول: مدخل لصدمات أسعار النفط

الأوروبية واليابان لتأمين مصادرها الطاقوية. حيث في هذه الفترة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أكثر اعتماداً على النفط المستورد، فإضطرت إلى التفاوض على إنهاء الحظر في ظل ظروف إقتصادية قاسية أدت إلى تقليص نفوذها الدولي.¹

ومن بين الأسباب التي أدت إلى حدوث الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 ما يلي:

- التنافس الكبير على الطاقة وخاصة البترول من قبل الدول الصناعية الكبرى وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية)، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها كانت تحتاج إلى 299 مليون طن سنوياً من النفط الخارجي، لأن إنتاجها لا يتعدى 573.3 مليون طن سنوياً وإستهلاكها يفوق 880 مليون طن سنوياً خلال تلك الفترة.
- تكتل أعضاء الأوبك وعدم تأثرهم بالضغوطات الخارجية، وبدخول أعضاء جدد أصبح إنتاج المنظمة يمثل 53% من الإنتاج العالمي.
- التضخم الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي سنة 1970، تخلت الحكومة الأمريكية عن نظام قاعدة الذهب سنة 1971، فإخفضت قيمة الدولار مقارنة بالذهب، وباعتبار أن الدولار من أكثر العملات تداولاً في مختلف مناطق العالم فإخفض قيمته يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الإسمية، وهذا حتى تحتفظ الأسعار على قيمتها الحقيقية.²

- الصدمة النفطية الثانية لسنة 1979:

أدى توتر الوضع السياسي في الشرق الأوسط مرة أخرى في نهاية السبعينيات بسبب الإضطرابات الثورية بين إيران، إلى دفع الدول المستهلكة للنفط إلى زيادة طلبها من الدول المنتجة له من أجل التخزين وحماية نفسها من المشاكل المحتملة. لكن هذه الزيادة في الطلب جعلت المملكة العربية السعودية تخفض إنتاجها بمقدار مليون برميل يومياً من أجل تقليل العرض.³ في هذه الفترة يمكن القول أن الثورة الإيرانية بمثابة بداية جولة جديدة لارتفاع أسعار النفط بسبب إخفاض العرض النفطي.

إبتداء من سنة 1977-1978 إرتفعت أسعار النفط بشكل مفرط، مما أدى إلى إرتفاع إنتاج النفط العالمي بنسبة 5% من 57344000 برميل يومياً إلى 60158000 برميل يومياً خلال 1976-1978.⁴ أدت الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979 إلى حدوث قفزة هائلة في السعر الفوري للنفط الخام حيث إنتقل إلى أكثر من 40 دولار للبرميل، مما نتج عنه حدوث فوضى في السوق العالمي للنفط، وبحلول ديسمبر 1979 لم تكن هناك أسعار موحدة أو معلنة مما دفع أعضاء منظمة الأوبك إلى إتباع سياسة التوريد الخاصة.⁵ أدى إندلاع الحرب الإيرانية العراقية سنة 1980 إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل كبير حيث إنتقل سعر النفط من 14.95 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 37.42 دولار للبرميل سنة 1980،⁶ لأن إنتاج النفط الإيراني

¹ United States Department of State Oil Embargo 1973-1974, office of the historian, May09, 2017, July18, 2022. <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo>

² العمري علي، مرجع سابق، ص14.

³ <https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/choc-petrolier>, consultation le : 20/07/2022.

⁴ Mario Arturo Ruiz Estrada, Donghyun Park, Muhammad Tahir, Alam Khan, Simulations of US-Iran war and its impact on global oil price behavior, Borsa Istanbul Review 20-1, 2020, pp-1-12, p03. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.bir.2019.11.002>.

⁵ Jahangir Amuzegar, OPEC's Adaptation to Market Changes, the Middle East Institute Washington, DC, p10. <http://www.mei.edu/>

⁶ Mario Arturo Ruiz Estrada and all.Ibid. P03.

الفصل الأول: مدخل لصدمات أسعار النفط

إنخفض في جويلية 1978 من 5.8 مليون برميل يوميا إلى 4.45 مليون برميل في اليوم، فهذا الإنخفاض في الإنتاج نتج عنه عواقب طويلة المدى في ارتفاع أسعار البنزين وزيت التدفئة والوقود مما أدى في النهاية إلى ارتفاع أسعار جميع المنتجات المشتقة من النفط.¹

وأخيرا، يمكن القول أن أسباب حدوث هذه الصدمة هي أسباب سياسية.

- الصدمة النفطية (المضادة) لسنة 1986:

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار النفط إبتداء من سنة 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل سنة 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 وإبتداء من سنة 1986 إنهارت أسعار النفط بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، إذ وصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل مما أدى إلى خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

تعتبر أزمة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات إقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار للفترة (1982-1985)، كما تراجعت العائدات النفطية لدول الأوبك إلى 134 مليار دولار للفترة (1982-1986)، كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضررة الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي نفس الوقت عرفت الدول الصناعية معدلات نمو مرتفعة نظرا للإنخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من إستهلاكها للنفط كما ساهم هذا الإنخفاض في خفض معدلات التضخم العالمي.²

- الصدمة النفطية لسنة 1990:

حرب الخليج الأولى: بحلول سنة 1990، عاد الإنتاج العراقي إلى مستوياته التي كان عليها في أواخر السبعينيات لينهار مرة أخرى (ويؤدي إلى إنخفاض إنتاج الكويت معه)، عندما غزت بلاد الكويت في أوت 1990. إذ كان يمثل الإنتاج لهذه البلدان ما يقارب 9% من الإنتاج العالمي للنفط. وفي ذلك الوقت كانت هناك مخاوف من أن الصراع قد يمتد إلى المملكة العربية السعودية.³ قبل حرب الخليج إرتفعت أسعار النفط العالمية بشكل مطرد من 14.87 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 23.19 دولار للبرميل سنة 1990، ولكن بعد الحرب إنخفضت الأسعار بشكل مطرد بنحو الثلث بين سنتي 1990 و1994، لتعود الأسعار مرة أخرى

¹ Philip K. Verleger. Jr. Arthur Okun, Robert Lawrence, Christopher Sims, Robert Hall and William Nordhaus, The U.S. Petroleum Crisis of 1979, Bookings Papers on Economic Activity, Vol.1979, No2 (1979), pp 463-476. Doi: <https://doi.org/10.2307/2534392>. P463

² بروكي عبد الرحمان، عبد الرحمان عبد القادر، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر "دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015"، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع والتحديات - يومي 09، 10 ديسمبر 2015، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص.03.

³ James D. Hamilton, Historical Oil Shocks, NBER Working Paper No. 16790, February 2011, p18. <http://www.nber.org/papers/w16790>

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

إلى الإنتعاش من 15.66 دولار للبرميل سنة 1994 إلى 20.46 دولار للبرميل سنة 1996.¹ ومع ذلك، إرتفع سعر النفط في حرب الخليج الثانية من 25.36 دولار أمريكي في 07 نوفمبر 2002 إذ وصلت ذروته إلى 37.87 دولار في 12 مارس 2003. ليعود للإخفاض إلى 22 دولار-28 دولار أمريكيا، أي إنخفاض بنسبة 25%.²

- الصدمة الآسيوية لسنة 1998:

أدت الأزمة الآسيوية عام 1998 إلى كساد إقتصادي، خصوصا في دول جنوب شرقي آسيا التي تعتمد على إستيراد النفط، وبالأخص من دول الشرق الأوسط وأهمها السعودية، بحيث نتج عن الكساد الإقتصادي إنخفاض حاد في الطلب على النفط،³ مما أدى إلى إنخفاض أسعار النفط المتداولة دوليا في الأشهر الأولى من سنة 1998 إلى مستويات تسببت وأثارت قلقا كبيرا لكل من الحكومات والشركات العاملة في قطاع التنقيب والإنتاج في صناعة النفط. حيث وصل سعر خام Brent (وهو علامة مهمة لصادرات النفط الخام إلى أوروبا وبعض الدول الأخرى من العالم) إلى أدنى مستوياته عند 1.29 دولار للبرميل يوم الثلاثاء 17 مارس 1998. وفي نفس اليوم تم تداول العقود الآجلة للنفط الخفيف الحلو (المعروف بعقد خام غرب تكساس WTI) عند 12.98 دولار للبرميل في بورصة نايمكس NYMEX. وإنخفض سعر خام دبي (وهو مؤشر الصادرات إلى آسيا) إلى ما دون مستويات 10 دولار للبرميل للمرة الأولى في فترة طويلة.⁴

- الصدمة النفطية لسنة 2004:

شهدت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2006 أزمات عديدة أثرت في أسعار النفط، أهمها الهجوم الإرهابي على المراكز التجارية والعسكرية في 11 سبتمبر 2001، والذي أدى إلى ارتفاع مؤقت في أسعار النفط إلى أكثر من 31 دولار للبرميل.⁵ ولكن في سنة 2004 شهدت ثورة في أسعار النفط، إذ إرتفع السعر من 28 دولار للبرميل سنة 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لسنة 2004. وإستمر سعر النفط بالإرتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تحطت عتبة 60 دولار للبرميل في شهر سبتمبر 2005.

بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقه تحطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتتخفف إلى 53.37 دولار للبرميل في نهاية أكتوبر من نفس السنة. إذ يمكن إرجاع هذا الإرتفاع غير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 إلى مجموعة من العوامل أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والإضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي.⁶ شهدت سنة 2004 عدة أحداث أدت إلى ارتفاع أسعار النفط أهمها:

¹ Mario Arturo Ruiz Estrada. (2020). Ibid. P03.

² Yumeng Sun, Impacts of Wars on Oil Prices, Advances in Social Sciences, Education and Humanities Research, Volume670, 2022, p168. <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

³ عبد الرحمن التويجري، الأزمات الإقتصادية وإيرادات النفط، نشر في 16 فبراير 2015. <https://www.alarabiya.net/aswaq/2015/02/16>

⁴ Robert Mabro, The Oil Price Crisis of 1998, Oxford Institute for Energy Studies, SP10, 1998. P05.

⁵ Shebonti Ray Dadwal, The Global Oil Market After 9/11: On the Brink of a Crisis? Strategic Analysis, 16 July 2008, pp1059-1070, p1060. DOI:10.1080/09700160108459021. <http://dx.doi.org/10.1080/09700160108459021>

⁶ عليوش قريوع إبتسام، دادن عبد الوهاب، حرب أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الريعي- الاقتصاد الجزائري نموذجا- دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2018)، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 03، (2020)، ص 513-532، ISSN: 1112-9336، ص 517-518.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

- أدى النمو الاقتصادي العالمي الذي يقارب 5% إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بنسبة 3.2% أي ما يعادل 2.5 مليون برميل يوميا، وهي أعلى زيادة في الطلب على النفط منذ 16 سنة.
 - تأثر جانب العرض سلبا بالتهديد من جانب الشيعة في العراق بتفجير خط أنابيب التصدير الجنوبي، وتهديدات الحرب الأهلية في نيجيريا.
 - زيادة حادة في الرسوم على الشركات النفطية الأجنبية في فنزويلا.
 - المشاكل السياسية المحيطة بشركة يوكوس Yukos النفطية في روسيا.
 - الأضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية في خليج المكسيك بسبب إعصار إيفان.¹
- إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار النفط خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في الدول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.²

– الصدمة النفطية لسنة 2008:

ارتفعت أسعار النفط بشكل مطرد لعدة سنوات بعد هجمات 11 سبتمبر، وفي جويلية 2008 وصلت إلى أعلى سعر إذ بلغت 145 دولار للبرميل بسبب انخفاض الطاقة الاحتياطية. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفضت الأسعار إلى حوالي 43 دولار للبرميل بحلول نهاية 2008. وهذا الانخفاض دفع منظمة الدول المصدر للنفط في الربع الأول من سنة 2009 إلى تخفيض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يوميا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط،³ فقد تراوحت أسعار سلة أوبك بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة من سنة 2009، مقارنة بـ 40 دولار للبرميل في بداية السنة نفسها. وعلى الرغم من هذه التطورات، إلا أن المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك انخفض بحدود 33 دولار للبرميل ليستقر السعر في سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2008.⁴ لكن الإنقطاعات الكبيرة في إنتاج النفط في ليبيا وإيران أدت إلى انخفاض الإنتاج بأكثر من 2 مليون برميل في اليوم مقارنة بمستويات الإنتاج في نهاية سنة 2010. وفي الوقت نفسه زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة بأكثر من 2 مليون برميل منذ نهاية سنة 2010. وارتفع الإنتاج في المملكة العربية السعودية وزاد المعروض من دول أخرى مثل العراق والكويت والمملكة العربية المتحدة. حيث وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها 75 دولار للبرميل في سبتمبر 2010.⁵

¹ Wolfgang Mostert, Factors influencing the international Price in the Medium to Long-Term, p05.

² علوش قريوع إبتسام. (2020). مرجع سابق. ص 517، 518.

³ Neha Sehgal, Krishan K. Pandey, Aftermath of 2008 Financial Crisis on Oil Prices, in Proceedings of the 7th International Joint Conference on Knowledge Discovery, Knowledge Engineering and Knowledge Management (IC3K2015), Volume1, pages 235-240, ISSN: 978-989-758-158-8, p235.

⁴ تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الفصل الخامس التطورات في مجال النفط والطاقة. 2009. ص 01. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/v-developments-field-oil-energy_5.pdf

⁵ Malika Pant, Alberto Behar. Outlook for the global oil market and the implications for Saudi Arabia. International Monetary Fund. 18mars2015. P05.

- الصدمة النفطية لسنة 2014:

شهدت سنة 2011 إرتفاع في معدلات أسعار النفط العالمية ووصولها إلى مستويات غير مسبوق، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل إلى 107.5 دولار للبرميل، مقارنة ب 77.4 دولار للبرميل سنة 2010، أي زيادة 30.1 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 38.9%، حيث تميز النصف الأول من سنة 2011 بدرجة عالية نسبيا من التقلبات السعرية مقارنة بسنة 2010 لتتراوح المعدلات الشهرية لسلة الأوبك ما بين 92.8 دولار للبرميل و118.1 دولار للبرميل، لكن الأسعار إستقرت نسبيا خلال النصف الثاني من سنة 2011 متراوحة ما بين 106.3 دولار للبرميل و111.6 دولار للبرميل خلال الفترة.¹ بمعنى أنه قبل سنة 2012، إرتفعت أسعار النفط بشكل حاد حيث زادت بنسبة 180.1% بين فبراير 2009 وأفريل 2011، وهذه الزيادة في الأسعار راجعة إلى عدة عوامل. حيث أدت هذه العوامل إلى ممارسة ضغوط تصاعدية على أسعار النفط في عامي 2012 و2013، هذه العوامل تتمثل في:

- الزيادة القوية في النمو الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
- إنخفاض معدلات الفائدة في بعض الدول الأوروبية أدى إلى تعزيز الطلب العالمي على النفط الخام.
- بالإضافة إلى ذلك أدت إضطرابات الإنتاج المرتبطة بالصراع في أجزاء الشرق الأوسط وإفريقيا إلى جانب العقوبات المفروضة على إيران إلى إبقاء مليون برميل من النفط خارج السوق العالمية.²
- تقلب دول أوبك لحجم صادراتها بعد القرار المتخذ في ديسمبر 2008 والهادف إلى إجراء تخفيض تدريجي ب (-4.2) مليون برميل يوميا، وهو ما أدى إلى تراجع المعروض النفطي لدول المنظمة من 37 مليون برميل يوميا في أكتوبر 2008 إلى 33 مليون برميل يوميا خلال الربع الأول من سنة 2009.³

ففي سنة 2012 وصل سعر النفط إلى 102.96 دولار للبرميل وإنتهى بنفس المستوى تقريبا في سنة 2013 عند 98.17 دولار للبرميل، في هذه الفترة عرفت أسعار النفط تقلبات حيث تراوحت بين 77.72 دولار للبرميل إبتداء من 28 جوان 2012 و 110.62 دولار للبرميل في 06 سبتمبر 2013، حيث ظلت الأسعار خلال هذه السنتين تتراوح بين 90 دولار و100 دولار للبرميل.⁴ ولكن إبتداء من سنة 2014 حدثت صدمة نفطية مضادة (معاكسة)، حيث إنخفض سعر النفط في جانفي 2014 إلى 62.2 دولار للبرميل مقابل 105.87 دولار للبرميل سنة 2013. أي بإنخفاض قدره 44% ليصل إلى أدنى مستوى له منذ سنة 2009.⁵ يمكن القول أن السبب في هذا الإنخفاض هو تجاوز العرض العالمي للنفط الطلب عليه مما دفع

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص14. <https://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf>

² Dave Mead, Porscha Stiger, The 2014 plunge in import petroleum prices: What happened?. Global economy, May 2015, Vol4, N°9, p02. <https://www.bls.gov/opub/btn/volume-4/pdf/the-2014-plunge-in-import-petroleum-prices-what-happened.pdf>

³ تهمان موراد، بن يحي نسيمة، أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري، معارف مجلة علمية دولية محكمة، السنة الثانية عشرة، العدد 22، جوان 2017، ص221.

⁴ Dave Mead. Porscha Stiger. (2015). Ibid. P02.

⁵ Refafa Brahim, Adouka Lakhdar, L'Impact de variation des prix des Hydrocarbures sur la Croissance Economique en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et du Management, Vol08, N°02, 2017, p14.

*التكسير الهيدروليكي: أحيانا تسمى التصديق المائي (fracking) تستخدم هذه العملية في صناعة النفط والغاز، يتم فيها ضخ سوائل مضغوطة في بئر محفور لإنشاء كسور صغيرة بالصخور الجوفية التي يتعذر الوصول إليها، وهو ما يساعد على تدفق النفط إلى البئر بسهولة أكبر.

الأسعار إلى الإنخفاض، وفي نوفمبر 2014 تم عقد إجتماع حيث قررت الأوبك عدم خفض العرض مما أدى إلى إنخفاض الأسعار أكثر فأكثر. مما دفع العديد من محلي سوق النفط إلى تفسير هذا القرار الذي إتحدته الأوبك بشكل أساسي على أنه قرار (ضاغط) بإخراج المنافسين المنتجين للنفط الصخري الأمريكي المستخرج بإستخدام التكسير الهيدروليكي* (hydraulic fracturing) من السوق.¹ لكن هذا الإنخفاض إستمر إلى نهاية سنة 2015 عندما وصل إلى 33.64 دولار للبرميل. فهذا الإنخفاض هو جزء من عامل جيوسياسي وإقتصادي معين، ولا سيما وفرة العرض (الإنتاج الأمريكي غير التقليدي والإنتاج للدول الأعضاء في أوبك) وكذلك ضعف الطلب الحقيقي.² وفي إجتماع ديسمبر 2015 قررت الأوبك إلزامها بإستراتيجية "حصّة السوق".³ ولكن في 11 فبراير 2016 إنخفض سعر النفط إلى أدنى مستوى له عند 27.3 دولار للبرميل، وإستمر في الإنخفاض عند مستويات منخفضة لمدة 3 سنوات من 2015 إلى 2017. هذه التقلبات في أسعار النفط تعكس التغيرات الهائلة في سوق النفط العالمية. في بداية مارس 2018 إقترح مؤتمر « Cambridge Energy Week » أن ينتقل سوق النفط الدولي الحالي من عصر "المثلث القديم" (إرتفاع الإستهلاك الصيني، والأحداث الجيوسياسية العالمية للطاقة، والمضاربة) إلى "المثلث الجديد" (الإقتصاد العالمي، النفط الصخري الأمريكي، إتفاقية خفض الإنتاج بين الأوبك والدول غير الأعضاء).⁴ بمعنى أن سعر النفط تأثر بشكل كبير بالعوامل الثلاثة التي سميت بالمثلث القديم، ولكن بسبب حدوث تحول في العوامل المهيمنة وظهور عصر نفطي جديد أصبحت مصادر الطاقة البديلة مثل النفط الصخري الأمريكي من العوامل الجديدة المؤثرة بشكل كبير على الإقتصاد العالمي.⁵

يرى ((Baffes et al (2015)) أن سبب إنخفاض أسعار النفط يعود إلى عدة عوامل أهمها: التوسع في إنتاج النفط الصخري، ضعف الطلب العالمي على النفط، سياسة الأوبك، وبعض المخاطر الجيوسياسية وإرتفاع الدولار الأمريكي.⁶

• إنتاج النفط الصخري الأمريكي:

تعتبر الزيادة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية أحد المحركات الرئيسية لزيادة إمدادات النفط العالمية في الفترة التي سبقت إنحيار الأسعار في النصف الثاني من سنة 2014. إذ يمثل النفط الصخري الأمريكي أقل من 6% من إنتاج النفط العالمي، أي يمثل ما يقارب نصف النمو في إنتاج النفط العالمي من سنة 2010 إلى سنة 2014. بالإضافة إلى ذلك طغت عليها سلسلة من إضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط مما أعاق إنتاج النفط العالمي، إذ شملت هذه الإضطرابات الصراع في ليبيا، وتأثير العقوبات على جمهورية إيران الإسلامية، والمخاوف من إنقطاع الإمدادات في العراق. بالرغم من إستمرار هذه

¹ Alberto Behar, Robert A Ritz. An analysis of OPEC's strategic actions, US shale growth and the 2014 oil price crash. International Monetary Fund Working Paper. WP/16/131. July 2016. P04.

² Refafa Brahim (2017). Ibid. p14.

³ Alberto Behar, Robert A Ritz. Ibid. P04.

⁴ Bei Zhang, Xiaoqing Ai, Xingming Fang and Shi Chen, The transmission mechanisms and impact of oil price fluctuations: evidence from DSGE Model. Energies 2022, 15,6038. p01. <https://doi.org/10.3390/en15166038>.

⁵ Quanying Lu, Yuze Li, Jian Chai, Shouyang Wang. Crude oil price analysis and forecasting: A perspective of "new tringle". Energy Economics (2020). P03. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2020.104721>

⁶ John Baffes, M. Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge, and Marc Stocker, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses, March 2015, p11.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

المخاوف الجيوسياسية خلال سنة 2014 إلا أن النمو في إنتاج النفط الصخري إستمر بسرعة إذ وصل إلى ذروة بلغت أكثر من 5 ملايين برميل يوميا في أواخر سنة 2014. ففي تلك الفترة، تجاوز إنتاج النفط الأمريكي الطلب العالمي عليه.

فبالرغم من إنخفاض الأسعار خلال منتصف 2014 إلى أوائل 2016 إلا أن الإنتاج إستمر من خلال حفر آبار النفط الصخري الموجودة في الولايات المتحدة، كما ساعدت تكنولوجيا الحفر في تحفيز وزيادة الإنتاج.¹

● دور سياسات الأوبك:

شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الإستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها والحفاظ على حصتها السوقية على حساب إستقرار الأسعار، فقد فاجأت المنظمة في إجتماعها قبل هذه الصدمة الجميع بإتخاذها قرارات تتعلق بزيادة الإنتاج رغم فائض العرض العالمي في تلك الفترة، وهو ما أدى إلى إنخفاض جديد في الأسعار وهذا القرار جاء على العكس تماما عما قامت به المنظمة خلال الفترة (2008-2009) عقب إنحيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج، مما ساعد على إنتعاش الأسعار مجددا.²

● التطورات الجيوسياسية:

أسعار النفط هي دائما عرضة للإنقطاعات قصيرة الأجل الناجمة عن الإضطرابات أو الصراعات، على سبيل المثال، فإن الجمع بين الثورة الإيرانية والحرب بين إيران والعراق أدت إلى تضاعف أسعار النفط الخام من 14 دولار للبرميل سنة 1978 حتى 35 دولار سنة 1981. خمسة وثلاثين عاما في وقت لاحق، إنتاج إيران ليس سوى ثلثي تلك المحقق في إطار شاه. عندما غزا العراق الكويت سنة 1991 كان سعر برميل النفط 21 دولار للبرميل وبعد خمسة أشهر بلغت ذروتها حيث وصل إلى 44 دولار. إرتفع متوسط السعر خلال الصراع إلى ثلث 28 دولار قبل الحرب على العراق 2002-2003، ثم إنخفض إلى حوالي 17 دولار للبرميل الواحد وذلك راجع إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في أعقاب الهجمات الإرهابية 09/11، إلا أنها إرتفعت بنسبة 40% إلى 26 دولار للبرميل خلال الحرب في أفغانستان. ومنذ ذلك الحين كانت هناك آثار كبيرة من الأزمة الليبية، ومؤخرا فيما يتعلق باليمن لم يكن لها تأثير مباشر على أسعار النفط، غير أنها خلقت أزمة كبرى بسبب موقعها.³

● ارتفاع الدولار الأمريكي:

بين جوان 2014 وجانفي 2015 إرتفعت القيمة الإسمية للدولار الأمريكي بأكثر من 10% مقابل العملات الرئيسية الأخرى.⁴ أدى هذا الإرتفاع في مؤشر أسعار الدولار الأمريكي إلى إنخفاض أسعار النفط وهذا ما وضع السوق تحت ضغط كبير،

¹ A World Bank Group Flagship Report, Broad-Based Upturn, but for How Long?, Global Economic Prospects , January 2018, P52-53.

² زرمان محمد، غردي محمد، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الإستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و2020، المجلة الجزائرية للإقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 01 (2021).

³ إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2016، ص 175.

⁴ John Baffes et al (2015). Ibid. p14.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

لأنه عندما تكون قيمة الدولار الأمريكي قوية تنخفض قيمة السلع. عادة ما تكون أسعار السلع العالمية بالدولار وتنخفض عندما يكون الدولار الأمريكي قويا.¹

الصدمة المزدوجة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وإتخيار أسعار النفط:

ظهرت جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في ووهان (منطقة هوبي، الصين) في 31 ديسمبر 2019، وبعد شهر واحد نما تدريجيا ليصبح مشكلة عالمية بعد ثلاثة أشهر أثار الوباء (المسمى من الناحية الطبية (SARS-COV-2) على جميع البلدان، مما تسبب في إصابة ما يقارب مليون إصابة وآلاف الوفيات ابتداء من فبراير 2020. إستجابة الأسواق المالية للخوف والدعر الناجمين عن أزمة فيروس كورونا المستجد مما جعلت الاقتصاد الحقيقي يهتز بشدة كما أدت إلى شل بعض القطاعات مثل قطاع السياحة والنقل. كما أدت إلى نقص الغذاء في البلدان المتقدمة ولا سيما أوروبا، وعلى الرغم من أن الفيروس وكأنه هزم تقريبا في الصين، إلا أن المرحلة الثانية من إنتشار Covid-19 ضربت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. بالرغم من جائحة كورونا إلا أن أسعار النفط بدأت تتكيف تدريجيا مع الصدمات حتى 9 مارس 2020 عندما قامت السعودية بإغراق السوق بالنفط نتيجة لذلك، إنخفض سعر النفط الخام بأكثر من 20% في يوم واحد وإنتشرت الصدمة بسرعة في الأسواق المالية وإستمرت أسعار النفط في الإنخفاض في مارس 2020.² وبسبب جائحة فيروس كورونا المستجد شهدت السوق النفطية العالمية خلال سنة 2020 خاصة خلال النصف الأول منه صدمة كبيرة وفريدة من نوعها لم تواجه مثلها على مدار عقود، فهي مزيج بين صدمتي العرض والطلب. فبسبب القيود على السفر والعزل التي فرضتها معظم دول العالم لمواجهة هذه الجائحة أدت إلى حدوث إنكماش غير مسبوق في أداء الاقتصاد العالمي هو الأول منذ الأزمة المالية العالمية. فقد إنخفض نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وشهدت الأسواق النامية تخارجا حادا في تدفقات رؤوس الأموال، كما تراجع حجم التجارة العالمية وشهدت سوق العمل العالمية تدهورا ملحوظا، وسجل الطلب على النفط إنخفاضا حادا للمرة الأولى منذ عام 2009 ليصل إلى نحو 90 مليون برميل يوميا في سنة 2020 وهو أدنى مستوى له منذ ثمانية سنوات.

في حين شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال سنة 2020 إنخفاضا بنحو 6.3 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 6.3% مقارنة بالعام الماضي ليصل مستواها إلى 93.5 مليون برميل يوميا وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2014. أما بالنسبة للإمدادات النفطية لدول الأوبك إنخفضت خلال عام 2020 بنحو 4.3 مليون برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 30.8 مليون برميل يوميا، لتراجع بعد ذلك حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 35.2% سنة 2019 إلى حوالي 32.9% سنة 2020، كما هو موضح في الجدول.

¹ أمير صافية، أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف (حالة الجزائر 2016/1986)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي ليايس-سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019، ص156.

² Claudiu Albulescu, Special Issue "Coronavirus Crisis, Energy Markets and Policies and their Macro-financial Implications", Aspecial issue of Energies2022. (ISSN1996-1073). https://www.mdpi.com/journal/energies/special_issues/Coronavirus_Crisis_Energy_Markets_Policies_Their_Macro_Financial_Implications

الفصل الأول: مدخل لصدمات أسعار النفط

جدول رقم (01-04): إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، الإجمالي والتغير السنوي 2014-2020
(مليون برميل/يوم)

*2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
إجمالي الإمدادات							
30.8	35.1	36.6	38.7	40.2	37.3	36.5	دول أوبك**
62.7	64.7	62.5	57.7	56.4	58.2	56.4	دول خارج أوبك
93.5	99.8	99.1	96.4	96.6	95.9	92.9	العالم
التغير (مليون برميل/يومياً)							
(4.3)	(1.5)	(2.1)	(1.5)	2.5	1.2	(0.7)	دول أوبك**
(2.0)	2.2	4.8	1.3	(1.8)	1.8	2.1	دول خارج أوبك
(6.3)	0.7	2.7	(0.2)	0.7	3.0	1.3	العالم
التغير (%)							
(12.3)	(4.1)	(5.4)	(3.6)	6.7	3.3	(2.0)	دول أوبك**
(3.0)	3.5	8.3	2.3	(3.1)	3.2	3.8	دول خارج أوبك
(6.3)	0.7	2.8	(0.2)	0.7	3.2	1.5	العالم

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي السابع والأربعون 2020، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص 25.

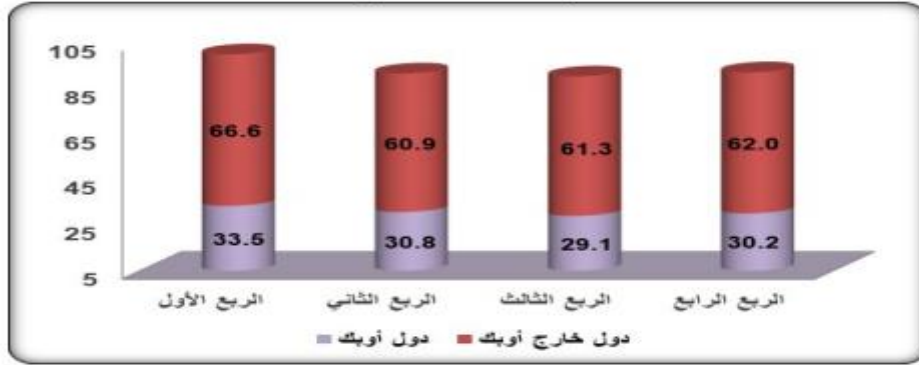
ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

من خلال الشكل أدناه نلاحظ تطور الإمدادات النفطية على مستوى الربع السنوي، حيث شهد الربع الأول من سنة 2020 إنخفاض تلك الإمدادات بحوالي 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالربع الرابع من سنة 2019 لتصل إلى حوالي 100.1 مليون برميل يوميا، ثم إنخفضت بشكل قياسي بلغ 8.4 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني لتصل إلى نحو 91.7 مليون برميل يوميا، وواصلت إنخفاضها خلال الربع الثالث إلى نحو 90.4 مليون برميل يوميا، قبل أن تعود للإرتفاع وبشكل ملحوظ بلغ 1.8 مليون برميل يوميا لتصل إلى مستوى 92.2 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع من نفس السنة.¹

¹ تقرير الأمين العام السنوي السابع والأربعون 2020، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص 23، 25، 26.

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

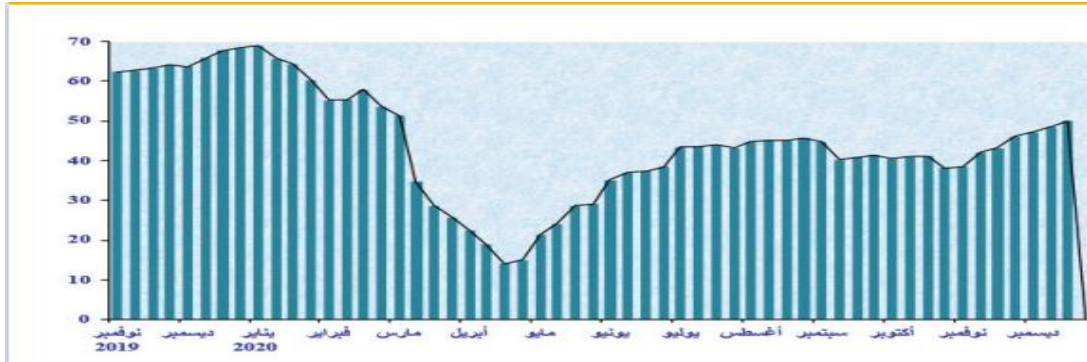
الشكل رقم (01-05): التطورات الربع سنوية للإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي 2020 (مليون برميل يوميا).



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي السابع والأربعون 2020، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص 26.

كما أشارت أحدث التقديرات الأولية لمنظمة أوبك إلى ارتفاع المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر ديسمبر 2020 إلى 48.59 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تبلغ حوالي 14% مقارنة بالشهر السابق. إذ تتوقع منظمة أوبك تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها في سنة 2020 إلى 41.16 دولار للبرميل، وهو متوسط يقل بنحو 22.9 دولار للبرميل أو بنسبة 35.7% مقارنة بسنة 2019.¹

الشكل رقم (01-06): المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2020-2019 (دولار/ برميل).



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، إتفاقيات التجارة العالمية الحرة وفرص الدول العربية في تعزيز حجم تجارة البتروكيمياويات، السنة 47، العدد 01، يناير 2021، ص 16.

ساهمت جائحة كورونا في خفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من سنة 2020 بمقدار 8.4 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 8.3% مقارنة بمستويات الربع الرابع من العام الماضي، ليصل إلى حوالي 92.4 مليون برميل يوميا. حيث إنخفض

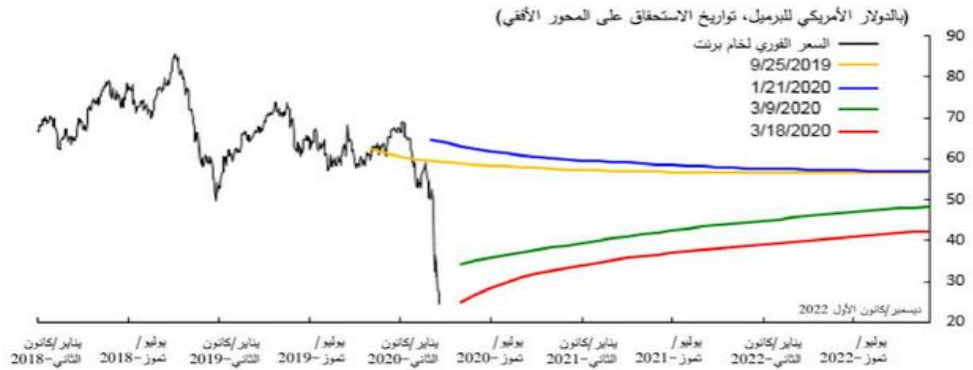
¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، إتفاقيات التجارة العالمية الحرة وفرص الدول العربية في تعزيز حجم تجارة البتروكيمياويات، السنة 47، العدد 01، يناير 2021، ص 16.

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة 6.2% ليصل إلى 45.3 مليون برميل يوميا. كما إنخفض طلب بقية دول العالم بنسبة 10.3% ليصل إلى 47.1 مليون برميل يوميا.¹

بالإضافة إلى الصدمة الناتجة عن جائحة كوفيد، أدى إنحياز المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها إلى إنحياز دائم في أسعار النفط على الأرجح. ففي 5 مارس إقتترحت أوبك خفض الإنتاج ب 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من سنة 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء الأوبك ونصف مليون برميل من بلدان غير الأعضاء في المنظمة أبرزها روسيا. وفي اليوم التالي، رفضت روسيا الإقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى. كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية. وكانت النتيجة هبوطا فوريا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% وإستمرار الإنخفاضات منذ ذلك الحين. فوصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في 20 مارس 2020، أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر. ويشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق تتوقع إنتعاش أسعار النفط ببطء، بحيث لا تصل إلى 40 دولار للبرميل حتى نهاية سنة 2022.²

الشكل رقم (01-07): السعر الفوري وتوقعات أسعار خام برنت



المصدر: رباح أرزقي، وها نغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وإنحياز أسعار النفط، 2020/02/14، ص 04.

ملاحظة: يشير الخط الأسود إلى السعر الفوري لخام برنت. تشير الخطوط الملونة لأسعار العقود الآجلة لخام برنت في 25 سبتمبر 2019، و 21 جانفي، و 9 مارس 2020 على التوالي، بعد تفكك تحالف أوبك+، وفي 18 مارس 2020.

وفي ماي 2020 إرتفعت أسعار سلة خامات أوبك بنسبة 42.5% ليصل إلى 25.2 دولار للبرميل، وذلك راجع إلى تطبيق الإتفاق التاريخي بشأن خفض الإنتاج لتواصل الأسعار الارتفاع إلى 45.2 دولار للبرميل في أوت بسبب ارتفاع الطلب وإنخفاض

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول، جهود الشركات البترولية العربية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد Covid-19، السنة 46، العدد 4-5، أبريل-ماي 2020، ص 10. <http://oapec.org/ar/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin>

² رباح أرزقي، وها نغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وإنحياز أسعار النفط، 2020/02/14، ص 03-04. <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices>

الفصل الأول: مدخل لصدمات أسعار النفط

العرض، لكن الأسعار إنخفضت في شهري سبتمبر وأكتوبر لتصل إلى 41.5 دولار للبرميل و40.1 دولار للبرميل على التوالي، وهذا التراجع في الأسعار ناتج عن الآثار السلبية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد. وفي شهري نوفمبر وديسمبر إرتفعت أسعار النفط إلى 42.6 دولار للبرميل و48.6 دولار للبرميل على التوالي، وذلك راجع إلى الأنباء الإيجابية عن لقاحات فيروس كورونا المستجد التي أنعشت التفاوض بشأن تعافي الطلب على النفط.¹

الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على أسعار النفط:

بعد أسابيع من التوترات، أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين القوات الروسية بغزو أوكرانيا. بلغت العقود الآجلة لخام برنت قبل الأزمة 105 دولار للبرميل في 24 فبراير 2022 قبل أن تتراجع وتغلق عند 99 دولار للبرميل في اليوم حيث كانت جميع الإشارات تشير إلى أن العقوبات المفروضة على روسيا لن تستهدف مبيعاتها من النفط الخام والغاز الطبيعي. ولكن مع إشتداد العقوبات على روسيا، ورفض المؤسسات المالية تمويل المعاملات المتعلقة بروسيا، وعدم إقبال بعض الشركات على شراء الخام الروسي إرتفع خام برنت في 2 مارس فوق 110 دولار للبرميل.²

بعد عقد إجتماع مكون من 23 دولة عضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (Opec) وحلفائها، بما في ذلك روسيا المعروفة بإسم أوبك+ (Opec+) حيث إتفقوا على زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا حتى أبريل، لكن هذا الإجتماع لم يؤدي إلى تهدئة سوق النفط العالمية أو خفض الأسعار، حيث بلغ سعر خام برنت 115.11 دولار ووصل خام غرب تكساس إلى 107.12 دولار بعد إختتام الإجتماع.

ففي 3 مارس سجل خام برنت أعلى مستوى له منذ ماي 2012 وشهد خام غرب تكساس أيضا إرتفاعات لم يشهدها منذ سبتمبر 2008، حيث إرتفع إلى 119.84 دولار للبرميل و116.57 دولار للبرميل على التوالي.³

جاء في التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية (IEA) أن إمدادات النفط العالمية إرتفعت في سبتمبر بمقدار 300 ألف برميل يوميا أي 101.2 مليون برميل يوميا، مع توفير Opec+ أكثر من 85% من المكاسب بعد دفعة هائلة بمقدار 2.1 مليون برميل في اليوم من الربع الثاني إلى الربع الثالث من سنة 2022، من المتوقع أن يتباطئ النمو بشكل ملحوظ إلى 170 ألف برميل في اليوم من الربع الثالث إلى الربع الرابع من 2022. بعد قرار Opec+ بهدف خفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل في اليوم إعتبارا من نوفمبر.

إنخفضت صادرات النفط الروسية بمقدار 230 ألف برميل في اليوم إلى 7.5 مليون برميل في اليوم في سبتمبر، بإنخفاض 560 ألف برميل في اليوم عن مستويات ما قبل الحرب. كما إنخفضت الشحنات إلى الإتحاد الأوروبي بمقدار 390 ألف برميل يوميا، مع بقاء أقل من شهرين قبل دخول حظر واردات النفط الروسي حيز التنفيذ، لم تنوع دول الإتحاد الأوروبي حتى الآن أكثر من

¹ نشرة شهرية ناتجة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، السنة 47، العدد 1، يناير 2021، ص 20.

² Bassam Fattouh, Andreas Economou & Ahmed Mahdi, Russia-Ukraine crisis: Implications for global oil markets. The oxford institute for energy studies. March 2022. P02.

³ Zeynep Beyza Kilic, Russia-Ukraine war pushes oil prices to new highs in week ending March 4. Anadolu Agency, 04-03-2022. <https://www.aa.com.tr/en/energy/oil/russia-ukraine-war-pushes-oil-prices-to-new-highs-in-week-ending-march-4/34774>

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

نصف مستويات وارداتها قبل الحرب بعيدا عن روسيا. كما أوضحت الوكالة أن عائدات الصادرات للبلاد تراجعت 3.2 مليار دولار إلى 15.3 مليار دولار.

في حين تراجعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 7% في شهر سبتمبر إلى أدنى مستوى لها منذ بداية السنة عند 84 دولار للبرميل في 26 سبتمبر، أدى قرار Opec⁺ في بداية أكتوبر لتقليص المعروض إلى دفع خام برنت للإرتفاع بنحو 14 دولار للبرميل إلى 97.92 دولار للبرميل، قبل أن يتراجع في نفس الشهر.¹

المطلب الثاني: آثار الصدمات النفطية على متغيرات الاقتصاد الكلي

يؤثر ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد سواء بالنسبة للدول المستوردة أو المصدرة له من خلال تأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي من بينها:

● العلاقة بين صدمة أسعار النفط والتضخم:

بما أن النفط مادة أساسية في العديد من مستويات الإنتاج ويتم تحديد سعره في الأسواق العالمية، فإن التغيرات في أسعار النفط تشكل جزءا كبيرا من الصدمات الدولية. وهذا ما دفع صناع السياسات إلى قياس آثار صدمة أسعار النفط على التضخم. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تقدير مدى إنتقال سعر النفط إلى أسعار المستهلك.²

يرى كل من ((Michael & Menzie (2004)) أن التقلبات في أسعار النفط تعيق مهام صانعي السياسات الإقتصادية. فإرتفاع معدلات التضخم خلال السبعينيات سببه إرتفاع أسعار النفط. أما الإنخفاض الطويل في معدلات التضخم خلال الثمانينيات والتسعينيات تزامن بدوره مع إنخفاض أسعار النفط.³ في حين يعتبر ((Barsky & Kilian (2004)) أن الزيادة في أسعار النفط هي المسؤولة عن فترات الركود وفترات التضخم المفرط، وإنخفاض الإنتاجية والنمو الإقتصادي.⁴ وفي دراسة قام بها ((Kilian (2008)) وجد أن هناك قناتان لإنتقال الصدمات، الأولى هي التكلفة المتزايدة للإنتاج (وهو ما يشبه صدمة العرض الإجمالية المعاكسة)، والأخرى هي إنخفاض القوة الشرائية (وهو ما يشبه صدمة الطلب الكلي السلبية) يؤثر التضخم على القناة الأخيرة من خلال الزيادة في المدخرات وزيادة تكلفة التشغيل للسلع التي تستخدم الطاقة.⁵ في دراسة أخرى قام بها كل من ((Álvarez, Hurtado, Sánchez, Thomas (2011)) وجدوا أن تقلبات أسعار النفط تأثر على التضخم من خلال

قناتين رئيسيتين هما:

¹ IEA, Oil Market Report-October 2022. Flagship report-October 2022. <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-october-2022>

² Hakan Yilmazkuday. Oil price pass-through into consumer price: evidence from U.S. Weekly Data. Journal of international Money and Finance. Volume119. December2021, 102494. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2021.102494>

³ Leblanc Michael, Chinn Menzie David. Do high oil prices presage inflation? The evidence from G-5 Countries. February19, 2004. P03. <https://escholarship.org/content/qt9rr929sm/qt9rr929sm.pdf>

⁴ Robert B. Barsky, Lutz Kilian, Oil and Macroeconomy Since the 1970s, Journal of economic Perspectives, Volume18, Number4, Fall2004, pp115-134, p115.

⁵ Lutz Kilian, The economic effects of energy price shocks, University of Michigan and CEPR, July12, 2008, p31.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

- التأثير المباشر على أسعار المستهلك: هذه التغيرات في أسعار النفط تنتقل إلى أسعار المنتجات النفطية المكررة مثل الوقود أو الزيوت. تساهم هذه التغيرات في أسعار المنتجات النفطية من خلال تضخم أسعار المستهلكين الرئيسية.

- التأثير غير المباشر على أسعار المستهلك: يعكس التأثير غير المباشر التغير في تكلفة إنتاج السلع والخدمات التي تستخدم المنتجات النفطية والذي تنتج عنه تأثيرات على أجور العمال والمدخيل المتعلقة بأسعار المستهلكين.¹ أشار ((Aliyu (2009)) إلى أن قناة النقل غير المباشرة هي القناة التي تؤدي بها صدمات أسعار النفط إلى حدوث عواقب إقتصادية كلية. في حين أشار إلى أن الطلب على النفط يؤدي إلى حدوث صدمة أسعار ينتج عنها ارتفاع التضخم ومعدلات البطالة وهو ما يعرف بظاهرة "الركود التضخمي"، فإرتفاع أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع التضخم الناتج عن تقلبات أسعار النفط ولا ينتج عن زيادة المعروض النقدي، فينتج عنه عواقب سلبية على الأرصد الحقيقية.²

في حين توصلت ((Attouchi Manel (2019-2020)) إلى أن ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى حدوث تضخم من خلال تحويل الأموال بين الدول المستوردة والمصدرة له، ففي حالة إستخدام الدول المنتجة النفط في منتجاتها، فإن أي تطور في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث تضخم في الدول التي تستورده، لذلك فإن التغيرات في أسعار النفط لها آثار كبيرة على المستوى العام للأسعار كما أنها تشكل تهديدا على التنمية الاقتصادية العالمية.³ كما توصل ((Yildirim, Arif (2020)) أن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة مما يؤدي إلى حدوث عواقب إقتصادية مثل الركود والتضخم المرتفع.⁴

على العكس من هذه الدراسات توصل ((Chi-Wei Su et al (2022)) إلى أن المخاطر الجيوسياسية هي المسؤولة عن حدوث الصدمات النفطية مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم.⁵

● العلاقة بين صدمات أسعار النفط وسعر الصرف:

يرى ((Rebord (2011)) أن إرتفاع أسعار النفط هو المسؤول عن الركود الإقتصادي، وإرتفاع التضخم، والعجز التجاري، وإرتفاع درجة عدم اليقين بشأن الإستثمار، وإنخفاض قيم الأسهم والسندات. بالإضافة إلى ذلك يرى أن سعر الصرف هو القناة الرئيسية التي تنتقل من خلالها صدمة أسعار النفط إلى الإقتصاد الحقيقي والأسواق المالية.⁶

¹ Luis J. Álvarez, Samuel Hurtado, Isabel Sánchez, Carlos Thomas, The impact of oil price changes on Spanish and euro area consumer price inflation, Economic Modelling28, 2011, pp422-431, p423,424,430.

² Shehu Usman Rano, Aliyu, Oil price shocks and the macroeconomy of Nigeria: A Non-linear Approach, MPRA paper, No.18726, 09November2009,04,07. Online at <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/18726/>

³ Attouchi Manel, Chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en Algérie : Etude économétrique, Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en sciences économiques LMD, Spécialité : Economie de développement, 2019-2020, p92

⁴ Zekeriya Yildirim, Arif Arifli, Oil price shocks, exchange rate and macroeconomic fluctuation in a small oil exporting economy: Evidence from Azerbaijan, Journal pre-proof, Energy119527, 2020, p03. <https://doi.org/10.1016/j.energy.2020.119527> .

⁵ Chi-Wei Su, Khalid Kan, Ram Tao, Muhammad Umar, A review of resource curse burden on inflation in Venezuela. Energy 204 (2020) 117925. P09. <https://doi.org/10.1016/j.energy.2020.117925>

⁶ Juan C. Reboredo. Modelling oil price and exchange rate co-movements, Journal of policy modeling 34 (2012), pp 419-440, p02. <https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2011.10.005>

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

في حين توصل ((Aliyu (2009)) إلى أن التغيرات في أسعار النفط تؤثر على سوق الصرف الأجنبي مما يولد حالات من الدعر في الأسواق المالية، وإرتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى التضخم، مما يؤدي في النهاية إلى عدم الاستقرار النقدي والمالي.¹ تؤثر صدمات أسعار النفط السلبية على البلدان المصدرة للنفط من خلال تخفيض قيمة العملة، يؤدي هذا الإنخفاض في أسعار النفط إلى تدهور الميزان التجاري من خلال إنخفاض عائدات صادرات النفط، وبالتالي يضغط على إحتياطات النقد الأجنبي (العملات الأجنبية) وسعر الصرف، حيث يجبر البنك المركزي على خفض قيمة العملة المحلية لتحقيق الاستقرار في الميزان التجاري. بشكل عام، تؤدي صدمة أسعار النفط السلبية إلى إنخفاض قيمة العملة مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكلي من خلال عدة قنوات². (Yildirim. Arif (2020)).

في حين يرى ((Krugman (1983)) أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الثروة في البلدان المصدرة للنفط، مما يؤدي إلى تحسين ميزان حسابها الجاري من حيث العملة المحلية. ومنه إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف في البلدان المصدرة للنفط وإنخفاض أسعار الصرف في البلدان المستوردة للنفط.³

إن تقلبات أسعار صرف الدولار لها تأثير على الإنتاج العالمي للنفط، حيث يؤدي تخفيض قيمة الدولار إلى زيادة الطلب على النفط مما يؤدي إلى إنخفاض إنتاجه فينتج عنه صدمة نفطية على المستوى المالي، يعتبر النفط أصلا ماليا للمضاربة في الفترة التي تفسر ارتفاع الأسعار. ومنه يمكن القول أن الإرتباط بين سعر النفط والدولار سلبى لأنه يعتبر سلعة أو رأس مال يؤثر بقوة على الدولار. لذلك في حالة حدوث صدمة نفطية ينخفض الدولار في السوق، وعندما يرتفع الدولار يميل النفط إلى الإنخفاض.⁴ دعا ((Frankel (2017)) البلدان المصدرة للنفط إلى تبني أنظمة سعر الصرف العائم لمواجهة صدمات أسعار النفط. والسبب هو أن العملة في ظل هذا النظام ترتفع تلقائيا عندما ترتفع الأسعار في سوق النفط العالمية وتنخفض تلقائيا عندما تنخفض الأسعار في سوق النفط.⁵ في حين توصل ((Koh (2017)) في دراسته حول آثار صدمات أسعار النفط العكسية على متغيرات الاقتصاد الكلي في ظل أسعار الصرف المختلفة وترتيبات السياسة المالية لـ 40 دولة مصدرة للنفط إلى أن أسعار الصرف المرنة تؤدي إلى إستقرار الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط ومواجهة صدمات أسعار النفط.⁶

¹ Shehu Usman Rano, Aliyu, Oil price shocks and the macroeconomy of Nigeria: A Non-linear Approach, MPRA paper, No.18726, 09November2009, p02. Online at <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/18726/>

² Zekeriya Yildirim, Arif Arifl. Ibid. p06-07.

³ Farooq Malik, Zaghum Umar. Dynamic connectedness of oil shocks and exchange rates. Energy Economics. 2019. P01. <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2019.104501>

⁴ Attouchi Manel. Ibid. P93.

⁵ Jeffery A. Frankel. the currency- plus- commodity basket: a proposal for exchange rates in oil-exporting countries to accommodate trade shocks automatically. Working Paper 1111. June2017, p03.

⁶ Wee Chian Koh. Oil price shocks and macroeconomic adjustments in oil-exporting countries. International Economics and Economic Policy. 06January 2016. p14. Doi: <https://10.1007/s10368-015-0333-z>

● العلاقة بين صدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي:

توصل (Hamilton (1983) في دراسته إلى أن ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي.¹ وتأكدت نتائج هاملتون من قبل العديد من الباحثين أمثال (Hooker (1996) الذي توصل في دراسته أيضا إلى أن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.²

يرى (Hunt (2006) أن الزيادة الدائمة في أسعار الطاقة تؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي في معظم الإقتصادات الصناعية الكبرى. حيث يؤدي هذا الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى إنخفاض الإنتاج في القطاعات غير متعلقة بالطاقة. مما يؤدي إلى إنخفاض القدرة الإنتاجية للشركات بسبب الزيادة الدائمة في تكلفة أسعار الطاقة.³

في حين توصلت دراسة (Serhani Warda (2022) إلى أن صدمات أسعار النفط تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهذا يعني أن التقلبات في أسعار النفط لها تأثير كبير على نشاطها الاقتصادي. وبالتالي تظل أسعار النفط عاملا مهما في تحديد الأداء المستقبلي لهذه الدول.⁴

إن ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى حدوث صدمة تدفع إقتصاد الدول المصدرة إلى تمويل الإستثمارات والحصول على موارد جديدة لتمويل مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي وتقليل الدين الخارجي للدولة، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويؤدي إلى النمو الاقتصادي. ومن هنا يتم تسجيل معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي من عائدات النفط.⁵

● تأثير صدمات أسعار النفط على سوق العمل:

يرى (Hunt (2006) أنه إذا أساء صانعو السياسات فهم تأثير صدمات أسعار النفط على الإنتاج والعمالة وحاولوا مقاومة الإنخفاضات المطلوبة في أجورهم الحقيقية، فإن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى حدوث اضطرابات كبيرة على النشاط الاقتصادي.⁶

في البلدان المستوردة، يؤثر ارتفاع أسعار النفط سلبا على العمالة والأجور، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب على العمال مما يجعل التوظيف أقل ربحية. إن الزيادة في أسعار النفط تخلق أنواعا جديدة من الوظائف في أنشطة جديدة (الطاقة البديلة) لتبني أنشطة أخرى. كما أن تطور أسعار النفط يقلل من العرض على العمل. تؤدي الصدمة النفطية إلى إنخفاض الأجور الحقيقية لسبب بسيط هو أن الأجور الاسمية غالبا ما تكون ثابتة لمدة عام واحد بينما تؤدي الزيادة في سعر النفط إلى إنخفاض القوة الشرائية.

¹ Hamilton. James D. Oil and Macroeconomy Since World War II, The Journal of Political Economy, Vol. 91, No.2 (Apr. 1983). Pp. 228-248. P237.

² Hooker. Mark A. What Happened to the Oil Price-Macroeconomy Relationship? Journal of Monetary Economics 38 (1996) 195-213, p199.

³ Hunt Benjamin. The Impact of Rising Energy Prices, International Monetary Fund, March2006, IMF Country Report No.06/87. P17.

⁴ Serhani Warda. The Effect of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Oil Exportes in MENA Region using PANEL approach during the period (1980-2004), Revue des sciences commerciales, Vol21, N°1, Jun 2022, pp42-56, p42.

⁵ Attouchi Manel.Ibid p93.

⁶ Hunt Benjamin. Ibid. P19.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فإن ارتفاع أسعار النفط له تأثير إيجابي على معدل البطالة، مما يؤدي إلى انخفاضه وبالتالي خلق فرص عمل، من إستغلال العائدات النفطية.

● تأثير صدمات أسعار النفط على شروط التبادل التجاري:

تأثر التغيرات في أسعار النفط على النشاط الإقتصادي من خلال إنتقال القوة الشرائية بين الدول المستوردة للنفط والمصدرة له. يعتمد حجم النفط على كثافة النفط في عملية الإنتاج ومرونة الطلب فيما يتعلق بأسعار النفط في البلدان المستوردة. يعكس تأثير المراحل التضخمية تأثير التغيرات في شروط التبادل التجاري بالنسبة لأسعار الإنتاج.¹

● تأثير صدمات أسعار النفط على السياسة النقدية:

تأثر صدمات أسعار النفط على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على أدواتها والمتمثلة في سعر الفائدة، سعر الصرف وعرض النقود، ويكون هذا التأثير أكثر في البلدان التي تعتمد بشكل أساسي على النفط عكس البلدان ذات إقتصاد متنوع ومصدر للنفط. يؤدي هذا النوع من الصدمات إلى حدوث ضغوطات على الحكومة وسلطات السياسة النقدية.²

● أثر صدمات أسعار النفط على سعر الفائدة:

كشفت دراسة كل من ((Filis & Chatziantoniou (2013)) أن صدمات أسعار النفط هي متغير يعتمد على النفط حيث أن إستجابة أسعار الفائدة تعتمد بشكل كبير على نظام السياسة النقدية لكل بلد. وبالتالي فإن إستجابة أسواق الأسهم في البلدان المستوردة للنفط تظهر إستجابة سلبية لصدمة أسعار النفط وإيجابية في البلدان المصدرة للنفط. كما أشارت النتائج التجريبية إلى أن صدمات أسعار النفط الدولية لها تأثير إيجابي على التضخم في المدى القصير وسلبية على المدى الطويل³. أشار كل من ((Khan & Ahmed (2011)) إلى أن إستجابة سعر الفائدة في فترة قصيرة الأجل ينخفض مباشرة بعد صدمات أسعار النفط، وهذه النتيجة تتوافق مع الإنكماش النقدي بعد صدمة أسعار النفط التضخمية، ووجدت هذه الدراسة أن صدمات أسعار النفط تنتقل من خلال قنوات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.⁴

● أثر الصدمات النفطية على الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية الرئيسية المتاحة للحكومات المصدرة للنفط، ففي حالة إرتفاع أسعار النفط يتراكم لدى معظم البلدان المصدرة للنفط إيرادات حكومية ناتجة عن تراكم دخل النفط والتي يتم توفيرها في صندوق ضبط

¹ Attouchi Manel. Ibid. P94.

² Okunoye, Ismaila Hammed, Sabuur, Oil Price Shock and Fiscal- Monetary Policy Variables in Nigeria: A Structural VAR Approach, Munich Personal RePEc Archive, 27July 2020, p02-03. Online at <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/104145>

³ George Filis, Ioannis Chatziantoniou, Financial and monetary policy responses to oil price shocks: evidence from oil-importing and oil-exporting countries, Rev Quant Finan Acc, Springer Science Business Media New York 2013, p01. DOI 10.1007/s11156-013-0359-7.

⁴ Khan Muhammad Arshad, Ayaz Ahmed, Macroeconomic Effects of Global Food and Oil Price Shocks to the Pakistan Economy: A Structural Vector Autoregressive (SVAR) Analysis, the Pakistan Development Review, Vol 50, No 4, Part2, Winter2011, pp491-511, p502,506.

الإيرادات الحكومية (صناديق سيادية) ليتم استخدامها في تمويل النفقات الحكومية. لذلك يمكن القول، بأن هناك علاقة مباشرة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في هذه البلدان، لأن الحكومة في هذه البلدان المصدرة للنفط تمول جزءاً من نفقاتها عن طريق الدخل الضريبي.¹

توصل ((Engy Raouf (2021)) في دراسته حول تأثير صدمات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي، إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على القرارات الحكومية المتعلقة بالإنفاق على الإستهلاك أو الإستثمار. لأن عائدات النفط تلعب دوراً مهماً في الميزانية الحكومية في العديد من الدول. فالإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الدول المصدرة تساهم في زيادة معدل النمو وتعزيز الإنفاق الجاري والرأسمالي أو بمعنى آخر تستخدم الحكومة هذه الإيرادات للإنفاق على الإستثمار بشكل كبير. أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط فإن ارتفاع سعر النفط يؤثر على معدل النمو بطريقتين مختلفتين: فهو يؤثر على الأموال المتاحة لإستيراد المواد اللازمة لعملية الإنتاج وفي نفس الوقت يحد من الأموال اللازمة للإستثمار. وهذا بدوره سيؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الرأسمالي. وفي نفس الوقت، فإن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى تحويل الأموال الحكومية من الإستثمار إلى زيادة الإنفاق على الإستهلاك.²

المطلب الثالث: قنوات إنتقال الصدمات النفطية إلى الاقتصاد الكلي

تؤثر صدمات أسعار النفط على أداء الاقتصاد الكلي من خلال قنوات مختلفة، حددت الأدبيات السابقة ست قنوات نقل يتم من خلالها إنتقال تغيرات أسعار النفط على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي. يشير ((Chuku (2012)) في دراسته إلى هذه القنوات الستة والتي تشمل: جانب العرض، تأثير تحويل الثروة، تأثير التضخم، تأثير التوازن الحقيقي، تأثير تعديل القطاع وتأثير عدم اليقين. إضافة إلى جانب الطلب وتأثير السياسة النقدية ل ((Kilian (2010)).

- **قناة جانب العرض (The Supply side Channel):** ينظر إلى النفط الخام كمدخل أساسي للإنتاج، تؤثر الزيادة في أسعار النفط مباشرة على الإنتاج من خلال زيادة تكاليف الإنتاج. فارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى تغير التكاليف الحدية للإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع البطالة وإنخفاض الدخل كما هو موضح في الشكل رقم (01-08).³
- **تأثير تحويل الثروة (The Wealth transfer effect):** هي قناة نقل مهمة لصددمات أسعار النفط. تشير هذه القناة إلى أن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى تحويل القدرة الشرائية (الدخل) من البلدان المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة له. فالارتفاع المستمر في أسعار النفط هو بمثابة عائدات غير متوقعة في الإيرادات فهذه العائدات تؤدي إلى تحسين ميزان مدفوعات البلدان المصدرة للنفط. يؤدي تحويل الثروة (الدخل) إلى تقليل الطلب الكلي للدول المستهلكة بينما يتوقع العكس في البلدان المنتجة للنفط، لأن الميل الهامشي للإستهلاك في الدول المصدرة أعلى. تنتقل صدمات أسعار النفط في البلدان المستوردة من خلال جانب الطلب متسببة في خفض الطلب على السلع والخدمات، تؤثر التقلبات في أسعار النفط على نفقات المستهلكين من خلال أربع قنوات تكاملية: تأثير الدخل التقديري (discretionary income effect) وتأثير عدم اليقين (uncertainty

¹ Amir Sadeghi. Oil price shocks and economic growth in oil-exporting countries: Does the size of government matter?. International Monetary Fund. 2017. WP/17/287. P04.

² Engy Raouf. Oil prices shocks and government expenditure. International Journal of Energy Economics and Policy, 2021, 11(5). Pp78-84. P84. ISSN: 2146- 4553. Doi: <https://doi.org/10.32479/ijeep.11172>

³ Chuku A. Chuku. (2012). Linear and asymmetric impacts of oil price shocks in oil-importing and -exporting economy: the case of Nigeria, OPEC Energy Review, pp413-443, p419.

effect) الإيدخار الوقائي (precautionary)، وتأثير تكلفة التشغيل (operating cost effects). وهذا يعني أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان المستوردة للنفط.¹

- **تأثير التضخم (inflation effect):** توصل ((Hooker (2002)) إلى أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد.² في حين أشار ((Alessandro & Lombardi (2009)) إلى أن المنتجات القائمة على النفط هي مكونات مهمة لمؤشر أسعار المستهلك، بحيث تؤثر الزيادة المفاجئة لأسعار النفط على التضخم الكلي.³ بالإضافة إلى ذلك، أشار ((Chuku (2012)) إلى أن إنخفاض الإنتاج والتضخم هما الأثران الأكثر احتمالاً لصددمات أسعار النفط. تشكل صدمة أسعار النفط صدمة تكلفة للإنتاج المحلي والتي تعمل من خلال تأثير جانب العرض الذي ينتج عنه ضغط تصاعدي على إرتفاع أجور العمال والأسعار، حيث إعتبرها ((Chuku (2012)) بمثابة صدمة سعرية.⁴
- **تأثير التوازن الحقيقي (The real balance transmission):** تؤثر صدمة أسعار النفط على الطلب على النقود في الاقتصاد. على سبيل المثال، إذا توقع المستهلكون أن تأثير إرتفاع أسعار النفط على المدى القصير يتجاوز تأثير الإنتاج على المدى الطويل، في هذه الحالة يلجأ المستهلكون إلى الإقتراض لتسهيل الإستهلاك، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع معدل الفائدة، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الحقيقي على الأرصدة النقدية. من خلال آلية تحويل السعر النقدي، يمكن لصددمات أسعار النفط أن تقلل من الإستثمار بسبب إنخفاض أرباح المنتجين وإنخفاض الطلب على النقود بشكل متساوي.
- **قناة تأثير تعديل القطاع (The sector adjustment effect channel):** توضح هذه القناة التأثير غير المتماثل لصددمات أسعار النفط داخل القطاعات الاقتصادية. أشار ((Brownand & Yücel (2002)) بأن التفسيرات المحتملة للتعديلات القطاعية غير متكافئة هي أنظمة السياسة النقدية وتكاليف التعديل وأسعار المنتجات البترولية. بعد صدمة أسعار النفط، والتي تغذي الإنتاج مباشرة، قد تؤدي تكلفة التكيف مع التغيرات في أسعار النفط في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد إلى تأخير النشاط الاقتصادي. كما أشار ((Brownand & Yücel (2002)) إلى أن تكاليف التعديل تنشأ بسبب الإختلالات القطاعية ومشاكل التنسيق بين الشركات لأن نسبة الطاقة إلى الإنتاج جزء من مخزون رأس المال. في حالة الإختلالات القطاعية، يتطلب زيادة (تناقص) أسعار النفط في القطاعات كثيفة الإستهلاك للطاقة، وتتطلب القطاعات المنتجة للطاقة أن تتوسع (تقلص)، فعدم التماثل في أسعار النفط يؤدي إلى التقليل من إستخدام الموارد وإرتفاع معدلات البطالة.
- **تأثير حالة عدم اليقين (Uncertainty):** يمكن أن تؤثر هذه القناة على أسعار النفط المستقبلية بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي من خلال إنخفاض طلب المستهلكين والمستثمرين. حيث يتسبب عدم اليقين في تأجيل قرارات الإستثمار والإستهلاك. بالنسبة للمستهلكين، ينطبق تأثير عدم اليقين بشكل أساسي على السلع الإستهلاكية التي تستخدم الطاقة. كما ينطبق عدم اليقين بشأن أسعار النفط المستقبلية على حركة الإرتفاع والإنخفاض في أسعار النفط، ومع تزايد عدم اليقين في

¹ Khan Muhammad Arshad, Ayaz Ahmed, Macroeconomic Effects of Global Food and Oil Price Shocks to the Pakistan Economy: A Structural Vector Autoregressive (SVAR) Analysis, the Pakistan Development Review, Vol 50, No 4, Part2, Winter2011, pp491-511, p494.

² Hooker Mark A. Are Oil Shocks Inflationary?: Asymmetric and Nonlinear Specifications versus Changes in Regime, Journal of Money, Credit, and Banking, Vol34, No2, May 2002, pp.540-561. P559. DOI: 10.1353/mcb.2002.0041.

³ Alessandro Galesi, Marco J. Lombardi, External Shocks and International Inflation Linkages A Global VAR analysis, European Central Bank, Working paper series, No 1062, June 2009, p07.

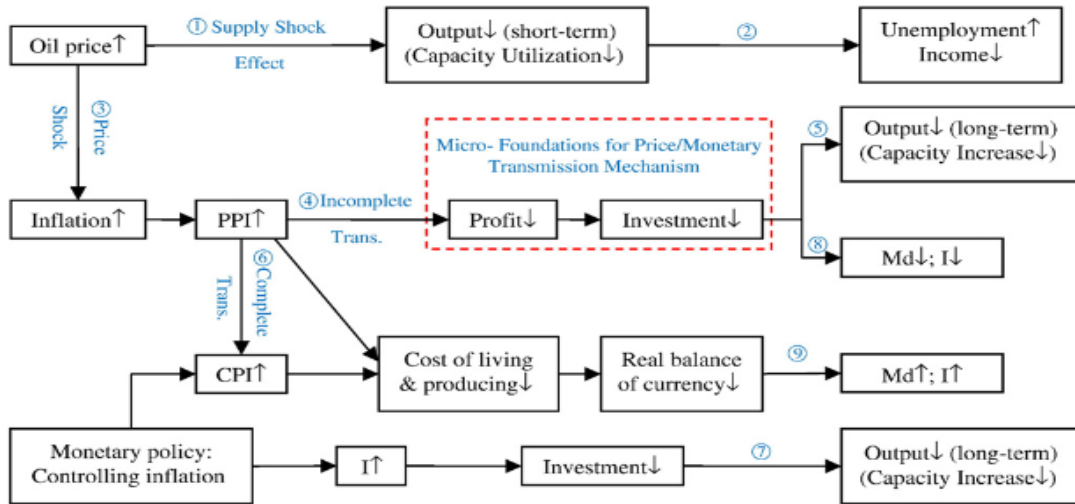
⁴ Chuku A. Chuku. (2012). Ibid. p419-421.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

الأسعار المستقبلية، تزداد قرارات تأجيل الإستثمار (الإستهلاك)، وبالتالي ينخفض الحافز للإستثمار (الإستهلاك)، مما يؤدي إلى احتمالات ضعف الإنتاج على المدى الطويل.

- **قناة جانب الطلب (The Demand-Side Channel):** تتركز هذه القناة على خفض الطلب على السلع والخدمات الناجمة عن صدمات أسعار النفط بدلا من معالجة هذه الصدمات على أنها صدمات إجمالية للعرض للإقتصاد المستورد للنفط (أو كصدمات تكلفة الإنتاج). ينظر لصددمات أسعار النفط على أنها صدمات للطلب على المنتجات وليست صدمات لتكلفة إنتاج هذه المنتجات. كما أن ارتفاع أسعار النفط تبطئ النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الإنفاق الإستهلاكي.
- هناك قناة أخرى تؤثر من خلالها صدمات أسعار النفط على الإنتاج الحقيقي وهي مدى إستجابة السياسة النقدية لصددمات أسعار النفط، عندما يواجه البنك المركزي ضغوطا تضخمية ناجمة عن صدمة إيجابية في ارتفاع أسعار النفط يقوم البنك المركزي برفع معدل الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض في الناتج الحقيقي المرتبط بصددمات أسعار النفط مسببة حالات من الركود، ولتجنب هذه الحالة يجب على البنك المركزي إبقاء معدل الفائدة ثابت.¹
- يرى (Devlin & Lewin (2004)) أن عائدات النفط في البلدان المصدرة له تعود مباشرة إلى الحكومة بإعتبارها مسؤولة على الموارد الطبيعية. ومنه يرى (Devlin & Lewin (2004)) أن الحكومة عبارة عن قناة لتوصيل عائدات النفط إلى الإقتصاد الكلي. فإذا كانت الإيرادات غير مستقرة ستؤدي إلى عدم إستقرار متغيرات الإقتصاد الكلي ومنه تصبح نعمة الموارد الطبيعية نقمة. لذلك فإن السياسة المالية عنصر أساسي بالنسبة لمعظم البلدان لأنها تتسبب في لعنة الموارد.²

الشكل رقم (01-08): قنوات إنتقال صدمات أسعار النفط



Source : Weiqi Tang. Libo Wu. Zhong Xiang Zhang. Oil price shocks and their short- and long -term effects on the Chinese economy. Energy Economics. 21 January 2010. P03

¹ Kilian. Lutz, (2010), Oil price volatility: Origins and effects, WTO staff working paper, (No- ERSD-2010-02), p10,12, doi: <http://dx.doi.org/10.30875/9b9f6bc8-en>.

² Sajjad Faraji Dizaji. The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy). International Institute of social studies. Working paper No.540. Volume540. Pp1-41. May2012. P06.

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

يشير السهم (1) في الشكل رقم (01-08) إلى أن التغيير في سعر النفط يؤثر على الإنتاج بشكل مباشر. كما أن صدمات أسعار النفط يمكن أن تؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية للإنتاج في العديد من الصناعات، مما يؤدي إلى تقليل الإنتاج، بحيث يشار إلى هذا بإسم تأثير صدمة جانب العرض. كما أن لصددمات أسعار النفط تأثير طويل الأجل على الإنتاج الذي يتم تنفيذه من خلال آلية السعر/ التحويل النقدي (السهم (3)).

يمكن أن تنتقل صدمات التكلفة في صناعة التيار الأعلى من المنتجين والقطاعات إلى المستخدمين النهائيين. كما يمكن لسلسلة صناعية متطورة أن تنقل الصدمة التضخمية من التيار الأعلى إلى التيار السفلي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل ربح المنتجين. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة الإجمالية للمستهلكين والمنتجين وبالتالي انخفاض التوازن الحقيقي للمستهلكين، ينتهي هذا الانتقال بتقليل الإستهلاك والإنتاج الحقيقي أيضا. هذا ما نلاحظه في معظم البلدان المتقدمة. ولكن في الصين، فإن ضوابط الأسعار وفائض الإنتاج بسبب الطلب المحلي المحدود والمنافسة السعرية الشديدة في قطاعات التصدير تجعل أسعار الإنتاج شديدة الثبات (السهم (4)).

بسبب محدودية الربح يمكن للمنتجين في المراحل النهائية فقط تقليل أرباحهم لإستيعاب الزيادة في التكلفة والتي ستؤدي إلى انخفاض إستثماراتهم. لأن الإستثمار يحدد زيادة الطاقة الإنتاجية أي قدرة الإنتاج المحتملة، والتي لا يمكن إسترجاعها في فترة زمنية قصيرة المدى حتى عندما تختفي صدمة التكلفة فإن انخفاض الإستثمار سيقبل من الإنتاج على المدى الطويل. تعتبر هذه القناة هي الأهم والأكثر إنتشارا في الصين.

يمكن أن يؤدي انخفاض الرصيد الحقيقي إلى زيادة الطلب على النقود في السوق بينما يمكن أن يؤدي انخفاض الإستثمار إلى تقليله، وبالتالي فإن التأثير الصافي لصدمة أسعار النفط على سعر الفائدة غير واضح وكذلك السياسة النقدية المقابلة اللازمة. لكن في الوقت الحالي، حددت السلطات النقدية هدف سياستها على أنه ضبط التضخم. عندما يكون التضخم ناتجا عن صدمات التكلفة بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط، فإن السياسة النقدية الصارمة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الناتج طويل الأجل عن طريق زيادة معدل الفائدة وانخفاض الإستثمار. وجد (Bernanke et al (1977)) أن الابتكار الإيجابي في أسعار النفط يتبعه ارتفاع في معدل الأموال الفيدرالية، وهذا النوع من تشديد السياسة النقدية يمثل حوالي ثلثي إلى ثلاثة أرباع الانخفاض في الناتج الأمريكي اللاحق لصدمة نفطية. كما أن الصين تتبع سياسة نقدية متشددة منذ 2003 وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة بإستمرار.¹

المطلب الرابع: آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

نظرا للدور الأساسي للنفط الخام في الإقتصاد العالمي، فإن موضوع تأثير صدمات أسعار النفط الخام على الإقتصاد يعتبر مصدر قلق كبير لدى الإقتصاديين أمثال Hamilton وغيره. حيث أن معظم الدراسات أولت إهتمامها بإقتصاد الولايات المتحدة

¹ Weiqi Tang, Libo Wu, Zhong Xiang Zhang, Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy, Energy Economics, 21January 2010, p03-04, doi: 10.1016/j.eneco.2010.01.002

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

الأمريكية لأنها تعتبر أكبر مستورد للنفط، بدلا من الإهتمام بإقتصاد الدول المصدرة للنفط. لأن تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصادات الوطنية للبلدان المصدرة للنفط مختلف عن تأثير صدمات أسعار النفط في البلدان المستوردة للنفط.¹

يختلف تأثير تغيرات أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة له. فالدول المصدرة تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. فإرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة حجم الأموال لتمويل مشاريع التنمية. لذلك، تتأثر وظيفة السياسات النقدية والمالية إلى حد كبير بهذه التقلبات في أسعار النفط. على العكس من ذلك، عندما ينخفض سعر النفط، لا تستطيع الحكومات خفض نفقاتها على الفور ومن ثم مواجهة عجز كبير في الميزانية.²

في حين يرى ((Sinem Sonmez (2016)) أن إقتصاديات الدول المصدرة للنفط تستجيب للصددمات النفطية إعتقادا على أنظمتها السياسية، التنمية الإقتصادية، التنوع الإقتصادي ونوع نظام سعر الصرف.³

ولكن قبل التطرق إلى آثار الصدمات النفطية الإيجابية أو السلبية لابد من التطرق أولا إلى آليات إنتقال (تحويل) أسعار النفط في الدول المصدرة والمستوردة له.

• آليات إنتقال (تحويل) أسعار النفط:

يرى ((Moshiri (2015)) أن آليات إنتقال صدمات أسعار النفط تختلف، فالبلدان المستوردة للنفط تنتقل فيها الصدمات النفطية من خلال قناة جانب العرض. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط فآلية الإنتقال فيها تكون من خلال قناة الطلب. حيث أن معظم البلدان النامية المصدرة للنفط تعود عائدات النفط للحكومة، مما يجعلها قوة إقتصادية رئيسية تمتلك حصة الأسد من العمالة، والإستثمار، والأنشطة الإستثمارية الأخرى. يرى ((Moshiri (2015)) أن السياسة المالية في هذه البلدان تكون مسايرة للتقلبات الدورية وليست معاكسة للدورة، فبعد إرتفاع أسعار النفط تتبنى الحكومة برامج إجتماعية ومشاريع إستثمارية كبيرة، والتي لا تساهم كثيرا في النمو الإقتصادي لأنها غالبا ما تتجاوز القدرة الإستيعابية للإقتصاد مما يؤدي إلى إرتفاع التضخم.

فالنهج التقليدي لشرح تأثير تغيرات أسعار النفط على الإنتاج في البلدان النامية المصدرة للنفط هو نظرية المرض الهولندي (قناة). فإرتفاع أسعار النفط تؤثر سلبا على الأداء الإقتصادي للدول المصدرة للنفط لأنها تغير هيكل الإقتصاد من خلال نقل حركة الموارد لصالح القطاعات غير التجارية (مثل البنى التحتية) وليس للقطاعات المتداولة وخاصة التصنيع (الصناعات التحويلية).⁴ في حين يعتبر كل من ((Charfeddine & Barket (2020)) أن الزيادة في عائدات النفط والغاز تؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة

¹ Yudong Wang, Chongfeng Wu, Li Yang, Oil price shocks and stock market activities: evidence from oil-importing and oil-exporting countries. Journal of Comparative Economics 41, 2013, pp1220-1239. P01.

² Mamdouh Abdelmoula Mohamed Abdelsalam, Oil price fluctuations and economic growth: the case of MENA countries, Review of economics and political science. ISSN: 2631-3561. 27 October 2020. P02.

³ Sinem Sonmez. The Macroeconomic response to oil price shocks from 1970-2013. Submitted to the new school for social research of the new school in partial fulfilment of the requirements for the degree of doctor of philosophy. Published by Proquest. May 2016. P05.

⁴ Moshiri Saeed, Asymmetric effects of oil price shocks in oil-exporting countries: the role of institution. OPEC Energy Review, Volume 39, Issue 2. Pp222-246. P03-04. Doi: <https://doi.org/10.1111/opec.12050>

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

المحلية، مما يقلل من إستيراد السلع الأجنبية، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للإنتاج المحلي على المدى الطويل، وبالتالي سيؤدي هذان التأثيران مجتمعان إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي.¹

بالإضافة إلى ذلك يرى (Husain et al (2008) أن قناة السياسة المالية هي الآلية التي تنتقل من خلالها صدمات أسعار النفط إلى الإقتصاد غير النفطي. وهذه النتيجة أقوى في البلدان ذات قطاع نفطي كبير مقارنة بالقطاع غير النفطي، ويكون فيها الإنفاق العام مهما. وبالتالي، لا يكون لصددمات أسعار النفط تأثير كبير على الإنتاج في الإقتصاديات التي يهيمن عليها قطاع النفط في غياب إستجابة السياسة المالية للصددمات. ومن الآثار المهمة لهذه النتيجة أن السياسة المالية تميل إلى أن تكون مساندة للإتجاهات الدورية لأنها تقود دورة الإنتاج.²

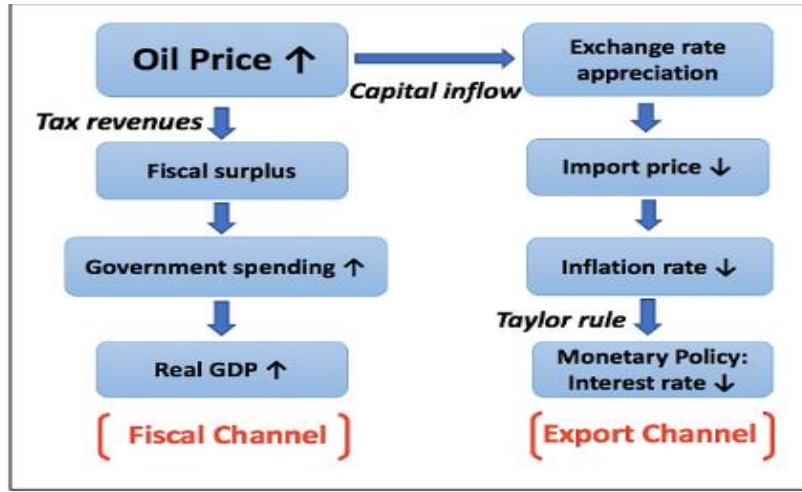
وفي دراسة توصلت فيها (Victoriia et all (2018) إلى أن أسعار النفط تنتقل إلى إقتصاد الدولة المصدرة للنفط (للطاقة) من خلال القناة المالية وقناة التصدير (قناة سعر الصرف)، كما هو موضح في الشكل أدناه. أي كلما زادت أسعار النفط تتمتع الدول المصدرة للنفط بتدفقات رأسمالية أكبر على شكل عملة أجنبية، مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف المحلي. يؤدي إرتفاع سعر الصرف المحلي إلى إنخفاض أسعار السلع المستوردة، والتي عادة ما تشكل جزءا كبيرا من إجمالي السلع الإستهلاكية في البلدان المصدرة للطاقة. لذلك، مع إرتفاع أسعار النفط ينخفض مستوى السعر العام (الإنكماش) (deflation) وكرد فعل السياسة النقدية ينخفض سعر الفائدة أيضا (وفقا لقاعدة تايلور). القناة الثانية هي قناة الموازنة المالية أو الحكومية (government budget) لأن تصدير موارد الطاقة يخضع لضرائب عالية، فمع إرتفاع أسعار النفط سيكون لدى الدولة المصدرة للطاقة فائض مالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.³

¹ Lanouar Charfeddine, Karim Barket. Short- and long-run asymmetric effect of oil prices and oil and gas revenues on the real GDP end economic diversification in oil-dependent economics. Energy Economics. 2020. P09. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2020.104680>

² Aasim M. Husain, Kamilya Tazhibayeva, & Anna Ter-Martirosyan. Fiscal policy and economic cycles in oil-exporting countries. IMF Working Paper. WP/08/253. 2008. P04.

³ Victoriia Alekhina and Naoyuki Yoshino, Impact of world oil prices on an energy exporting economy including monetary policy. ADB Institute working paper series. No 822. March 2018. P02.

الشكل رقم (01-09): قنوات انتقال أسعار النفط في إقتصاد مصدر للنفط



Source: Victoriia Alekhina and Naoyuki Yoshino, Impact of world oil prices on an energy exporting economy including monetary policy. ADB Institute working paper series. No 822. March 2018. P02.

• تداعيات إرتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط

يرى ((Berunment & all (2010)) أن صدمات أسعار النفط تؤثر وبشكل مختلف اعتمادا على ما إذا كانت الدولة مصدرة أو مستوردة للنفط. إذ يعتبر الزيادة في أسعار النفط أمرا سيئا بالنسبة للبلدان المستوردة، ولكنها تعتبر أخبارا جيدة بالنسبة للبلدان المصدرة له. في حين توقع العكس في حالة إنخفاض أسعار النفط.¹

تعتمد غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط على عائدات صادراتها لتمويل مشاريعها التنموية.² في حين فسّر (Obindah (2019)) ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط يحسن ميزان المدفوعات بسبب الزيادة في عائدات النفط.³

يرى ((Engy Raouf (2021)) إرتفاع أسعار النفط في البلدان المصدرة له يؤدي إلى تحسين صافي الصادرات والإيرادات الحكومية مما يؤدي إلى تحسين معدل النمو الإقتصادي في البلد.⁴ لكن ما أكدّه ((Bjornland (2009)) أن طفرة أسعار النفط حقيقة تؤثر بشكل إيجابي على الإقتصاد المصدر للنفط من خلال تحسين عائدات النفط مما تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي.

¹ Berument M. Hakan, Nildag Basak Ceylan & Nukhet Dogan. The impact of oil price shocks on the economic growth of selected MENA Countries. The Energy Journal. 2010. P03.

² Farah Elias Elhannani. The effect of oil prices volatility on the expansion of oil exporting countries economies. ForumFor Economic Studies and Research Journal. Volume06. N°02. 2022. P889-902. P06.

³ Obindah Gershon, Nnaemeka Emmanuel Ezenwa & Romanus Osabohien. Implications of oil price shocks on net oil-importing African countries. Heliyon5 (2019) e02208. P01. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2019.e02208>

⁴ Engy Raouf. (2021). Ibid. P78.

الفصل الأول: مدخل لخدمات أسعار النفط

ولكن هذا الإرتفاع في أسعار النفط يؤثر سلبا على الدول المصدرة للنفط من خلال خفض التجارة، لأن إرتفاع أسعار النفط تدفع البلدان المستوردة للنفط إلى تقليل طلبها على النفط والسلع والخدمات الأخرى من البلدان المصدرة للنفط.¹

أما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط فإن إرتفاع أسعار النفط تؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإستيراد مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والتضخم وميزان المدفوعات.² في حين إعتبر (Sánchez (2011) إرتفاع أسعار النفط بمثابة صدمة خارجية سلبية تؤثر على الأسعار المحلية، مما ينتج عنها حدوث تضخم وإرتفاع تكاليف الإنتاج وضعف ميزان المدفوعات، وكل هذه النتائج غير مرغوب فيها على مستوى الإقتصاد.³ في حين فسر (Engy Raouf (2021) إرتفاع أسعار النفط خبرا سيئا بالنسبة للدول المستهلكة للنفط، لأنه يؤثر على الإنتاج والإستثمار والنمو الإقتصادي. إرتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة (إرتفاع) تكلفة إنتاج المنتجات المحلية مما يؤثر سلبا على مخرجات الإنتاج. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يصاحب إرتفاع أسعار النفط زيادة عدم الإستقرار الإقتصادي والمالي مما يؤثر سلبا على قرارات الإستثمار والإنفاق في أي دولة. نتيجة لذلك، يتسبب إرتفاع أسعار النفط في حدوث ركود إقتصادي.⁴

• تداعيات إخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط

تستفيد الدول الكبرى المستوردة للنفط من إخفاض السعر من خلال قناتين: زيادة الإستهلاك المحلي نتيجة إخفاض الإنفاق على الوقود، وتحسين صافي الصادرات الذي ينعكس إيجابا على الحساب الجاري. فالدول صاحبة أكبر إستهلاك للطاقة هي أكثر من تحقق مكاسب في حالة إخفاض أسعار النفط، ويرجع هذا للتقليل من الضرائب المفروضة على إستهلاك النفط وإعانات الوقود.⁵ بمعنى أن الدول الكبرى المستوردة مثل: الصين والهند وألمانيا ستستفيد من إخفاض فواتير الطاقة، بينما سيستفيد المستهلكون عموما من إخفاض أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من إخفاض في أسعار الغاز.⁶

إن إخفاض أسعار النفط تؤثر سلبا على إقتصاديات الدول المصدرة للنفط لأنه يؤدي إلى إخفاض الدخل الحقيقي وكذلك الأرباح الناتجة عن إنتاج النفط، لكن درجة إخفاض وتأثير تراجع النفط على الناتج المحلي الإجمالي تعتمد بحد كبير على درجة إتمادها على صادرات النفط وعلى نسبة الإيرادات التي تذهب للدولة. لأنه في معظم البلدان يتمثل أثر إخفاض أسعار النفط في العجز المالي، ولتوضيح نقاط الضعف التي تعاني منها البلدان المصدرة للنفط تتلخص في حساب ما يسمى "أسعار التعادل المالي" أسعار

¹ Hilde C. Bjornland. Oil price shocks and stock market booms in an oil exporting Country. Scottish journal of political economy. Vol56. No2. May2009. Pp232-254. P235. Doi: <https://doi.org/10.1111/j.1467-9485.2009.00482.x>

² Obindah Gershon, Nnaemeka Emmanuel Ezenwa & Romanus Osabohien. Implications of oil price shocks on net oil-importing African countries. Heliyon5 (2019) e02208. P01. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2019.e02208>

³ Marco V. Sánchez. Welfare effects of rising oil prices in oil-importing developing countries. The Developing Economies 49, no.3. (September2011). Pp321-346. P02. Doi: <https://doi.org/10.1111/j.1746-1049.2011.00137.x>

⁴ Engy Raouf. (2021). Ibid. P78.

⁵ منال بلقاسم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد مالي، جامعة باتنة1، الجزائر، السنة الجامعية2018-2019. ص83.

⁶ مهروك ساحلي، إخبار أسعار النفط: الأسباب والتداعيات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 18-04-2020. تاريخ الإطلاع: 01-11-2023.

<https://www.bayancenter.org/2020/04/5847>

الفصل الأول: مدخل لصددمات أسعار النفط

النفط التي تعمل حكومات البلدان المصدرة للنفط على موازنة ميزانيتها". فأسعار التعادل تختلف بشكل كبير بين البلدان ولكنها غالباً ما تكون مرتفعة جداً.¹

يرى ((Kilian (2010)) أن انخفاض أسعار النفط يخلق ضغوطات شديدة على الميزانية المالية لمنتجي النفط وعلى قدرتهم على الاقتراض من الخارج.² بالإضافة إلى ذلك، يرى ((Kilian (2015)) أن هذه الإنخفاضات الحادة في أسعار النفط تهدد الاستقرار الإقتصادي والسياسي للبلدان المنتجة للنفط.³ في حين يرى ((Moshiri (2015)) أن صدمات انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية مما ينتج عنه ترك العديد من المشاريع الإستثمارية غير مكتملة، لكن الحكومة تستمر في الإنفاق الحكومي للوفاء بالتزاماتها.⁴ في حين يعتبر ((Hany et al (2018)) الإيرادات الحكومية من القنوات المهمة التي تؤثر من خلالها أسعار النفط المنخفضة على المتغيرات الإقتصادية الرئيسية في البلدان الغنية بالنفط، لأن الإنخفاض الحاد والمستمر في الإيرادات الحكومية سيضر بخطط التنمية الحكومية.⁵ في حين يرى كل من ((Charfeddine & Barket (2020)) أن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط سيؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية مما يؤدي إلى عجز الموازنة. وهذا الإنخفاض في أسعار النفط سيحد وبشكل غير مباشر من الوصول إلى الإئتمان خاصة بالنسبة إلى القطاع الخاص مما يؤدي إلى انخفاض الواردات من المنتجات الوسيطة. وكل هذا سيكون له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد.⁶

¹ Oliver Blanchard, Rabah Arezki. The 2014 oil price slump: seven key questions. <https://cepr.org/voxeu/columns/2014-oil-price-slump-seven-key-questions>

² Lutz Kilian. Oil price volatility: Origins and effects. WTO staff working paper. (No, ERSD-2010-02). P21.

³ Lutz Kilian. Why did the price of oil fall after June 2014?. Voxeu.org. 25Feb2015. View date 30/03/2023 at 12:05. <https://cepr.org/voxeu/columns/why-did-price-oil-fall-after-june-2014>

⁴ Moshiri Saeed, Asymmetric effects of oil price shocks in oil-exporting countries: the role of institution. OPEC Energy Review, Volume 39, Issue 2. Pp 222-246. P03. Doi: <https://doi.org/10.1111/opeec.12050>

⁵ Hany Abdel-Latif, Rehab A. Osman, Heba Ahmed. Asymmetric impacts of oil price shocks on government expenditures: evidence from Saudi Arabia. Cogent Economic & Finance (2018), 6 :1512835. Pp 1-14. P02. Doi : <https://doi.org/10.1080/23322039.2018.1512835>

⁶ Lanouar Charfeddine, Karim Barket. Short- and long-run asymmetric effect of oil prices and oil and gas revenues on the real GDP and economic diversification in oil-dependent economies. Energy Economics. 2020. P08-09. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2020.104680>

خاتمة الفصل الأول:

يتم توزيع الموارد الطبيعية بما في ذلك النفط بشكل غير متساوي في العالم، إذ يتواجد هذا الأخير بكثرة في منطقة الشرق الأوسط وبعض الدول النامية. إذ يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للتوترات السياسية بين الدول، لذلك إعتبرته العديد من الدول غنيمة تؤدي إلى حدوث صراعات إقليمية أو عالمية.

يتم تداول النفط الخام في الأسواق العالمية إذ يتحدد السعر وفقا لقانون العرض والطلب، فالسوق النفطية تتكون من دول منتجة والمتمثلة في الأوبك بإعتبارها أحد اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط لأنها تستمد قوتها من إرتفاع مستوى إحتياطيات النفط لديها، أما بالنسبة للدول المستهلكة للنفط نجد الوكالة الوطنية للطاقة والشركات الكبرى العالمية.

منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت ولا تزال التقلبات في أسعار النفط محور نقاش وقضية مهمة للعديد من الدول، فبالنسبة للدول المصدرة للنفط ترتبط ميزانية حكومتها بدخل النفط لذلك أي تقلب في الأسعار يؤدي إلى حدوث صدمة سواء إيجابية أو سلبية تؤثر على النمو الإقتصادي فيها، أما بالنسبة للدول المستوردة يعتبر النفط المادة الخام لتصنيع السلع.

الفصل الثاني : نقمة

الموارد الطبيعية

مقدمة الفصل الثاني:

المرض الهولندي ظاهرة إقتصادية تصيب الدول الريعية، أي تلك التي تعتمد على مورد طبيعي، تعتبر المجلة البريطانية *The Economist* سنة 1977 أول من أشارت إلى مصطلح "المرض الهولندي". وقد إستخدم هذا المصطلح لوصف الأضرار الاقتصادية التي لحقت بهولندا على إثر إكتشاف حقل "غرونغن" الكبير من الغاز الطبيعي في بحر الشمال ما بين الفترتين 1900 و 1950. وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف. لكن هذا الإرتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز جعل الإقتصاد الهولندي يعاني من إرتفاع قيمة العملة، التضخم، وإرتفاع معدل البطالة وإنخفاض حجم الصادرات في المنتجات غير الطاقوية.

فعلى الرغم من الإهتمام المبكر بالمرض الهولندي من قبل الصحفيين وصانعي السياسات لم تظهر النماذج الإقتصادية المفسرة للمرض الهولندي إلا في بداية الثمانينيات. يعتبر (Corden & Neary (1982) أول من أشاروا لهذه الظاهرة في ورقته البحثية بعنوان "القطاع المزدهر وإقتصاديات المرض الهولندي". كان الإفتراض الأساسي هو أن الإزدهار في قطاع الموارد الطبيعية في بلد صغير يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف الحقيقي والذي يؤدي بدوره إلى تراجع التصنيع والبطالة.

المبحث الأول: نظرية العلة الهولندية وعلاقتها بالإقتصاد الربيعي

تواجه البلدان النامية مشكلتان مختلفتان للغاية إذ تمثلان عقبات رئيسية أمام النمو الإقتصادي: المرض الهولندي ولعنة الموارد الطبيعية. فلعنة الموارد الطبيعية هي مشكلة ذات أبعاد سياسية مؤسسية، أما المرض الهولندي يعتبر مشكلة إقتصادية ترتبط بالبلدان التي تعتمد إقتصاداتها إعتقادا كبيرا على صادرات الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: العلة الهولندية تاريخ وأسباب ظهورها

الفرع الأول: مفهوم العلة الهولندية:

قبل التطرق إلى مفهوم المرض الهولندي لا بد من التطرق أولا إلى مفهوم لعنة الموارد الطبيعية لأنهما يعتبران مفهومين مختلفان لكن لهما نفس الأصل إذ يمثلان عقبات رئيسية أمام النمو في البلدان النامية.

تم إستخدام مصطلح لعنة الموارد Resource Curse لأول مرة بواسطة (Auty (1993) لوصف هذه الظاهرة المتناقضة للإرتباط السليبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي. حيث وجد Auty أن البلدان التي تمتلك موارد كبيرة لم تفشل فقط في إستخدام مواردها الطبيعية لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولكنها أظهرت أداء أسوأ من تلك التي لا تتمتع بنفس الموارد.¹ لدى يمكن القول أن مفهوم لعنة الموارد الطبيعية أحدث من المرض الهولندي.²

عرف (Michael L. Ross (2015) لعنة الموارد بأنها الآثار السلبية لثروة الموارد الطبيعية لبلد ما على رفاهته الإقتصادية أو الإجتماعية.³

يعرف (Luiz Carlos (2018) لعنة الموارد على أنها في الأساس مشكلة سياسية مؤسسية. أي السعي العام إلى الربيع الذي يحدث في بلد يقوم بتصدير السلع. أي أنه تحول الدولة إلى دولة مفترسة أو دولة إستخراجية تكون فيها الحكومة والنخب الإقتصادية والسياسية موجهة ليس نحو الإنتاج ولكن للإستيلاء على الربيع من خلال فرض ضريبة على تصدير السلع.⁴

العلة الهولندية، المرض الهولندي، العلة الربيعية، كما يطلق عليها باللغة الفرنسية (Le syndrome hollandais)، وباللغة الإنجليزية (Dutch disease)، كل هذه المصطلحات تصب في معنى واحد رغم إختلاف طرق وأجه تعريفه إذ يعرف على أنه: حالة التوسع الفجائي وغير متوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية يعجل بإندثار القطاعات الأخرى.⁵ كما يمكن إعتبارها حالة "إنفجار" لقطاع إنتاجي مصدر يتسبب في إنتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا القطاع، بعبارة أخرى يمكن

¹ Chekouri Sidi Mohammed. Chibi Abderrahim & Benbouziane Mohamed. Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth. Middle East Development Journal. 2017. P02,03. Doi: <https://doi.org/10.1080/17938120.2017.1366772>

² Edouard Mein, Michaël Goujon. 40Years of dutch disease literature: lesson for developing Countries. Comparative Economic Studies (2022) 64. Pp351-383. P354. Doi: <https://doi.org/10.1057/s41294-021-00177-w>

³ Michael L. Ross. What have we learned about the resource curse?. Annual Review of Political Science. Vol.19: 239-259 (May2015). P240. Doi: <https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-052213-040359>

⁴ Luiz Carlos Bresser-Pereira. Neutralizing the dutch disease. SAO Paulo school of economics. Working paper476. 2018. P03.

⁵ بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص 46.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

القول أن المرض الهولندي هي كل زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير التجارية أي السلع غير القابلة للتبادل التجاري (non échangeable) وكذا الخدمات، تعود بنتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية أي السلع القابلة للتبادل التجاري (échangeable).¹

يستخدم الإقتصاديون مصطلح "المرض الهولندي" لوصف الإنخفاض في أداء الصادرات في بلد ما نتيجة لإرتفاع سعر الصرف بعد إكتشاف مورد طبيعي مثل النفط.²

بالإضافة إلى ذلك يعرف ((Tejvan (2017) المرض الهولندي بأنه المشاكل المرتبطة بالزيادة السريعة في إنتاج المواد الخام (مثل النفط والغاز) مما يتسبب في تراجع قطاعات أخرى من الإقتصاد.³

المرض الهولندي هو مفهوم يصف ظاهرة إقتصادية حيث يؤدي التطور السريع لقطاع واحد من الإقتصاد (خاصة الموارد الطبيعية) إلى حدوث تدهور في القطاعات الأخرى. وغالبا ما يتميز أيضا بإرتفاع كبير في قيمة العملة المحلية. يعتبر المرض الهولندي حالة متناقضة حيث تؤدي الأخبار الجيدة لقطاع واحد من الإقتصاد مثل إكتشاف الموارد الطبيعية إلى تأثير سلبي على الإقتصاد الكلي للبلد.⁴

بالإضافة إلى ذلك يعرف المرض الهولندي في معجم (2019) Financial Times على النحو التالي:

المرض الهولندي هو التأثير السلبي على الإقتصاد لأي شيء يؤدي إلى تدفق حاد للعملة الأجنبية، مثل إكتشاف إحتياطيات نفطية كبيرة. تؤدي هذه التدفقات للعملة إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية، مما يجعل أسعار المنتجات الأخرى في البلد أقل تنافسية في سوق التصدير. كما أنه يؤدي إلى مستويات أعلى من الواردات الرخيصة مما يؤدي إلى تراجع التصنيع.⁵

الفرع الثاني: الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

- الإكتشاف المفاجيء أو الإعتماد على مورد إقتصادي وحيد: يؤدي الإزدهار في قطاع الموارد الطبيعية، إما بسبب إكتشاف إحتياطيات جديدة أو زيادة الأسعار في الأسواق العالمية إلى إرتفاع عائدات التصدير. وهذا الدخل الإضافي الناتج عن العائدات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع من القطاعات الأخرى وبالتالي يغير العلاقة بين الإستهلاك والإستثمار، ومن جهة أخرى، فإنه

¹جلطي غالم، كمال الدين بن عيسى ومرابط سليمان. الفروة النفطية وواقع الإقتصاد الجزائري: أي تطابق مع العلة الهولندية. مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية. المجلد 2013، العدد 2. 31 ديسمبر 2013. ص 256-282. ص 259.

² Owen Barder. Apolicymaker's guide to dutch disease what is dutch disease and it a problem. Working paper number91. July2006. P04.

³ Tejvan Pettinger. Dutch disease. Economics help. 15November 2017. Review date 19/05/2023. At 11 :32. <https://www.economicshelp.org/blog/11977/oil/dutch-disease/>

⁴ <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/dutch-disease/> Review date26/05/2023 at09:59.

⁵ Svein Oskar Lauvsnes. Dutch disease in the Norwegian agricultural sector. Review of agricultural, food and environmental studies (2021) 102. Pp 25-57. P25. Doi: <https://doi.org/10.1007/s41130-020-00132-w>

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف الحقيقي. إذ يجب تلبية هذا الطلب الإضافي على السلع المصنعة عن طريق الواردات مما يؤدي إلى زيادة المنافسة في هذا القطاع.¹

- **التطور التكنولوجي:** تعتبر التكنولوجيا سمة أساسية في الصناعات الحديثة، فإدخال الآلات يسرع عمليات الإنتاج، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الأرباح على المدى القصير، وهذا يخلق مشاكل على المدى المتوسط والطويل وبالتالي ظهور المرض.²
 - **المساعدات الخارجية:** يشير (Edwards & Van Wijnbergen (1989)) إلى وجود تشابه بين زيادة الإيرادات الناتجة عن إستغلال الموارد الطبيعية وتدفقات المساعدات الدولية. فكل منها يجلب زيادة مؤقتة في النقد الأجنبي المتاح مع إستخدام كمية محددة من عوامل الإنتاج. تأتي هذه التدفقات على شكل عملات أجنبية، إذ يتم تخصيص جزء منها لشراء السلع غير القابلة للتداول. مما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة الوطنية، فينتج عنها ضغوطات تصاعدية على الأجور الحقيقية للقطاعات القابلة للتداول وتراجع القدرة التنافسية الخارجية. فيصبح إنخفاض الصادرات أمرا لا مفر منه ما لم يتم وضع سياسات محددة.
 - **الإستثمار الأجنبي المباشر:** ينجم المرض الهولندي أيضا من التدفقات الكبيرة الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد. لأن هذه التدفقات الخارجية لرأس المال الأجنبي تؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة المحلية. وهذا يتوقف على ما إذا كان رأس المال الجديد هذا يستخدم لتمويل النفقات الجارية أو تراكم رأس المال في قطاعات السلع التجارية أو غير التجارية. إذا تم إستخدام رأس المال الجديد لتمويل الإستهلاك المحلي فإنه سيزيد من القوة الشرائية والطلب على السلع القابلة وغير قابلة للتداول، مما يؤدي في نفس الوقت إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية وعجز في الحساب التجاري. فالطلب على السلع غير القابلة للتداول سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار في الأسواق المحلية، في المقابل يتم تحديد أسعار السلع القابلة للتداول في الأسواق العالمية.³
- إلى جانب هذه الأسباب هناك عوامل ساعدت على ظهور المرض الهولندي وهي:
- **فشل السياسات الإقتصادية:** أغلب البلدان التي أصيبت إقتصادياتها بالمرض الهولندي هي دول نامية، حيث لم توجه الموارد النفطية إلى القطاعات المهمة التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الإقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، بالإضافة إلى فشل السياسات التنموية والإتكالية على العوائد الربعية وبالتالي تضييع فرص الإنطلاق نحو الأمام.
 - **الإرتباط غير المشروع بين السلطة والثروة:** عادة ما يرافق الثروات الربعية سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الإقتصادية، ولذلك فإنها لا تؤدي إلى تخلف خطى النمو الإقتصادي فحسب، بل إنها تؤدي إلى خلق إتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارات النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الإستبدادي، حيث يتم الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة (كما حدث في الكثير من الدول النامية).

¹ Adrian Boss, Karin Holm-Müller. The relationship between the resource curse and genuine savings: Empirical Evidence. Journal of Sustainable Development. Vol.6. No. 6. (2013). Pp59-72. P61. doi:10.5539/jsd.v6n6p59. URL: <http://dx.doi.org/10.5539/jsd.v6n6p59>

² بوزاهر سيف الدين، مرجع سابق، ص51.

³ Marc-Antoine Adam. La maladie hollandaise : une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole. Université de Montréal, 2003. P13.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

- **ضعف المبادرة والإتكال على الدولة:** إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الإستعمارية عاشت ظروف قاسية. فبعد إستقلالها لجأت أغلب الدول إلى النظام الإشتراكي. في هذا النظام تعتبر الدولة مسؤولة عن توفير المأكل والملبس والسكن وأغلب الإحتياجات الضرورية. وهذا ما جعل الفرد لا ينظر إلى ذاته وقدراته ومساهماته للحصول على إحتياجاته. وإنما ولد حالة من الإتكال على الدولة في توفير الإحتياجات الشخصية.¹

المطلب الثاني: النماذج المفسرة للعلة الهولندية

تعتبر المجلة البريطانية The Economist سنة 1977 هي أول من أطلق تسمية المرض الهولندي. مما دفع بعلماء الاقتصاد إلى القيام بدراسات لفهم ومعالجة ظاهرة إكتشاف مورد طبيعي وتأثيره السلبي على القطاعات الأخرى في الاقتصاد المحلي، أهمها نموذج Gregory سنة 1976، ونموذج سالتير وسوان سنة 1959، والنموذج الأساسي The Core Model سنة 1984.

نموذج Gregory (1976) يصف تطور قطاع الطاقة في إستراليا، كما يدرس تأثير هذا القطاع على الدولار الأسترالي، تم تطوير نموذج Gregory من قبل ((Corden & Neary (1982)) بناء نظرية المرض الهولندي، حيث يؤكد هذان الباحثان على أن إنتعاش قطاع الموارد الطبيعية له تأثيران حقيقيان: تأثير على الإنفاق وتأثير حركة الموارد، أما النموذج الأخير الذي طوره ((Corden (1984)) والذي يعد توحيد لعمله مع Neary مع الإحتفاظ بمذنب الأثرين والجمع بينها.

الفرع الأول: نموذج سالتير وسوان سنة 1959

عانت أستراليا بعد إكتشاف مناجم الذهب في سنوات الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي من إختلالات إقتصادية وتشوهات هيكلية على مستوى اقتصادها المحلي وإنعكاسات خطيرة على القطاع الصناعي، هذه الظاهرة سميت بظاهرة إنحلال التصنيع المحلي، وفيما بعد سميت بظاهرة المرض الهولندي، مما دفعت بالإقتصاديين سالتير وسوان بالقيام بدراسة سنة 1959 وسنة 1960، تم من خلالها وضع نموذج يهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

أولاً: محاولة فهم الإنعكاسات السلبية المتمثلة في ظهور إختلالات هيكلية في الاقتصاد المحلي، نتيجة تفاعل بعض العناصر الاقتصادية.

ثانياً: توفير إطار تحليلي شامل للتدابير والسياسات الاقتصادية والعواقب المحتملة لها، ومدى تأثير التبادل التجاري الدولي على الاقتصاد المحلي.

بنى سالتير وسوان نموذجهما على فكرة **إختلاف السلع**، بحيث قسما السلع إلى قسمين هما:

- سلع قابلة للتبادل التجاري، أي سلع قابلة للتصدير والإستيراد، تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية.
- سلع غير قابلة للتبادل التجاري (كالخدمات، البنى التحتية....)، تتحدد أسعارها من خلال قوى العرض والطلب المحليين.

¹ مایح شیبب الشمري. تشخيص المرض الهولندي بمقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق. العزي للعلوم الإقتصادية والإدارية. (2010). ص09،08.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

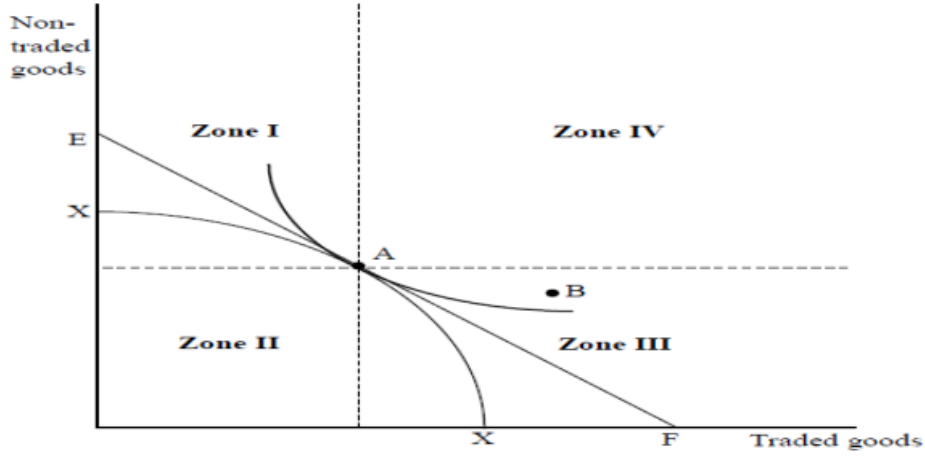
إن نموذج سالتير وسوان لا يقوم في تفسيره لظاهرة المرض الهولندي على فكرة الصدمة المواتية الخارجية المتأنية من القطاع المزدهر، وإنما يقوم في تحليله على تأثير التبادل التجاري الدولي.

بني سالتير وسوان نموذجهما على الفرضيات التالية:

- 1- الاقتصاد المحلي ينتج ثلاثة أنواع من السلع:
 - سلع X يمكن تصديرها إلى الخارج وتعرض للمنافسة الأجنبية.
 - سلع M يمكن إستيرادها، وتنتج محليا، أي نفس السلعة تنتج محليا وتستورد، وبالتالي فهما في منافسة من خلال السعر، بحيث يكون طلب كل منهما حسب السعر الأقل.
 - سلع N غير قابلة للتبادل التجاري مثل العقارات وخدمات النقل وغيرها.
 - 2- أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية، والمعبر عنها بالعملة المحلية، وأسعار صرف إسمية ثابتة، وهو ما يعادل سعر الصرف الحقيقي في حالة التوازن، في حين تتحدد أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري P_n حسب قانون العرض والطلب في السوق المحلي.
 - 3- ثبات معدل التبادل التجاري الدولي في المدى القصير والمتوسط.
 - 4- أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) تسودها المنافسة التامة، وعليه يبقى السعر هو المتغير الأكثر تأثيرا.
 - 5- الاقتصاد المحلي في حالة تشغيل كامل، وأن كل القطاعات الإنتاجية به مشغلة وتعمل في حدها الأقصى.
 - 6- عوامل الإنتاج يمكنها التحرك ما بين القطاعات، إلا أنه خصص المدى الممكن لحركة كل عنصر إنتاجي، حيث أن اليد العاملة يمكنها التحرك على المدى القصير لأنها أكثر مرونة في الإستجابة لتغيرات الأجر الحقيقي، خاصة إذا كانت لا تتصف بالتخصص، في حين أن رأس المال يمكنه التحرك على المدى الطويل، على إعتبار أنه يتميز بالتخصص أكثر، ومن جهة أخرى فإن تغيير النشاط بسبب ارتفاع الأرباح في قطاع آخر يتطلب وقتا أطول للتكيف.
- ينطلق النموذج في تحليله من خلال تأكيد فرضية أن الاقتصاد المحلي إقتصاد صغير قائم على التبادل التجاري الدولي، ويقوم هذا النموذج بتجميع السلع في نوعين هما سلع قابلة للتبادل و سلع غير قابلة للتبادل التجاري الدولي، وأن شروط التبادل الدولي ثابتة في الأجل القصير والمتوسط من خلال السعر النسبي بين أسعار السلع القابلة للتبادل وأسعار السلع غير قابلة للتبادل.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

الشكل رقم (01-02): نموذج سالتير وسوان.



المصدر: محمد هاني، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر 2000-2015، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص33.

- المحور العمودي: سلع غير قابلة للتبادل التجاري.
- المحور الأفقي: سلع قابلة للتبادل التجاري.
- XX منحني إمكانيات الإنتاج في الاقتصاد المحلي.
- EF منحني قيد الدخل في الاقتصاد المحلي، وهو يعكس التوليفة من السلع التبادلية وغير التبادلية التي يمكن شرائها عند إنفاق كل من الدخل وفق الأسعار المعطاة، ويحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري الدولي (p_x/p_n) .

من خلال النموذج فإن أي صدمة مواتية والتي تؤدي إلى طرح كتلة نقدية جديدة للتداول في الاقتصاد المحلي، سيؤدي هذا إلى زيادة الطلب على السلع التبادلية وغير التبادلية، وبما أن أسعار السلع التبادلية تتحدد في السوق الدولية والتي تتميز بثباتها نسبياً، تبقى أسعار السلع غير قابلة للتبادل التي تحددها عوامل العرض والطلب المحليين، وعلى إعتبار ثبات إمكانيات الإنتاج في الاقتصاد المحلي، فإن هذا التزايد في الطلب دون الزيادة في العرض نتيجة ثبات إمكانيات الإنتاج في الاقتصاد المحلي فإن هذا سيؤدي إلى إزاحة التوازن إلى النقطة B في صورة إختلال، وهي صورة تعكس التضخم في أسعار السلع غير قابلة للتبادل وهذا دلالة على تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي.¹

الفرع الثاني: نموذج Gregory (1976)

من خلال دراسة أجراها Gregory سنة 1976 على الاقتصاد الأسترالي الذي شهد نمواً كبيراً في قطاع المناجم ومدى تأثير هذا الإزدهار على القطاعات الأخرى في الاقتصاد الأسترالي. ركز هذا الاقتصادي على التغيرات الهيكلية التي وقعت في الاقتصاد الأسترالي نتيجة هذا الإزدهار.

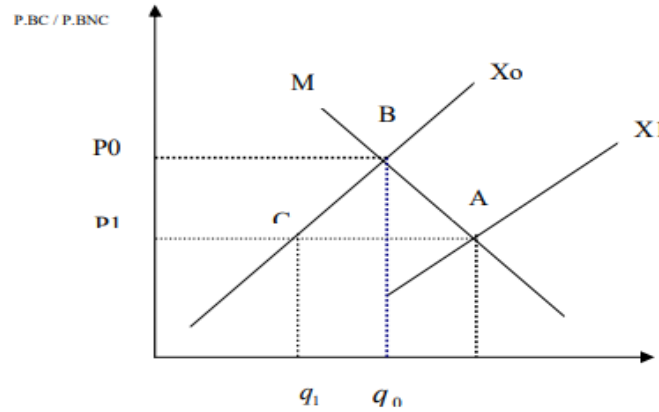
¹ محمد هاني، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر 2000-2015، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص30،34.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

قام Gregory بوضع نموذج بسيط يوضح من خلاله تأثير الأسعار على عرض الصادرات والطلب على الواردات. حيث يعتمد Gregory على فرضيات لشرح نموذجه وهي كما يلي:

- أسعار السلع المتداولة هي أسعار عالمية، لا تتأثر بالطلب على الواردات أو عرض الصادرات في أستراليا.
- ثبات معدلات التبادل التجاري.
- إختيار وحدتي الصادرات والواردات على أساس شروط التبادل التجاري بينهما بالأسعار العالمية.
- إستبعاد تدفقات رؤوس الأموال وركز على الميزان التجاري.

الشكل رقم (02-02): نموذج Gregory .



المصدر: شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2011/2012، ص13.

يمثل المحور العمودي سعر السلع القابلة للتبادل بالنسبة للسلع غير قابلة للتبادل التجاري تمثل هذه النسبة في الواقع سعر الصرف الحقيقي، أما المحور الأفقي يمثل الصادرات والواردات.

يمثل المنحنى X_0 الصادرات خارج القطاع المنجمي، و M_0 يمثل الطلب على الواردات. ومنه عند تساوي الصادرات مع الواردات عند السعر الابتدائي P_0 فإن النقطة B تمثل نقطة التوازن.

X_1 تمثل صادرات القطاع التبادلي (صادرات القطاع المزدهر + صادرات القطاع التقليدي بعد الإكتشاف المنجمي الجديد).

من هنا إنطلق Gregory في تحليله بأنه عند إكتشاف موارد منجمية جديدة فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع الصادرات المحلية للقطاع المنجمي، من خلال هذا الإكتشاف فإن منحنى الصادرات ينتقل من X_0 إلى X_1 في حين يبقى منحنى الواردات على حاله دون حدوث أي تغيير في المرحلة الأولى.

ينشأ هذا التغيير في الأسعار من معدلات التضخم المتفاوتة بين دول العالم من خلال تغيرات أسعار الصرف. بمعنى أن تغيرات الأسعار بين السلع القابلة للتبادل والسلع غير قابلة للتبادل تتأثر بتغيرات أسعار الصرف.¹ لأن إرتفاع سعر الصرف يؤدي إلى تراجع الصادرات المحلية، بحيث تصبح أعلى ثمنا في نظر الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي إلى إرتفاع الواردات، لأنها تصبح أقل ثمنا في نظر المستهلك المحلي، مما يؤدي إلى إنتقال نقطة التوازن من B إلى C مترجمة إنتقال الكميات من q_0 إلى q_1 .

¹ Gregory.R.G. Some Implications of the Growth of the Mineral Sector, the Australian Journal of Agricultural Economics, Vol20, No.2, August1976, p73,75.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

ويضيف Gregory أن إنتعاش قطاع الموارد المنجمية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل في الاقتصاد (قبل إكتشاف الموارد المنجمية) وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي.¹

نادى Gregory بضرورة تدخل الدولة لضبط السوق وذلك من خلال إدخال التعريفات الجمركية وتقليل الطلب على الواردات، مما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي يولد ضغوطا لخفض سعر السلع القابلة للتداول مقارنة بالسلع غير القابلة للتداول. كما يمكن للدولة أن تتدخل من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية أو من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى غير منجمية.²

بالنسبة للإعانات، يرى الكاتب أنه لن يكون لها أثر دائم ولا يمكنها أن تحمي قطاع سلع التبادل التجاري، بل على العكس فإنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري وبالتالي تدفع سعر الصرف نحو الإرتفاع من جديد، أما تخفيض العملة، فإنه غير مرغوب فيه لأن هذا الإجراء من شأنه أن يقلل من حجم الأرباح التي تأتي من تصدير الموارد المنجمية بالنسبة للإقتصاد المحلي. إستخلص الكاتب أنه لا توجد أي وسيلة لتجنب التراجع النسبي لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري بإستثناء الإستثمار الخارجي للمداخيل المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية، وأن الحماية الكاملة للإقتصاد تتطلب إستثمار كل المداخيل في الخارج مما يمنع الاقتصاد المحلي من الإستفادة من إنتعاش قطاع الموارد المنجمية.

وفي الأخير فإن الكاتب يرى أن هذا التحليل ينطبق على كل حالة يكون فيها للقطاع المنتعش تأثير على الميزان التجاري، حيث ينصرف التوسع في إستغلال هذه الموارد الطبيعية المعدنية كانت أو زراعية إلى إنكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي يتراجع نسبيا إنتاجها المحلي من جهة، ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى، وفي غياب أي تدخل للدولة فإن الممتلكين لهذه الموارد والأشخاص الموظفين في قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري (الخدمات، البناء...) هم المستفيد الأكبر من الحصيلة المالية، على حساب اليد العاملة الموظفة في قطاع سلع التبادل التجاري (الصناعات التحويلية).³

الفرع الثالث: النموذج الأساسي (1984) The Core Model

قام كل من Neary & Cordon من خلال وقتهما البحثية بتقديم نموذج يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي. ينطلق هذا النموذج من فرضية وجود إقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات.

- القطاع المنتعش «Booming Sector» B: الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبترو).¹
- القطاع المتأخر «Lagging Sector» L: يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية، ويشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية، والقطاع الفلاحي.

¹ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012/2011، ص14.

² Gregory.R.G. Ibid, p75,76.

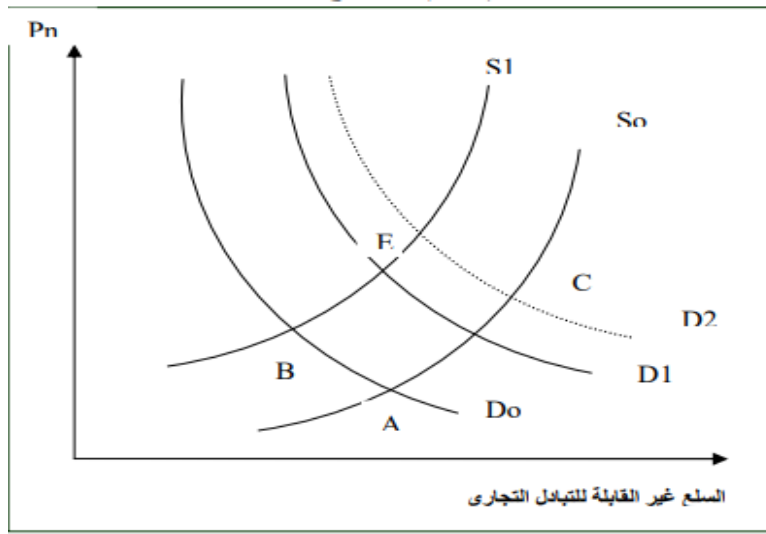
³ شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص15.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

- قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري «Non-Traded Goods» N: أي أن إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية، يتمثل خاصة في قطاعات الخدمات، البناء، النقل ومختلف الأشياء التي يصعب إستيرادها وتصديرها. تتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض والطلب.

يفترض Cordon أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات (العمل)، وإفتراض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها، ولغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فإن النموذج يترك جانبا من الجوانب النقدية. يمكن توضيح عمل هذا النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): نموذج Cordon.



المصدر: شكوري سيدي محمد، مرجع سابق الذكر، ص16.

P_n : على المحور العمودي تمثل أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري، وعلى المحور الأفقي يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري.

D : يمثل منحنى الطلب على منتجات القطاع N.

S : يمثل منحنى عرض منتجات هذا القطاع.

يدرس هذا النموذج أثر إنتعاش أو التوسع في إستغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وقد توصل Cordon إلى أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني وهما: أثر النفقات وأثر حركة الموارد.

- **أثر النفقات Spending Effect** : يحدث أثر النفقات بسبب ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة إزدهار القطاع B، وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين، وإذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري،

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

وهذا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع N ، ينعكس هذا في المنحنى من خلال إنزلاق منحنى الطلب من D_0 نحو D_1 ، وبالتالي ارتفاع الأسعار P_n وتحويل الموارد من القطاعين B و L لقطاع N .

- أثر حركة الموارد **Resource Movement Effect**: يؤدي إنتعاش القطاع B إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين N و L نحو القطاع B ، ويؤدي هذا التأثير حسب **Cordon** إلى أثرين مهمين:

1- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع المزدهر B يجعل إنتاج القطاع L ينخفض، ويسمى هذا الأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي **Direct De-industrialisation** وهو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل، وهذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

2- هناك تحويل لليد العاملة من القطاع N نحو القطاع المنتعش B بسعر صرف حقيقي ثابت، في هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_0 إلى S_1 (إنخفاض إنتاج القطاع N بسبب تحول الموارد منه نحو القطاع B) وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات، ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D_2 .

يتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع L المتأخر نحو القطاع N وبالتالي ظهور ما يسمى بالأثر غير مباشر لتراجع القطاع الصناعي (**Indirect De-industrialisation**) والذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع L المتأخر نحو القطاع B ، ويلاحظ من خلال هذا التحليل أن إنتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الابتدائية، حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادته وأثر حركة الموارد يجعله ينخفض. في الأخير أشار كوردن إلى حالة خاصة والتي تميز إنتعاش قطاع الموارد الطبيعية، وهي الحالة التي لا يستخدم فيها هذا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد، وفي هذه الحالة فإن الأثر الوحيد هو أثر النفقات، كما يشير كوردن كذلك إلى ملاحظة أخرى هامة وهي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر L ، القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج، وفي وضعية مثل هذه فإن المرض الإقتصادي الهولندي سوف يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي (**De-industrialisation**) وتراجع القطاع الفلاحي (**De-agriculturation**).

أما من ناحية التوزيع القطاعي، فإن كلا الأثرين يخفضان المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر L ، وهذه النقطة تمثل المشكلة الرئيسية للمرض الإقتصادي الهولندي لأن زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دولياً يصاحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، وهذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى إستثمار أموالهم في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب إستيرادها، أكثر من إستثمارها في قطاع المنتجات الصناعية، وهذا من أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دولياً، وتزايد إعتقاد الاقتصاد على الإستيراد.

يرى كل من ((Neary & Cordon (1982)) أن فعالية وهيمنة كل أثر من الأثرين (النفقات وحركة الموارد) بالنسبة للآخر تعتمد على عدة متغيرات، أما فعالية أثر النفقات فإنها تتوقف على مدى الميل لإستهلاك الخدمات في الاقتصاد، وأما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثافة إستخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلاً بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، ففي هذه الحالة فإن أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد. وعندما يتحقق في إقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي:

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.
- ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة (البناء والخدمات).
- ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية.
- تنخفض صادرات القطاع الصناعي.

الفرع الرابع: أثر إختلال التوازن النقدي

بينت دراسة كوردن ونيري التي ركزت على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر الإنتعاش إلى باقي الاقتصاد. إن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع حقيقي في العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) وزيادة الإنتاج في قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري، مما يؤدي إلى تراجع العمالة والإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، يحدث هذا التحول في الاقتصاد من خلال أثرين هما أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد، وهذا التأثير يكون على مستوى الدائرة الحقيقية في الاقتصاد.

من أهم الدراسات التي تناولت الأثر النقدي للمرض الاقتصادي الهولندي على قطاعات الإقتصاد الأخرى نذكر أعمال (S. Edwards (1985) و J.P. neary & S. Van Wjinbergen (1986) الذي وضع نموذج لحالة إقتصاد صغير ومفتوح سائر في طريق النمو، يفترق لوجود أسواق مالية محلية وإنعدام الرقابة على حركة رؤوس الأموال، يتكون هذا الإقتصاد من جانب حقيقي وجانب نقدي.

فالجانب النقدي عبر عنه (S. Edwards (1985) بكل من الطلب وعرض النقود في الإقتصاد، في المعادلات التالية :

$$M_t = \alpha R_t + (1 - \alpha) DCR_t \dots\dots\dots (1)$$

M_t : معدل نمو عرض النقود.

DCR_t : معدل نمو القروض المحلية المقدمة للإقتصاد.

R_t : الإحتياطات الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية.

المعادلة (1)، تبين أن عرض النقود في الإقتصاد يعتمد على كل من إحتياطات الصرف المتراكمة لدى البنك المركزي والقروض الممنوحة للإقتصاد، فزيادة R_t تعني زياد في عرض النقود المحلية كما أن ارتفاع القروض المقدمة للإقتصاد يزيد في نمو الكتلة النقدية لأن معظم الدول النامية تلجأ إلى آلية خلق النقود من خلال مضاعفة حجم القروض الممنوحة للإقتصاد كأهم مصدر لتمويل النفقات الحكومية.

$$R_t = \gamma_0 [M_t^d - M_{t-1}] + \gamma_1 P_t^c \dots\dots\dots (2)$$

M_t^d : الطلب على النقود في الفترة t.

M_{t-1} : عرض النقود للفترة t-1.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

P_t^c : أسعار السلع المصدرة معبر عنها بالعملة المحلية في الفترة t .

حسب هذه المعادلة، فإن إحتياطات البلد من الصرف الأجنبي تتأثر بعاملين هما:

أولاً: الفائض في طلب النقود أو عرضها ينعكس بإرتفاع أو إنخفاض إحتياطات العملات الأجنبية.

ثانياً: التغير في الأسعار المحلية للسلع المصدرة في الفترة t يؤدي إلى تغير في الإحتياطات لنفس الفترة، فإرتفاع أسعار السلع المصدرة ينعكس بزيادة إيرادات البلد وبالتالي نمو الإحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

يضيف النموذج للجانب النقدي المعادلة (3) التي تصف تغير الطلب على النقود في الاقتصاد:

$$M_t^d = P_t + \sigma Y_t \dots\dots\dots (3)$$

P_t : معدل النمو في المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم في الاقتصاد.

Y_t : الدخل الحقيقي.

الطلب على النقود يعتبر دالة لمستوى الدخل الحقيقي، حيث أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات.

أما الجانب الحقيقي في الاقتصاد فتم تمثيله بمعادلة الدخل الحقيقي:

$$Y_t = g + p(P_t^{*c} - P_{Tt}^*) \dots\dots\dots (4)$$

g : معدل نمو المخرجات (الإنتاج) في المدى الطويل.

P_t^{*c} : أسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية معبر عنها بما يعادلها بالعملة المحلية.

P_{Tt}^* : معدل التغير في أسعار الصادرات معبر عنها بالعملة الأجنبية.

هذه المعادلة تبين أن التغير في الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة ($P_t^{*c} - P_{Tt}^*$) يؤدي إلى تغير في الدخل الحقيقي في المدى الطويل، وهذا يعني أن لتغير أسعار السلع المصدرة تأثير على عائدات البلد. أما سعر الصرف الحقيقي فيعرف على أنه السعر النسبي للسلع غير قابلة للتبادل التجاري إلى سعر السلع القابلة للتبادل التجاري.

كما هو معلوم فإن إرتفاع أسعار السلع المصدرة للخارج تؤدي إلى إرتفاع الدخل الحقيقي وكذا أسعار السلع غير التبادلية، وهذا كله يؤثر على الطلب على النقود كنتيجة لإنتعاش القطاع المصدر، ينتج عن هذا الإرتفاع في الطلب على النقود إنخفاض في مستوى الأسعار المحلية (Deflationary Effect) في حالة عدم تغير عرض النقود بعد الإنتعاش، وبالتالي فإن التوازن النقدي يتحقق إما بإنخفاض المستوى العام للأسعار أو بتراجع في الدخل الحقيقي.

إن إنتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة تراكم الإحتياطات الأجنبية، فإذا تم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى عملة محلية فإن هذا سوف يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود، في هذه

الحالة فإن الأثر النهائي على الاقتصاد يكون في ارتفاع الأسعار المحلية والتضخم، وبدوره هذا الإرتفاع في الأسعار يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير، وضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية وميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا. فإذا كان البلد يطبق نظام الصرف الثابت فإن الإرتفاع الحقيقي في سعر الصرف يصحبه إنخفاض في المستوى العام للأسعار، أما في حالة نظام الصرف المرن فيصحب إرتفاع الصرف الحقيقي نمو في معدل التضخم.

إن أغلب النماذج النظرية التي تعالج النتائج النقدية لإنتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد، تنصرف إلى أن المرض الهولندي يساهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي ويؤثر كذلك على عرض النقود بزيادة تراكم إحتياطات الصرف الرسمية، ويمثل هذا الأثر النقدي والذي يضاف لكل من أثر حركة الموارد وأثر النفقات والتي كلها تؤدي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي.¹

المطلب الثالث: النماذج النيو كلاسيكية وعلاقتها بالعللة الهولندية

جاءت النظرية النيو كلاسيكية للتجارة الدولية لتحليل ظاهرة المرض الهولندي، بحيث حاول العديد من المؤلفين مثل (Bhagwati & Rybszcynski) بشرح هذه الظاهرة والإشارة إلى مشكلة إعاقة النمو من خلال التجارة الخارجية.

الفرع الأول: نموذج ماكينون في تفسير المرض الهولندي

إستخدم (Mckinnon (1976)) نموذجا لإقتصاد صغير مفتوح ينتج نوعين من السلع، سلع قابلة للتبادل التجاري و سلع غير قابلة للتبادل التجاري تتمثل في (الخدمات، البنى التحتية....). بنى ماكينون نموذجه على الفرضيات التالية:

- تعدد تدفقات رؤوس الأموال محددة خارجيا.
- تتحدد أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري طبقا لظروف العرض والطلب في السوق المحلي.
- التوازن في سوق عناصر الإنتاج تضمنه مرونة أسعار عوامل الإنتاج.

يركز ماكينون في نموذجه على أثر الإنفاق، كآلية لإنتقال الأعراض السلبية للمرض الهولندي إلى هيكل الاقتصاد، فإذا تعرض الاقتصاد لصدمة زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل المتاح في الاقتصاد، والتي يترتب عليها زيادة الطلب على السلع المحلية (السلع غير قابلة للتجارة)، فزيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع فينتج عنها ارتفاعا في معدل الصرف الحقيقي، وهذا ما يجعل هذه السلع أكثر جاذبية بينما ينخفض الإنتاج المحلي لسلع التجارة، وهذا ما يسمى بأثر الإنفاق.

أشار ماكينون في تحليله لأثر تدفق رؤوس الأموال على عوائد عناصر الإنتاج، حيث أن ارتفاع أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري يزيد من العائد الحقيقي لعامل الإنتاج المستخدم بكثافة لإنتاج هذه السلع، وبذلك يمكن القول أن السلع غير قابلة للتبادل التجاري والعمل يتلقبان تحيزا كبيرا مقارنة بإنتاج سلع التجارة، مما يضر بأصحاب رأس المال في هذا القطاع.

¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 15-22.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

خرج ماكنون بإحدى الإستثناءات لظاهرة المرض الهولندي، حيث يرى أنه قد يحدث ارتفاع الإنتاج لبعض قطاعات سلع التجارة نتيجة للحماية (بمعنى حماية المنتج المحلي أمام السلع الأجنبية المنافسة)، ويؤكد على تدهور مثل هذه القطاعات إذا لم تتوفر لها هذه الحماية.¹

الفرع الثاني: نموذج النمو المفقور لباغواتي

يرتكز نموذج النمو المفقور في تفسيره لظاهرة المرض الهولندي على مفهوم عرقلة التنمية الإقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، وينص النموذج على أن كل تحسن في صادرات بلد ما لسلعة مصدرة قد تؤدي إلى إنخفاض أسعارها في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد، أي أنه يمكن أن تكون هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي وتراجع مستوى الإستهلاك (إفقار)، بسبب تدهور معدل التبادل التجاري مع الخارج، وتكون هاته الحالة في الدول ذات التخصص في تصدير المواد الأولية من الموارد الطبيعية، بحيث أن التوسع في إستغلال هذا المورد الطبيعي من خلال زيادة الصادرات ينتج عنه إنخفاض في الأسعار مقارنة بالسلع المستوردة، مما يجعل الإستهلاك ينخفض لأنه على الدولة تصدير كميات أكبر من أجل إستيراد كميات أقل، كما أن معدل التبادل التجاري الدولي يمكن أن يحدث جراء إرتفاع أسعار السلع المستوردة الناتج عن زيادة الطلب على الواردات والناجمة في حد ذاتها عن النمو الإقتصادي في الإقتصاد المحلي.

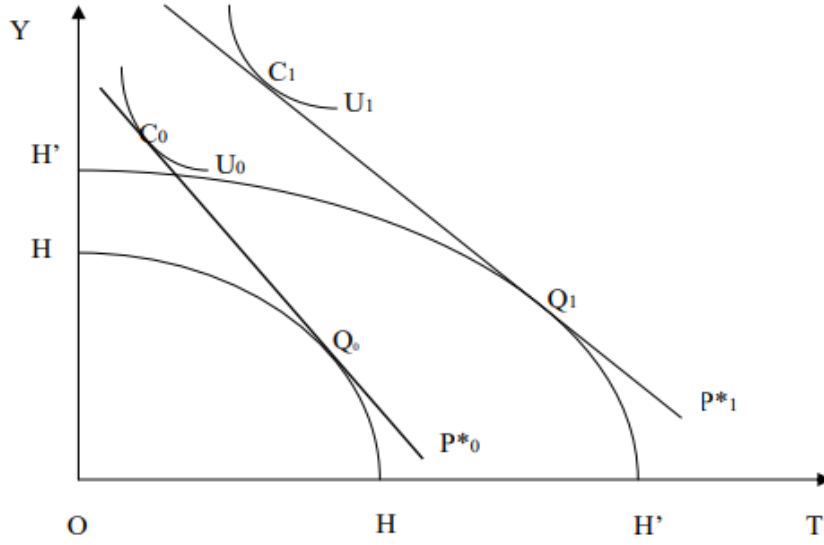
بنى باغواتي نموذجه على الفرضيات التالية :

1. أنه لا توجد أي إختلالات قطاعية في الإقتصاد المحلي.
2. أن إقتصاد الدولة كبير وله تأثير جد كبير على السوق العالمي من خلال حجم العرض الذي يمكن توفيره، بحيث أن الزيادة في عرض المنتج التصديري يؤدي إلى إنخفاض أسعاره عالميا.
3. أن الإقتصاد المحلي قائم على التجارة الخارجية، أي أنه يتخصص في إنتاج سلع لا يستهلكها ويقوم بإستيراد سلع لا ينتجها محليا، وأن معدل التبادل التجاري الدولي هو المحدد الرئيسي للنمو الإقتصادي في الإقتصاد المحلي، وبذلك فهو يبني نموذجه على إشكالية إنسداد النمو في التجارة الخارجية.²

¹ بربري محمد الأمين، الإختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2010/2011، ص 127، 128.

² محمد هاني، مرجع سابق، ص 54، 55.

الشكل رقم (02-04): نموذج باغواي مع فرضية ثبات معدل التبادل التجاري الخارجي.



Source : Nakoumdé Ndoumtara, Boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre général calculable, thèse de Doctorat Nouveau Régime en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, juin 2007, p64.

ليكن بلد ينتج سلعتين T و Y ، السلعة T جيدة وقابلة للتبادل التجاري أما السلعة Y غير قابلة للتبادل التجاري. نفترض أنه في الزمن t_0 إنتاجه ممثل بالنقطة Q_0 على منحنى الإنتاج HH .

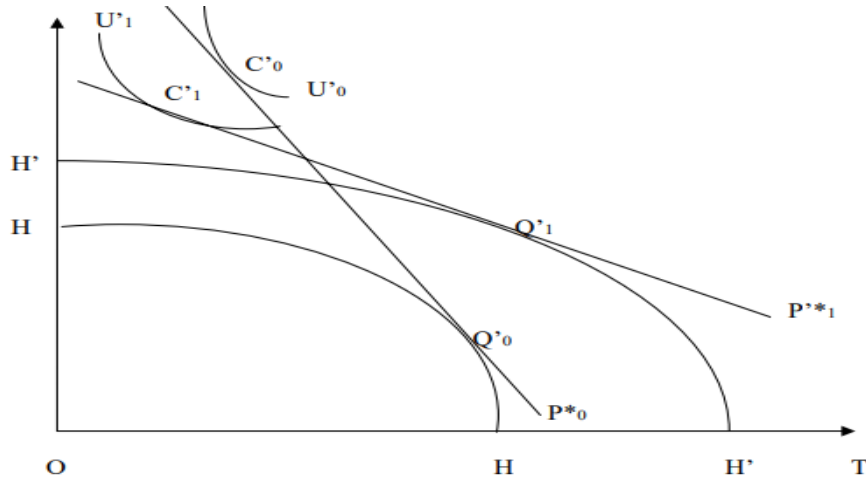
يمثل المنحنى HH جميع التركيبات الممكنة للسلع المتداولة T والسلع غير المتداولة Y التي يمكن إنتاجها في ظل توفر الموارد وإتاحة التقنيات.

تتساوى عملية التبادل التجاري بين السلعة T و Y عند P_0^* ويتم تمثيل مستوى إستهلاكهما بالنقطة C_0 . إن عملية النمو في القطاع T تجعل منحنى حدود إمكانية الإنتاج ينتقل من HH إلى $H'H'$ بنسبة أكبر على جانب T . عند هذا المستوى يظهر احتمالان هما:

أولاً: إن الزيادة في المعروض من الصادرات لم يكن لها تأثير على الأسعار الدولية وأن معدل التبادل التجاري ظل ثابت، ينعكس تأثير هذا التوسع من خلال إنتقال مستوى الإنتاج من P_0^* إلى P_1^* وإنتقال مستوى الإستهلاك من C_0 إلى C_1 ، أي هناك زيادة في مستوى الدخل مما أدى إلى زيادة مستوى إستهلاك السكان (بمعنى أن هذه الدولة لا تعاني من نمو مفقر).

ثانياً: في حالة إنخفاض معدل التبادل التجاري والذي ينتقل فيه الإنتاج من P_0^* إلى P_1^* ، وإنتاج الدولة بمثله Q_1' ومستوى الإستهلاك C_1' .

الشكل رقم (02-05): نموذج باغواتي مع فرضية تدهور معدل التبادل التجاري الخارجي.



Source : Nakoumdé Ndoumtara, Ibid, p65.

يفسر ((Bhagwati (1972)) هذا التوسع في قطاع إنتاج السلعة T بإنخفاض الإستهلاك بسبب إنخفاض الدخل الحقيقي للبلد الناجم عن تدهور معدل التبادل التجاري. إن إنتاج البلد يمثل بـ Q'_1 ، يؤدي الإستهلاك في C'_1 إلى إنخفاض مستوى الرفاهية لأن C'_1 يقدم للمستهلكين سلة من السلع أقل من تلك التي تقدمها C_0 ، يستنتج باغواتي أن البلد كان ضحية النمو المفقور.

الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين نظرية النمو المفقور والمرض الهولندي

يظهر القاسم المشترك بين هاتين النظريتين على مبدأ أساسي ينص على: أن إكتشاف أو تطوير مورد جديد يؤدي إلى إفقار إقتصاد بلد ما وتراجعته.

إذا كان الإفقار في نظرية النمو المفقور يظهر من خلال إنخفاض الدخل الحقيقي للبلد، فإن نظرية المرض الهولندي ترجع إنخفاض إنتاج القطاع القابل للتداول تختلف عن المنتجات التي توجد في القطاع المزدهر، بحيث تصبح الدولة تعتمد بشكل كلي على ثروتها الطبيعية.

نظرية الإختلالات الطبيعية غائبة في نظرية النمو المفقور لبغواتي، كما أن نقطة الإختلاف الأخرى في الفرضيات على خلاف نظرية النمو المفقور فنظرية المرض الهولندي تستند في تحليلها على إفتراض بلد صغير.¹

يؤكد باغواتي على أن إقتصاديات الدول النامية التي تقوم على تصدير سلعة واحدة هي في الغالب من المواد الأولية هي الأكثر إحتضانا لمثل هذه الأنماط من النمو، حيث تواجه تلك البلدان ظروفًا غير مواتية تتعلق بالطلب العالمي على منتجاتها التصديرية، وتمثل تلك الظروف في إنخفاض المرونات السعرية والداخلية على تلك المنتجات، الأمر الذي يميل بأسعارها النسبية إلى الإنخفاض، ويؤدي في النهاية إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان. يؤكد باغواتي أن هذه الظاهرة تزداد حينما تكون

¹ Nakoumdé Ndoumtara, Boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre général calculable, thèse de Doctorat Nouveau Régime en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, juin 2007, p63-66.

نسبة الإنتاج المحلي إلى الواردات صغيرة، وحينما تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات صغيرة، وحينما تكون إستجابة العرض من السلع المستوردة للتغيرات في الإنتاج المحلي الناجم بدوره عن التغير في أسعار الواردات صغير.¹

الفرع الرابع: نموذج ريكزانسكي (1955) Rybczynski

تحاول نظرية ((Rybczynski (1955) تحليل تأثير عوامل الإنتاج على التبادل التجاري الدولي، لذلك يوضح النموذج أن الميزة النسبية تتأثر بالتفاعل بين موارد الدول وعوامل الإنتاج (العمل L، ورأس المال K)، أي بوفرة الموارد وكثافة هذه العوامل. بمعنى التركيز على كمية عوامل الإنتاج المتاحة في كل بلد وكيفية دمج هذه العوامل لإنتاج سلع مختلفة وفق نظرية (Théories des proportions des facteurs de Hecksher-Ohlin)² والتي مفادها أن الدول الغنية نسبياً في عنصر العمل تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة العمل نسبياً، وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبياً، وكذلك الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر رأس المال، وبالتالي يتحدد نمط التخصص والتبادل الدوليين،³ تنص نظرية Rybczynski على أنه عند سعر سلعة معين، إذا زادت هبة بعض الموارد، فإن الصناعة التي تستخدم هذا المورد بشكل مكثف نسبياً ستزيد من إنتاجها، بينما تقلل الصناعة الأخرى إنتاجها.⁴

بنى Rybczynski نموذجه على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- سيادة المنافسة التامة في الأسواق الدولية، حيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات في السوق، والمؤثر الوحيد هو الميزة التنافسية للسلع والخدمات، إضافة إلى إمكانيات الإنتاج لكل دولة، والتي تعمل على أن يكون إقتصادها في حالة تشغيل كامل، وهي تركز على عاملين أساسيين في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال) اللذان تفترض عدم تنقلهما دولياً وحرية تنقل عنصر العمل بين القطاعات داخل الإقتصاد، وعدم تنقل رأس المال نظراً لطبيعته التخصصية في العملية الإنتاجية.
- نسبة مساهمة الإقتصاد المحلي في التجارة الدولية صغيرة بالنسبة لبقية العالم، بحيث أنه لا يكون لها تأثير على شروط التبادل الدولي.
- الإقتصاد المحلي يقوم بإنتاج سلعتين تبادليتين وهما X و Y، تستخدمان إثنين من عوامل الإنتاج العمل L ورأس المال K، يقوم إنتاج السلعة الأولى على كثافة في عنصر العمل في تركيبة توليفة الإنتاج، في حين تكون السلعة الثانية ذات كثافة في عنصر رأس المال في تركيبة توليفة عوامل الإنتاج، وعليه تكون الفوارق في وفرة عوامل الإنتاج هي المحدد الأول للميزة النسبية لإحدى السلعتين وبالتالي تحدد نمط التجارة الدولية.
- كل السلع عادية وبذلك فهو يستبعد من التحليل صفة السلع الرديئة والضرورة ويعاملها كلها على أنها سلع عادية.

¹ حسين فرج الحويج، محمد لحسن علاوي، عطية المهدي الفيتوري، النمو البائس والمكاسب من التجارة الدولية في الدول النامية- حالة ليبيا والجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 140.

² Nakoumdé Ndoumtara, Ibid, p61.

³ محمد هاني، مرجع سابق، ص 57.

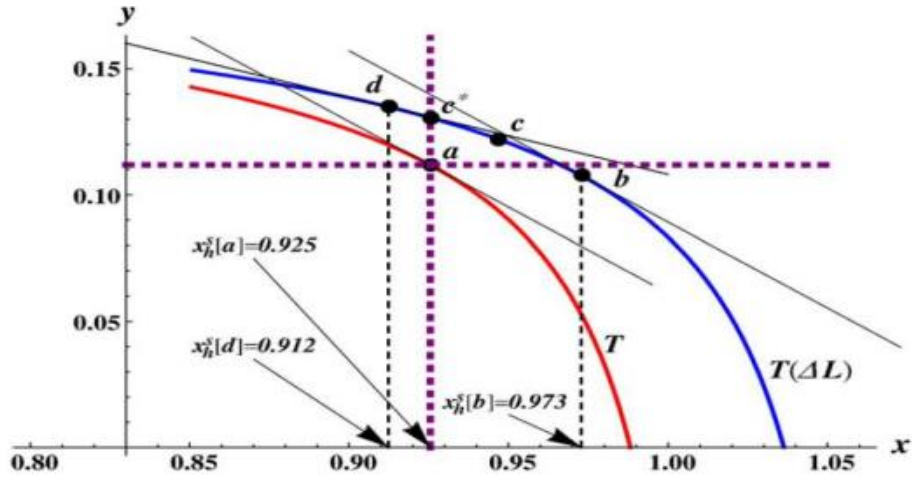
⁴ Ljubo Jurcic, Hrvoje Josic, Mislav Josic. Testing Rybczynski Theorem: An Evidence from The Selected European Transition Countries, Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy, vol4, No10, October2013, E-ISSN2039-2117, ISSN2039-9340, p100. Doi:10.5901/mjss. 2013.v4n10p99.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

- الاقتصاد المحلي مغلق إلى غاية حدوث وفرة نسبية في عامل إنتاجي معين، يؤدي إلى الزيادة في سلعة تكون ذات كثافة عالية في توليفة إنتاجها من هذا العنصر، مما يؤدي إلى إكسابها ميزة نسبية تنافسية على حساب السلعة الأخرى التي تشهد تأخرا، هذا الوضع يؤدي بالإقتصاد المحلي إلى التخصص في السلعة ذات الميزة النسبية وينفتح على التبادل التجاري مع الخارج.
- عوائد السلعتين المنتجتين متساوي.¹

بنى Rybczynski تحليله بالاعتماد على عاملين للإنتاج هما (العمل L ورأس المال K) وسلعتين إستهلاكيين كل منهما ينتج وفقا لعوائد ثابتة ومنافسة تامة. مع افتراض أن الأسعار النسبية للسلع ثابتة، وهذا يعني أن التكاليف النسبية للعوامل يجب أن تظل ثابتة لأن أي زيادة في السعر النسبي لعامل ما تزيد من التكلفة النسبية للسلعة التي تستخدم هذا العامل بشكل مكثف.²

الشكل رقم (02-06): منحني إمكانيات الإنتاج في الإقتصاد المحلي "إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية".



المصدر: محمد هاني، مرجع سابق، ص 59.

ليكن لدينا منحني إمكانيات الإنتاج T . وعليه فإن تراكم عنصر إنتاجي معين وليكن العمل L فإن هذا سوف يؤدي إلى إنتقال منحني إمكانيات الإنتاج بمينا إلى المنحني $T\Delta L$ ، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج في السلعة التي تستعمل كثافة في توليفة إنتاجها من عنصر العمل وبالتالي ينتقل التوازن من A إلى B ، هذا التوسع في الإنتاج يؤدي إلى تراجع في إنتاج السلعة الأخرى، على إعتبار أنها ذات ميزة نسبية أقل، مما يؤدي إنتقال عوامل الإنتاج إلى إنتاج سلعة أخرى ذات عائد أكبر.³

وأخيرا توصل Rybczynski إلى نتيجة تتقارب مع حجج نماذج "المرض الهولندي" تتمثل في أن إستغلال مورد طبيعي سواء كان نפט أو غاز أو غيرها من الموارد الطبيعية يمكن أن يتسبب في تراجع المنتجات الأخرى، فالقطاع المزدهر يؤثر على تأخر تطور الإنتاج في القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى تراجع التصنيع والذي يفسر في ظاهرة المرض الهولندي من خلال تأثير "أثر حركة

¹ محمد هاني، مرجع سابق، ص 58، 59.

² Nakoumé Ndoumtara. Ibid. P61.

³ محمد هاني، مرجع سابق، ص 60.

الموارد" أو "تأثير الإنفاق" الذي يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف الحقيقي مما يؤدي إلى إنخفاض التصنيع من جهة أخرى، إن نظرية Rybczynski تفسر إلغاء التصنيع من خلال تأثير حركة الموارد فقط.¹

المبحث الثاني: التفسير السياسي والمؤسسي لنقمة الموارد

تعتبر التفسيرات السياسية والمؤسسية كمقياس أساسي لمدى نقمة الموارد الطبيعية في البلدان النامية، حيث ساندت وجهة النظر هذه طائفة من الدراسات التطبيقية فالباحثين ((Ricky Lam & Leonard Wantchekon (2003) قد أطلقا على المرض الإقتصادي الهولندي في البلدان التي تمتلك موارد تسمية المرض السياسي.²

المطلب الأول: المرض السياسي الهولندي

إعتبر ((Paul Collier (2010) أن التفسير الأولي للجنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي كان تفسيراً إقتصادياً، ولكن تدريجياً أصبح قضية سياسية. لأن الحكومة تلعب دوراً رئيسياً في إستغلال الموارد الطبيعية من أجل التنمية، لذلك القرارات السياسية تؤثر على عملية إستخراج النفط وعملية إستخدام الإيرادات.³

أشار كل من ((Ricky Lam & Leonard Wantchekon (2003) في ورقتهم البحثية بعنوان "سياسة المرض الهولندي" عن كيفية تأثير الأنظمة السياسية بالتحويلات في القطاعات الإقتصادية لا سيما خلال إنتعاش قطاع الموارد الطبيعية. بحيث قدم في هذه الورقة نموذجاً نظرياً يهدف إلى التحقيق في كيفية تطور النمو الإقتصادي وتوزيع الدخل، وتخصيص السلطة السياسية عند إكتشاف الموارد. إذ توصلوا إلى أن وفرة الموارد تؤدي إلى تفاقم في الدخل وعدم المساواة بين السكان والنخبة السياسية. في هذا النموذج، تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى زيادة عدم المساواة في الدخل بسبب تأثيرين تأثير مباشر وغير مباشر. فالتأثير المباشر يرجع إلى سيطرة النخبة السياسية على الحكومة مما يسمح لها بالحصول على حصة أكبر من ريع الموارد، أما بالنسبة إلى التأثير غير المباشر يرجع إلى التدهور الإقتصادي المرتبط بالمرض الهولندي مما يزيد من حدة عدم المساواة في الدخل لأن أرباح النمو الإقتصادي يتم توزيعها نفس توزيع الريع. تستمد هذه النخب قوتها من عملية توزيع الريع وبإعتبارها المسيطر الوحيد على الموارد يحق لها تحديد نسبة من الريع تذهب إلى كل شريحة من المجتمع.⁴

في سنة 1991 قام (Michael Ross) في دراسته بشرح الجوانب السياسية للجنة الموارد الطبيعية، حيث توصل إلى أن الحكومات المصدرة للموارد الطبيعية تدير إقتصادها بشكل سيء للغاية. بالإضافة إلى ذلك قام بتصنيف نظريات فشل السياسة إلى ثلاث مجموعات:

1- النظرية المعرفية « Cognitive Theories »: تشير هذه النظرية إلى أن المكاسب غير المتوقعة تنتج إضطرابات بين صانعي السياسات، لأن الجهات الحكومية في بعض الأحيان تكون مقصرة وغير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة.

¹ Nakoumdé Ndoumtara. Ibid. P63.

² مدوري عبد الرزاق، دزاري بلقاسم. الإقتصاد السياسي لإدارة الموارد الطبيعية (من نظرية الريع إلى نظرية نقمة الموارد)، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2023.

³ Paul Collier. The political economy of natural resources. Social Research. Winter2010. Vol77. No4. Pp1105-1132. P03.

⁴ Ricky Lam. Leonard Wantchekon. Political Dutch disease. Working paper. April2003. Pp 01-22. P02,03.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

2- النظريات المجتمعية « Societal Theories »: تشير هذه النظرية إلى أن إنتعاش قطاع الموارد بالإضافة إلى إرتفاع المكاسب غير المتوقعة يعزز النفوذ السياسي للفاعلين غير الحكوميين الذين يتبعون السياسات المعرقة للنمو.

3- المقاربات الحكومية « Statist Approaches »: تشير هذه النظرية إلى أن المكاسب غير المتوقعة تضعف مؤسسات الدولة والتي لها دور كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.¹

ترى كل من ((Sarah & Marcus (2016)) أنه في نهاية القرن العشرين هيمنت على الدراسات في الإقتصاد السياسي فكرة أن وفرة الموارد الطبيعية لعنة تغدي الإستبدال وتعرقل النمو الإقتصادي، لأن العائدات غير المتوقعة من صادرات الموارد الطبيعية تؤدي إلى التوسع المفرط في البيروقراطية وإهمال رأس المال البشري، وتجنب الإصلاح الإقتصادي وإعتبروا بناء مؤسسات مدرة للدخل مهمة صعبة وهذا ما سماه Ross بالتأثير الربيعي، بالإضافة إلى ذلك تقييد الحوافز على التنوع خارج قطاع الموارد الطبيعية بسبب الأرباح المرتفعة لقطاع النفط والتي تنتج مشاكل تتمثل في المرض الهولندي ونقص التصنيع، وزيادة عوائد الإستثمارات غير المنتجة، كما إعتبروا النمو البطيء والفساد والصراع تصبح عوامل متداخلة في حد ذاتها بالإعتماد على الموارد.²

في حين إعتبر كل من ((Milan Brahmhatt et al (2010)) أن إكتشاف الموارد الطبيعية تؤدي إلى تفاقم جودة المؤسسات السياسية وتدهور الحكم، وذلك من خلال التحفيز على الفساد أو عن طريق إستفزاز جماعات المصالح للإنخراط في معارك سياسية بهدف السيطرة أو إعادة توزيع ريع هذه الموارد مما يؤدي في الأخير إلى نزاع مسلح أو حرب أهلية.³ بالإضافة إلى ذلك يرى ((Kevin (2007)) أن الأنظمة الغنية بالموارد الطبيعية تكون أكثر إستبدادا من تلك التي لا تملك مثل هذه الموارد. بمعنى أن هذه الأنظمة تتوفر على موارد إضافية يمكن للحكومة إستخدامها وتوزيعها على دوائرها الإنتخابية دون فرض ضرائب. بالإضافة إلى ذلك يرى أنه إذا كانت هذه الآثار السلبية للموارد تأتي من قبل النظام الحاكم، إقتراح ((Kevin (2007)) طريقتان يمكن من خلالها إستخدام الموارد بشكل أفضل: تحسين النظام أو نزع الموارد من أيدي السلطات الحاكمة. إذ يرى أنه لا يمكن تحقيق أي منهما بسهولة، لكن إعتبر الخيار الأخير أسهل من الأول على المدى القصير. لأن الخيار الأخير هو بالضبط الاستراتيجية التي تم تبنيها أو التوصية بها من قبل عدد من الفاعلين الدوليين الذين يتعاملون مع أنظمة حكم سيئة (حكم غير رشيد).⁴ وفي دراسة قام بها كل من ((James A. Robinson et al (2006)) لمناقشة الجوانب السياسية التي تولدها هبات الموارد الطبيعية هي المفتاح الرئيسي لفهم وإدراك ما إذا كانت هذه الموارد نعمة أم نقمة. ولتوضيح ذلك إعتمدوا على أربع نقاط مهمة كما يلي:

- السياسيون يميلون إلى الإفراط في إستخراج الموارد الطبيعية، لأنهم لا يهتمون بالموارد المستقبلية إلا إذا ظلوا في السلطة.
- طفرات الموارد الدائمة (الإزدهار الدائم لقطاع الموارد) تعمل على تحسين كفاءة مسار الإستخراج. لأن الإزدهار الدائم لقطاع الموارد يزيد من قيمة التواجد في السلطة، وهذا ما يدفع بالسياسيين إلى تخصيص المزيد من الموارد للبقاء في السلطة.

¹ Michael L. Ross. The political economy of the resource curse, World Politics, Vol51, No2, January1999, pp297-322. P289-308-310.

² Sarah M. Brooks & Marcus J. Kurtz, Oil and Democracy: Endogenous Natural Resources and Political "Resource Curse". International Organization, Spring2016. Vol70. No2. Pp279-311. P279-281-282.

³ Milan Brahmhatt, Otariano Canuto and Ekaterina Vostroknutova. Dealing with dutch disease. Economic Premise. The World Bank. June2010. Number16. P04.

⁴ Kevin M. Morrison. Natural resources, aid, and democratization: A best-case scenario. Public choice (2007). 131. Pp365-386. P368-369. DOI 10.1007/s11127-006-9121-1.

- تؤدي الطفرات الدائمة في الموارد إلى تزويد السياسيين بريوع يمكن إستخدامها في التأثير على الإنتخابات لضمان بقائهم في السلطة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة سوء تخصيص الموارد في بقية الإقتصاد. بمعنى أنه يمكن للحكومة إستهلاك دخل الموارد، أو إستخدامه للتأثير على نتائج الإنتخابات من خلال خلق فرص عمل في القطاع العام.
- وأخيراً، يعتمد التأثير العام لإزدهار الموارد في الإقتصاد على نوعية المؤسسات في هذه البلدان. فالبلدان التي لديها مؤسسات تعزز المساءلة (accountability) وكفاءة الدولة (state competence) فإنها ستستفيد من طفرات الموارد لأن هذه المؤسسات تخفف من الحوافز السياسية الضارة التي تخلقها مثل هذه الطفرات، لكن البلدان التي ليس لديها مثل هذه المؤسسات تعاني من لعنة الموارد.¹

في حين أشار كل من (Daron et al (2001) إلى أن جودة المؤسسات السياسية تساهم في تشكيل الأداء الإقتصادي، لأنها تؤثر على مجموعة من القرارات الإقتصادية بما في ذلك الإستثمار والنمو.²

المطلب الثاني: التفسير المؤسسي

الفرع الأول: دور المؤسسات في التنمية الإقتصادية

تعتبر المؤسسات أحد العوامل المساهمة في الإقتصاد والتي تستحق الإهتمام. لذلك، أولى الباحثون وصانعو السياسات في الآونة الأخيرة إهتمامهم الكبير لدور وفعالية المؤسسات في تحقيق التنمية. وهذا ما دفع ب (Dirar Elmahi Elobeid (2012) للقول بأن المؤسسات والترتيبات المؤسسية وآليات التنمية توفر روابط يمكن من خلالها تفسير الإختلافات في معدلات النمو وإتجاهات التنمية في البلدان النامية. بينما يجادل صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لسنة 2002، بأن ضعف المؤسسات يعرقل النمو ويعيق تنفيذ سياسات الإقتصاد الكلي. لذلك صمم صندوق النقد الدولي برامج لمعالجة الضعف المؤسسي والحد من فرص الفساد والأمور الأخرى التي تبحث عن الربح، وتعزيز الحكم الرشيد.³

في حين أشار كل من (Saraly & Joaquin (2007) في دراستهم إلى أن الفكرة الصحيحة لتوفر كميات كبيرة من الثروات الطبيعية سيكون لها تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد، لكن واقعياً أثبتت الدراسات أن هذه الثروات تميل إلى إعاقه التنمية. لأن العديد من البلدان النامية التي تمتلك هذه الموارد لم تصل إلى مستويات التنمية الإجتماعية والإقتصادية المتوقعة بل الأسوء من ذلك أنها تراجع عن التنمية. بالإضافة إلى ذلك يعتقد السكان المحليون لهذه البلدان أن إمتلاك الموارد الطبيعية هي نعمة لهذه البلدان وهذا يدعم الإفتراض الشائع بأن الإستغلال المكثف لهذه الموارد هو السبيل الوحيد للخروج من الفقر، لكن الإفتقار إلى البنية التحتية وضعف رأس المال البشري، إضافة إلى التخلف التكنولوجي وضعف النظم السياسية هي العوامل المعرقة

¹ James A. Robinson, Ragnar Torvik and Thierry Verdier. Political foundations of the resource curse. Journal of Development Economics 79 (2006). Pp447-468. P447,450,466. DOI: <http://dx.doi.org/10.1016/j.jdeveco.2006.01.008>

² Daron Acemoglu and James A. Robinson. A theory of political transition. The American economic review. Vol91. No4. Sep2001. Pp938-963. P01.

³ Dirar Elmahi Elobeid. The role of institutions in sustainable development: the experience of Sudan economy. OIDA International Journal of Sustainable Development 04:05 (2012). Pp53-68. P54,56.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

لجهود التنمية في هذه البلدان. لكن هذه الموارد توفر ميزة نسبية لهذه البلدان من خلال زيادة القدرة على التمويل الذاتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لكن في السنوات الأخيرة، أصبحت هذه النعمة لعنة ومصيدة تخلف لأنها تقلل من فرص التقدم، بالإضافة إلى ذلك نتج عنها سلسلة من العواقب الاقتصادية والسياسية والتي أثرت سلبا على منع تطور الإقتصاد المحلي وتؤخر تنمية القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وغيرها.¹

وفي دراسة قام بها ((Daron Acemoglu (2003)) لتحليل الاختلافات الكبيرة في الدخل (incomes) ومستويات المعيشة بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم. فعلى سبيل المثال، متوسط دخل الفرد في إفريقيا جنوب الصحراء أقل من واحد على عشرين مما هو عليه في الولايات المتحدة. ومن هنا كثرت التفسيرات عن أسباب اختلاف الثروات الاقتصادية بين الدول. يرى Daron أن البلدان الفقيرة، هي تلك البلدان التي تقع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أمريكا الوسطى وجنوب آسيا، لأنها تفتقر إلى أسواق فعالة، وسكانها متدنوا التعليم وإمتلاكهم لآلات وتقنيات قديمة جدا. وهذا ما دفع Daron لطرح السؤال عن سبب عدم وجود أسواق أفضل في هذه الأماكن، ورأس مال بشري أفضل، وإستثمارات وآلات وتكنولوجيا أفضل. ومنه يجب أن تكون هناك بعض الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى هذه النتائج ومن خلال هذه القنوات أدت إلى الفقر المدقع. ومن هنا قدم Daron سببان رئيسيان لشرح الاختلافات في الرخاء بين الدول وهما: الجغرافيا والمؤسسات.

- فرضية الجغرافيا The geography hypothesis: تحظى بتأييد كبير في كل من الخيال الشعبي (Popular imagination) والأوساط الأكاديمية. فالجغرافيا والمناخ والبيئة في المجتمع تشكل تقنية وحوافز سكانية.
- فرضية المؤسسات The institutions hypothesis: تتعلق بالتأثيرات البشرية (human influences). حسب هذا الرأي فإن بعض المجتمعات لديها مؤسسات جيدة تشجع الإستثمار في الآلات، ورأس المال البشري، وتكنولوجيات أفضل، وبالتالي تحقق هذه البلدان الإزدهار الإقتصادي.

حسب Daron تتمتع المؤسسات الجيدة بثلاث خصائص رئيسية:

1. السماح لشرائح المجتمع من الإستفادة من حقوق الملكية، بحيث يكون لدى مجموعة متنوعة من الأفراد حوافز للإستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.
2. تفرض قيود على تصرفات الناخبين السياسيين، والمجموعات القوية الأخرى، حتى لا يستطيع هؤلاء الأشخاص بمصادرة مداخل وإستثمارات الآخرين.
3. تكافؤ الفرص بين شرائح المجتمع، حتى يتمكن للأفراد القيام بالإستثمار والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

¹ Saraly Andrade de Sá, Joaquin Morales Belpaire. The Role of natural resources curse in preventing development in politically unstable Countries: case studies of Angola and Bolivia. Development Research Working Paper Series. No.11.2007. P01.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

ومنه خصائص المؤسسات الجيدة هذه تتناقض مع الأوضاع السائدة في العديد من مجتمعات العالم، بحيث يتم تطبيق سيادة القانون بشكل إنتقائي، حقوق الملكية غير موجودة لدى أغلبية السكان. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع نخبها بسلطة سياسية وإقتصادية غير محدودة، كما أن جزء صغير من مواطنيها يحصلون على التعليم والإئتمان وفرص الإنتاج.¹

في دراسة أخرى قام بها كل من ((Acemoglu & Robinson (2003)) يفسرون من خلالها السبب الرئيسي في إختلاف النمو الإقتصادي والتنمية في البلدان راجع بالدرجة الأولى إلى المؤسسات. إذ يرو أن المؤسسات الجيدة تلعب دورا مهما في تحقيق النمو الإقتصادي خاصة في الدول النامية.

يرى ((Acemoglu et al (2003)) أن بوتسوانا حققت أعلى معدل للنمو الإقتصادي في العالم خلال 35 سنة ماضية، على الرغم من أنها بلد صغير غير ساحلي تقع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما أنها تمتلك موارد طبيعية متمثلة في الماس. فالسؤال الذي يطرح: ما هو سبب نجاح بوتسوانا؟

يرجع ((Acemoglu et al (2003)) سبب نجاح بوتسوانا إلى مؤسساتها الإقتصادية والسياسية، بحث إستفادت بوتسوانا بشكل كبير من جودة مؤسساتها السياسية لأنها تضع قيودا على رؤسائها ونخبها السياسية. وفي القرن التاسع عشر، نجحت قبائل بوتسوانا في تعزيز وعصرنة هذه المؤسسات.²

بالإضافة إلى ذلك توصل ((Halvon Mehlum et al (2006)) في دراسته حول المؤسسات والموارد الطبيعية، إلى نتيجة مهمة تتمثل في أن إقتصاديات التنمية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى إنخفاضات في النمو مقارنة بالإقتصادات التي لا تمتلك موارد. فعلى سبيل المثال، تعتبر نيجيريا وزامبيا وسيراليون وأنغولا والمملكة العربية السعودية وفنزويلا من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي سجلت خسائر في النمو، مقارنة بالبلدان التي لا تمتلك موارد والتي حققت نجاحا في النمو مثل النمور الآسيوية: كوريا، تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. أما في المتوسط، فالبلدان الغنية بالموارد تختلف في النمو مقارنة بالبلدان ذات الموارد الأقل مثل: بوتسوانا وكندا وأستراليا والنرويج، حيث حققت هذه الدول معدلات نمو مقبولة. بالإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أن لعنة الموارد تظهر في البلدان ذات مؤسسات رديئة في حين أنها تختفي في البلدان ذات مؤسسات أفضل. كما أكدوا أن تباين أداء النمو في البلدان الغنية بالموارد يرجع أساسا إلى كيفية توزيع ريع الموارد عبر الترتيب المؤسسي. حيث ميزوا بين المؤسسات الصديقة للمنتجين (Producer friendly) حيث يكون هدفها البحث عن الربح والإنتاج في الأنشطة المنافسة مما يؤدي إلى إرتفاع الدخل وبالتالي إرتفاع معدلات النمو، أما بالنسبة إلى المؤسسات الصديقة المستحوذة (Grabber friendly) فسلوكها غير إنتاجي وإنما تهدف إلى الإستيلاء عن الربح، مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل وبالتالي إنخفاض معدلات النمو.³

ومنه يمكن القول، بأن هذه الدراسات (Melhum et al (2006). Arezki & Van der Ploeg (2007). Boschini et al (2007). Humphrey & al (2007)) تعتبر أن الجودة المؤسسية قناة رئيسية يمكن من خلالها أن تؤثر وفرة الموارد

¹ Daron Acemoglu. Root causes a historical approach to assessing the role of institutions in economic development. Finance & Development. June2003. Pp27-30. P27.

² David Brady and Michael Spence. Leadership and Growth. Commission on growth and development. 2010. P159.183.

³ Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik. Institutions and the resource curse. The economic journal. Vol116. January2006. Pp1-20. P01,03.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

الطبيعية على النمو الإقتصادي. وبالأخص، يمكن للإقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية أن تفلت من لعنة الموارد بشرط أن يكون لديها مؤسسات جيدة، لذلك فالإستنتاج الناتج عن هذه الدراسات هو "التخلي عن الحقيقة النمطية بأن وفرة الموارد الطبيعية معرقة للنمو الإقتصادي"¹.

في حين يرى (Robinson et al (2006)) بأن هناك العديد من الدول والتي تمتلك موارد طبيعية وفيرة مثل: بوتسوانا وتشيلي، ماليزيا، عمان وتايلاندا إتبعوا سياسات ساعدتهم للخروج من لعنة الموارد، بينما دول أخرى مثل: الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا والمملكة العربية السعودية، ترينداد وتوباغو، فنزويلا وزامبيا لم ينجحوا. إذ أرجعوا السبب في ذلك إلى أن إنتعاش قطاع الموارد يفرض على السياسيون مواجهة خيارات سياسية مختلفة تعتمد على جودة المؤسسات. فالمؤسسات ذات الجودة المنخفضة تشجع السياسيون على إتخاذ قرارات سياسية رديئة، لأنها تسمح لهم بإعادة توزيع الربح لأغراضهم الخاصة (مثل التأثير على نتائج الإنتخابات) بدلا من إستخدامها للصالح العام، بينما المؤسسات ذات الجودة العالية تجعل مثل هذه الإستراتيجيات السياسية غير قابلة للتنفيذ.²

بالإضافة إلى ذلك، توصل كل من (Antonio Cabrales & Esther Hauk (2009)) إلى أن جودة المؤسسات تحدد ما إذا كانت الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة. فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تعمل الموارد الطبيعية فيها على تعزيز التعليم، أما في البلدان ذات مؤسسات رديئة فالموارد الطبيعية تضر بالتعليم.³

في حين يوضح كل من (Acemoglu & Robinson (2012)) في كتابهم، أن المؤسسات الإقتصادية مهمة لتحديد ما إذا كانت الدولة مزدهرة أو فقيرة، فالسياسة والمؤسسات السياسية هي التي تحدد نوع المؤسسات الإقتصادية التي تمتلكها الدول. بالإضافة إلى ذلك، يرو بأن تفاعل المؤسسات السياسية والإقتصادية يتسبب في الفقر أو الرخاء. يرجع (Acemoglu & Robinson) سبب فشل الأمم إلى مؤسساتها الإقتصادية الإستخراجية (extractive economic institutions) لأنها لا تحفز على الإدخار، الإستثمار والإبتكار. بالإضافة إلى ذلك، تدعم المؤسسات السياسية الإستخراجية (extractive political institutions) هذه المؤسسات الإقتصادية من خلال ترسيخ سلطة المستفيدين من الإستخراج. فعلى الرغم من إختلاف تفاصيل وظروف المؤسسات الإقتصادية والسياسية الإستخراجية إلا أنها سبب رئيسي في هذا الفشل.⁴

¹ Malebogo Bakwena, Philip Bodman, Thanh Le, Kam Ki Tang. Avoiding the resource curse: the role of institutions. Macroeconomics Research Group. ISSN1833-4474. P04.

² James A. Robinson, Ragnar Torvik and Thierry Verdier. Political foundations of the resource curse. Journal of Development Economics 79 (2006). Pp447-468. P465.

³ Antonio Cabrales and Esther Hauk. The quality of political institutions and the curse of natural resources. February 2009. P27.

• المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية: هدفهم التزاع الثروة من جزء من المجتمع لصالح جزء آخر. على سبيل المثال، من خلال الاحتكارات أو حواجز الدخول الصارمة للغاية لقطاعات معينة من الاقتصاد.

• المؤسسات السياسية الاستخراجية: هدفهم توزيع السلطة بين النخب التي تتكون منها هذه المؤسسات. على سبيل المثال، الهياكل السياسية الاستبدادية.

⁴ Daron Acemoglu and James A. Robinson. Why nations fail: the origins of power, prosperity, and poverty. Published in the United States by Crown Publishers. New York. (2012). P56.420.

وفي دراسة حديثة ل (Victor Menaldo (2016) إنتقد فيها جميع الدراسات السابقة، حيث إدعى بأن البلدان التي تمتلك موارد طبيعية تعاني من "لعنة مؤسسات" وليس من لعنة الموارد. يؤكد Menaldo على أن إكتشاف الموارد لا يؤدي إلى مؤسسات سيئة، بل نوعية المؤسسات تسبق مرحلة إكتشاف الموارد.¹

كما توصل كل من (Evgeny Kakanov. Hansjörg Blöchliger & Lilas Demmou (2018) في دراستهم إلى أنه من الصعب التخفيف من الأثر السلبي للإعتماد على النفط، لكن هناك أدلة ترى بأن المؤسسات عالية الجودة تساعد في تجنب لعنة الموارد. فالمؤسسات ذات جودة عالية لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن عندما تكون الجودة منخفضة يكون التأثير سلبي.²

بالإضافة إلى ذلك يوضح (Olender (2019) في دراسته أن إيرادات الموارد الطبيعية لا تحقق التنمية الإجتماعية والإقتصادية في البد ما لم تكن هناك مؤسسات ذات جودة عالية.³

يرى كل من (Jonathan & Mutaju (2022) أن الموارد الطبيعية توفر فرصة لبلد ما للقفز إلى مستويات أعلى من التنمية الإجتماعية والإقتصادية وهذا ما يدعم فكرة أن الدولة تعتمد على جودة المؤسسات عند إكتشاف الموارد. وهذا ما دفع كل من (Jonathan & Mutaju (2022) إلى تقديم درسا مهما للإقتصادات النامية خاصة الدول التي تتمتع بالموارد الطبيعية إلى إعادة النظر في سياساتهم المتعلقة بقطاع الموارد مع الإهتمام بالجودة المؤسساتية لأنها أداة فعالة لإدارة الموارد كما أنها تحفز التنمية الإقتصادية.⁴

الفرع الثاني: وفرة الموارد الطبيعية والفساد

يعد الفساد من أكبر التهديدات التي تواجه التنمية الإقتصادية والسياسية لأي دولة.⁵ حيث أشار موقع البنك الدولي إلى الفساد بإعتباره العقبة الوحيدة الأكثر رعبا للتنمية والنمو الإقتصادي. لأنها قوة تخريرية يمكنها تدمير أكثر الأنظمة رسوخا مما يؤدي إلى تآكل العملات والأسواق والإستثمارات.⁶ ومنه يعرف الفساد بأنه الإضرار بالنزاهة أو الفضيلة أو المبدأ الأخلاقي، أو التحريض على الخطأ بوسائل غير لائقة أو غير قانونية مثل الرشوة، أو الإنحراف عن الأصل أو عما هو صحيح.⁷

¹ Victor Menaldo. The institutions curse natural resources, political, and development. Cambridge of University Press.2016. P01.

² Evgeny Kakanov, Hansjörg Blöchliger and Lilas Demmou. Resource curse in oil exporting countries. OECD Economics Department Working Papers No. 1511. ECO/WKP (2018)59. P06. DOI: <https://dx.doi.org/10.1787/a5012a3d-en>

³ Petrus Olander. Economic diversification and institutional quality-issues of concentrated interests. Springer2019. Doi: <https://doi.org/10.1007/s12116-019-09287-0>

⁴ Jonathan Mukiza Peter Kansheba, Mutaju Isack Marobhe. Institutional quality and resource-based economic sustainability: the mediation effects of resource governance. SN Business & Economics. (2022). P20-21.

⁵ Usman Mohammed. Corruption in Nigeria: A challenge to sustainable development in the fourth Republic. European Scientific Journal. February2013. Vol19. No.4. ISSN: 1857-7881 (Print) e-ISSN: 1857-7431. Pp118-137. P119.

⁶ Adenike, Egunjobi. T. An econometric analysis of the impact of corruption on economic growth in Nigeria. E3 Journal of Business Management end Economics. Vol4(3). Pp54-65. March2013. P54.

⁷ Hossein Askari, Scheherazade S. Rahman, Noora Arfaa. A View from the Persian Gulf. Global Economy Journal. Volume12. Issue1. 2012. P01.

حتى ثمانينيات القرن الماضي، كان البحث العلمي حول الفساد محصورا بشكل كبير في مجالات علم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ والإدارة العامة والقانون الجنائي. لكن منذ ذلك الحين، حول الاقتصاديون إهتمامهم أيضا إلى هذا الموضوع، ويرجع ذلك إلى ارتباطه وبشكل كبير بالأداء الاقتصادي.¹ وهذا ما نتج عنه إعتقاد شائع في أدبيات العلوم السياسية والإقتصاد السياسي بأن ريع النفط مرتبط بالفساد وعدم إستقرار الدولة. يرى ((Ross (1999)) بأن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تدير إقتصادها بشكل سيء، مجادلا بأن ملكية الدولة لصناعة الموارد تدفع السياسيين إلى إستغلال السلطة السياسية لمصلحتهم الخاصة. في حين، يجادل ((Karl (2004)) بأن البلدان التي تعتمد على النفط غالبا ما تتميز بالفساد وسوء الإدارة بشكل إستثنائي، وثقافة البحث عن الربح، وإرتفاع حالات الصراع الأهلي والحروب بين الدول.² بالإضافة إلى ذلك، ترى كل من ((Sarah & Marcus (2016)) أن النفط يتواجد بكثرة في دول العالم الأكثر ديمقراطية وحكما مثل النرويج وكندا، كما أنه يتواجد في بعض الدول النامية الأكثر فسادا وإستبدادا مثل المملكة العربية السعودية ونيجيريا.³

وهذا ما دفع كل من ((Rabah Arazki & Markus Brückner (2011)) إلى البحث عن آثار ريع النفط على الفساد وإستقرار الدولة لمجموعة مكونة من 30 دولة مصدرة للنفط خلال الفترة (1962-2005)، إذ توصلوا إلى أن الزيادة في ريع النفط تؤدي إلى الزيادة وبشكل كبير من الفساد مما يؤدي إلى تدهور الحقوق السياسية بشكل كبير، ولكن ليس لها آثار على عدم إستقرار الدولة.⁴

غالبا ما يرتبط سلوك البحث عن الربح (rent seeking) بالفساد، وعلى العكس من ذلك يرى ((Hossein Askari (2012)) أن البحث عن الربح ليس بالضرورة فسادا والفساد ليس بالضرورة السعي وراء الربح. يستخدم مصطلح البحث عن الربح عندما لا يربح فرد أو منظمة أو شركة أموالا بطريقة شفافة من خلال السوق ولكنه يعتمد على القوة الإحتكارية وغيرها من الوسائل غير السوقية لكسب عوائد غير طبيعية. كما يمكن أن يكون البحث عن الربح قانونيا، على سبيل المثال، تستخدم Opec قوتها الإحتكارية لتقييد إمدادات النفط لزيادة سعر النفط. ويمكن أن تكون غير قانونية، كما هو الحال في حالة الرشاوي لتغيير الأنظمة الحكومية بشأن التعريفات الحكومية أو تقييد الدخول إلى السوق.⁵

أما فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي، تقدم الأدبيات نوعين من الدراسات المتعلقة بدور الفساد وعملية النمو الإقتصادي. فالنوع الأول من الدراسات، يرو بأن الفساد يسرع من النمو الإقتصادي. حيث قدم ((Leff (1944)) أدلة قوية تستخدم دائما لصالح الأثر المفيد للفساد وهي قدرته على تجنب البيروقراطية. وهذا يشير إلى أن الفساد يمكن أن يكون مصدرا للكفاءة في إزالة القيود التي تفرضها الدولة والتي تعيق الإستثمار وتعطل القرارات الإقتصادية الأخرى المدعومة للنمو. وهذا ما دفع ((Lui (1985)) إلى إقتراح نموذج الطابور (queue model) والذي يشير فيه إلى أن الفساد قد يكون مرغوبا لأنه يقلل من متوسط قيمة تكاليف وقت الإنتظار، ويمكن أن يدفع المسؤولين الفاسدين إلى أن يكونوا أكثر كفاءة في إتخاذ قرارات أسرع. في حين تنص المساهمات

¹ [https://www.imf.org/external/pubs/nft/2002/govern/.17/08/2023 at 23:14.](https://www.imf.org/external/pubs/nft/2002/govern/.17/08/2023%20at%2023:14)

² Rabah Arazki, Markus Brückner. Oil rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions. Research Paper No,2001-07. January2011. P01.

³ Sarah M. Brooks & Marcus J. Kurtz, Oil and Democracy: Endogenous Natural Resources and Political "Resource Curse". International Organization, Spring2016. Vol70. No2. Pp279-311. P279

⁴ Rabah Arazki, Markus Brückner. Ibid, P02.

⁵ Hossein Askari, Scheherazade S. Rahman, Noora Arfaa. Ibid. P02.

الأخرى ((Beck & Maher (1986), & Lien (1986)) على أنه في عملية تقديم المناقصات، يمكن أن يكون دفع الرشاوي ضمانا للكفاءة حيث سيتم منح العقود للشركات الأكثر كفاءة والتي يمكن من خلال موارها تقديم أعلى نسبة من الأرباح.¹ وفي دراسة أخرى ل ((Kutan. Douglas & Judge (2013)) قدموا أدلة قوية على وجود علاقة إيجابية بين الفساد والتنمية الاقتصادية في بعض دول الخليج.² أما النوع الثاني من الدراسات، التي تؤيد أن الفساد يعيق النمو مثل دراسة (Romer (1994)) الذي يرى بأن الفساد هو شكل من أشكال فرض الضرائب على الأرباح، مما يعيق الإستثمار في رأس المال المادي.³ بالإضافة إلى ذلك، وجد ((Mauro (1995)) أن الفساد يؤثر سلبا على الإستثمار والنمو، وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسات التي قام بها ((Tanzi and Davodi (2000)) والتي أظهرت أن الفساد يؤثر سلبا على الإنفاق والإستثمار، يليها ((Tanzi & Svensson (2005)) والتي خلصت نتائجها إلى أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي.⁴ كما كشفت دراسة ((Hakimi & Hamdi (2015)) نفس الرابط بالنسبة ل 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي، من خلال قنوات إنخفاض الإستثمارات الخاصة وإنخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة.⁵ ومن الدراسات الحديثة التي بحثت عن أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية المنتجة للنفط والدول العربية غير المنتجة للنفط دراسة كل من ((Saidi Amer Berrezoug & Marif Mohamed (2021)) حيث توصلوا إلى أن هناك إختلاف في التأثير بين المجموعتين. بحيث يوجد تأثير إيجابي للفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية المنتجة للنفط، وتأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية غير النفطية وهذا ما يؤكد ويدعم فكرة وجود تيارين يفسران العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي.⁶ وفي دراسة أخرى قام بها ((Pack Hung Mo (2001)) حول تأثير الفساد على النمو الاقتصادي وأهم قنوات إنتقاله. وجد ((Pack Hung Mo (2001)) أن زيادة مستوى الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.72%، وإذا تم التعبير عنها بشكل مختلف، فإن زيادة وحدة واحدة في مؤشر الفساد تقلل من معدل النمو بمقدار 0.545 نقطة مئوية. كما أن القناة الأكثر أهمية والتي يؤثر الفساد من خلالها على النمو الاقتصادي هي عدم الإستقرار السياسي والذي يمثل حوالي 53% من التأثير الإجمالي، أما القنوات الأخرى تشمل مستوى رأس المال البشري وحصة الإستثمار الخاص.⁷ أما فيما يخص مؤشر مدركات الفساد (Corruption perception index) فإنه يصدر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency international)، إذ تتراوح درجات هذا المؤشر ما بين 0 درجة (فاسد جدا) و 100 درجة (نظيف جدا).

¹ Dridi Mohamed. Corruption and economic growth: the transmission channels. MPRA Paper No. 47873. June 2013. P03. Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/47873/>

² Nicholas Apergis, Mohamed Sami Ben Ali. Corruption, rentier states and economic growth where do the GCC Countries Stand?. Springer (2020). P02. Doi: https://doi.org/10.1007/978-981-15-6058-3_6

³ Sadok Achour, Rimi Okba. The impact of corruption on the economic growth of the Arab Countries during the period 2012-2021. El-Manhel Economy. Volume06. Number01. June 2023. P1441-1454. University of el oued. Algeria. P1442.

⁴ Saidi Amer Berrezoug, Marif Mohamed. The effect of corruption on economic growth in Arabia oil and non-oil Countries for the period 2007-2017. AFAQ Review of Research and Studies. Volume04/ N°:2 (2021). Pp36-51. P37.

⁵ Nicholas Apergis, Mohamed Sami Ben Ali. Ibid P03.

⁶ Saidi Amer Berrezoug, Marif Mohamed. Ibid P36.

⁷ Pack Hung Mo. Corruption and economic growth. Journal of comparative economics 29. Pp66-79. (2001). P76. Doi: 10.1006/jcec.2000.1703.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

وبترتيب 180 دولة حول العالم.¹ من بينها 21 دولة عربية. فعلى مستوى العالم تتصدر الدنمارك قائمة الدول الأكثر محاربة للفساد ب (90 درجة) تليها نيوزيلندا وفنلندا حيث سجل كل منهما 87 درجة.²

أما عربياً، تصدرت الإمارات قائمة الشفافية بالحصول على 67 درجة في المركز 27 عالمياً، ثم قطر ب 58 درجة في المركز 40 والسعودية 51 درجة في المركز 54، والأردن 47 درجة في المركز 61 عالمياً، والبحرين 44 درجة في المركز 69، وعمان 44 درجة في المركز 69 والكويت 42 درجة في المركز 77 وتونس 40 درجة في المركز 85. بينما حصل المغرب على 38 درجة في المركز 94 والجزائر 33 درجة في المركز 116 وجيبوتي ومصر وموريتانيا 30 درجة في المركز 130.³

المبحث الثالث: تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية

إن اعتماد المالية العامة على قطاع النفط والغاز والضريبة غير النفطية يجعل إدارة المالية العامة صعبة للغاية في البلدان المصدرة للنفط. يشير تاريخ صدمات أسعار النفط منذ الصدمة النفطية الأولى في السبعينيات إلى أن تقلبات أسعار النفط لا يمكن التنبؤ بها ويرجع هذا إلى حالة عدم اليقين بشأن الإيرادات الحكومية المستقبلية. وفي المقابل، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيف الضغط المباشر على السياسة المالية.⁴

المطلب الأول: دورية السياسة المالية Procyclical fiscal policy

على مدى العشر سنوات الماضية، جادل عدد كبير من الباحثين بأن هناك فرقا جوهريا عن كيفية إدارة السياسة المالية في البلدان النامية مقارنة بالدول الصناعية. فالسياسة المالية في البلدان الصناعية تكون معاكسة للدورات الاقتصادية، في حين أن السياسة المالية في الدول النامية تكون مسايرة للدورة الاقتصادية.⁵ فالسياسة المالية الدورية هي السياسة المالية التوسعية في فترات الإزدهار والإنكماشية في فترات الركود، بحيث ينظر إليها على أنها أحد العوامل المضرة بالرفاهية: لأنها تزيد من تقلبات الإقتصاد الكلي، وتقلل من الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، بالإضافة إلى ذلك تعيق النمو.⁶

يرى (Frankel (2011)) أن تقلبات الدورات الاقتصادية في الدول النامية تكون أكثر وضوحا من الدول المتقدمة. وهذا ينطبق بشكل خاص على الدول التي تعتمد على النفط والمعادن والسلع الأخرى. لأن الدخل الناتج عن هذه الموارد يسيطر على الدورة الاقتصادية. فمعظم الدراسات ركزت على مسايرة الإنفاق العام للدورات الاقتصادية لأن الإيرادات الضريبية تدخل في الدورة

¹ <https://www.transparency.org/en/cpi/2022>. Date de consultation 25/08/2023. At11 :47.

² <https://www.transparency.org/ar/press/2022-corruption-perceptions-index-reveals-scant-progress-against-corruption-as-world-becomes-more-violent>

³ <https://www.alaraby.co.uk/economy/2022>

⁴ Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley. Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries. Journal of Policy Modeling. Volume 34 (2012). Pp 605–620. Doi: 10.1016/j.jpolmod.2011.08.021

⁵ Ethan Ilzetzki and Carlos A. Vegh. Procyclical fiscal policy in developing Countries: truth or fiction?, NBER Working Paper Series14191. July2008. P02.

⁶ Paolo Manasse, Procyclical fiscal policy: shocks, rules, and institutions- Aview from MARS. IFM working paper, WP/06/27. 2006. P04.

الإقتصادية، ومن أهم الأسباب لدورية سياسة الإنفاق الحكومي هو إرتفاع الإيرادات الضريبية في فترات الإزدهار مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق بشكل متناسب.¹

بالإضافة إلى ذلك يرى كل من (Alberto & Guido (2005) أن العديد من الدول النامية تتبع سياسة مالية مسايرة للدورات الإقتصادية أي إرتفاع الإنفاق (تنخفض الضرائب) في فترات الإزدهار وينخفض الإنفاق (ترتفع الضرائب) في فترات الركود.

يعتبر كل من ((Gavin & Perotti (1997) أول الإقتصاديين الذين أشاروا إلى دورية السياسة المالية في أمريكا اللاتينية، لكن ((Tlvi & Vegh(2005). Cato & Sutton (2002). Kaminsky. Reinhart & Vegh (2004) أشاروا إلى أن دورية السياسة المالية لا تقتصر على أمريكا اللاتينية فقط، بل شائعة في العديد وليس كل البلدان النامية.²

وفي دراسة قام بها كل من ((Kaminsky, Reunhart & Vegh (2004) لدراسة دورية السياسة المالية في 104 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1960-2003، حيث تم تقسيم هذه الدول إلى ثلاثة مستويات، أولا حسب مستويات الدخل لأن البلدان الغنية تتمتع بإمكانية الوصول المستمر إلى أسواق رأس المال الدولية، ثانيا البلدان منخفضة الدخل تكون مغلقة تقريبا في جميع الأوقات، ثالثا البلدان ذات الدخل المتوسط لديها علاقة غير مستقرة ومتقلبة مع رأس المال الدولي. بالإضافة إلى ذلك حدد الباحثون ثلاثة حالات للسياسة المالية.

1- **السياسة المالية غير الدورية Countercyclical fiscal policy**: هي السياسة المالية المعاكسة للدورة الإقتصادية حيث ينخفض (يرتفع) فيها الإنفاق الحكومي g وترتفع (تنخفض) فيها معدلات الضرائب t في الأوقات الجيدة (السيئة). تسمى هذه السياسة بأنها معاكسة للدورة الإقتصادية لأنها تميل إلى إستقرار الدورة الإقتصادية (أي سياسة مالية إنكماشية في الأوقات الجيدة وتوسعية في الأوقات السيئة).

2- **السياسة المالية الدورية Procyclical fiscal policy**: هي السياسة المالية المسايرة للإتجاهات الدورية، حيث يرتفع (ينخفض) فيها كل من الإنفاق الحكومي g ومعدلات الضرائب t . يطلق على هذه السياسة مسايرة للإتجاهات الدورية لأنها تميل إلى تعزيز الدورة الإقتصادية (أي سياسة مالية توسعية في الأوقات الجيدة وإنكماشية في الأوقات السيئة).

3- **السياسة المالية المستقرة Acyclical fiscal policy**: يكون فيها كل من الإنفاق الحكومي g ومعدلات الضرائب t ثابتين على مدار الدورة الإقتصادية.³

¹ Jeffrey Frankel, how can commodity exporters make fiscal and monetary policy less procyclical?, Forthcoming, Natural Resources, finance and development, edited by Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason and Amadou Sy, International Monetary Fund, high level seminar on natural resources, finance and development IMF Institute and Central Bank of Algeria, November4-5. P02-03.

² Alberto Alesina & Guido Tabellini. Why is fiscal policy often procyclical? , NBER Working Paper No. 11600. September2005. P01-02.

³ Graciela L. Kaminsky, Carmen M. Reinhart & Carlos A. Vegh. When it rains, it pours: Procyclical capital flows and macroeconomic policies. NBER Macroeconomic Annual2004, Volume19. P02-06-07.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

بالإضافة إلى ذلك يرى ((Rabah Arezki et al (2011)) أن هناك ثلاث خصائص تعقد إدارة السياسة المالية في البلدان المصدرة للسلع الأساسية وتجعل الإنفاق الحكومي مسابير للدورات الإقتصادية، وهذه الخصائص تتمثل في:

أولاً: الإيرادات الحكومية الناتجة عن إستغلال الموارد الطبيعية أكثر تقلبا من مصادر الإيرادات الحكومية الأخرى.

ثانياً: حجم الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية غالبا ما تكون كبيرة بشكل غير متناسب في هذه البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

ثالثاً: تميل هذه الإيرادات إلى السلوك الربيعي لأنها تنتقل مباشرة إلى خزائن الحكومة.¹

تدعم كل من النظريتين الكينزية والنيوكلاسيكية فكرة أن السياسة المالية الفعالة يجب أن تعمل على تخفيف تقلبات الإنتاج خلال الدورة الإقتصادية. حيث إقترح ((Barro (1973)) فرضية "التسوية الضريبية" "tax-smoothing" للسياسة المالية المثلى، أنه بالنسبة لمسار معين من الإنفاق الحكومي، يجب الحفاظ على ثبات معدلات الضرائب على مدار الدورة الإقتصادية، كما يجب أن يتحرك فائض الميزانية بطريقة مسايرة للدورات الإقتصادية. وفقا للمنهج الكينزي، إذا كان الإقتصاد في حالة ركود يجب على الحكومة زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لمساعدة الإقتصاد على الخروج من الركود. أما في حالة الإزدهار الإقتصادي يجب على الحكومة توفير الفوائض التي تنشأ عن تشغيل عوامل الإستقرار التلقائية* (Automatic Stabilizers)، حتى وإن لزم بما الأمر إلى زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق. نتيجة لذلك، من المتوقع أن تتبع السياسة المالية إتجاهات معاكسة للدورة الإقتصادية من خلال عوامل الإستقرار التلقائية. بعبارة أخرى، يتوقع وجود إرتباط إيجابي بين التغيرات في الإنتاج والتغيرات في الميزان المالي، أو إرتباط سلبي بين التغيرات في الإنتاج والتغيرات في الإنفاق الحكومي.

في المقابل، أظهرت العديد من الدراسات التجريبية أن السياسة المالية تكون دورية في العديد من البلدان النامية وفي الأوبك. فخلال الفترات التي تشهد طفرات في أسعار النفط تقوم حكومة هذه البلدان بزيادة الإنفاق نتيجة إرتفاع عائداته، أما في حالة إنخفاض الأسعار تجد الحكومة نفسها مجبرة على تخفيض الإنفاق بسبب إنخفاض عائدات النفط. لأن هذه البلدان غير قادرة على تجميع المدخرات في السنوات التي تشهد عائدات نفطية عالية، لذا لا يمكنها التمويل إلا عن طريق خفض الإنفاق أثناء حدوث نقص في الإيرادات.

وجد كل من ((Fouad et al (2007). Abdih et al (2010). Villafuerte & Lopez-Murphy (2010)) أن البلدان المنتجة للنفط إتبع سياسة مالية دورية خلال دورة أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك، قدم كل من ((Baldini (2005) &

¹ Rabah Arezki, Kirk Hamilton & Kazim Kozimov. Resource windfalls, macroeconomic stability and growth: the role of political institutions. IMF Working Paper. WP/11/142. 2011. P04.

• عوامل الإستقرار التلقائي (automatic stabilizers): تسمى أيضا "المثبتات التلقائية"، وهي مصطلح يطلق على إحدى أنواع السياسات المالية الحكومية التي تساهم تلقائيا في تخفيف آثار التقلبات الإقتصادية، دون الحاجة إلى إتخاذ أي إجراء حكومي إضافي. ومن أبرز عوامل الإستقرار، الضبط التدريجي لضرائب الدخل على الشركات والضرائب على الأفراد وتحويل المدفوعات بطريقة تحدف إلى تحقيق الإستقرار. بالإضافة إلى ذلك، تحدف هذه السياسة إلى مواجهة الصدمات الإقتصادية التي تسبب آثار سلبية، أو حالات ركود، كما يمكن إعتمادها لتخفيف وتيرة التضخم الإقتصادي.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

(De Cima (2003) على بلدين منتجين للنفط إتبعاً سياسة مالية دورية هما فنزويلا والمكسيك. كما قدمت دراسات حديثة، دليلاً قوياً على دورية السياسة المالية في البلدان النامية.

تم إقترح حجتان لتفسير دورية السياسة المالية في البلدان النامية والبلدان المنتجة للنفط. فالحجة الأولى تتمثل في: القيود المفروضة على التمويل (أو محدودية الوصول إلى أسواق الإئتمان) بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بهيكل الإقتصاد (الميزانية، البنية الإجتماعية والسياسة وضعف المؤسسات). بشكل عام، يتم تقديم هذه العوامل بشكل منفصل لكنها تصب في نفس الإتجاه كما أنها تعزز وتدعم بعضها البعض، فعلى سبيل المثال، يؤدي ضعف المؤسسات، هيكل الميزانية أو فساد الحكومة إلى إعاقة السياسة المالية والتي بدورها تؤثر على الإستدامة المالية (fiscal sustainability) والجدارة الإئتمانية (creditworthiness) من خلال تضخيم قيود التمويل.

تظهر قيود السيولة والإقتراض عندما يحتاج بلد نامي إلى التمويل خلال فترات الإنكماش، حيث يكون هناك احتمال بعدم الحصول على التمويل. كما أن العديد من البلدان ليس لديها أصول أجنبية أو أسواق مالية محلية متطورة لجمع الأموال. عندما تواجه هذه البلدان صدمات كبيرة في معدلات التبادل التجاري (أي إنخفاض حاد في أسعار النفط وبالأخص حالة البلدان المنظمة لل OPEC) يفقد المستثمرون الثقة ويقل احتمال إقراضهم، لأنهم يخشون غياب مصداقية السياسات مما يجبر الحكومة على مواجهة عجز كبير في الميزانية والتخلف عن السداد. في هذه الحالة، تواجه الحكومات قيوداً إئتمانية متكررة في أسواق رأس المال العالمية (التوقف المفاجئ) "Sudden Stops" والذي تم شرحه من قبل (Calvo and Reinhart (2000))، وهو الأمر الذي يعيق قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات معاكسة للتقلبات الدورية (Countercyclical Policies).

الحجة الثانية تتمثل في شرح صعوبة تنفيذ سياسات معاكسة للدورة الإقتصادية لأنها تركز على دورية الإنفاق الحكومي. كما أنها تركز على ثلاثة جوانب من الإقتصاد والحكومة: هيكل الميزانية، ضعف الهيكل السياسي والمؤسسي، الفساد الحكومي.

أولاً: تنتهج البلدان النامية سياسات مالية دورية بسبب هيكل ميزانيتها، لأن هذه البلدان لديها عدد قليل من عوامل الإستقرار التلقائي ضمن ميزانيتها. نتيجة لذلك، يظهر الإنفاق الحكومي في هذه البلدان منخفضاً ومعاكس للدورة الإقتصادية مقارنة بالبلدان الصناعية. فعلى سبيل المثال، لاحظ كل من (Gavin and Perotti (1997)) أن بلدان أمريكا اللاتينية تنفق على التحويلات والإعانات أقل بكثير مما تنفقه إقتصاديات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الغنية (24% من إجمالي الإنفاق الحكومي مقارنة ب 42% في البلدان الصناعية). بالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع معظم البلدان النامية والبلدان المنظمة إلى OPEC زيادة الإيرادات بشكل فعال من خلال الضرائب، لأن هذه البلدان تعاني من أنظمة غير فعالة لتحصيل الضرائب، بسبب إنخفاض مستوى الإمتثال للقوانين الضريبية، وغياب الإلتزام السياسي، ونقص الكفاءات والخبرات. كما أن القواعد الضريبية غير النفطية في هذه البلدان منخفضة جداً.

ثانياً: يشجع ضعف المؤسسات والهيكل السياسي المجموعات القوية في المجتمع إلى محاولة الإستيلاء على حصة أكبر من الثروة الوطنية من خلال المطالبة بزيادة الإنفاق العام، هذا السلوك أطلق عليه كل من (Tornell & Lane (1999)) ب"التأثير الشره" (Voracity effect)، والذي يؤدي إلى سياسة مالية دورية ناتجة عن مجموعة من المشاكل المشتركة، حيث تؤدي الصدمة الإيجابية للدخل إلى إرتفاع نسبي في الإنفاق العام حتى ولو كان متوقع صدمة مؤقتة، وهذا ما تم مناقشته في العديد من الدراسات

حول "لعنة الموارد" بسبب انخفاض النمو الإقتصادي في البلدان الغنية بالموارد. بالإضافة إلى ذلك، تكون السياسة المالية أكثر كثافة في البلدان ذات الأنظمة السياسية التي لديها العديد من نقاط النقص المالي وتقلبات أعلى في الإنتاج. وفي المقابل وجد ((Lane (2003) & Fatas & Mihov (2001)) أن البلدان التي لديها تشتت في السلطة (power dispersion) تشهد تقلبا في الإنتاج وسلوكا ماليا مسايرا للدورات الإقتصادية.

وأخيرا، يجادل ((Alesina & Tabellini (2005)) بأن الحكومة الأكثر فسادا تتبع سياسات مالية دورية. حيث يطالب فيها الناخبون الذين لا يتقنون في الحكومة بمنافع أعلى لأنهم يرون ارتفاع الناتج الكلي، هذا السلوك يكون أكثر إنتشارا في البلدان الديمقراطية لأن الحكومة الفاسدة مسؤولة أمام الناخبين، بينما في ظل النظام الديكتاتوري لن تكون الحكومة مسؤولة حتى ولو إنتشر الفساد بشكل واسع. كما لا يمكن للناخبين التأثير على السياسة المالية. خلصت ((Alesina & Tabellini (2005)) إلى أن الحكومات الفاسدة في البلدان الديمقراطية هي السبب الرئيسي في دورية السياسة المالية وليس عيوب سوق الإئتمان.¹

المطلب الثاني: صناديق النفط Oil funds

تعتمد البلدان النامية على تصدير سلعة واحدة، وهذا ينطبق بشكل خاص على النفط الذي يعد السلعة الأكثر تداولاً دولياً. فالإعتماد الشديد على صادراته يسبب تقلبات كبيرة على الإقتصاد وهذا ما دفع الحكومات في هذه البلدان إلى تطوير طرق مختلفة للتأمين ضد مخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية. حيث قامت الحكومات بتجميع الإحتياطات في صناديق الإستقرار أو (التثبيت) Stabilization Funds ويقصد بها أيضا صناديق الإيداع الوقائية ضد عدم اليقين في دخل الصادرات في المستقبل.² تهدف صناديق التثبيت إلى تقليل تأثير تقلبات الإيرادات على الحكومة والإقتصاد، في حين تسعى صناديق الإيداع إلى خلق مخزون من الثروة للأجيال القادمة. فالبلدان التي لديها إيرادات مالية كبيرة ناتجة عن إستغلال هذه الموارد تواجه مشكلتين رئيسيتين هما التقلب وعدم اليقين في تدفق الإيرادات، لذا تم إقتراح هذا الصندوق للتعامل مع هاتين المشكلتين. وبالتالي، ينظر لهذا الصندوق على أنه قادر على تحقيق الإستقرار في إيرادات الميزانية. وقد تم إنشاء هذه الصناديق لأسباب أخرى لمواجهة تقلب سعر الصرف الحقيقي والمرضى الهولندي، لأغراض السيولة والإقتصاد السياسي، تعزيز الحكومة والشفافية.³

بالإضافة إلى ذلك يرى ((Koh (2016)) أنه من بين المواضيع السياسية التي إكتسبت شعبية كبيرة في أواخر التسعينيات خاصة في البلدان المصدرة للنفط، هو إنشاء صناديق النفط للتقليل من الإعتماد على عائداته المتقلبة والتخفيف من دورية السياسة المالية، وتقلبات الإقتصاد الكلي والحد من أعراض المرض الهولندي. تندرج صناديق النفط تحت مظلة صناديق الثروة السيادية Sovereign wealth funds (SWFs)، فالهدف من إنشاء صناديق النفط هو الإيداع للمستقبل لمعالجة المشاكل المتعلقة

¹ Nese Erbil. Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing Countries? IMF Working Paper. WP/11/171. July2011. P05-06-07-08.

² Eduardo Borensztein, Olivier Jeanne, Damiano Sandri. Macro-hedging for commodity exporters. Journal of development economics. 101 (2013). Pp105-116. P106. Doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.jdeveco.2012.08.005>

³ Jeffrey Davis, Ronaldo Ossowski and Annalisa Fedelino. Fiscal policy formulation and implementation in oil-producing Countries. International Monetary Fund. 2003. P273-274.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

بالإستدامة المالية والمساواة بين الأجيال، ولتسهيل الإنفاق المالي وتحقيق الإستقرار في الإقتصاد. بحيث تقوم الحكومة في فترات الإزدهار بتوجيه فائض عائدات النفط إلى هذه الصناديق لتمويل عجز الميزانية خلال فترات الإنكماش.¹

أظهر كل من ((Ghiath Shabsingh & Nadeen Ilahi (2007)) في دراستهم أن صناديق النفط تلعب دورا مهما في الحد من عدم الإستقرار المالي ومواجهة تقلبات أسعار النفط الدولية.² بالإضافة إلى ذلك يرى ((Norio Usui (2007)) أن هناك هدفان رئيسيان لهذا الصندوق يتمثلان في: توفير جزء من عائدات النفط للأجيال القادمة والتخفيف من عدم إستقرار الإقتصاد الكلي الناجم عن تقلبات عائدات النفط.³ فالبلدان المصدرة للنفط، تمتد الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط إلى السياسة النقدية والأسعار وسعر الصرف. فالتغيرات الحادة في أسعار النفط تؤثر على المجاميع النقدية بشكل مباشر من خلال التقلبات في التدفقات الخارجية وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات في الإستجابات المالية للصدمة. كما أن تقلبات سعر الصرف يمكن أن تضر بنفس القدر للقطاع غير النفطي وتكوين رأس المال والنمو الإقتصادي. لذا فالبلدان التي تواجه مثل هذه التقلبات يجب أن تكون أكثر إستعدادا لدفع علاوة الخطر وتجنبه والتأمين ضده.

قام كل من ((Ghiath Shabsingh & Nadeen Ilahi (2007)) في دراستهم القياسية بتقييم تأثير صناديق النفط على تقلبات الإقتصاد الكلي. بحيث شملت عينة الدراسة تسعة بلدان تعتمد بشدة على صادرات النفط، وبالتحديد التي قامت بإنشاء صناديق للنفط وهي: البحرين، تشيلي، الكويت، المكسيك، النرويج، عمان، السودان، ترينيداد وتوباغو وفنزويلا. بالإضافة إلى هذه العينة من البلدان، هناك مجموعة منفصلة تتكون من ستة بلدان مصدرة للنفط لم تستخدم أبدا صناديق للنفط وهذه الدول هي: مصر، إندونيسيا، نيجيريا والمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. تم إستخدام بيانات سنوية شملت الفترة الممتدة من 1973-2003 (باستثناء عامي 1977 و1978 بحيث لم تتوفر بيانات عرض النقود الخاصة بتشيلي وسعر الصرف الحقيقي حيث لم يكن متاح قبل سنة 1980). بالإضافة إلى ذلك، إستخدمت هذه الدراسة عدة متغيرات تتمثل في: عرض النقود ومؤشر أسعار الإستهلاك، المتغير الوهمي (الصوري) لصندوق النفط (oil fund dummy) والذي يأخذ القيمة 1 عندما يكون موجود و0 عندما لا يكون موجود. فالمتغير الوهمي هو متغير تفسيري يحدد قيمة الرصيد المتراكم لصندوق النفط وتأثيره على تقلبات الإقتصاد الكلي. بالإضافة إلى المتغير الوهمي تم إضافة متغيرات أخرى تتمثل فيما يلي:

- إستخدام متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي real GDP (السنوي) للتحكم في آثار تغيرات الناتج الحقيقي على تقلبات عرض النقود والتضخم وسعر الصرف الحقيقي.
- إستخدمت أهمية النفط في إجمالي الصادرات للتحكم في تأثير الإعتماد على النفط على متغيرات الإقتصاد الكلي.

¹ Wee Chian Koh. Fiscal policy in oil-exporting Countries: the roles of oil funds and institutional quality. Review of Development Economics. 2016. P02.

² Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi. Looking beyond the fiscal: do oil funds bring macroeconomic stability?, International monetary Fund, WP/07/96. April2007. P03.

³ Norio Usui. How effective are oil funds? Managing resource windfalls in Azerbaijan and Kazakhstan. Asian Development Bank. ERD Policy Brief No50. December2007. P01.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

• تم استخدام معدلات نمو أسعار النفط لأن هذه التغيرات في الأسعار لها تأثير مهم على تقلبات الإقتصاد الكلي خاصة في البلدان المصدرة للنفط، كما أن لهذه التقلبات الشديدة تأثير كبير على أسواق النفط العالمية، ولهذا تم استخدام متغير الوقت الوهمي (time dummies) فقط في السنوات التي شهدت تقلبات حادة في أسعار النفط العالمية.

توصلت الدراسة إلى أن:

- تقلبات عرض النقود تكون أقل خاصة في البلدان التي لديها صناديق نفط مقارنة بالبلدان التي لا تمتلك صناديق نفط، كما أن وجود هذه الصناديق يقلل من معامل التغير في عرض النقود بنسبة 20%.
 - يؤدي وجود صناديق النفط إلى خفض معدلات التضخم بشكل كبير وخاصة بعد التحكم في المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى عدم التجانس غير الملاحظ (أي التأثيرات الثابتة). بحيث يشير المعامل الوهمي المقدر إلى أن معدل التضخم أقل بمقدار الربع في البلدان التي لديها صناديق نفط مقارنة بالبلدان التي لا تملكها. كما أن نتائج تقلبات مؤشر أسعار المستهلك أقوى من النتائج الخاصة بتقلبات عرض النقود. وبعد التحكم في تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى على تقلب مؤشر أسعار المستهلك ظهر المعامل المقدر لصندوق النفط الوهمي معنوي وذو دلالة إحصائية عالية. كما أن مؤشر أسعار المستهلك أقل بنسبة 80% من مقدار قيمته في البلدان التي لا تمتلك صناديق نفط.
 - كما أظهرت النتائج أن تقلبات سعر الصرف الحقيقي أضعف من المتغيرين الآخرين التابعين (عرض النقود والأسعار) في حين أن المعامل المقدر لصندوق النفط الوهمي يشير إلى إنخفاض بنسبة 20% لسعر الصرف الحقيقي في البلدان التي لديها صناديق النفط مقارنة بالبلدان التي لا تمتلك.
 - يرتبط العمق المالي بإنخفاض نمو الأسعار وتقلبها. حيث أن القطاع المالي يساعد البلدان المصدرة للنفط على الحماية الذاتية (self-protect) من التضخم والتقلبات. كما أن تأثير العمق المالي على سعر الصرف الحقيقي ليس له أي دلالة إحصائية كونه لا يختلف عن الصفر من الناحية الإحصائية.
 - أظهرت النتائج أن تأثير أسعار النفط تختلف درجاته على التقلبات الكلية (macro volatility). حيث أن تقلبات مؤشر أسعار المستهلك يميل إلى الإرتفاع خاصة خلال فترات إنخفاض أسعار النفط.
 - وأخيراً، هناك نتيجتان مهمتان تستحقان الذكر. أولاً، يؤدي الإنخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي إلى زيادة تقلبات سعر الصرف الحقيقي. ثانياً، في حالة تقلب مؤشر أسعار المستهلك يؤدي إلى إنخفاض أسعار النفط مما يؤدي إلى زيادة تقلبات سعر الصرف الحقيقي.
- تشير هذه الدراسة إلى ميزة أن صناديق النفط توفر التأمين الذاتي (self-insurance) ضد تقلبات الإقتصاد الكلي. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية قوية بين صناديق النفط والتضخم وتقلبات عرض النقود في البلدان المصدرة للنفط. بالإضافة إلى

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

ذلك أظهرت النتائج أن تقلبات سعر الصرف الحقيقي ضعيف وهذا بسبب ضعف المتغيرات الأخرى والتي تشمل أساسا سعر الصرف الفعلي الحقيقي، أسعار الصرف الإسمية الأجنبية والتضخم.¹

على الرغم من أن الهدف العام لصندوق النفط هو تحقيق الاستقرار في المالية العامة، إلا أن قواعد صناديق النفط لا تتعامل مع إنفاق الحكومة أو عجزها. لأنه في ظل طفرات النفط يتمثل هدفها الرئيسي في تسهيل الإنفاق العام من خلال تخصيص جزء من عائدات النفط المرتفعة خارج الميزانية، لأن صناديق النفط لا تؤثر بشكل مباشر على الإنفاق العام وإنما على المدخرات. فالآلية الضمنية التي يؤدي فيها الصندوق إلى زيادة المدخرات خلال فترات الإزدهار تكون من خلال قيود السيولة (liquidity constraint). وفي حالة عدم وجود قيود على السيولة يمكن للحكومة الاقتراض من مصادر داخلية محلية أو خارجية أو سحب الأصول المتراكمة لزيادة الإنفاق حتى لو تم تجميع جزء من عائدات النفط في هذه الصناديق. وبالتالي، إذا لم تكن هناك سيطرة كافية على الإنفاق أو العجز، فإن إنشاء صندوق نفط في حد ذاته لا يضمن إتخاذ موقف حكيم بشأن إدارة المالية العامة أو الإلتزام بالمدخرات المستقبلية مما يؤدي إلى مشكلة أكثر تعقيدا لأن طفرات النفط تسهل الاقتراض الحكومي من خلال تحسين التصنيفات الائتمانية.²

قدم ((Jeffrey Davis et al (2003)) في دراستهم حجج أخرى داعمة لفكرة إنشاء صناديق النفط، وهي أن هذه الصناديق تخفف من تقلبات سعر الصرف الحقيقي وآثار المرض الهولندي لأنه يسهل توظيف العوائد في الخارج أثناء فترات الإزدهار. كما يمكن للحكومة أو البنك المركزي تجنبه من خلال إستخدام الإيرادات لزيادة الودائع الأجنبية أو إحتياطات النقد الأجنبي على التوالي. وبالمثل، يمكن للصندوق أن يساعد في زيادة مخزون الحكومة من الأصول السائلة، وبالتالي توفير الإئتمان الذاتي. من حيث المبدأ، يمكن للحكومة الإحتفاظ بالسيولة لأغراض وقائية دون اللجوء إلى صندوق رسمي (formal fund).³

وفي دراسة قام بها ((Ugo Fasano (2000)) يرى أن صانعو السياسات في البلدان التي تحصل على عائدات مالية كبيرة ناتجة عن تصدير موارد قابلة للنضوب مثل: النفط والغاز والنحاس تواجه قضيتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بمحدودية هذه الموارد حيث يتم تحديد مقدار الدخل النفطي الذي يجب إنفاقه على الجيل الحالي ومقدار الإدخار للأجيال القادمة. والثاني، يتمثل في كيفية ضبط الإنفاق الحكومي وحماية الإقتصاد المحلي من التقلبات الحادة وغير المتوقعة في أسعار وعائدات النفط.⁴ لذا قام Ugo Fasano في دراسته بإستعراض تجارب هذه الصناديق في بعض الدول.

¹ Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi. Looking beyond the fiscal: do oil funds bring macroeconomic stability?, International monetary Fund, WP/07/96. April2007. P06-16.

• قيود السيولة هي قيود مفروضة على النقد والأصول المالية الأخرى التي تمنع الشركات من استخدامها على النحو الذي تراه مناسباً. يمكن فرض هذه القيود من قبل الهيئات التنظيمية أو المقرضين أو حتى السياسات الداخلية. ونتيجة لذلك، يجب على الشركات إيجاد طرق لإدارة وتحسين تدفقها النقدية أثناء العمل ضمن هذه القيود.

² Norio Usui. (2007). Ibid. P10-11.

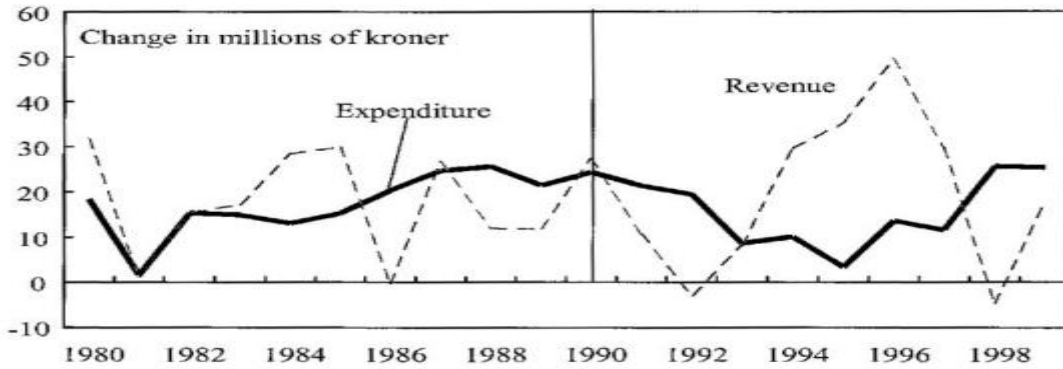
³ Jeffrey Davis, Ronaldo Ossowski and Annalisa Fedelino. Fiscal policy formulation and implementation in oil-producing Countries. International Monetary Fund. 2003. P287.

⁴ Ugo Fasano. Review of the experience with oil stabilization and saving fund in selected Countries. International Monetary Fund Working Paper WP/00/112. 2000. P03-06.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

- التجربة النرويجية: في سنة 1990 أنشأت النرويج صندوق البترول الحكومي (state petroleum fund (SPF))، بحيث ينظر إليه على أنه صندوق إيداع وإستقرار في نفس الوقت. لأنه يقوم بتكوين إحتياطات مالية في أوقات إستقرار أو إرتفاع أسعار النفط وزيادة النشاط الإقتصادي. على المدى القصير يمكن الإستفادة من هذه الإحتياطات في مواجهة إنخفاض الإيرادات أما على المدى الطويل تستخدم لمواجهة إنخفاض إنتاج النفط وزيادة الإنفاق الإجتماعي، وبالتالي تعزيز العدالة بين الأجيال. ومنه، يعتبر صندوق البترول الحكومي بمثابة نظام مؤسستي ناجح، لأنه يساعد على تعزيز فعالية السياسة المالية من خلال الإعتماد على موقف مالي معاكس للتقلبات الدورية. لأنه أثناء إرتفاع أسعار النفط تشديد الموقف المالي (fiscal stance) لتعقيم تأثير إرتفاع عائدات النفط على الطلب المحلي، وبالتالي تخفيف الضغوط التضخمية وإحتواء الإرتفاع المحتمل لسعر الصرف. من جهة أخرى، إذا كان هناك إنخفاض في أسعار النفط يمكن سحب الأصول المالية المتراكمة سابقا لتعديل غير المنظم في الإنفاق الحكومي مع آثاره السلبية على الإستثمار والنمو. ونتيجة لهذه السياسة المعاكسة للدورة الإقتصادية أصبحت العلاقة سلبية بين نفقات الميزانية وتقلب الإيرادات. أنظر الشكل رقم (07-02).

الشكل رقم (07-02): المؤشرات المالية للحكومة المركزية النرويجية 1980-1999.



Source: Ugo Fasano. Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries. International Monetary Fund Working Paper 00/112. June 2000. P06.

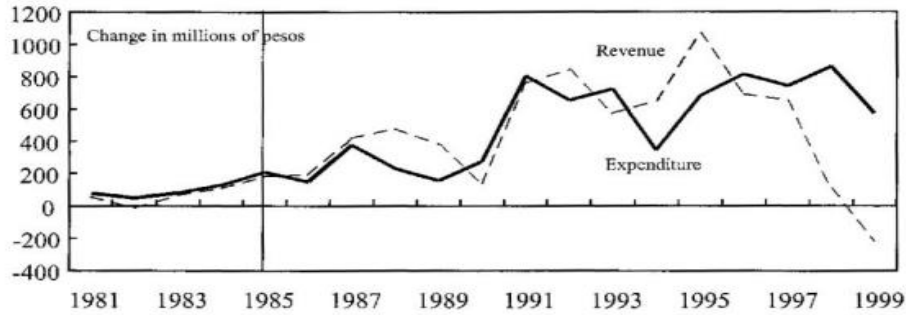
- تجربة تشيلي: تم إنشاء صندوق إستقرار (تثبيت) النحاس (The Copper Stabilization Fund(CSF)) سنة 1985 لتحقيق الإستقرار في كل من سعر الصرف والإيرادات المالية من تأثير التغيرات في إيرادات النحاس. كما هو الحال بالنسبة للنرويج، يعمل صندوق التشيلي أيضا ضمن سياسة مالية سليمة نتج عنها فوائض مالية للحكومة المركزية من سنة 1988 إلى سنة 1997. تنطبق عمليات الصندوق فقط على إيرادات شركة النحاس، في حين يتم التعامل مع مواردها كإحتياطات دولية يديرها البنك المركزي.

تستند قواعد الإنفاق في هذا الصندوق إلى تقدير سعر النحاس في الأجل الطويل، والذي يتم تحديده سنويا من قبل السلطات. تنص قاعدة الإنفاق على أنه يمكن للحكومة سحب الموارد من صندوق إستقرار النحاس إذا كان فارق السعر موجبا. كما أن هذه القواعد تساعد على تخفيف الضغوطات السياسية لزيادة الإنفاق من خلال تقليل إيرادات الميزانية المتاحة. كما أنها لا تعطي أهمية للموارد المتوفرة في الصندوق بإعتبارها موارد قابلة للإستنفاد على المدى الطويل. وأخيرا، يمكن إعتبار تجربة صندوق التشيلي تجربة ناجحة من حيث التنظيم، لأن نفقات ميزانيتها لم تتعب إيراداتها إلى حد بعيد. كما كان الحال قبل إعتماد صناديق تثبيت النحاس

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02-08)، حيث تم تجميع موارد كبيرة في الصندوق، لا سيما خلال النصف الثاني من الثمانينيات عندما كانت أسعار النحاس مرتفعة، حيث بلغ إجمالي الودائع التراكمية في الصندوق ذروتها عند 3.9 مليار دولار أمريكي سنة 1997 وانخفضت بنحو 900 مليون دولار أمريكي في السنوات التالية، حيث سحبت السلطات التشغيلية هذه الموارد لتعويض الإنخفاض في إيرادات النحاس. وفي أواخر الثمانينيات، تم إستخدامها لتسديد الدين الحكومي الخارجي ودعم أسعار البنزين المحلية.

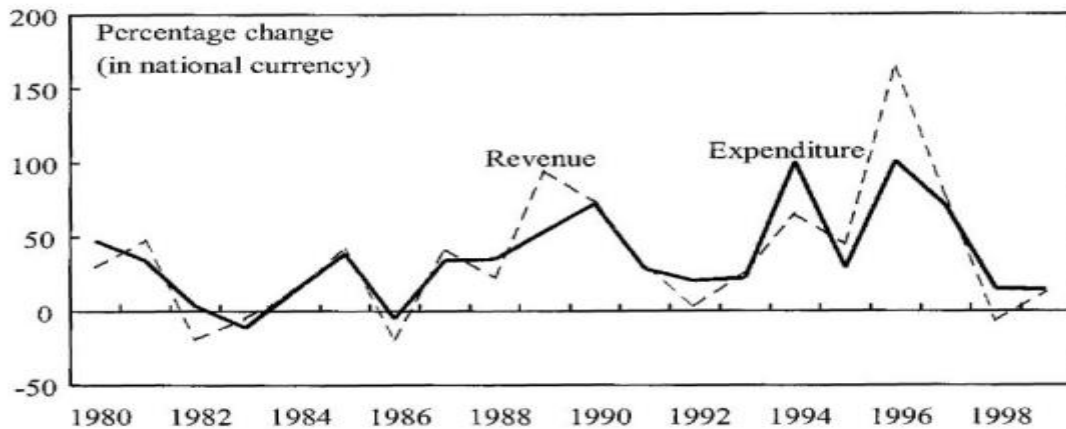
الشكل رقم(02-08): المؤشرات المالية للحكومة المركزية للتشيلي للفترة 1981-1999.



Source: Ugo Fasano. Ibid. P08.

- تجربة فنزويلا وولاية ألاسكا: في نوفمبر 1998، أنشأت فنزويلا صندوق إستقرار الإقتصاد الكلي (Macroeconomic Stabilization Fund (MSF)) لحماية الميزانية والإقتصاد من تقلبات أسعار النفط. تم إنشاء الصندوق من أجل توجيه جهود الحكومة لتحسين إدارة النفط بعد عدة عقود من ضعف أدائها المالي وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02-09).¹

الشكل رقم(02-09): المؤشرات المالية للحكومة المركزية الفنزويلية للفترة 1980-1999



Source: Ugo Fasano. Ibid. P10.

¹ Ugo Fasano. Ibid p 07-11.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

يهدف هذا الصندوق إلى تحقيق الإستقرار في عائدات النفط على المدى القصير، حيث يتم الاحتفاظ بجزء من عائدات النفط عندما يكون سعر النفط أعلى من قيمة سعره المرجعي، كما يتم إجراء عمليات السحب عندما تكون أقل من هذه القيمة. بالإضافة إلى ذلك، يستثمر الصندوق موارده في الأصول الأجنبية التي يديرها البنك المركزي الفيزويلي، كما يمكن لحكومتها المركزية سحب الأموال لسداد الديون والإنفاق الرأسمالي، بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق في نهاية السنة المالية عن ثلث موارده في نهاية السنة السابقة.

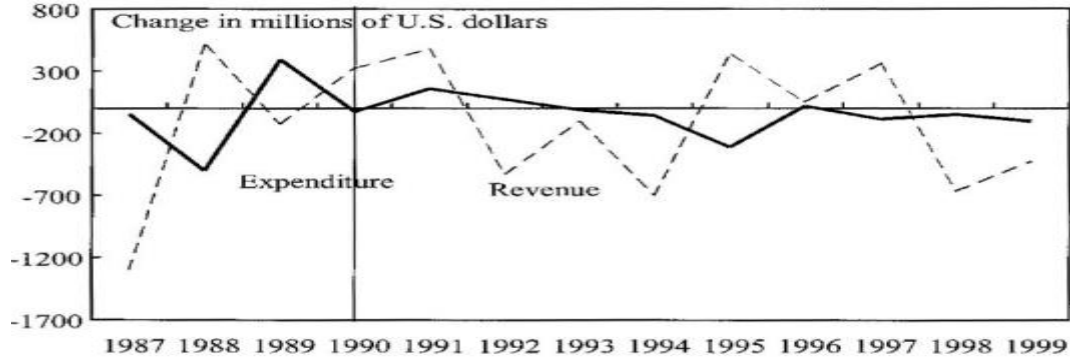
تمتلك ولاية **الاسكا** صندوقين منفصلين لتحقيق أهداف الإدخار والإستقرار. تم إنشاء صندوق الإدخار أو صندوق الاسكا الدائم سنة 1976 (Alaska Permanent Fund (APF))، بينما تم الإعتماد على صندوق الإستقرار أو صندوق احتياطي الميزانية الدستورية (Constitutional Budget Reserve Fund (CBR)) سنة 1990، بعد الإنخفاض الحاد في عائدات النفط في النصف الثاني من الثمانينيات والذي أدى إلى خفض الإنفاق وحدث إنكماش في النشاط الإقتصادي. تمت الموافقة على كلا الصندوقين كتعديل لدستور الولاية، كما يتم نشر المعلومات المتعلقة بعملياتهما ومواردهما بشكل منتظم.

فصندوق الاسكا الدائم (APF) هو في الأساس صندوق إدخار للأجيال القادمة، هدفه الرئيسي يتمثل في إنشاء قاعدة إستثمارية مالية تدر دخلا في المستقبل لمواجهة إنخفاض إنتاج النفط. وفي هذا الصدد، تمت أصول الصندوق بسرعة منذ إنشائه حيث بلغت مواردها 27.1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 1999، بمتوسط عائد حقيقي سنوي يزيد عن 7% من الفترة 1978 إلى 1999، كما سجل الصندوق في سنة 1996 دخلا قياسيا متجاوزا عائدات النفط العادية.

يتمثل الهدف الرئيسي لصندوق احتياطي الميزانية الدستورية في تكملة النقص في الإيرادات الحكومية. يحدد المجلس التشريعي في الاسكا مقدار الإقتراض الحكومي من هذا الصندوق، وذلك من خلال وضع أقصى حد للمبلغ المسحوب سنويا، ومع ذلك فإنه يمكن لهذه الهيئة من إعادة النظر في الحد الأقصى للمبلغ المسحوب. في سنة 1999 تم تعديل الحد الأقصى البالغ 700 مليون دولار أمريكي بالزيادة عندما كان من الواضح أن العجز المالي سيكون أعلى بسبب إنخفاض أسعار النفط والإنتاج. وفي المقابل تلتزم الحكومة على تسديد قروضها تجاه هذا الصندوق في سنوات الفوائض المالية.

يعرض صندوق احتياطي الميزانية الدستورية إلى نقائص والتي تضعف قدرته على العمل كصندوق لإستقرار النفط، كون موارده لا تتعلق بتطورات سوق النفط، بل تتكون من عائدات التسويات السنوية والتي تتعامل بشكل أساسي مع عائدات الضرائب وبيع الممتلكات المتنازع عليها. خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 1999 تم تحصيل حوالي 6.1 مليار دولار أمريكي من هذه العائدات بما في ذلك دخل الإستثمار. كما يمكن تخصيص أصول هذا الصندوق لأغراض عامة ولكن بعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس الهيئة التشريعية. ومع ذلك، تم إستخدام حوالي نصف موارد هذا الصندوق لتمويل العجز إلى غاية نهاية السنة المالية 1999 كما هو موضح في الشكل رقم (02-10). علاوة على ذلك، لا يمتلك الصندوق ميكانيزمات لتشجيع الإدخار في فترات إرتفاع عائدات النفط. فعلى الرغم من هذه العيوب، إلا أن نفقات الميزانية لم تتبع مدى توفر الإيرادات.

الشكل رقم(02-10): المؤشرات المالية في ألاسكا خلال الفترة 1987-1999



Source: Ugo Fasano. Ibid. P14.

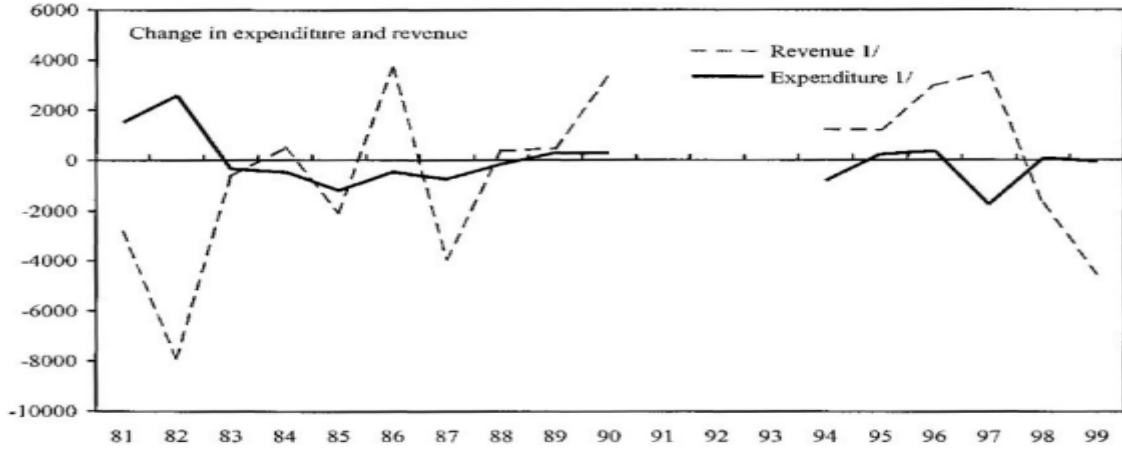
- تجربة الكويت وعمان: في سنة 1960، أنشأت السلطات الكويتية صندوق الإحتياطي العام (General Reserve Fund (GRF))، والذي تم تمويله من فوائض الميزانية عقب إكتشاف وتصدير النفط في العقد الماضي. في حين لم يتم تحديد الهدف وقواعد التشغيل في البداية، حيث شمل الصندوق جميع الإستثمارات الحكومية بما في ذلك الأصول الأجنبية والمشاركة في رأسمال الشركات المحلية.

في سنة 1976، أنشأت السلطات صندوق إيداع، والذي أطلق عليه إسم الصندوق الإحتياطي للأجيال القادمة (Reserve Fund for Future Generations (RFFG))، والذي يهدف إلى توفير تدفقات الدخل للأجيال القادمة. فهذا الصندوق خصص له مبدئياً 50% من موارد صندوق الإحتياطي العام في ذلك الوقت، و10% من المداخيل السنوية النفطية وغير النفطية. هذا الصندوق يشبه صندوق ألاسكا الدائم، حيث تتم التحويلات في هذا الصندوق بشكل مستقل عن تطورات الميزانية أو سوق النفط. تفضل الكويت الإحتفاظ بجميع ممتلكات الصندوق على شكل أصول أجنبية وإستثمارها في أسواق رأس المال الأجنبية. وكمحاوله منها لعزل الصندوق عن أي تدخل سياسي لحماية أصوله. ولسنوات عديدة تجميع كمية هائلة من الإيرادات النفطية والفوائض المالية في الصندوق الإحتياطي للأجيال القادمة، إذ تم إستغلالها لتغطية الإنفاق الحكومي لسنة 1990-1991 بسبب حرب الخليج وإعادة إصلاح المنشآت النفطية المتضررة وتمويل جزء كبير لإعادة الإعمار.

تم دعم إنشاء صناديق النفط في الكويت من خلال سياسة مالية متحفظة نسبياً. فعلى مدى العقدين الماضيين، كان الوضع المالي في حالة فائض يزيد عن 10% من إجمالي الناتج بإستثناء فترة إعادة الإعمار كما هو موضح في الشكل رقم (02-11). إذ تم وضع إيرادات النفط بشكل عام، في الميزانية على أساس سعر نفطي نسبي أكثر تحفظاً، كما تم الإحتفاظ بالإنفاق الحكومي ضمن المبلغ المدرج في الميزانية. وهذا ما جعل الإنفاق الحكومي مستقل عن عائدات النفط.

الشكل رقم(02-11): المؤشرات المالية للحكومة المركزية الكويتية للفترة 1981-1999

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية



Source: Ugo Fasano. Ibid. P16.

في الواقع لعبت السياسة المالية في الكويت دورا معاكسا للدورة الاقتصادية على مر السنين. إذ يعتبر الدخل الناتج عن استثمار أصول هذا الصندوق مصدر رئيسي للدخل الحكومي بعد النفط، حيث يمثل حوالي 35% من إجمالي الإيرادات في السنوات القليلة الماضية.

أما بالنسبة إلى عمان، في سنة 1980 تم إنشاء صندوق الإحتياطي العام للدولة (State General Reserve Fund (SGRF)) خلال الفترة التي شهدت إنخفاض عائدات النفط. فعلى الرغم من الهدف المعلن والمتمثل في بناء الأصول للأجيال القادمة، إلا أنه تم إستخدام موارد هذا الصندوق بشكل متكرر لدعم الميزانية في مواجهة الصدمات الخارجية. مر هذا الصندوق بعدة تعديلات، حيث تم تخفيض حصة عائدات النفط المخصصة لهذا الصندوق من 15% إلى 5% من إجمالي عائدات النفط سنة 1986.

في سنة 1990 قامت سلطنة عمان بتصميم صندوق الطوارئ (Contingency Fund) ليكون بمثابة صندوق إستقرار. وفي سنة 1993 تم إستبداله بصندوق نفط (Oil Fund) والذي يهدف إلى تمويل الإستثمارات في قطاع النفط.¹

ففي الآونة الأخيرة زادت الأرصدة المالية لصناديق النفط بشكل كبير، حيث إرتفعت أرصدة صناديق النفط من 69 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى حوالي 323 مليار دولار أمريكي. وهذا ما دفع العديد من الدول إلى إنشاء صناديق نفط فمن بين 31 دولة منتجة للنفط قامت 21 دولة بإنشاء صناديق، 16 صندوق تم إنشاؤها بعد سنة 1995 وألغي صندوقان (صندوق النفط الإكوادوري وصندوق التشاد) في سنة 2005-2006 على التوالي. في حين تركز 10 صناديق على تحقيق الإستقرار وثمانية منها لها أهداف الإستقرار والإدخار.²

¹ Ugo Fasano. Ibid. p 15-17.

² International Monetary Fund. The role of fiscal institutions in managing the oil revenue boom. Prepared by the fiscal affairs departments. March05. 2007. P11-15.

المبحث الرابع: نماذج عن بعض الدول الناجحة في تجنب التأثيرات السلبية لوفرة الموارد

يشكل المرض الهولندي مشكلة رئيسية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط مثل الجزائر، لأن هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط وهذا ما يجعلها تواجه صعوبة للانتقال من إقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على النفط إلى إقتصاد متنوع. لأن التنوع الإقتصادي يعتبر بمثابة مفتاح لتحقيق التنمية الإقتصادية والهروب من لعنة الموارد.

المطلب الأول: التجربة النرويجية

نجحت النرويج من خلال التنظيم الجيد والإلتزام والوقاية المبكرة في إجتناّب المرض الهولندي (Dutch Disease) الذي أصاب الإقتصاد والصناعة في هولندا في ستينيات القرن الماضي الذي عقب إكتشاف حقول الغاز العملاقة بالقرب من بحر الشمال. وفي العقدين الأولين اللذين أعقبا إكتشاف حقل "إيكوفيسك" المعروف في النرويج.¹ في هذه الفترة إهتمت الحكومة النرويجية بالنفط المكتشف بحيث شجعت النرويج الشركات الوطنية على إنتاج النفط وبعد توفره لجأت الدولة إلى إعتتماد سياسة "التعمد" (deliberately) في أخذ الوقت والتعامل ببطء مع النفط في إنتظار أن تصبح البلاد جاهزة إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا لإستيعاب النفط. وفي سنة 1970 أعلنت لجنة الطاقة في البرلمان النرويجي على مبادئ مهمة تقوم عليها صناعة النفط وشددت هذه المبادئ على:

- أ- الرقابة الوطنية على مختلف القرارات المتعلقة بالعمليات النفطية.
- ب- تزويد البلاد بالإحتياجات اللازمة من الطاقة.
- ت- خلق فرص جديدة للإستثمارات القائمة على النفط.
- ث- حماية البيئة والصناعات المعاصرة من أي تأثير سلبي قد يحدث نتيجة صناعة النفط.
- ج- منع حرق الغاز الطبيعي.
- ح- يجب على الدولة مراعاة التوازن بين الأهداف الوطنية والدولية في مجال صناعة النفط.
- خ- إنشاء شركة حكومية وطنية للقيام بالمصالح التجارية للدولة والمهام التشغيلية في القطاع النفطي.
- د- تعزيز الأنشطة النرويجية على المستوى الدولي للتعريف بالمنهج النرويجي في قطاع النفط.
- ذ- شددت أيضا على ضرورة وضع أساس متين لصنع القرار فيما يتعلق بسياسة منح الإمتيازات وكيفية إستخدام عائدات النفط.
- ر- نهت الدولة على أن زيادة عمليات التنقيب قد تؤدي إلى آثار سلبية.
- ز- إشراك الصناعات الوطنية في مختلف العمليات النفطية.

¹ فاروق القاسم، دروس التجربة النرويجية والتحديات بالنسبة للبنان، المحور، الطبعة السادسة، 2014، ص 04.

<http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication>

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

ومنه يمكن القول، بأن السياسة المعتمدة في منح إمتيازات جديدة ساعدت الدولة على تحقيق هذه المبادئ لأنها أعطت للصناعة النرويجية الوقت الكافي للإستعداد لعصر جديد.¹

بالإضافة إلى أنه في هذه الفترة (1970) شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، مما جعل الدولة تقوم برصد حصة من إيرادات النفط بالكامل وبالأخص لتمويل الحصة الوطنية من تكاليف تطوير هذا الحقل ومن ضمنها إنشاء المرافق والبنى التحتية اللازمة. وحينما بدأت العائدات النفطية الضخمة تتدفق.² ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين إنتهجت النرويج سياستين للوقاية من المرض الهولندي. حيث تم إنشاء صندوق الثروة السيادية، صندوق التقاعد الحكومي العالمي، أما الآخر فهو متعلق بالنظام الضريبي لشركات النفط العاملة على الجرف القاري (continental shelf).³ تم تصميم هذا النظام للإستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط وإستغلال 4% من هذه العوائد في الميزانية السنوية والباقي يستثمر للأجيال المقبلة بصورة لا تؤثر على الميزانية. فالهدف من ذلك هو حماية الإقتصاد النرويجي من الإرتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلبها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر. وأصبح بإستطاعة الدولة التحكم وضبط معدلات التضخم، وأن تكون لديها إحتياط نقدي كبير في هذا الصندوق. مما أدى إلى تحسين مستوى القدرات البشرية، وتطور القطاع الصناعي، وخلق قطاع خاص منتج ومنافس.⁴ وفي سنة 2001، قامت حكومة الحزب الإشتراكي الديمقراطي برئاسة (Jens Stoltenberg) بإنشاء قاعدة مالية (fiscal rule) جديدة،⁵ حيث صممت هذه القاعدة لتحقيق أربعة أهداف، إستقرار الإقتصاد الكلي، وإستمرارية أوضاع المالية العامة، والعدالة بين الأجيال وكفاءة إستخدام الموارد. وإستند إلى ثلاث ركائز مؤسسية، قاعدة هيكلية للمالية العامة، وصندوق للثروة السيادية، والدمج الكامل لصندوق الثروة السيادية في ميزانية الحكومة.⁶ بالإضافة إلى ذلك، تحدد هذه القاعدة الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن تحويله من الصندوق إلى الميزانية لتغطية العجز المالي غير النفطي. ووفقا لهذه القاعدة لا يجوز تحويل سوى العائد السنوي الحقيقي المتوقع للصندوق والمقدر ب 4% إلى الميزانية. ومع ذلك، فإن هذه القاعدة تسمح ببعض المرونة حيث يتم تطبيقها على العجز الهيكلي غير النفطي والذي يتم تعديله حسب الدورة الإقتصادية.

يوضح الشكل رقم (02-12) مصادر الربح النفطي للدولة النرويجية، والتي تجمع أنواعا مختلفة من الإيرادات المرتبطة بصناعة النفط والغاز.

¹ Yousif M. Mohammad Alameen. The Norwegian oil experience of economic diversification: a comparative study with Gulf oil. European Journal of Business and Management. Vol8. No15. (2016). P.95

² فاروق القاسم، مرجع سابق. ص04.

• شركات الجرف القاري: هي شركات مخصصة لإكتشاف وإستخراج ونقل النفط عبر خطوط الأنابيب، تخضع لقانون ضريبة البترول.

³ Knut Anton Mork. The long Norwegian boom: dutch disease after all?. NTNU May(2020). P03.

⁴ بن عوالي خالدية. إستخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجرية الجزائر وتجربة النرويج. مذكرة مقدمة للوصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي. جامعة وهران2. الجزائر. السنة الجامعية 2015-2016. ص156.

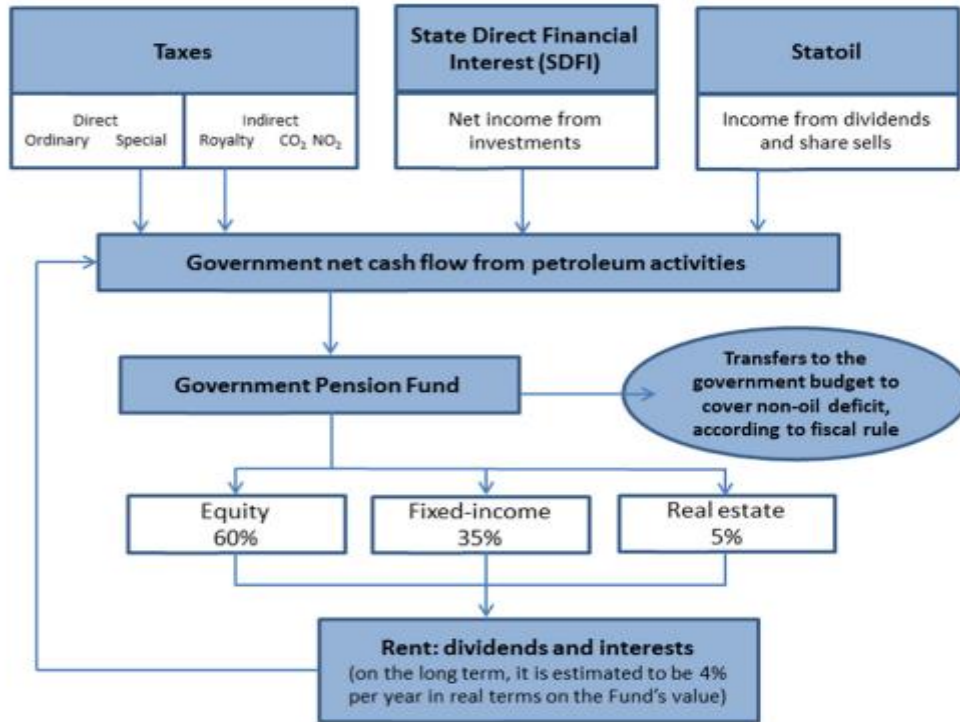
⁵ Steinar Holden. Avoiding the resource curse the case Norway. Energy Policy63 (2013) 870-876. P873.

⁶ بوزاهر سيف الدين، أثر عوائد المحروقات على النمو الإقتصادي والحكومة دراسة تحليلية وقياسية لحالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(1995-2017). أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية. جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية2017-2018. ص234.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

أولاً: يطبق معدل الضريبة على الشركات العامة بنسبة (27% على صافي الأرباح) المفروضة على أي نوع من النشاط التجاري بالإضافة إلى معدل خاص (51% على صافي الأرباح) على الشركات المخصصة للتنقيب على النفط وإستخراجه ونقله عبر خطوط الأنابيب، بالإضافة إلى الضرائب البيئية (ضريبة إنبعاث ثاني أكسيد الكربون CO2 وأكسيد النيتروجين NO2). كما يتم توزيع أرباح الأسهم المدرجة في شركة Statoil وصافي الدخل من إستثمارات المصالح المالية المباشرة للدولة. تشكل جميع هذه الإيجارات صافي التدفق النقدي النفطي للدولة ويتم تحويلها بشكل كامل إلى صندوق التقاعد الحكومي. بحيث يسمح للحكومة في نهاية السنة المالية بتحويل 4% من قيمة الصندوق إلى الميزانية لتغطية العجز المالي الهيكلي غير النفط وفقاً للقاعدة المالية، بينما يبقى الباقي في الصندوق والذي يستثمر في محفظة متنوعة من الأصول، الأسهم 60%، الدخل الثابت (السندات) 35% والعقارات بنسبة 5% في المناطق الأكثر تميزاً (لندن، باريس، نيويورك).¹

الشكل رقم (02-12): آلية عمل القاعدة المالية



Source : Juan M. Ramirez-Cendrero, Eszter Wirth. Ibid. P90.

قامت الترويج بإطلاق مجموعة من مشاريع التعاون بالتعاون مع البلدان النامية، مع التركيز على قدرتها على إدارة صناعات النفط والغاز لديها. وهذا ما دفع العديد من البلدان إلى طلب المساعدة من الترويج لتعزيز قدرتها على إدارة النفط.² وأخيراً يمكن القول،

¹ Juan M. Ramirez-Cendrero, Eszter Wirth. Is the Norwegian model exportable to combat Dutch disease?. Resources Policy 48(2016) 85-96. P89,90.

² Juan M. Ramirez-Cendrero, Eszter Wirth. Is the Norwegian model exportable to combat Dutch disease?. Resources Policy 48(2016) 85-96. P85.

الفصل الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

بأن التجربة النرويجية خير مثال يجب أن يقتدى به خاصة بالنسبة إلى الإقتصاديات الأخرى الغنية بالموارد، لأن النرويج إستطاعت تحويل نقمة الموارد إلى نعمة.

المطلب الثاني: الدروس المستفادة من التجارب السابقة للتخلص من لعنة الموارد

تعتبر التجربة النرويجية مثالا للإقتصاديات الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية. إن السياسات التي إتبعتها النرويج لا يمكن تطبيقها على دولة أخرى لأن كل دولة تتميز بخصائصها الإقتصادية والسياسية.

فإذا نظرنا إلى جانب النرويج نجد أنها قبل إكتشاف النفط بأنها كانت تتمتع بنظام ديمقراطي مستقر، كما أن الدول كانت تؤدي وظيفتها بشكل جيد. بالإضافة إلى عمل النظام القانوني بشكل جيد.¹ كما إشتطت السلطات النرويجية على الشركات الأجنبية بتقديم 50% للبحوث والدراسات من أجل تطوير الكوادر بسرعة وكفاءة.²

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر النرويج نموذجاً للشفافية في طريقة جمع إيرادات الموارد الطبيعية وإستخدامها في الموازنة. حيث تساعد

هذه الشفافية الناس على فهم وإستخدام ثروات الموارد الطبيعية. وتضمن مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم.³

إستخدام العوائد النفطية فيما يخدم إقتصادياتها ويضمن حق الأجيال القادمة في هذه الثروة النابضة.

التخلي عن مبدأ الإقتصاد الريعي وإستبداله بالإقتصاد الإنتاجي.

إستثمار الأموال في الأسواق العالمية الخارجية لتضمن إستمرارها وزيادة عوائدها بما يخدم إقتصادها ومستقبل الأجيال القادمة.

خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.⁴

إدماج السياسة المتبعة في قطاع النفط والغاز كجزء في السياسة الإقتصادية: بمعنى أن السياسة البترولية في النرويج تتحدد بناء على إقتراح من وزارة النفط ومناقشته مع عدة وزارات أخرى كالمالية والإقتصاد والتخطيط والبيئة، لتكون بذلك السياسة النفطية جزءاً من السياسة الإقتصادية للبلد ككل، مع ضرورة مناقشتها والمصادقة عليها من طرف أعضاء البرلمان وإدخال تعديلات إذا لزم الأمر.⁵

¹ Steinar Holden. Avoiding the resource curse the case Norway. Energy Policy63 (2013). Pp870-876. P875.

² فاروق القاسم. النموذج النرويجي لإدارة المصادر البترولية، عالم المعرفة، 2010.

³ سانجيف غوبتا وأليكس سميغوار، أوبسيرغو وإنريكى فلورس، تقاسم الثروة، التمويل والتنمية، ديسمبر 2014. ص52. <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/12/pdf/gupta.pdf>

⁴ حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية. تجربة النرويج في مجال إستخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر). ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد السابع، مارس 2019. ص426.

⁵ بوبكر صابة، ناجي بن حسين. التنويع الإقتصادي في الجزائر وإمكانية الإستفادة من التجربة النرويجية. مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد11، العدد01، 2021. ص(1-21). ص13.

خاتمة الفصل الثاني:

إن تقلبات أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى تعتبر عاملاً رئيسياً في وقوع أي بلد فريسة لعنة الموارد. وبالأخص، تؤدي طفرات أسعار السلع الأساسية إلى ما يسمى بالمرض الهولندي والذي يعتبر شكلاً من أشكال لعنة الموارد مدفوعة بارتفاع قيمة عملة البلدان المصدرة للنفط.

أو كما هو معروف فإن الثروات الطبيعية تؤثر إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، لكن في الواقع أثبتت الدراسات العكس أن الثروات تعوق التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تواجه تباطؤاً في النمو الاقتصادي عكس البلدان التي لا تمتلك موارد. وهذا ما دفع خبراء الاقتصاد إلى تقديم مجموعة من التفسيرات. إذ يرى البعض أن نظرية المرض الهولندي ودورية السياسة المالية تعتبر من أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد الطبيعية. في حين يرى البعض الآخر أن نظرية المرض الهولندي قضية سياسية لأن الحكومة هي التي تستغل الجزء الأكبر من ريع هذه الموارد. وهذا ما أدى إلى ظهور فكرة أن الموارد الطبيعية لعنة تغذي الإستبداد وتعوق النمو الاقتصادي. ومن هنا أظهرت الأدبيات فرعين من الدراسات، دراسات ترى بأن ضعف المؤسسات في البلدان المصدرة للنفط تعوق النمو الاقتصادي وتعيق تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. أما النوع الثاني من الدراسات متعلق بدور الفساد وعملية النمو الاقتصادي، ومن هنا أيضاً ظهر تياران، فالتيار الأول (Lui (1944). Leff (1986). Lien (1986). Beck & Maher (1986). Romer (1985) يرى بأن الفساد يساهم في زيادة النمو، أما التيار الثاني (Mauro (1995) & Mauro (1994) يؤيد فكرة أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الإنفاق والاستثمار.

ولكن من جهة أخرى، إستطاعت بعض الدول مثل بوتسوانا والنرويج تحويل لعنة الموارد إلى نعمة، حيث حققت هذه الدول أعلى معدلات للنمو الاقتصادي. فإذا بحثنا عن سبب نجاح بوتسوانا نجد السبب في ذلك جودة مؤسساتها السياسية والاقتصادية. وإذا نظرنا إلى التجربة النرويجية نجد سبب نجاحها هو إنشاء صندوق التقاعد الحكومي وإقامة نظام ضريبي فعال بالإضافة إلى تنوع إقتصادها.

الفصل الثالث: أثر

الصدمات النفطية على

المتغيرات الاقتصادية

الكلية في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

تعتبر الجزائر من بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تم إكتشاف حقل الغاز في حاسي الرمل والنفط في حاسي مسعود سنة 1956 وبدأ الإنتاج سنة 1958، فمنذ ذلك الوقت والجزائر تنتج النفط. تمتلك الجزائر أكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي على مستوى العالم، إذ تحتل المرتبة الرابعة في تصدير الغاز. بالإضافة إلى ذلك، إمتلاكها أكبر موارد الغاز الصخري غير المستعملة في العالم. أما من حيث إحتياطيات النفط فتحتل المرتبة السادسة عشرة وتصدر ما يقارب 60% من إجمالي إنتاجها. وفي سنة 1969 إنضمت الجزائر إلى مظمة الأوبك.

بعد الإستقلال قامت الجزائر برسم سياسة تنموية طويلة الأجل إلى غاية الثمانينات، والتي إرتكزت إلى النظام الإشتراكي والذي يهدف إلى هيمنة القطاع العام وتدخل الدولة وإقامة عدة علاقات دولية، والإهتمام بهذا المصدر الحيوي لأنه يساهم في تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية كما أنه يوفر عائدات مالية تساهم في رفع الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للسكان. لكن هذه السياسة باءت بالفشل وعانى الإقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي بسبب الصدمة النفطية الناتجة عن إختيار أسعار النفط سنة 1986 مما أدخل الجزائر في أزمة حادة أدت بها إلى التخلي عن النظام الإشتراكي والتوجه نحو إقتصاد السوق.

وقد رافق هذا التغير قيام الدولة بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية، والتي جاءت في إطار الإنفاقيات المبرمجة والتي إستدعت تدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تبنت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة. ولكن في سنة 2014 حدثت صدمة مضادة جعلت الإقتصاد الجزائري يعيش في دوامة من المتاهات. وهذا يدل على هشاشة الهيكل الإقتصادي حيث يعتبر هذا الأخير قطاع النفط والغاز الطبيعي بمثابة العمود الفقري للإقتصاد الجزائري لأن أغلب مداخلها محروقات تقدر بنسبة 97%. وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل تفادي الصدمات السلبية الناتجة عن إنخفاض الأسعار.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

المبحث الأول: دراسة تحليلية لعلاقة الصدمات النفطية بمتغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات وذلك بسبب عوائده المالية الضخمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر مصدر رئيسي لجلب العملة الصعبة. بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به النفط كمورد أساسي ووحيد لتلبية الاحتياجات، لذلك فإن أي تقلب في الأسعار يؤدي إلى حدوث صدمات إيجابية في حالة إرتفاع الأسعار وسلبية في حالة إنخفاض الأسعار وهذا ما يؤدي إلى تأثير أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل كبير.

المطلب الأول: عينة، بيانات ومنهجية الدراسة

في هذا الإطار، سيتم عرض بيانات (متغيرات الدراسة) وأهم المتطلبات النظرية للمنهج القياسي المستخدم الذي تم إختياره بغية تحقيق أهداف الدراسة. على أن يتم قياس أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية (تحديدا النمو الإقتصادي).

- عينة ومصدر بيانات الدراسة:

في هذه الدراسة، قمنا بدراسة أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية (تحديدا النمو الإقتصادي في الجزائر) وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط، لذلك أي تقلب في السعر يؤدي إلى حدوث صدمة سواء إيجابية أو سلبية.
 - تعتبر الصناعة البترولية العمود الفقري للنشاط الإقتصادي في الجزائر، سواء من حيث أرباحها وإيراداتها التي تتأثر بشكل كبير بوضع السوق البترولية العالمية. وأن أي تغير في أسعاره، يؤدي إلى صدمات حادة تؤثر على الاقتصاديات العالمية، خاصة البلدان التي تعتمد بشكل رئيسي على العائدات البترولية، مثل الاقتصاد الجزائري.
- بالنسبة لفترة الدراسة تبدأ من سنة 1970 إلى غاية سنة 2022، أين تغطي فترة الدراسة 52 سنة.

أما فيما يخص مصدر البيانات، فقد تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية وإجمالي عدد السكان من إحصائيات البنك الدولي، أما بالنسبة لإحصائيات الإنفاق الحكومي فتم الحصول عليها من إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، أما بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي فتم الحصول عليه من صندوق النقد الدولي، أما بالنسبة لإحصائيات سعر النفط تم الحصول عليها من موقع منظمة الأوبك و Statista.

- متغيرات الدراسة:

جدول رقم (03-01): متغيرات الدراسة

الدراسات السابقة	الرمز	التعريف	المتغيرات
(Christopher N. Ekong and Ekpeno L. Effiong (2015)). (Simeon Oludiran Akinleye and	GDP	هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

Stephen Ekpo (2013)).		الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوصاً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات.	
(Mamdouh Abdelmoula & Mohamed Abdelsalam (2020)).	Oilp	يقصد بسعر النفط قيمة برميل النفط (بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون) معبرا عنها بوحدة نقدية محددة (الدولار الأمريكي) وفي زمان ومكان معلوماتين.	سعر النفط
(Okunoye. Ismaila Hammed. Sabuur (2020)). (مومني لمياء (2018- (2019)).	Gov	يعتبر الإنفاق الحكومي إحدى المدخلات الرئيسية في عملية احتساب الميزانية العامة للدولة فعندما تكون إيرادات الدول أعلى من النفقات فإن الميزانية تحقق فائضا وعندما تكون الإيرادات مساوية للنفقات فإن الميزانية تكون متوازنة بينما في حالة إرتفاع النفقات وتجاوزه للإيرادات تحقق الميزانية عجزا.	الإنفاق الحكومي
(سي محمد بوثلجة (2016)). (Zekeriya Yildirim. Arif Arifli (2020)).	Reer	يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل من تذبذبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار	سعر الصرف الفعلي الحقيقي

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

		أنه يأخذ في الحساب التغيرات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية. ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشرا للمنافسة للإنتاج الوطني.	
(خولة عدنان، حسنة أقسام وعبد الجليل مقدم (2020)). (عبد الكريم مسعودي (2021)).	M2	هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية المتداولة في إقتصاد ما، ويتم إدراجها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العمومية.	الكتلة النقدية
(Ekundayo P. Mesagan. O. Yasiru Alimi. K. Adekunle Adebisi (2018)).	Pop	يعتمد إجمالي عدد السكان على التعريف الفعلي للسكان، والذي يشمل جميع المقيمين بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية.	إجمالي عدد السكان

المصدر: من إعداد الطالبة

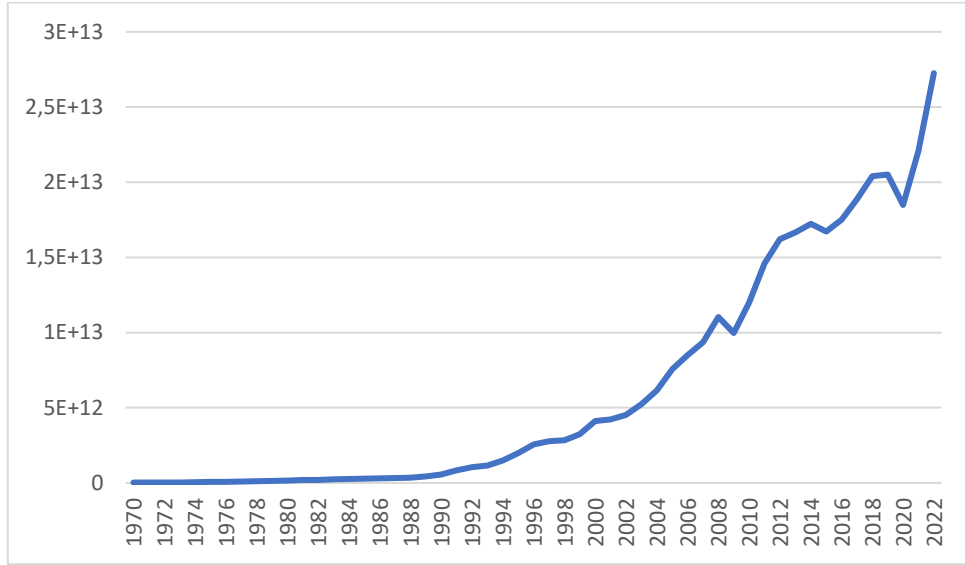
المطلب الثاني: علاقة الصدمات النفطية بالنمو الإقتصادي ومعدل البطالة والتضخم

• علاقة الصدمات النفطية بالنمو الإقتصادي:

يعرف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة في إنتاج السلع والخدمات الإقتصادية في فترة زمنية واحدة مقارنة بالفترة السابقة. يتم قياس النمو الإقتصادي من خلال الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو من خلال الناتج المحلي الإجمالي (GDP). في هذا الجزء سنقوم بتحليل تطور أسعار النفط مع تطور النمو الإقتصادي في الجزائر والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من (1970-2022).

الشكل رقم (03-01): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2022)

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الذي يمكن الإعتماد عليه في مجال التنمية الاقتصادية، إذ عرف هذا الأخير نموا مستمرا حيث إنتقل من 24.011 مليار دج سنة 1970 إلى 104.558 مليار دج سنة 1978، ويرجع هذا إلى إرتفاع أسعار النفط والذي نتج عنه إرتفاع الإيرادات النفطية بسبب الصدمة النفطية لسنة 1973 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها 34.504 مليار دج. لكن في سنة 1979 أدى الوضع السياسي في الشرق الأوسط إلى تعرض السوق العالمي للنفط مرة أخرى إلى صدمة نفطية ثانية حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 29.19 دولار أمريكي. وبسبب الحرب الإيرانية العراقية قامت الدول المستهلكة بزيادة الطلب من أجل التخزين والخوف من إرتفاع الأسعار، لكن هذه الزيادة في الطلب جعلت المملكة العربية السعودية تخفض من إنتاجها من أجل تقليل العرض. فإرتفعت الأسعار سنة 1980 لتصل إلى 35.52 دولار للبرميل وفي هذه السنة إنخفض إنتاج النفط الإيراني بسبب الحرب. إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حوالي 162.500 مليار دج. وإبتداء من سنة 1981 بدأت الأسعار في الإنخفاض إلى أن وصل السعر إلى 27.01 دولار للبرميل سنة 1985. لكن هذه التغيرات في الأسعار لم تأثر على الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت قيمته 291.300 مليار دج من نفس السنة.

لكن في سنة 1986 حدثت صدمة مضادة حيث إنخفضت الأسعار بشكل سريع إذ بلغ سعر البرميل الواحد 13.53 دولار، مما أدى إلى خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط عامة، والجزائر خاصة لأن إقتصادها يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، فهذه الصدمة أحدثت عجزا كبيرا في ميزانية الدولة وإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، مما فرض على الجزائر اللجوء إلى المديونية بسبب نقص عائدات النفط. لكن خلال حرب الخليج إرتفعت الأسعار بشكل حاد من 14.24 دولار للبرميل الواحد سنة 1988 إلى 22.26 دولار للبرميل سنة 1990. في هذه الفترة شهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نوعا من التذبذب إذ بلغ 555.80 مليار دج. لكن بعد الحرب مباشرة إنخفضت الأسعار بشكل حاد لتنتقل من 18.62 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 15.53 دولار للبرميل سنة 1994. لكن في سنة 1996 حدث إرتفاع في أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل الواحد 20.29 دولار أمريكي، حيث قفز فيها الناتج المحلي الإجمالي إلى 2570.00 مليار دج. لكن هذا الإرتفاع في الأسعار

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

لم يدم طويلا بسبب الصدمة الآسيوية لسنة 1998 والتي بسببها إنخفض سعر النفط إلى 12.28 دولار للبرميل، لكن هذا الإنخفاض في السعر لم يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ 2830.50 مليار دج.

ولكن إبتداء من سنة 1999 شهدت أسعار النفط ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2004 حيث إرتفع السعر من 17.48 دولار للبرميل إلى 36.05 دولار للبرميل. وفي هذه الفترة شهد الإقتصاد الجزائري إنتعاشا نتيجة إرتفاع الأسعار إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي 6149.11 مليار دولار سنة 2004. فهذا الإرتفاع في الأسعار ظل مستمرا إذ تخطى عتبة 50.64 دولار للبرميل سنة 2005 ليصل إلى عتبة 94.45 دولار للبرميل سنة 2008. حيث شهدت هذه الفترة إنخفاض المعروض النفطي بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي والتي إنعكست إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي إذ سجل أعلى إرتفاع بسبب الصدمة النفطية لسنة 2008 حيث قدر ب 11043.704 مليار دج، وفي هذه الفترة (2004-2008) قامت الحكومة الجزائرية بإتباع سياسة إقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الإقتصادي والتي تهدف إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة عن طريق رفع الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، تنفيذ برنامج لدعم النمو الإقتصادي. وإبتداء من سنة 2009 بدأت أسعار النفط في الإنخفاض إذ بلغت 61.06 دولار للبرميل وذلك بسبب زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية فهذا الإنخفاض في الأسعار أثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي إذ إنخفض إلى 9968.02 مليار دج. ولكن في سنة 2011 شهدت أسعار النفط إرتفاعا غير مسبوق إذ بلغ سعر البرميل الواحد 107.46 دولار مقارنة ب 77.45 دولار للبرميل سنة 2010. ففي سنة 2012 وصل سعر النفط إلى 109.4 دولار للبرميل وإنتهى بنفس المستوى تقريبا في سنة 2013 عند 105.87 دولار للبرميل فهذا الإرتفاع في الأسعار أدى إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

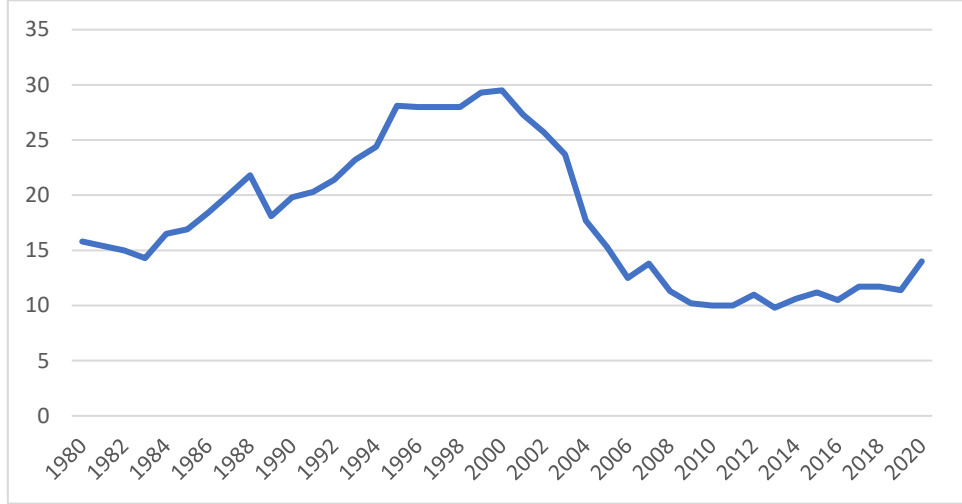
ولكن إبتداء من سنة 2014 حدثت صدمة سلبية نتج عنها إنخفاض مستمر في أسعار النفط إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له عند 40.76 دولار للبرميل سنة 2016 في حين يقابلها إرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ 17514.63 مليار دج فهذا التديني في أسعار النفط جعل السلطات الجزائرية تبحث عن حلول للخروج من هذه الصدمة حيث قامت بإتباع سياسة التقشف ودعم التنوع الإقتصادي والقيام بإصلاحات وتخصيص مبالغ مالية ضخمة من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي لدعم وترقية قطاعات خارج قطاع المحروقات. لكن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا بسبب الصدمة المزدوجة التي حدثت سنة 2020 الناتجة عن جائحة كورونا وإختيار أسعار النفط. فبسبب الجائحة شهدت السوق النفطية العالمية صدمة كبيرة لم تشهدها من قبل حيث إنخفضت الأسعار إلى 40.47 دولار للبرميل. كما أثرت هذه الجائحة وإنخفاض الأسعار سلبا على الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ في نفس السنة 18476.92 مليار دج وذلك بسبب إنخفاض عائدات النفط وبسبب الحضر والقيود التي فرضتها معظم دول العالم لمواجهة هذه الجائحة. ولكن بسبب الحرب الروسية الأوكرانية لسنة 2022 وتوقف إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا بسبب العقوبات المفروضة على روسيا شهدت الأسواق العالمية للنفط قفزة في الأسعار بلغ سعر البرميل الواحد 100.08 دولار للبرميل فهذا الإرتفاع في الأسعار إستفادت منه الجزائر حيث أثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ 27250.66 مليار دج.

- علاقة الصدمات النفطية بمعدل البطالة

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تعاني جميع دول العالم سواء نامية أو متطورة من ظاهرة البطالة. والجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من هذه الآفة حيث شهد إقتصادها معدلات بطالة مرتفعة.

الشكل رقم (03-02): معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي.

خلال الفترة (1980-1989) حاولت الحكومة الجزائرية إصلاح القطاعين الصناعي والزراعي من خلال تبني برامج إقتصادية تتمثل في المخطط الحماسي الأول والثاني من أجل إعادة التوازن الإقتصادي ومواصلة سياسة التشغيل، حيث سجلت معدلات البطالة مستويات مقبولة من 1980 إلى 1985، وهذه الفترة تزامنت مع وجود إستثمارات كبيرة ساعدت على إمتصاص اليد العاملة، ولكن في سنة 1986 واجهت الجزائر صدمة نفطية مضادة ناتجة عن إنخفاض أسعار النفط أدت إلى إنخفاض العائدات النفطية والتي نتج عنها شل حركة الإقتصاد الوطني في ذلك الوقت، وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى غلق بعض المؤسسات العمومية والقيام بالتسريح الجماعي للعمال بغية تخفيض النفقات العمومية مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة إذ سجلت أعلى نسبة لها سنة 1988 قدرت ب 21.8%. ومنه يمكن القول بأن هذه الصدمة كشفت عن مدى هشاشة الإقتصاد الجزائري ومدى إرتباطه بقطاع المحروقات.

وإبتداء من هذه الفترة عرفت معدلات البطالة تزايدا مستمرا إذ إنتقلت من 19.8% إلى 29.5% وهذا الإرتفاع ناتج عن إنخفاض النشاط الإقتصادي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب الإنخفاض الرهيب في أسعار النفط، إضافة إلى عجز المؤسسات العمومية بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خوصصتها، وتسريح عدد كبير من العمال بسبب توقف المشاريع الإستثمارية الأمر الذي نتج عنه أيضا إرتفاع معدلات البطالة، وكذلك بسبب النمو الديمغرافي المتزايد. وهذا ما دفع الحكومة إلى إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) سنة 1994 والذي يهدف إلى تخفيف الآثار الإجتماعية الناتجة عن تسريح العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب إقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء الوكالة

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

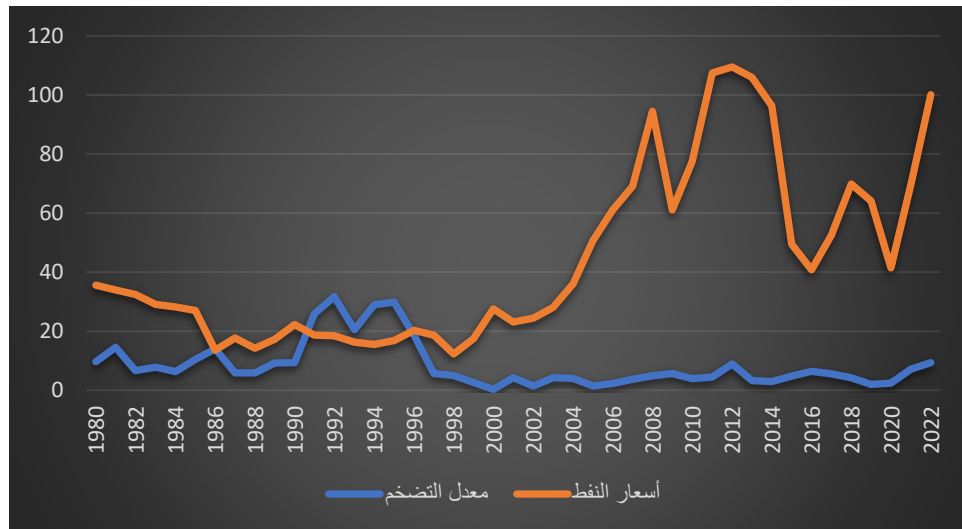
الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) سنة 1996 والتي تم تغيير إسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) سنة 2020.

وإبتداء من سنة 2001 عرفت معدلات البطالة إنخفاضاً كبيراً ومنتالياً، إذ إنتقلت من 27.3% سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2013، وهذا راجع إلى إنتهاج الجزائر سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لإنتعاش إيراداتها بعد الإرتفاع الذي عرفته أسعار النفط، حيث قامت الجزائر بإطلاق خمس برامج تنموية والتي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، ومن بينها تحسين معيشة الأفراد وتخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي من خلال خلق مناصب شغل ودعم الفلاحة للتخفيف من البطالة كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004 لفئة الشباب بغرض الإستفادة من مشاريعهم. ولكن بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للتخفيف من معدلات البطالة إلا أنه خلال الفترة 2014-2020 عرفت معدلات البطالة إرتفاعاً مستمراً إذ إنتقلت من 10.6% إلى 14% على التوالي وذلك راجع إلى الصدمة المزدوجة الناتجة عن إنهيار أسعار النفط والأزمة الصحية (كورونا) التي عرفتها البلاد، وبسبب الجائحة تم فرض تدابير وقائية من أجل الوقاية والقضاء على هذا الوباء تم فرض حجر صحي زاد من حدة البطالة مما أدى إلى فقدان الوظائف بشكل دائم أو مؤقت.

علاقة الصدمات النفطية بالتضخم

إن وجود التضخم في الإقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الإقتصادية المتبعة في تحقيق أهم هدف ألا وهو الحفاظ على مستوى الإستقرار العام للأسعار. والجزائر كغيرها من الدول التي تواجه مشكلة التضخم منذ القدم فهي تسعى إلى مواجهة هذا المشكل الإقتصادي الذي شل حركة الإقتصاد الوطني.

الشكل رقم (03-03): تأثير الصدمات النفطية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي و opec.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت مستويات عالية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 1986 إذ إنتقل من 9.7% إلى 14%. وفي هذه الفترة شهدت أسعار النفط تقلبات شديدة إذ إنتقل سعر النفط من 35.52 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13.53 دولار للبرميل وهنا وقعت الجزائر في أخطر مأزق إقتصادي يتمثل في الصدمة النفطية المعاكسة الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط وضعف القدرة الشرائية للمواطنين. وابتداء من سنة 1990 قفز التضخم من 16.65% ليرتفع إلى 25.88% سنة 1991 ليصل إلى أعلى مستوى 31.66% سنة 1992 وفي هذه الفترة قامت الجزائر بالتحكم في التضخم من خلال تثبيت الأجور. لينخفض معدل التضخم سنة 1993 حيث قدر بـ 20.54% ولكن هذا الانخفاض كان مؤقت ليعود إلى الارتفاع خلال الفترة 1994-1995 ليصل إلى 29.04% و 29.77% على التوالي. ويرجع هذا الارتفاع إلى استمرار التوترات التضخمية والانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق حيث عرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة المحلية والتي نتج عنها أضرار مست مستويات أسعار المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد من ارتفاع التضخم من سنة لأخرى. وهنا اضطرت الجزائر إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي. في حين قابلها إنخفاض أسعار النفط في نفس الفترة.

وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي تم تحرير الأسعار حيث إنخفض معدل التضخم سنة 1996 إلى 18.7%، ثم عرف تراجعاً حيث وصل إلى 5.7% سنة 1997، ليستمر في الإنخفاض إلى 2.6% سنة 1999، ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بـ 0.3%، وهذه الفترة تزامنت مع إرتفاع أسعار النفط إذ إنتقل السعر من 20.29 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 27.6 دولار للبرميل سنة 2000. وبعدها عرفت معدلات التضخم تذبذبات بين الإرتفاع والإنخفاض حيث إرتفع سنة 2001 ليصل إلى 4.2% ثم إنخفض في السنة الموالية ليصبح 1.4% ليعود إلى الإرتفاع سنة 2003 إلى 4.3%، ثم رجع للإنخفاض لسنتين متتاليتين إلى 4% سنة 2004 وإلى 1.4% سنة 2005 ثم رجع ليرتفع مرة أخرى إبتداء من سنة 2006 إلى 2.3% ثم إلى 3.7% سنة 2007 ليواصل الإرتفاع خلال 2008 و 2009 مسجلاً 4.9% و 5.7% على التوالي. يعود إرتفاع معدل التضخم لسنة 2007 إلى إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية، حيث عرفت سنة 2007 زيادة في إستيراد المنتجات الزراعية، وإرتفاع الأسعار العالمية خاصة الحبوب والحليب ومشتقاته التي تستوردها الجزائر بكميات معتبرة. وفي هذه الفترة عرفت أسعار النفط تقلبات شديدة بين الإرتفاع والإنخفاض وفي ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 زاد الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى إرتفاع السعر إلى 94.45 دولار للبرميل. بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلى أن التوترات التضخمية إستمرت لتسجل أعلى معدل سنة 2012 بـ 8.9% والذي يعود إلى إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية والمنتجات الفلاحية والذي يعتبر تضخم محلي هيكلي. وفي سنة 2013 بلغ التضخم نسبة 3.3% بعد أن سجل أعلى مستوياته سنة 2012. وفي هذه الفترة تجاوزت أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل لتصل سنة 2012 و 2013 إلى 109.4 دولار و 105.87 دولار للبرميل على التوالي.

تهدف الحكومة الجزائرية إلى إبقاء هذه النسبة في حدود 2.9% سنة 2014 حيث قامت الحكومة بوضع سياسة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية. وبعد سنتين متتاليتين من التراجع، عرف التضخم تسارعاً من 4.8% سنة 2015 إلى 6.4% سنة 2016. ليتباطئ في سنة 2017 ليبلغ 5.6% ليتراجع التضخم إلى مستوى 2% سنة 2019، منخفضاً من 4.3% خلال 2018.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تعاني الجزائر من أزمة اقتصادية منذ أكثر من 5 سنوات ونصف، بسبب تراجع أسعار النفط في السوق الدولية بالإضافة إلى الأزمة الصحية التي عرفتها البلاد سنة 2019 و2020. وفي سنة 2021 سجل التضخم نسبة 7.2% لتنتقل إلى أعلى نسبة سنة 2022 ب 9.3% حيث تميزت هذه السنة بإرتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية المستوردة.

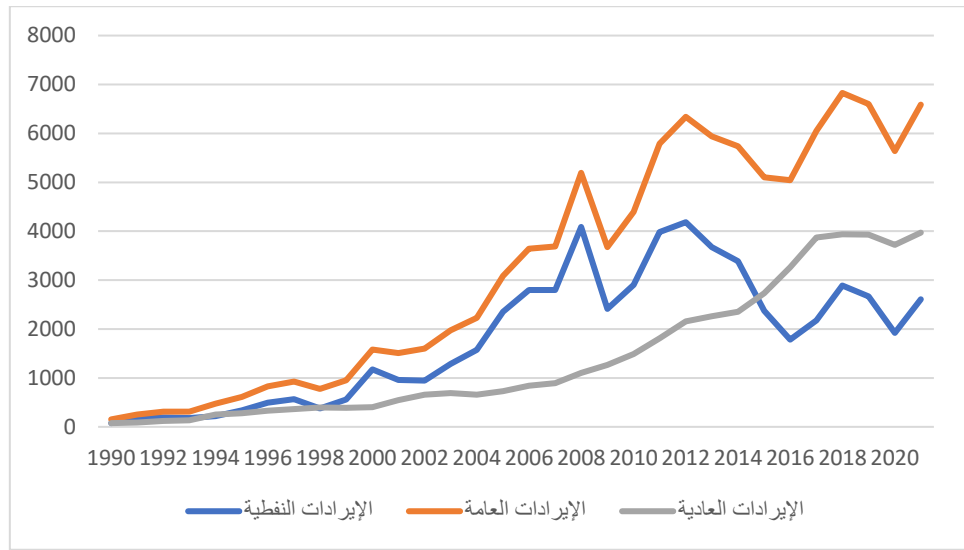
المطلب الثالث: علاقة الصدمات النفطية بالموازنة العامة والسياسة النقدية

تشكل الصدمات النفطية قلق كبير لدى الدول المصدرة للنفط والجزائر خاصة لأنها تؤثر على وضعية التوازن الداخلي للإقتصاد، لأنها تعتمد على ريع النفط لرسم سياساتها التنموية. لذلك أي تقلب في أسعار النفط يؤدي إلى حدوث مشاكل في الإقتصاد.

- العلاقة بين صدمات النفط والموازنة العامة

تعتمد الجزائر بشكل كبير على إيرادات الجباية النفطية لتمويل ميزانيتها العامة، حيث تعتبر أهم مصدر ضمن هيكل الإيرادات العامة، فهذا الأخير يرتبط بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط.

الشكل رقم (03-04): تطور الإيرادات العامة والإيرادات النفطية والعادية في الجزائر للفترة (1990-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير البنك المركزي وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

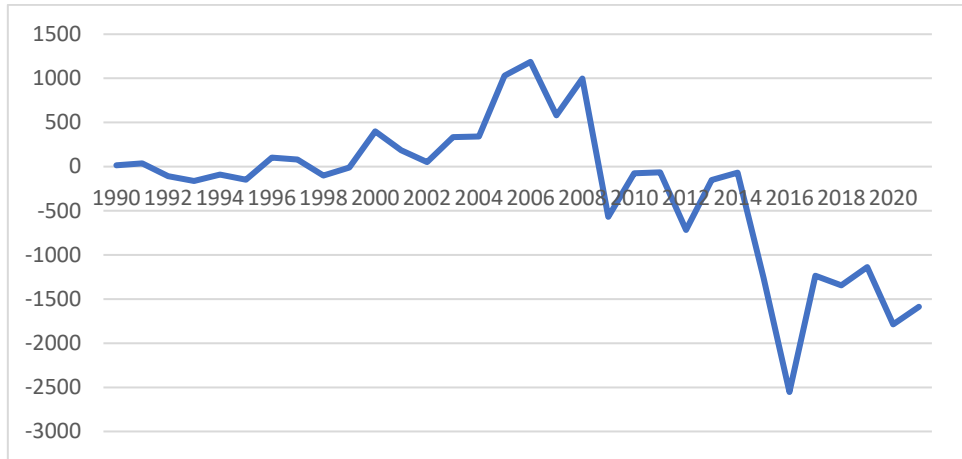
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة تتبع تطور سلوك الإيرادات النفطية لأنها تمثل جزءا كبيرا من موارد الدولة ثم تأتي بعدها الإيرادات العادية. فإبتداء من الفترة (1990-2006) عرفت الإيرادات العامة تزايدا كبيرا إذ إنتقلت من 152.5 مليار دج سنة 1990 إلى 3639.9 مليار دج سنة 2006، أي تضاعفت بمقدرا 23 مرة خلال 16 سنة. كما نلاحظ أن حجم الإيرادات النفطية أكبر من حجم الإيرادات العادية خلال هذه الفترة. وفي سنة 2008 زادت الإيرادات العامة إذ بلغت 5190.4 مليار دج مقارنة ب 3687.9 مليار دج سنة 2007 فهذا الإرتفاع ناتج عن إرتفاع عائدات المحروقات، وفي المقابل إنتقلت الإيرادات النفطية من 2796.8 مليار دج سنة 2007 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008 حيث صاحب هذه الفترة إرتفاع في أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل الواحد 94.45 دولار في حين بلغت الإيرادات العادية سنة

2008 مبلغا إجماليا قدره 1101.8 مليار دج مقارنة بسنة 2007 إذ بلغت 890.9 مليار دج أي بإرتفاع قدرة 23.67%. وفي سنة 2012 وصلت الإيرادات العامة إلى أعلى ذروة قدرت ب 6339.3 مليار دج مقابل 5790.1 مليار دج سنة 2011، أي زيادة بنسبة (9.48%). بعد الإنخفاض الحاد لسنة 2009، فإن الإيرادات العامة إرتفعت بمبلغ 2663.3 مليار دج خلال ثلاثة سنوات (72.45%). حيث وصل سعر النفط في هذه السنة إلى أعلى قيمة 109.45 دولار للبرميل. فهذا الإرتفاع في سعر النفط أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية حيث إنتقلت من 3979.7 مليار دج سنة 2011 إلى 4184.4 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة قدرها (5.56%). في حين بلغت الإيرادات العادية في سنة 2012 مبلغا قدره 2155 مليار دج مقابل 1840.4 مليار دج أي بزيادة قدرها 314.6 مليار دج.

وإبتداء من سنة 2013 إلى غاية 2016 بدأت الإيرادات العامة في الإنخفاض إذ إنتقلت من 5940.9 مليار دج إلى 5042.2 مليار دج أي بإنخفاض قدره (-898.7) مليار دج. فهذا الإنخفاض المستمر ناتج عن إنخفاض أسعار النفط إذ وصلت إلى أدنى مستوى لها 40.76 دولار للبرميل سنة 2016. مما أدى إلى إنخفاض الإيرادات النفطية إذ بلغت سنة 2016 مبلغا إجماليا قدره 1781.8 مليار دج مقابل 3678.1 مليار دج سنة 2013. في حين إرتفعت الإيرادات العادية من 2262.8 مليار دج سنة 2013 إلى 3261.1 مليار دج سنة 2016.

ولكن إبتداء من سنة 2017 إلى غاية 2018 بدأت الإيرادات العامة في الإرتفاع إذ إنتقلت من 6047.9 مليار دج إلى 6826.9 مليار دج أي بإرتفاع قدره 779 مليار دج. فهذا الإرتفاع ناتج عن إرتفاع أسعار النفط إذ إنتقل سعر البرميل الواحد من 52.43 دولار إلى 69.78 دولار للبرميل. وهذا الإرتفاع في أسعار النفط صاحبه زيادة في الإيرادات النفطية بنسبة 32.61% إذ إنتقلت من 2177 مليار دج إلى 2887.1 مليار دج. في المقابل بلغت الإيرادات العادية سنة 2018 مبلغا إجماليا قدره 3939.7 مليار دج مقابل 3870.9 مليار دج سنة 2017 أي بزيادة قدرها 68.8 مليار دج. وإبتداء من سنة 2019 بدأت الإيرادات العامة تنخفض إلى غاية سنة 2020 إذ سجلت قيمة قدرت ب 5640.9 مليار دج مقابل 6601.6 مليار دج سنة 2019 أي بإنخفاض قدره (-960.7) مليار دج. فهذا الإنخفاض ناتج عن الصدمة المزدوجة التي شهدتها الجزائر جائحة كوفيد وصدمة إنخفاض أسعار النفط. مما أدى إلى إنخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (-27.9%) وإنخفاض الإيرادات العادية بنسبة (-5.43%). لتعود الإيرادات العامة للإرتفاع سنة 2021 حيث سجلت مبلغا قدره 6586.6 مليار دج مقارنة ب 5114.087 مليار دج سنة 2020 أي بإرتفاع قدره 1472.513 مليار دج. وإرتفاع كل الإيرادات النفطية والإيرادات العامة بقيمة 687.6 مليار دج و251.6 مليار دج.

الشكل رقم (03-05): تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني.

تعد الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية لتوجيه البرامج السياسية والإقتصادية للدولة. كما أنها أدوات مهمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تحقيق أعلى مستوى للنمو عن طريق أدوات الموازنة والمتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة. وفي الجزائر ترتبط الموازنة العامة إرتباطا وثيقا بأسعار النفط. فإذا حدث أي تقلب في الأسعار يؤدي إلى حدوث فائض أو عجز في الموازنة العامة. كما أن رصيد الموازنة يمثل الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فعندما تفوق الإيرادات العامة النفقات العامة يكون الرصيد موجبا والعكس.

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن رصيد الميزانية إنتقل من مبلغ 16 مليار دج سنة 1990 إلى مبلغ 36.8 مليار دج سنة 1991 أي بتحقيق فائض قدره 20.8 مليار دج. فهذا الفائض في الموازنة ناتج عن إرتفاع أسعار النفط بسبب حرب الخليج إذ بلغ سعر البرميل الواحد 22.26 دولار. وفي سنة 1992 سجلت أول عجز لها قدر ب (108.267) مليار دج وإستمر هذا العجز إلى غاية 1995 حيث قدر ب (147.886) مليار دج فهذا العجز في الموازنة ليس سببه إنخفاض أسعار النفط فقط وإنما زيادة النفقات العامة. وفي سنة 1996 حققت الموازنة إرتفاع بلغ 100.548 مليار دج لينخفض إلى 81.472 مليار دج سنة 1997 أي بإنخفاض قدره (19.076) مليار دج. فهذا الإنخفاض في الموازنة ناتج عن إنخفاض في أسعار النفط إذ إنتقل سعر البرميل الواحد من 20.29 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 18.68 دولار للبرميل سنة 1997 لكن هذه الحالة لم تدم طويلا لتشهد بعد هذا الإنخفاض عجزا في الموازنة من 1998 إلى 1999 إذ قدر هذا العجز بمبلغ (-) (90.042) مليار دج، وهذا بسبب الإضطرابات التي ميزت الأسواق النفطية وتدهور الأسعار.

إبتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 حققت الموازنة العامة فائضا حيث تم تسجيل أعلى قيمة سنة 2006 قدرت ب 1186.911 مليار دج وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى تبني إستراتيجيات جديدة لتمويل برامج التنمية الإقتصادية. فعلى الرغم من إرتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها سنة 2012 إلى 109.45 دولار للبرميل إلا أن الموازنة العامة حققت عجزا قدره (-718.8) مليار دج وهذا ناتج عن زيادة النفقات العامة حيث قامت الحكومة في هذه الفترة بتخصيص مبالغ مالية كبيرة لتمويل الإستثمارات العمومية والعمل على إستكمالها. كما أن الصدمة النفطية لسنة 2014 زادت

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

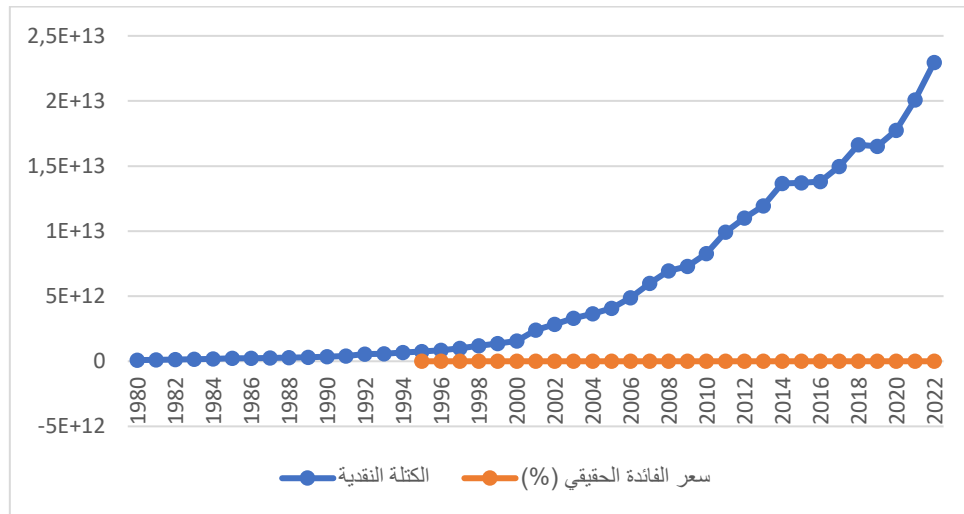
من حدة هذا العجز مما دفع السلطات الجزائرية إتباع سياسة التقشف من خلال تقليص حجم النفقات العامة والعمل على تنويع الإقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تخفيف حدة العجز.

وإبتداء من سنة 2016 سجلت الموازنة العامة أكبر عجز قدر ب (2553.8-) مليار دج ليبدأ هذا العجز في التناقص إلى غاية 2019 إذ سجل عجزا متناقصا بقيمة (1139.77-) مليار دج وهذا راجع إلى إتباع السلطات سياسة ترشيد النفقات الحكومية بسبب نقص الإيرادات النفطية وتحميد بعض المشاريع الإستثمارية. لكن هذا العجز إستمر إلى غاية 2021 وهذا بسبب الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا وصدمة أسعار النفط لسنة 2020.

- العلاقة بين الصدمات النفطية والسياسة النقدية

بعد إستعمار دام 132 سنة حصلت الجزائر في 05 جويلية 1962 على الإستقلال، وفي هذه الفترة حاولت الدولة الجزائرية تجسيد معالم السيادة الوطنية من خلال إلغاء التبعية وبناء نظام إقتصادي متين منفصل بالكامل عن فرنسا. حيث قامت بإنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 والذي أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة وتسيير الكتلة النقدية، توجيه ومراقبة القروض، إعادة الخصم وتسيير إحتياطات الصرف الأجنبي وتم إصدار العملة الوطنية الرسمية الدينار الجزائري في 10 أفريل 1964. وخلال هذه الفترة كان الإقتصاد الجزائري يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبتقاطع عام محتكر من طرف الدولة وإمتلاكها لوسائل الإنتاج وإنشاء مؤسسات وطنية عمومية وإحتكار التجارة الخارجية. وفي هذه الفترة واجهت السياسة النقدية صعوبات وعراقيل، بسبب محدودية عمل البنك المركزي حيث كان يقوم بتمويل عجز الميزانية العامة فقط. ومنه يمكن القول أن الخزينة العمومية سيطرت على معظم عمليات التمويل. وهذا ما دفع السلطات النقدية إلى إصدار قانون النقد والقرض 90-10 والذي تدرج فيه أهم الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري والتي كانت في إطار الإصلاحات الإقتصادية للتحويل نحو إقتصاد تحكمه قواعد السوق. وأهم ما ميز هذا القانون هو إعطاء الإستقلالية التامة للبنك المركزي وأصبح هو المسؤول عن بناء السياسة النقدية، وبموجب هذا القانون أصبحت البنوك تمارس دورها الإقتصادي والذي يتمثل في الوساطة المالية.

الشكل رقم (03-06): أدوات السياسة النقدية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن حجم الكتلة النقدية في الجزائر كانت ثابتة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 1989 لأنه كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل الأنشطة الإستثمارية الأمر الذي أدى إلى غياب معالم السياسة النقدية لأن الخزينة العمومية كانت تتدخل في مهام وصلاحيات البنك المركزي، إضافة إلى الضائقة المالية الخارجية لسنة 1986 الناتجة عن إهيار أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي يعتبر عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث أن المشكل الكبير والرئيسي في الإقتصاد الجزائري هو أن سعر البرميل فاق عتبة 30 دولار سنة 1980 لينزل إلى 13.53 دولار سنة 1986. والذي نتج عنه انخفاض الإنتاج بسبب انخفاض الموارد المالية وظهر مشكل تمويل هذا الإنتاج بالمواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات. ومن هنا أصبح الإقتصاد الجزائري بحاجة ماسة إلى التمويل. وللخروج من هذه الوضعية كان لا بد من اعتماد إصلاحات إقتصادية. وإبتداء من سنة 1990 شهدت الكتلة النقدية تطورا مستمرا نظرا للإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري خاصة قانون النقد والقرض 90-10، والذي يعكس الأهداف التي جاء بها هذا القانون، والمتمثلة أساسا في التحكم في نمو الكتلة النقدية.

لكن ما نراه من خلال الشكل أعلاه أن الكتلة النقدية في الجزائر عرفت إرتفاعا مستمرا منذ بداية الإصلاح النقدي إذ إنتقلت من 343.324 مليار دج سنة 1990 إلى 584.183 مليار دج سنة 1993 وهذا بسبب سياسة التوسع والدعم الحكومي والتي نتج عنها زيادة الإصدار النقدي لتغطية عجز الميزانية العامة، مما أدت إلى ظهور ضغوطات تضخمية أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. وعلى الرغم من هذا إلا أن الكتلة النقدية إستمرت في الإرتفاع إذ إنتقلت من 675.928 مليار دج سنة 1994 إلى 1559.914 مليار دج سنة 2000، وخلال هذه الفترة تبنى البنك المركزي الجزائري سياسة نقدية إنكماشية لإيقاف عملية الإصدار النقدي. وفي هذه الفترة شهدت معدلات التضخم إرتفاعا مما دفع بالبنك المركزي إلى تخفيض معدلات الفائدة الحقيقية حيث سجلت إنخفاض سالب سنة 1995 قدر ب (-7.90%) و (-4.04%) سنة 1996. ليسجل بعدها إرتفاعا موجبا سنة 1997 قدر ب 8.13%. ولكن خلال الفترة 1998 شهدت الجزائر صدمة نفطية سلبية ناتجة عن إنخفاض أسعار النفط والذي نتج عنها إنخفاض الإيرادات النفطية مما دفع بالسلطات النقدية على إبقاء معدل الفائدة الحقيقي مرتفع إذ قدر ب 15.10%، في حين يقابله إنخفاض في معدل التضخم. لتشهد بعد الصدمة معدلات الفائدة الحقيقية إنخفاض خلال الفترة (1999-2000).

وإبتداء من سنة 2001 إلى غاية 2014 عادت أسعار النفط إلى الإرتفاع مما أعطى نوعا من الراحة المالية مما إنعكس إيجابا على أداء السياسة النقدية. حيث سجلت الكتلة النقدية إرتفاعا قدر بقيمة 2403.0694 مليار دج سنة 2001. وهذه السنة تزامنت مع قيام الجزائر بتنفيذ مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، حيث إستمرت الكتلة النقدية في الإرتفاع لتنتقل من 2836.8743 مليار دج سنة 2000 إلى 4070.4426 مليار دج سنة 2005، لتواصل الإرتفاع مسجلة 7292.6947 مليار دج سنة 2009 إذ يعود السبب في ذلك إلى إطلاق السلطات برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009). وخلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية لسنة (2010-2014) إرتفعت الكتلة النقدية حيث سجلت 13663.9116 مليار دج سنة 2014. وخلال هذه الفترة تراوحت معدلات الفائدة الحقيقية بين الإيجابية والسلبية حيث سجلت سنة 2001 قيمة إيجابية قدرت ب 10.02% لتتخفض إلى 7.16% سنة 2002، ليشهد بعدها معدلات سالبة إبتداء من سنة 2003 إلى غاية 2006 قدرت ب (-0.18% و -2.30%) على التوالي. لتعود إلى الإرتفاع سنة 2007

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

لتبلغ 1.50% لتعود للانخفاض مرة أخرى سنة 2008 ليبلغ (-6.33%) ليشهد بعدها إرتفاع غير مسبوق حيث بلغت 21.56% سنة 2009. ليعود مرة أخرى للانخفاض لسنتين متتاليتين (2010-2011) حيث سجل (-6.99% و-8.65%) على التوالي. ثم عادت للإرتفاع خلال ثلاث سنوات التالية (2012، 2013، 2014) إذ بلغ (0.50%، 8.10%، 8.32%) على التوالي.

لكن بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014 شهدت البنوك نقص في السيولة مما دفع السلطات النقدية إلى ضخ السيولة، والذي نتج عنه إرتفاع في الكتلة النقدية إذ إنتقلت من 13704.5114 مليار دج سنة 2015 إلى 16636.7124 مليار دج سنة 2018 في حين صاحب هذه الفترة تسجيل معدلات فائدة حقيقية موجبة إذ إنتقلت من 15.45% سنة 2015 لتتخفف إلى 1.16% سنة 2018 بالإضافة إلى إنخفاض معدل التضخم وهذا يدل على نجاح السياسة النقدية المتبعة، كما قامت السلطات العمومية سنة 2017 باللجوء إلى التمويل غير التقليدي لتفادي الإستدانة الخارجية. لتشهد الكتلة النقدية سنة 2019 إنخفاض إلى 16510.6841 مليار دج مقارنة ب 16636.7124 مليار دج سنة 2018 وهذا الإنخفاض راجع إلى جائحة كورونا وخوف الأفراد من إيداع أموالهم في البنوك بسبب نقص السيولة لدى البنوك بالإضافة إلى إلغاء التمويل غير التقليدي. فعلى الرغم من إستمرار جائحة كورونا في إعاقه النشاط الإقتصادي إلا أن الكتلة النقدية إستمرت في الإرتفاع إذ إنتقلت من 17740 مليار دج سنة 2020 إلى 22955.3474 مليار دج سنة 2022 حيث قام البنك المركزي في سنة 2021 بإطلاق برنامج خاص لإعادة التمويل لفائدة البنوك بهدف ضمان سيولة إضافية للبنوك ودعم إنعاش الإقتصاد الوطني. كما عرفت معدلات الفائدة الحقيقية إرتفاع خلال سنتين (2019-2020) حيث سجلت (8.51% و13.71%) على التوالي كما شهد التضخم خلال هذه الفترة تراجع، ليشهد بعدها إرتفاع في التضخم مما دفع بالبنك المركزي إلى تطبيق معدلات فائدة حقيقية سالبة (-6.54% و-9.78%) خلال سنتين متتاليتين 2021 و2022، بغية التخفيف من حالة الركود الإقتصادي التي تشهدها البلاد وتخفيض معدلات التضخم.

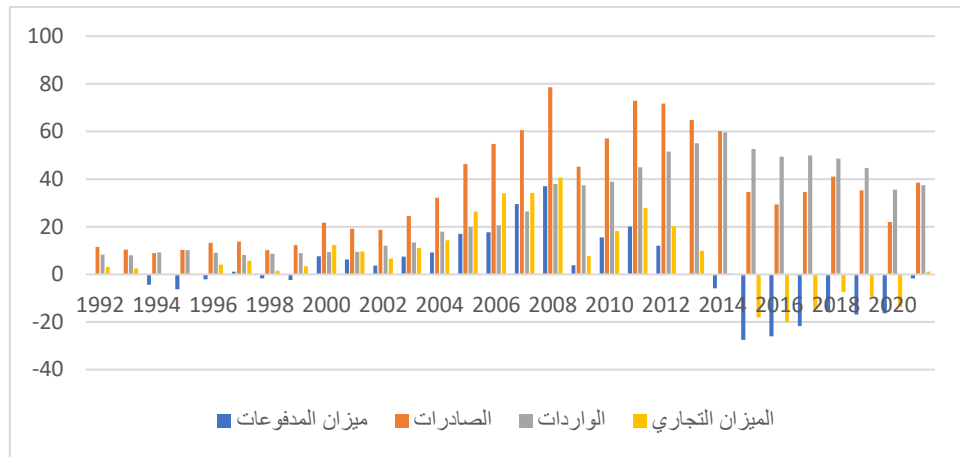
المطلب الرابع: علاقة الصدمات النفطية بالتوازن الخارجي

إن هيكل المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي.

الفرع الأول: علاقة الصدمات النفطية بميزان المدفوعات

يرتبط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات لذلك أي تقلب في أسعار النفط يؤدي إلى حدوث هزات عنيفة في الإقتصاد الوطني، والتي تظهر في ميزان المدفوعات لأنه يعتبر مرآة عاكسة لوضعية الإقتصاد الداخلي والخارجي للدولة. وبما أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات نجد رصيد ميزان المدفوعات يتراوح بين الفائض والعجز لأنه يتأثر بأهم عنصر من عناصره ألا وهو الحساب الجاري الذي يتكون من الميزان التجاري والذي يتعلق بتجارة السلع فقط من صادرات وواردات.

الشكل رقم (03-07): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1992-2021).



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري.

من خلال الشكل رقم (03-07) أعلاه نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل فائض ضعيف سنة 1992 قدر بـ 0.23 مليار دولار وهذا راجع إلى إرتفاع صادرات المحروقات بـ 11.51 مليار دولار مقابل الواردات بـ 8.30 مليار دولار والذي نتج عنه فائض في رصيد الميزان التجاري قدر بـ 3.21 مليار دولار في نفس السنة. لينتقل هذا الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجز مستمرا إبتداء من سنة 1993 إلى غاية 1999 (-0.01 مليار دولار إلى -2.38 مليار دولار) وهذا العجز ناتج عن إنخفاض صادرات الجزائر من المحروقات وفي ظل عدم وجود صادرات أخرى خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى حرب الخليج لسنة 1990 والتي نتج عنها إنخفاض في أسعار النفط. أما بالنسبة إلى واردات الجزائر فقد عرفت نوعا ما إستقرار في القيمة من 8.30 مليار دولار سنة 1993 إلى 8.96 مليار دولار سنة 1999، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 1995 قدرت بـ 10.10 مليار دولار. أما بالنسبة إلى رصيد الميزان التجاري سجل تذبذبا موجبا خلال 8 سنوات هذه حيث ظل موجبا بين الإرتفاع والإنخفاض من 3.21 مليار دولار سنة 1992 إلى 3.36 مليار دولار سنة 1999، لكن في سنة 1994 سجل الميزان التجاري رسيدا سالبا قدر بـ (-0.26) مليار دولار وهذا بسبب إنخفاض الصادرات إلى 8.89 مليار دولار وإرتفاع الواردات إلى 9.15 مليار دولار. ليشهد بعدها رسيدا موجبا في ميزان المدفوعات دام 14 سنة إبتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 حيث سجلت أعلى قيمة له سنة 2008 قدرت بـ 36.99 مليار دولار ليشهد بعدها إنخفاضا حادا قدر بـ 3.86 مليار دولار سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية. ليعود بعدها للإرتفاع سنة 2010 إذ سجل رسيدا موجبا قدر بـ 15.58 مليار دولار ليشهد بعدها تراجع في فائض ميزان المدفوعات سنة 2013 قدر بـ 0.13 مليار دولار. كما سجل رصيد الميزان التجاري فائضا إذ إنتقل من 12.30 مليار دولار سنة 2000 إلى 40.60 مليار دولار سنة 2008، ليعرف بعدها إنخفاضا حادا سنة 2009 بقيمة 7.78 مليار دولار وهذا بسبب أزمة الرهن العقاري لسنة 2008. ليعود بعدها إلى الإرتفاع حيث حقق أعلى قيمة له سنة 2011 قدرت بـ 27.94 مليار دولار ليبدأ في التراجع سنة 2012 إلى 20.17 مليار دولار ثم إلى 9.88 مليار دولار سنة 2013. وبسبب إرتفاع أسعار النفط إرتفعت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة (2000-2013)، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 قدرت بـ 78.59 مليار دولار لتتخفص إلى 45.19 مليار دولار سنة 2009، لتعود للإرتفاع إلى غاية 2013 حيث سجلت قيمة قدرت بـ 64.87 مليار دولار، كما حققت

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الصادرات خارج المحروقات إرتفاعا قدر ب 1.23 مليار دولار سنة 2011 مقارنة بالسنوات السابقة حيث سجلت مستويات ضعيفة. في حين عرفت الواردات إرتفاعا خلال هذه الفترة إذ إنتقلت من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى 54.99 مليار دولار سنة 2013.

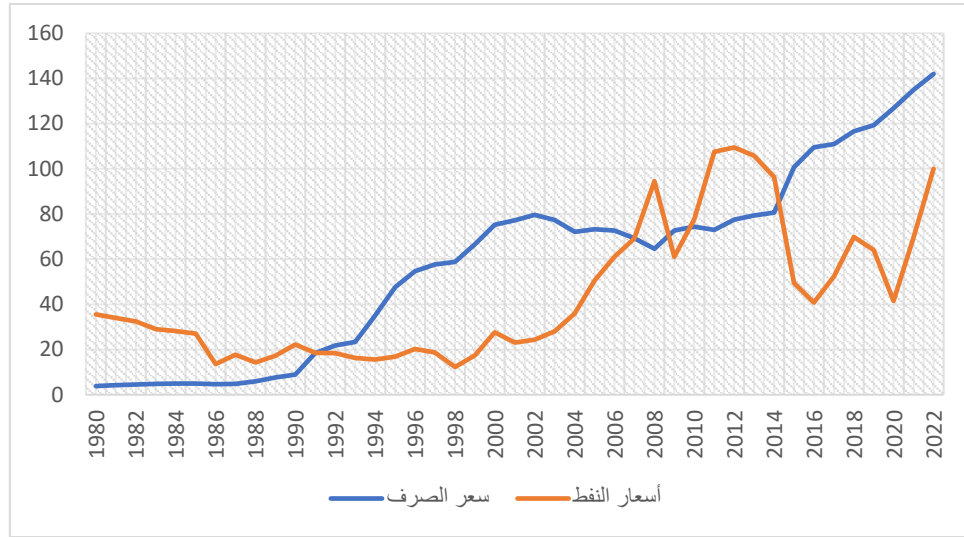
ولكن بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014 إنخفضت صادرات المحروقات إلى 33.08 مليار دولار سنة 2015 مقارنة ب 58.46 مليار دولار سنة 2014 أي إنخفاض بنسبة 43.41%، وهذا الإنخفاض راجع إلى التوسع في إنتاج النفط الصخري وضعف الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى إنخفاض أسعار النفط. كما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت تراجعا سنة 2015 قدر ب 1.48 مليار دولار مقارنة ب 1.67 مليار دولار سنة 2014. في حين شهدت الواردات إنخفاضا سنة 2015 قدر ب 52.65 مليار دولار مقارنة ب 59.67 مليار دولار سنة 2014 أي إنخفاض بنسبة 11.76%. ليتقل الفائض في رصيد الميزان التجاري من 0.46 مليار دولار سنة 2014 إلى عجز قدر ب 18.08 مليار دولار سنة 2015. فهذا العجز الحاد في رصيد الميزان التجاري أدى إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات إذ سجل عجزا كبيرا سنة 2015 قدر ب 27.54 مليار دولار مقارنة ب 5.88 مليار دولار سنة 2014. فعلى الرغم من إنتعاش أسعار النفط حيث إنتقلت الأسعار من 40.6 دولار للبرميل سنة 2016 إلى 69.78 دولار للبرميل سنة 2018 إلا أن العجز في رصيد ميزان المدفوعات ظل مستمر خلال هذه الفترة حيث قدر هذا العجز ب 26.03 مليار دولار سنة 2016 لينخفض إلى 15.82 مليار دولار سنة 2018. في حين سجلت صادرات المحروقات إرتفاعا ملحوظا حيث إنتقلت من 29.31 مليار دولار سنة 2016 إلى 41.11 مليار دولار سنة 2018 وخلال هذه السنة ولأول مرة تجاوزت الصادرات خارج المحروقات عتبة 2.2 مليار دولار سنة 2018 مقارنة ب 1.39 مليار دولار سنة 2016. أما فيما يخص الواردات فقد سجلت إنخفاضا بنسبة (1.75%) إذ إنتقلت من 49.44 مليار دولار سنة 2016 إلى 48.57 مليار دولار سنة 2018، فعلى الرغم من إرتفاع أسعار النفط إلا أن رصيد الميزان التجاري سجل عجزا مستمرا إنتقل من 20.13 مليار دولار سنة 2016 إلى 7.46 مليار دولار سنة 2018، فهذا العجز في رصيد الميزان التجاري يعود إلى ضعف الصادرات وإرتفاع الواردات. لكن هذا الإرتفاع في أسعار النفط لم يدم طويلا إذ إنخفض السعر من 64.04 دولار للبرميل سنة 2019 إلى 41.47 دولار للبرميل سنة 2020، فهذا الإنخفاض في السعر نتج عنه إنخفاض في قيمة صادرات المحروقات بنسبة (40%)، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد إنخفضت بشكل ضعيف إذ إنتقلت من 2.07 مليار دولار سنة 2019 إلى 1.91 مليار دولار سنة 2020، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت أيضا إنخفاضا قدر ب 9.08 مليار دولار خلال هذه الفترة. في حين سجل رصيد الميزان التجاري عجزا مرتفعا إذ إنتقل من 9.32 مليار دولار سنة 2019 إلى 13.62 مليار دولار سنة 2020 والذي نتج عنه عجزا في رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل عجزا سنة 2019 قدره 16.93 مليار دولار لينخفض هذا العجز بشكل طفيف سنة 2020 إلى 16.37 مليار دولار.

لكن في سنة 2021 شهدت أسعار النفط إرتفاعا إذ بلغ سعر البرميل الواحد 69.89 دولار إلى جانب إرتفاع الصادرات إلى 38.56 مليار دولار مقارنة ب 21.93 مليار دولار سنة 2020 وإرتفاع الواردات من 35.55 مليار دولار سنة 2020 إلى 37.41 مليار دولار سنة 2021 والذي نتج عنه فائض في رصيد الميزان التجاري قدر ب 1.15 مليار دولار، في حين تقلص العجز في رصيد ميزان المدفوعات إلى 1.66 مليار دولار سنة 2021 مقارنة ب 16.37 مليار دولار سنة 2020.

الفرع الثاني: علاقة الصدمات النفطية بسعر الصرف

لقد قامت السلطات الجزائرية بالعديد من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987، وإعتبرت كمرحلة للعودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، ثم تلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي إنتهت بالتخلي عن نظام الربط في أبريل 1994 معلنة بذلك عن إعطاء الدينار الجزائري شيء من المرونة، والتي إعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار التي تبنته الجزائر بداية من جانفي 1996 من خلال إنشاء سوق مابين البنوك، حيث كان الهدف من سياسة التحرير هو تحقيق العديد من الأبعاد الاقتصادية بالإضافة إلى الهدف الرئيسي والذي يتمثل في تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية.

الشكل رقم (03-08): تأثير الصدمات النفطية على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي و opec .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن سعر الصرف عرف تراجعاً حيث إنتقل من 3.84 دج/دولار سنة 1980 ليصل إلى 5.02 دج/دولار سنة 1985 نتيجة إختيار أسعار النفط. هذه الأخيرة أثرت بشكل كبير على الإقتصاد الجزائري والسبب في ذلك يعود إلى تزامن الإنخفاض الرهيب والمتواصل في أسعار النفط مع تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية. والذي نتج عنه تباطؤ النشاط الإقتصادي بسبب إنخفاض الإيرادات النفطية. لينتقل سعر صرف الدينار من 5.02 دج/دولار سنة 1985 إلى 4.70 دج/دولار سنة 1986. ليعود للإخفاض سنة 1987 بـ 4.84 دج/دولار ليصل إلى 7.60 دج/دولار سنة 1989، حيث قامت السلطات النقدية في نهاية 1987 بتبني سياسة الإنزلاق التدريجي للدينار إلى بداية 1991. ومع بداية 1990 وصل سعر الصرف إلى 8.95 دج/دولار، ولتستمر عملية تسريع الإنزلاق قام مجلس النقد والقرض بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بإتخاذ قرار بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 22% سنة 1991 ليصل إلى 21.83 دج/دولار سنة 1992. لكن في سنة 1993 تراجع إلى 23.34 دج/دولار ليترفع إلى 35.05 دج/دولار سنة 1994 وخلال هذه الفترة قامت السلطات الجزائرية بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي على تخفيض قيمة الدينار الجزائري مرة أخرى. لينخفض سنة 1995 إلى 47.66 دج/دولار ليصل إلى 66.57 دج/دولار سنة 1999 وخلال هذه الفترة تم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

في سنة 2000 وصل سعر صرف الدينار إلى حدود 75.25 دج/\$ غير أنه في سنتي 2001 و 2002 واصل الدينار الجزائري التراجع أمام الدولار ليصل إلى 77.21 دج/\$ و 97.68 دج/\$ على التوالي. وإبتداء من سنة 2003 بدأت قيمة الدينار تنخفض لتصل إلى 77.39 دج/\$ وهذه السنة تزامنت مع تحسن أسعار النفط، وفي الفترة الممتدة من 2004 إلى 2006 كان هناك تذبذب في الأسعار ليستمر إلى غاية 2008 مسجلا قيمة بمقدار 64.58 دج/\$. لينتقل سنة 2009 إلى 72.64 دج/\$، ومع بداية سنة 2010 عرف الدينار الجزائري تراجعا وأصبح 74.38 دج/\$ وإستمر إلى غاية 2013. لكن في سنة 2014 حدثت صدمة نفطية مضادة نتج عنها إنخفاض قيمة الدينار الجزائري من 80.57 دج/\$ إلى 100.69 دج/\$ سنة 2015. لينخفض سنة 2016 إلى 109.44 دج/\$، ليستمر هذا الإنخفاض إلى غاية 2019 و 2020 حيث وصل إلى 119.35 دج/\$ و 126.77 دج/\$ على التوالي ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى تزاوج صدمتين متمثلتين في صدمة إختيار أسعار النفط وجائحة (كوفيد-19) والتي أدت إلى خنق إقتصاد البلاد. لكن إبتداء من سنة 2021 عرفت أسعار النفط إرتفاعا إذ إنتقلت من 69.89 دولار للبرميل إلى 100.08 دولار للبرميل سنة 2022 والتي أدت إلى إنتعاش الإقتصاد الوطني، إلا أن الدينار الجزائري تسارع في الإنخفاض حيث سجل 135.04 دج/\$ سنة 2021 ليستمر في الإنخفاض إلى غاية 2022 مسجلا 141.99 دج/\$.

المبحث الثاني: شرح الطريقة المستخدمة

لقد تعددت وتطورت الطرق الإحصائية التي يمكن إستعمالها في تحليل المشكلات الاقتصادية، وهذا النوع من التحليل يسمى ب: "الإقتصاد القياسي" والذي يهتم بتطبيق النظرية الاقتصادية، الرياضية والأساليب الإحصائية وهذا من أجل إختبار الفرضيات، التقدير والتنبؤ للظواهر الاقتصادية وتفسيرها وتقييم السياسات الاقتصادية. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية وشرح الطريقة المستخدمة.

المطلب الأول: إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة ظاهرة إقتصادية لا بد من التأكد أولاً من وجود إتجاه عام في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة (Stationary Time Series)، وسلاسل زمنية غير مستقرة (Non Stationary Time Series) أي ذات إتجاه.

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة.

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها (mean)، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها إتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان. أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.¹

بمعنى أن السلسلة المستقرة هي السلسلة التي نعرف سلوكها ونستطيع إتخاذ القرار من خلال بناء ظاهرة معينة، أما السلسلة غير المستقرة لا يمكن التحليل ولا يمكن إتخاذ القرار. لذلك تعتبر دراسة الإستقرارية للسلاسل الزمنية شرط مهم في تحليل السلاسل الزمنية لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية.

ومن خلال الإستقرارية نستطيع معرفة ما إذا كانت السلسلة بما إتجاه عام تحديدي (Trend Stationary) أو إتجاه عام عشوائي (Difference Stationary).

- السلاسل من نوع (TS): عبارة عن سلسلة زمنية غير مستقرة، لأن متوسطها يرتبط بالزمن كما أنها تحتوي على إتجاه عام خطي.
- السلاسل من نوع (DS): عبارة عن سلسلة زمنية غير مستقرة، تحتوي على إتجاه عام عشوائي ويمكن تحويلها إلى سلسلة مستقرة بإستخدام الفروق من الدرجة الأولى $I(1)$.²

وللكشف عن الإستقرارية هناك عدة إختبارات والتي من بينها:

¹ شبيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، عمان، ص195.

²Michael P. Clements, David F. Hendry. Forecasting with difference-stationary and trend-stationary models. Econometrics Journal (2001), Volume4, Pp. S1-S19. PS1.

1- إختبار **Dickey-Fuller (DF)**: يفترض إختبار (DF) أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة واحدة على الأكثر. قام ديكي

فولر بتطوير هذا الإختبار إلى إختبار آخر سمي بإختبار ديكي فولر المطور **Augmented Dickey-Fuller (ADF)**. يعد إختبار (DF) أبسط طريقة لإختبار جذر الوحدة بإستخدام نموذج $AR(1)$. ويتم تقدير أي النماذج الموضحة في المعادلات بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى

$$(01)..... y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج الإنحدار الذاتي مع إدخال الحد الثابت

$$(02)..... y_t = \phi_0 + \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج الإنحدار الذاتي مع إدخال حد الإتجاه العام

$$(03)..... y_t = \phi_0 + \phi_1 y_{t-1} + \beta_t + \varepsilon_t$$

إذا تم قبول الفرضية H_0 في النماذج الثلاثة فإن السلسلة y_t بها جذر وحدة أي إتجاه عام عشوائي (random walk). ومنه سلسلة غير مستقرة. وكل الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات على الشكل التالي:

$$H_0 = |\phi_1| = 1$$

$$H_1 = |\phi_1| < 1$$

أما بالنسبة للمعادلة (3) إذا قبلنا الفرضية $H_1 = |\phi_1| < 1$ وكانت $\beta \neq 0$ فإن النموذج من نوع (TS).¹

2- إختبار ديكي فولر المطور **Augmented Dickey Fuller Test (ADF) (1981)**: تعاني النماذج السابقة في إختبار

(DF) البسيط من وجود مشكلة إرتباط ذاتي في الخطأ العشوائي ε_t . وهذا ما دفع Dickey Fuller إلى تطوير هذا الإختبار إلى إختبار (ADF) والذي يعتمد على الفرضية البديلة $H_1 = |\phi_1| < 1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة:

$$(04)..... \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$(05)..... \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$(06)..... \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

¹ Panchanan Das. Econometrics in theory and practice analysis of cross section, time series and panel data with Stata15.1. Springer (2019). P315. <https://doi.org/10.1007/978-981-32-9019-8>

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يتم إجراء إختبار (ADF) بشكل مشابه لإختبار (DF) البسيط، ويمكن تحديد قيمة درجة التأخر ρ بناء على معيار *Akaike و Schwarz. يستخدم إختبار (ADF) الفروقات ذات الفجوات الزمنية Δx_{t-j+1} . وللتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء يتم إدراج تأخيرات كافية للتخلص منه.¹

3- إختبار **Phillips & Pierre Perron (1988)** : قدم Phillips & Perron إختبار بديل لإجراء إختبارات جذر الوحدة في سلسلة زمنية. يعتبر هذا الإختبار غير معلمي (nonparametric) لأنه يأخذ بعين الإعتبار الأخطاء المرتبطة،² فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث إعتد Phillips & Perron على نفس التوزيعات المحدودة لإختباري (DF) و (ADF). ويجرى هذا الإختبار في أربعة مراحل:

أ- التقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للنماذج الثلاثة القاعدية لإختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

ب- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

ت- تقدير المعامل المصحح S_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة،

حيث: $S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i-1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$ من أجل تقدير هذا التباين يجب من

الضروري إيجاد عدد التباطؤات Newey-1 West، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T ، على النحو التالي: $l \approx$

$$4 \left(\frac{T}{100} \right)^{\frac{2}{9}}$$

ث- حساب إحصائية Phillips & Perron: $t_{\hat{\rho}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\rho}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي 1- في

الحالة التقريبية عندما يكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيم الحرجة لجدول MacKinnon.³

4- إختبار **KPSS**: على عكس الإختبارات السابقة إقترح كل من Kwiatkowski- Phillips- Schmidt- Shin (1992) إختبار مخالف للإختبارات السابقة والذي يهدف إلى إختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن السلسلة الزمنية مستقرة. هذا الإختبار يعتمد على إستخدام مضاعف لاغرانج LM.

- بعد تقدير أحد النماذج إما (2) أو (3) نحسب المجموع الجزئي للبواقي $S_t = \sum_{i=1}^T e_t \quad t=1,2,\dots,T$

- يتم تقدير إحصائية LM كالتالي: $LM = \sum_{t=1}^T \frac{S_t^2}{\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2}$

- تقدير التباين على المدى الطويل S_t يشبه تصحيح الارتباط الذاتي الخاص ب Phillips & Perron لإختبار جذر الوحدة.⁴

• معيار (Akaike Information Criterion) هو معيار للمفاضلة بين النماذج.

¹ Régis Bourbonnais. Économétrie, Cours et exercices corrigés. (2015). Dunod, 9ème édition. P249-250.

² Peter C. B. Phillips and Pierre Perron. Testing for a unit root in time series regression. Biometrika (1988), 75,2. Pp335-346. P336.

³ شبيخي محمد، مرجع سابق، ص212.

⁴ Denis Kwiatkowski, Peter C. B. Phillips, Peter Schmidt and Yongcheol Shin. Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root?, Journal of econometrics 54 (1992). Pp159-178. P163-176. Doi: [https://doi.org/10.1016/0304-4076\(92\)90104-Y](https://doi.org/10.1016/0304-4076(92)90104-Y)

المطلب الثاني: إختبار التكامل المشترك (Co-integration test)

إن مصطلح التكامل المشترك (التكامل المترامن) من المفاهيم الجديدة والمهمة في مجال الإقتصاد القياسي. ففكرة تقنية التكامل المشترك ترجع إلى (Granger (1981)، وقام بشرحها كل من (Engle & Granger (1987)).¹ يعتبر إختبار التكامل المشترك إختبار أساسي لأي نموذج إقتصادي يستخدم بيانات السلاسل الزمنية. فالهدف من هذا الإختبار تجنب الإنحدار الزائف (Spurious regression). فالنقطة الأساسية في إختبار التكامل المشترك هي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين (X_t, Y_t) ، على الرغم من أن المتغيرات ترتفع بمرور الزمن (لأنها ذات إتجاه معين) إلا أنه سيكون هناك إتجاه مشترك يربط بينهما البعض. وللحصول على التوازن أو علاقة طويلة الأجل يتطلب تجميع خطي بين X_t و Y_t وأن تكون مستقرة $I(0)$. يمكن الحصول على التجميع الخطي من X_t و Y_t مباشرة من تقدير معادلة الإنحدار التالية:²

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 X_t + u_t$$

$$u_t = Y_t - \beta_1 - \beta_2 X_t \quad \text{بأخذ البواقي:}$$

إذا كانت $\hat{u}_t \sim I(0)$ فإن المتغيرين X_t و Y_t متكاملتان.

لنقول عن سلسلتين x_t و y_t أنهما متكاملتين إذا تحقق الشرطين التاليين:

- أن السلسلة تتأثر بالإتجاه العام العشوائي من نفس الترتيب للتكامل (d).
- إن الجمع الخطي لهذه السلاسل يجعل من الممكن إختزالها إلى سلسلة ذات ترتيب أدنى من التكامل.³

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$y_t \rightarrow I(d)$$

$$\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d - b) \quad \text{حيث:}$$

$$d \geq b > 0$$

$$x_t, y_t \rightarrow C I(d, b) \quad \text{نلاحظ:}$$

تمثل α_1 و α_2 شعاع التكامل المشترك.

أما في الحالة العامة عندما يكون لدينا k من المتغيرات فإن:

$$x_{1,t} \rightarrow I(d)$$

¹ دحماني محمد أدرويش، سلسلة محاضرات في مقياس الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2013. ص 130-131.

² Dimitrios Asteriou & Stephen G. Hall. Applied econometrics a modern approach. Published by Palgrave Macmillan (2007). P307-308.

³ Régis Bourbonnais. (2015). Op cit. P301.

$$x_{2,t} \rightarrow I(d)$$

$$x_{k,t} \rightarrow I(d)$$

$$X_t = [x_{1,t}, x_{2,t}, \dots \dots \dots, x_{k,t}]$$

إذا كان شعاع التكامل المشترك $\alpha = [\alpha_1, \alpha_2, \dots \dots \dots, \alpha_k]$ للبعد (k,1) حيث يكون $\alpha X_t \rightarrow I(d - b)$

فإن التكامل المشترك للمتغيرات k وشعاع التكامل المشترك هو α .

علمنا بأن: $X_t \rightarrow C I(d, b)$ مع $b > 0$.

- نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

يعتمد منهج التكامل المشترك على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي طوره Pesaran et al (2001) من خلال إختبار الحدود (bound test).¹ بحيث يجمع نموذج ARDL بين خصائص كل من نموذج الإنحدار الذاتي (Autoregressive Model (AR)) ونموذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model (DL)).² ما يميز هذا النموذج أنه:

- يعتمد هذا النموذج على إختبار الحدود (Bound Test) الذي يوضح إذا كانت قيمة إحصائية الإختبار تقع داخل أو خارج مجال حدود القيمة المرجحة المحددة والتي تكون فيها التأثيرات طويلة الأجل متكاملة إما من الدرجة I(0) أو I(1).³
- يمكن إستخدام نموذج (ARDL) بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات (متكاملة من الدرجة I(0) أو متكاملة من الدرجة I(1) أو متكاملة بشكل مشترك).
- يمكن تطبيقه في السلاسل الزمنية التي يكون فيها حجم العينة صغير.
- تقدير العلاقة على المدى القصير والعلاقة على المدى الطويل يكون بشكل آني (في نفس النموذج).
- يأخذ بعين الإعتبار فترات إبطاء المتغير التابع وفترات إبطاء المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، أي أن المتغير التابع يفسر بقيمه السابقة وبالقيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة.⁴

¹ M. Hashem Pesaran, Youngcheol Shin & Richard J. Smith. Bound testing approaches to the analysis of the level relationships. Journal of Applied Econometrics. Vol16. Pp289-326. (2001). Doi: 10.1002/jae.616

² Jonas Kibala Kuma. Modélisation ARDL, test de cointégration aux bornes et approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels. HAL open science. Janvier (2018). P06. <https://hal.science/cel-01766214>

³ Sebastian Kripfganz, Daniel C. Schneider. Response surface regressions for critical value bounds and approximate p-value in equilibrium correction models. Oxford bulletin of economics and statistics. (2020). P02. Doi: 10.1111/obes.12377.

⁴ حوشين يوسف، يوم دراسي حول التحليل الكمي للمتكررات والأطروحات بإستخدام البرمجيات الإحصائية، مداخله بعنوان نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ودوره في تحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير والطويل، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، 11 أبريل 2016. ص04.

يأخذ نموذج (ARDL) الصيغة التالية¹:

$$\Delta y_t = a + \lambda y_{t-1} + \beta x_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_i^* \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \beta_i^* \Delta x_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (07)$$

تمثل كل من (λ^*, β^*) معاملات العلاقة قصيرة الأجل. و (λ, β) معاملات الأجل الطويل. في حين تمثل كل من ε_t و c الثابت والخطأ العشوائي على التوالي.

ولدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، يستخدم اختبار الحدود (bounds testing approach) للتكامل المشترك الذي تم تطويره من قبل (Pesaran et al (2001)). إذ يتضمن هذا الإختبار إجراء مرحلتين: المرحلة الأولى: يتم إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويفترض أن العلاقة محققة. فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ الديناميكي المرتبط بها على المدى القصير ECM².

يدرس إختبار الحدود العلاقة طويلة الأجل بإستخدام إحصائية (F) والتي يتم حسابها من خلال إختبار (Wald test) حيث يتم إختبار الفرضيات التالية³:

$$H_0: \lambda = 0, \beta = 0 \quad \text{عدم وجود تكامل مشترك}$$

$$H_1: \lambda \neq 0, \beta \neq 0 \quad \text{وجود علاقة تكامل مشترك}$$

بالإضافة إلى هذا الإختبار يتم إجراء إختبارات أخرى تهدف إلى معرفة ما إذا كان النموذج يخلو من مشاكل هيكلية، لذلك لا بد من التحقق من إستقرار معاملات الأجل القصير والطويل من خلال إختبار المجموع التراكمي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) التي إقترحها (Brown et al (1975)).⁴

نموذج محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Dynamic Similation of ARDL Models

وفقا ل (Jordan & Philips (2018)) فإن نماذج ARDL تتمتع بشكل عام بمواصفات معقدة تتضمن فترات تأخير متعددة، وفروقات أولى وفروقات أولى متأخرة. فعابا ما يؤدي هذا الهيكل المعقد من نماذج ARDL إلى زيادة صعوبة تفسير وفهم التأثيرات قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات في المتغيرات المستقلة. وللتخفيف من العيوب المرتبطة بتعقيد نماذج ARDL التقليدية،

¹ M. Hashem Pesaran. Time series and panel data econometrics. Oxford University Press (2015). P125.
² Paresh Kumar Narayan. Xiujian Peng. Japan's fertility transition: empirical evidence from the bounds testing approach to cointegration. Japan & World economy19 (2007). Pp263.278. Doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.japwor.2006.02.002>
³ Paresh Kumar Narayan. The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests. Applied economics (2005). Vol37. Pp1979-1990. P1981. Doi: [10.1080/00036840500278103](http://dx.doi.org/10.1080/00036840500278103)
⁴ Bashier Alabdulrazag. The validity of environmental Kuznets curve hypothesis in the Kingdom of Saudi Arabia: ARDL bounds thesting approach to cointegration. International review of management and business research. Vol15. Issue4. December (2016).

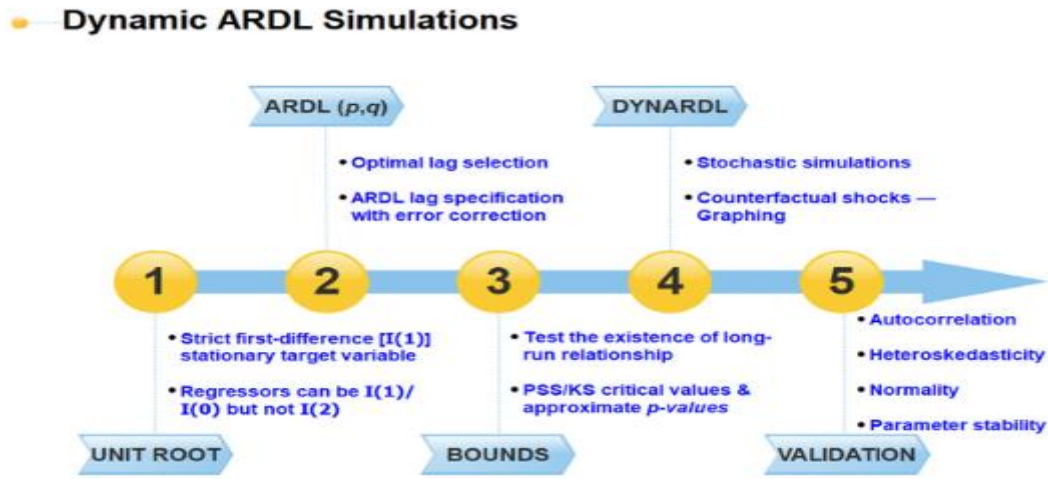
الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

إقترح ((Jordan & Philips (2018)) مؤخرا نموذج محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة dynamic ARDL¹.

Dynardl هو عبارة عن أمر لمحاكاة ديناميكية لمجموعة متنوعة من نماذج ARDL. تكتسب مناهج المحاكاة الديناميكية شعبية باعتبارها طريقة مباشرة لإظهار النتائج الجوهرية لنماذج السلاسل الزمنية.² يقوم dynardl بتقدير ومحاكاة ورسم تأثيرات التغيرات الإيجابية والسلبية في المتغير المستقل على المتغير التابع مع الحفاظ على ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.³

- **خطوات تطبيق dynardl:** يتبع تطبيق محاكاة dynardl الجديد إرشادات بسيطة ولكن بتقنيات متقدمة. فالشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-09): خطوات تطبيق محاكاة dynardl



Source : Samuel Asumadu Sarkodie. Phebe Asantewaa Owusu. How to apply the novel dynamic ARDL simulations (dynardl) and Kernel-based regularized last squares (krls). MethodsX 7 (2020) 101160. Published by Elsevier. P03.

أولاً: يتطلب إجراء اختبار حدود ARDL المستخدم في عملية محاكاة dynardl وجود متغير مستقر في الفرق الأول $I(1)$ ، بشرط أن لا يكون المتغير التابع مستقر عند المستوى $I(0)$.

ثانياً: يمكن أن تكون جميع المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ بشرط أن لا تكون أكبر من $I(1)$ وخالية من التغير الهيكلي والإرتباط الذاتي وعدم التجانس.⁴

¹ Chekouri Sidi Mohammed. Natural resource abundance and income inequality: a case study of Algeria. International Journal of Development Issues. May2023. P08. Doi: <http://dx.doi.org/10.1108/IJDI-02-2023-0027>

² Soren Jordan. Andrew Q. Philips. Cointegration testing and dynamic simulations of autoregressive distributed lag models. The Stata Journal (2018) 18. Number4. Pp 902-923. P413. DOI: <http://dx.doi.org/10.1177/1536867X1801800409>

³ Chekouri Sidi Mohammed (2023). Ibid.P09.

⁴ Samuel Asumadu Sarkodie. Phebe Asantewaa Owusu. How to apply the novel dynamic ARDL simulations (dynardl) and Kernel-based regularized last squares (krls). MethodsX 7 (2020) 101160. Published by Elsevier. P02-03. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.mex.2020.101160>

المطلب الثالث: طريقة المربعات الصغرى المنتظمة المستندة إلى Kernels (Kernel-based regularized least squares (Krls))

لقد كان النهج الأساسي ل krls منذ التسعينيات راسخا في أدبيات التعلم الآلي تحت مجموعة من الأسماء بما في ذلك طريقة المربعات الصغرى المنتظمة (RLS)¹ (Rifkin et al. (2003)) وشبكات التنظيم (Evgeniou, Pontil & Poggio (2000))². يعتبر (Hainnueller & Hazlett (2014)) أول من قدما شرحا تفصيليا لمنهجية krls وأول من حددا خصائصها الإحصائية مع عمليات المحاكاة والبيانات الحقيقية.³ ومنه يمكن تعريف طريقة (krls) على أنها طريقة للتعلم الآلي (machine learning) مصممة لحل مشكلات الإنحدار الذاتي مثل الخطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.⁴ أي هي أدوات نمذجة متعددة الاستخدامات إذ توفر حلا وسيطا بين النماذج الخطية المعممة (GLM) التي يعتمد عليها العديد من الباحثين ونهج التعلم الآلي الأكثر مرونة.

طريقة Gaussian Kernel المستخدمة بواسطة (krls) هي كما يلي:

$$K(x_j, x_i) = e^{-\frac{\|x_j - x_i\|^2}{\sigma^2}} \dots\dots\dots(08)$$

حيث: e^x تمثل الدالة الأسية، x_j, x_i شعاع المتغيرات، σ^2 عرض النطاق الترددي للدالة، $\|x_j - x_i\|$ المسافة بين شعاع المتغيرات x_j, x_i . هذه الدالة هي نفس دالة التوزيع الطبيعي.

الميزة الأكثر أهمية ل Kernel أنها تصل إلى الواحد كأقصى حد عندما تكون $x_j = x_i$ وتقترب من الصفر عندما تكون المسافة بين x_j و x_i كبيرة. $k(x_j, x_i)$ تقيس المحاكاة بين x_j و x_i .⁵ لتقييم قيمة الدالة عند نقطة ما x^* ، فإن y تظهر على النحو التالي:

$$y = f(x) = \sum_{i=1}^N c_i k(x^*, x_i) \dots\dots\dots(09)$$

$f(x)$ عبارة عن تركيب خطي. يتم إعطاء وزن لكل متغير مستقل بواسطة c_i .

يمكن كتابة النموذج كمتجه على الشكل التالي:

$$y = kc = \begin{bmatrix} k(x_1, x_1) & k(x_1, x_2) & k(x_1, x_N) \\ k(x_2, x_1) & k(x_2, x_2) & k(x_2, x_N) \\ k(x_N, x_1) & k(x_N, x_2) & k(x_N, x_N) \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} c_1 \\ c_2 \\ c_N \end{bmatrix}$$

نعلم بأن krls مناسب لنموذج خطي بسيط.

$$argmin_{f \in H} \sum_i (V(f(x_i), y_i)) + \lambda R(f) \dots\dots\dots(10)$$

¹ Rifkin RM, Lippert RA (2007). Notes on Regularized Least Squares. Technical report, MIT Computer Science and Artificial Intelligence Laboratory.

² Evgeniou T, Pontil M, Poggio T (2000). Regularization Networks and Support Vector Machines. Advances in Computational Mathematics, 13(1), Pp 01–50. doi:10.1023/a:1018946025316.

³ Jeremy Ferwerda, Jens Hainmueller, Chad J. Hazlett. Kernel-Based regularized least squares in R (KRLS) and Stata (krls). Journal of statistical software. July 2017. Volume 79. Issue 3. P03. Doi: <http://dx.doi.org/10.18637/jss.v079.i03>

⁴ Chekouri Sidi Mohammed (2023). Ibid. P15.

⁵ Jens Hainuller. Chad Hazlett. Kernel regularized least squares: Reducing misspecification bias with a flexible and interpretable machine learning approach. Political Analysis (2014) 22. Pp 143-168. P144-145. Doi: <https://doi.org/10.1093/pan/mpt019>

$\lambda \in R^+$ هي دالة تحسب الخطأ عند كل ملاحظة. 'R' عبارة عن "منظم" يقيس "تعقيد" الدالة f. $\lambda \in R^+$ هي عبارة عن معلمة عددية تتحكم في المفاضلة بين ملاءمة النموذج مع التعقيد. H هي مساحة الفرضية. يتبع (krls) تنظيم Tikhonov الذي يقوم على إختيار دالة تقلل من الخطأ والتعقيد ومنه تحول المعادلة أعلاه إلى المعادلة التالية :

$$c^* = \operatorname{argmin}_{c \in R^D} (y - kc)^T (y - kc) + \lambda c^T kc \dots \dots \dots (11)$$

من خلال المشتقات الجزئية النقطية، يمكن إظهار التأثير الهامشي النقطي للمتغيرات التابعة على المتغيرات التفسيرية على النحو التالي:

$$\frac{\partial y}{\partial x_j^{(d)}} = \frac{-2}{\sigma^2} \sum_i c_i e^{-\frac{\|x_i - x_j\|^2}{\sigma^2}} (x_i^{(d)} - x_j^{(d)}) \dots \dots \dots (12)$$

يمكن تلخيص التأثيرات الهامشية النقطية بإستخدام التوقعات على النحو التالي¹:

$$EN \left(\frac{\partial y}{\partial x_j^{(d)}} \right) = \frac{-2}{\sigma^2} \sum_j \sum_i c_i e^{-\frac{\|x_i - x_j\|^2}{\sigma^2}} (x_i^{(d)} - x_j^{(d)}) \dots \dots \dots (13)$$

ومن مميزات طريقة محاكاة ARDL الديناميكية وتقنية المربعات الصغرى المنتظمة المستندة ل kernel، مايلي:

- تعد تقنية المربعات الصغرى المنتظمة المستندة إلى kernel خوارزمية مبسطة قائمة على التعلم الآلي تتمتع بقوة تفسيرها وحساب عدم التجانس ودراسة التأثيرات غير الخطية. بالإضافة إلى ذلك، تدرس طريقة (krls) المشتقات النقطية لفحص العلاقة السببية والتأثيرات.
- تعتبر خوارزمية محاكاة dynardl الجديدة مهمة لإختبار التكامل المشترك وعلاقات التوازن طويلة وقصيرة المدى في كلى المستويين I(0) و I(1).
- تحتوي محاكاة dynardl الجديدة على واجهة لدراسة التغير المضاد المحتمل في المتغير المرغوب بناء على فكرة ثبات باقي العوامل. وبالتالي، تعتبر طريقة محاكاة dynardl الجديدة وطريقة krls تقنيات مفيدة ومحسنة للسلاسل الزمنية لصياغة السياسات.²
- يتجاوز نموذج krls تحليل الإنحدار الكلاسيكي.
- يسمح نموذج krls بإكتشاف اللاخطية والتأثيرات غير المتجانسة المحتملة.
- تقوم عمليات محاكاة dynardl بواسطة (Jordan & Philips (2018)) على إجراء تقييم للصدمة المضادة لعامل واحد على المتغير التابع بينما يتم الإحتفاظ بالعوامل الأخرى ثابتة.
- نظرا للطبيعة الديناميكية للبيانات، فإن نموذج المحاكاة مؤهل لتقييم تأثير التغيرات الإيجابية أو السلبية على المتغيرات المستقلة.
- نموذج dynardl يناسب نموذج ARDL في نموذج تصحيح الخطأ.³

¹ Jens Hainuller & al (2014). Ibid. P145-156.

² Samuel Asumadu Sarkodie & al (2020). Ibid. P01.

³ Zhanar Nurgazina, Qingbin Guo, Uzair Ali, Mustafa Tevfik Kartal, Arif Ullah and Zaid Ashiq Khan. Retesting the influences on CO2 emissions in China: evidence from Dynanic ARDL approach. Frontiers in environmental science. 25May 2022. P06. Doi: <https://doi.org/10.3389/fenvs.2022.868740>

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- ما يميز طريقة krls أنها تمكن الباحثين من تفسير النتائج بنفس طريقة نماذج النمذجة الخطية المعممة GLM التقليدية.
- يسمح هذا النموذج krls للباحثين بالإحتفاظ بمختلف الخصائص الإحصائية التي لا يريدون فقدانها.¹

مخطط الإحتمالات الطبيعية: هي تقنية رسومية لإختبار الحالة الطبيعية وتقييم ما إذا كانت مجموع البيانات موزعة بشكل طبيعي أم لا. وبعبارة أخرى، فإن مخطط الإحتمالات العادية هو أسلوب رسومي لتحديد الإنحرافات الجوهرية عن الحالة الطبيعية،² ويشمل ذلك تحديد النقاط الشادة، الإلتواء والتفرطح. يتم إنشاء المخططات الإحتمالية العادية من البيانات الأولية والبواقي الناتجة عن النماذج المناسبة والمعلمات المقدرة.³

إذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي فإنه يتم رسمها على شكل نقاط قريبة من الخط المستقيم، في حين تشير الإنحرافات عن هذا الخط المستقيم إلى خروجه عن وضعه الطبيعي.

يتم تشكيل مخطط الإحتمالات الطبيعية من المحور العمودي والذي يضم قيم الإستجابة المطلوبة والمحور الأفقي الذي يتكون من متوسطات إحصائية من الدرجة العادية.⁴

¹ Ashar Awan. Muhammad Sadiq. Syed Tauseef Hassan. Irfan Khan. Noor Hashim Khan. Combined nonlinear effects of urbanization and economic growth on CO2 emissions in Malaysia. An application of QARDL and KRLS. Urbane Climate 46 (2022) 101342. P03. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.uclim.2022.101342>

² Ted Hessing. Normal probability plot. Six sigma study guide articles. Date accessed 27/12/2023. <https://sixsigmastudyguide.com/normal-probability-plot/>

³ https://en.wikipedia.org/wiki/Normal_probability_plot . Date accessed 27/12/2023.

⁴ <https://www.itl.nist.gov/div898/handbook/eda/section3/normprpl.htm> . Date accessed 29/12/2023.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لإختبار مدى تأثير الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2022)

تعتبر مرحلة جمع البيانات وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب من الواقع، ومطابق للنظريات الاقتصادية من خلال تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبناء على الدراسات السابقة فإنه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة ونتائج الدراسة.

المطلب الأول: بناء نموذج الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية على متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (dynardl) خلال الفترة الممتدة من (1970-2022)، وذلك بالإعتماد على معطيات مصدرها صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وتقارير بنك الجزائر، وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) وإحصائيات (OPEC) و (Statista).

بناء على الدراسات السابقة تم بناء النموذج كما يلي:

$$GDP = (OILP, GOV, REER, M2, POP) \dots\dots(1)$$

حيث أن:

GDP الناتج المحلي الإجمالي، OILP أسعار النفط، GOV الإنفاق الحكومي، REER سعر الصرف الفعلي الحقيقي، M2 الكتلة النقدية، POP إجمالي عدد السكان.

قبل تقدير النموذج، تم أخذ جميع المتغيرات باللوغاريتم بناء على عمل الإقتصاديين Hibbs Douglas (1977)¹ & Olson (1965)²، وذلك بهدف جعل العلاقة خطية والتي تكون بطبيعتها غير خطية في شكلها الأصلي. يمكن أن يقدم هذا التحول العديد من المزايا:

- خطية العلاقات: العديد من العلاقات الاقتصادية ليست خطية بطبيعتها، ولكنها قد تظهر نمطاً خطياً عند تحويلها لـ لوغاريتمياً. على سبيل المثال، غالباً ما تتبع متغيرات مثل الدخل والاستهلاك علاقة لوغاريتمية خطية.
- قابلية التفسير: يمكن للتحويلات اللوغاريتمية أن تجعل تفسير البيانات أسهل من حيث النسبة المئوية للتغيرات بدلاً من التغيرات المطلقة. وهذا مفيد بشكل خاص عند تحليل معدلات النمو الاقتصادي، أو المرونة، أو أي متغير آخر حيث تكون التغيرات التناسبية أكثر أهمية من التغيرات المطلقة.
- تثبيت التباين: في بعض الحالات، يمكن لتحويل المتغيرات لـ لوغاريتمياً تثبيت تباين البيانات، مما يجعلها أكثر ملاءمة لبعض التحليلات الإحصائية التي تفترض التباين المستمر (التجانس).

¹ Hibbs, Douglas A. Jr. "Political parties and macroeconomic policy." *The American Political Science Review* 71, no. 4 (1977): 1467-1487.

² Olson, Mancur. *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups*. Harvard University Press, 1965.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- التطبيع: يمكن أن تساعد التحويلات اللوغاريتمية في تطبيع توزيع المتغيرات شديدة الانحراف أو التي تحتوي على قيم متطرفة، مما يؤدي إلى تحسين قوة الاختبارات والتقديرات الإحصائية.
 - الافتراضات الإحصائية: نفترض بعض نماذج الاقتصاد القياسي أن مصطلحات الخطأ يتم توزيعها بشكل طبيعي، ويمكن أن يساعد استخدام المتغيرات المحولة بالسجل في تلبية هذه الافتراضات بشكل أوثق.
- باختصار، إن استخدام تحويلات السجل في الاقتصاد القياسي مدفوع في المقام الأول بهدف تحويل العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية، وبالتالي تسهيل التفسير الأسهل، وتحسين الخصائص الإحصائية للبيانات، والمواءمة مع افتراضات العديد من نماذج الاقتصاد القياسي.

$$\ln GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln OILP_t + \alpha_2 \ln GOV_t + \alpha_3 \ln REER_t + \alpha_4 \ln M2_t + \alpha_5 \ln POP_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

البيانات المستخدمة في تقدير معادلة الدراسة هي بيانات سنوية شملت الفترة (1970-2022) وهي تضم المتغير التابع والممثل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية GDP، أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية فتتمثل في أسعار النفط OILP، الإنفاق الحكومي GOV، سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER، الكتلة النقدية M2 بمفهومها الواسع وتشمل النقود وأشبه النقود، إجمالي عدد السكان POP تم الإعتماد عليه كمتغير للإقتصاد الكلي لأهميته في نموذج النمو. ε_t الخطأ العشوائي، α_0 الحد الثابت، $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$ تمثل معاملات إستجابة المتغير التابع للمتغيرات التفسيرية على التوالي. يمكن التعبير عن نموذج ARDL (Pesaran et al (2001)) المستخدم في هذه الدراسة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta \ln GDP_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_0 \Delta \ln GDP_{t-1} + \\ & \sum_{j=0}^{q1} \beta_1 \Delta \ln OILP_{t-j} + \sum_{j=0}^{q2} \beta_2 \Delta \ln GOV_{t-j} + \sum_{j=0}^{q3} \beta_3 \Delta \ln REER_{t-j} + \\ & \sum_{j=0}^{q4} \beta_4 \Delta \ln M2_{t-j} + \sum_{j=0}^{q5} \beta_5 \Delta \ln POP_{t-j} + \theta_0 \ln GDP_{t-1} + \theta_1 \ln OILP_{t-1} + \\ & \theta_2 \ln GOV_{t-1} + \theta_3 \ln REER_{t-1} + \theta_4 \ln M2_{t-1} + \theta_5 \ln POP_{t-1} + e_t \dots\dots\dots(3) \end{aligned}$$

حيث: Δ تمثل الفروق، α_0 الحد الثابت، $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ هي معاملات المدى القصير، $\theta_0, \theta_1, \theta_2, \theta_3, \theta_4, \theta_5$ هي معاملات المدى الطويل، $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5$ هي درجة التأخر الأمثل، $\ln GDP, \ln OILP, \ln GOV, \ln REER, \ln M2, \ln POP$ هي المتغيرات المحددة سابقاً.

وفقاً ل (Jordan & Philips (2018)) يمكن إستنتاج معادلة محاكاة dynardl كما يلي :

$$\begin{aligned} \Delta \ln GDP_t = & \alpha_0 + \theta_0 \ln GDP_{t-1} + \beta_1 \Delta \ln OILP_t + \theta_1 \ln OILP_{t-1} + \beta_2 \ln GOV_t + \\ & \theta_2 \ln GOV_{t-1} + \beta_3 \Delta \ln REER_t + \theta_3 \ln REER_{t-1} + \beta_4 \Delta \ln M2_t + \theta_4 \ln M2_{t-1} + \\ & \theta_5 \ln POP_{t-1} + e_t \dots\dots\dots(4) \end{aligned}$$

في هذه المعادلة يمثل α_0 الحد الثابت، θ تمثل معاملات المدى الطويل و β معاملات المدى القصير، e_t حد الخطأ.

وأخيراً، قبل إستخدام طريقة محاكاة dynardl يجب التأكد أولاً من أنه لم يتم إدماج أي متغير أعلى من الدرجة (1) I(1) وأن جميع المتغيرات تربط بينهم علاقة تكامل مشترك.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- إختبار الإستقرارية للمتغيرات

قبل تقدير النموذج يتطلب منا أولاً دراسة الإستقرارية للمتغيرات المدرجة في الدراسة لضمان التطبيق المناسب لنهج ARDL الديناميكي. بشرط أن يكون المتغير التابع متكاملًا عند الفرق الأول وأنه لا ينبغي أن يكون متكاملًا من درجة أعلى من الواحد. ولهذا الغرض، تم الإعتماد على إختبارات جذر الوحدة بما في ذلك إختبار (Augmented Dickey & Fuller(1981)، (Phillips & Perron (1988) في هذه الدراسة.

جدول رقم (03-02): نتائج إختبارات جذر الوحدة

	Level		First difference	
	ADF	PP	ADF	PP
LnGDP	-2.728 (0.0694)	-2.577 (0.0979)	-5.218 (0.0000)	-5.245 (0.0000)
LnOILP	-2.899 (0.0455)	-2.945 (0.0404)	-6.545 (0.0000)	-6.523 (0.0000)
LnGOV	-2.752 (0.0655)	-2.506 (0.1141)	-5.221 (0.0000)	-5.235 (0.0000)
LnREER	-0.823 (0.8122)	-0.955 (0.7693)	-5.001 (0.0000)	-4.942 (0.0000)
LnM2	-3.166 (0.0220)	-2.922 (0.0428)	-5.376 (0.0000)	-5.479 (0.0000)
LnPOP	-8.283 (0.0000)	-4.333 (0.0004)	-0.717 (0.8423)	-0.979 (0.7607)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

تشير نتائج إختبارات جذر الوحدة في الجدول رقم (03-01) أعلاه إلى أن جميع المتغيرات التي تم إدراجها في الدراسة متكاملة من الدرجة (1)I، بإستثناء سعر النفط (LnOILP) وإجمالي عدد السكان (LnPOP) والكتلة النقدية (LnM2) إتضح بأنهم مستقرين عند المستوى (0)I. ومنه يمكن تطبيق طريقة ARDL الديناميكية لدراسة تأثير الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي.

- نتائج إختبار تحديد درجة التأخير الأمثل:

نظرا لعدم دمج أي متغير من الدرجة الثانية فإنه يمكن إجراء تحليل التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود. قبل أن نبدأ بإختبار الحدود، يتم تحديد درجة التأخير الأمثل لنموذج ARDL على أساس معيار Akaike و معيار Schwarz ومعيار Hannah-Quinn. ووفقا للنتائج الواردة في الجدول رقم (03-02)، نلاحظ أن جميع المعايير تشير إلى درجة التأخير 2.

جدول رقم (03-03): نتائج تحديد درجة التأخير الأمثل

Lag	AIC	HQIC	SBIC
0	-0.334928	-0.24808	-0.107654
1	-18.8034	-18.1955	-17.2125
2	-22.3793*	-21.2503*	-19.4248

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

المطلب الأول: نتائج تطبيق نموذج ARDL

- نتائج اختبار الحدود bound tests:

بما أن نتائج اختبار جذر الوحدة تظهر أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وبالأخص تحقق شرط أن المتغير التابع (LnGDP) مستقر عند الفرق الأول. وبإستخدام التأخر الأمثل نقوم بإختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود الذي إقترحه (Pesaran et al (2001)) والذي يعتبر خطوة مهمة في تحديد وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة وذلك من خلال حساب الإحصائية (F-statistic). والجدول التالي يظهر نتائج إختبار الحدود الإحصائية (F-statistic):

جدول رقم (03-04): نتائج إختبار الحدود F-bound

F= 43.326							
10%		5%		1%		P-value	
I (0)	I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)
1.947	3.153	2.353	3.696	3.300	4.937	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

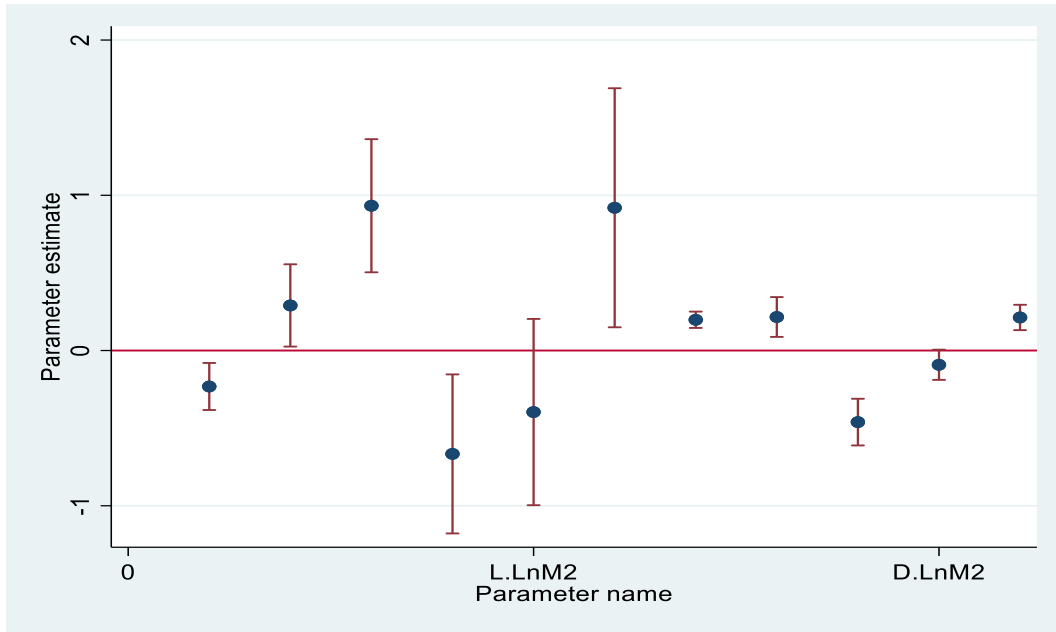
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة $F_{cal} = 43.326$ وهي قيمة أكبر من قيم الحدود العليا للقيم الحرجة عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%). ومنه نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0 التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومنه نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات قيد الدراسة.

- نتائج تقدير معاملات المدى الطويل والقصير:

يوضح الشكل رقم (03-10) رسم نتائج المعلمات المقدرة على المدى الطويل والمدى القصير وذلك بعد تحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل بناء على أقل قيمة لمعيار Akaike و Shwars وهذا في إطار النموذج العام لل ARDL، حيث أثبت أن أفضل نموذج ARDL(1,1,0,1,0,0). والجدول رقم (03-04) يوضح نتائج التقدير.

الشكل رقم (03-10): تقدير معاملات نموذج ARDL

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

ملاحظة: تشير (●) السوداء إلى نتائج التقدير في نموذج ARDL والخط الأزرق المتقطع هو الخط المرجعي، أما اللون الأحمر يشير إلى مجال الثقة الحد الأدنى بنسبة 95% والحد الأعلى بنسبة 95%.

جدول رقم (03-05): نتائج تقدير كل من نموذج المدى الطويل ونموذج المدى القصير

ARDL (1,1,0,1,0,0) Number of Ob = 52 Root MSE = 0.0527
R-squared = 0.9210 Adj R-squared = 0.9066

	EQN	Variable	Coefficient	Std. Err	T	P> t	[95%Conf.Interval]	
	ECT	ECT_{t-1}	-0.2316	0.7516	-3.08	0.004	-0.3831	-0.0801
Lang run								
	Long run	LnOILP	0.2904	0.1315	2.21	0.032	0.2540	0.5555
		LnGOV	0.9320	0.2127	4.38	0.000	0.5039	1.3612
		LnREER	-0.6659	0.2541	-2.62	0.012	-1.1781	-0.1537
		LnM2	-0.3963	0.2976	-1.33	0.190	-0.9963	0.2035
		LnPOP	0.9196	0.3819	2.41	0.020	0.1498	1.6894
Short run								
	Short run	Δ LnOILP	0.1980	0.2607	7.59	0.000	0.1451	0.2505
		Δ LnGOV	0.2160	0.6365	3.39	0.001	0.8772	0.3442
		Δ LnREER	-0.4610	0.7458	-6.18	0.000	-0.6113	-0.3107
		Δ LnM2	-0.9180	0.4829	-1.90	0.064	-0.1891	0.0055
		Δ LnPOP	0.2130	0.0404	5.26	0.000	0.1314	0.2945

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

- وجود أثر إيجابي لأسعار النفط (LnOILP) على الناتج المحلي الإجمالي (LnGDP) في المدى الطويل والقصير، جاء سعر النفط موجب معنوي عند 5% (P-value=0.000 أصغر من 0.05) حيث كان الأثر في الأجل القصير مقدر ب

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

0.1980 وهذا يدل على أن مرونة سعر النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي تقدر بنسبة 19.80%. في حين جاء سعر النفط موجب معنوي عند 5% ($P\text{-value}=0.032$ أصغر من 0.05) حيث بلغت قيمته 0.2904 في الأجل الطويل وهذا يدل على وجود تأثير إيجابي لسعر النفط على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والواقع إذ يمكن تفسيرها على أن تقلبات أسعار النفط ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي فإرتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي. والعكس في حالة إنخفاض سعر النفط. وهذه النتيجة المتوصل إليها في دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة (خولة عدناني، حسنة أقسام وعبد الجليل مقدم (2020)) والذي توصلوا إلى أن الزيادة في سعر النفط الخام في الجزائر تؤدي إلى إرتفاع النمو الاقتصادي.

- وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي (LnGOV) على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير، جاء الإنفاق الحكومي موجب معنوي عند 5% ($P\text{-value}=0.001$ و $P\text{-value}=0.000$ وهذه القيم أصغر من 0.05) في المدى القصير والطويل، حيث كان الأثر مقدر ب 0.2160 و 0.9320 على التوالي. وهذا يدل على أن مرونة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تقدر بنسبة 21.60% في المدى القصير وبنسبة 93.20% في المدى الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وهذا يدل على دور الإنفاق الحكومي في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة المتوصل إليها في دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة (مومني لمياء (2018-2019)) والذي توصلت إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يزيد الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أن مخطط النمو في الجزائر قائم على الإنفاق الحكومي.

- بالنسبة إلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي (LnREER) جاء سالب معنوي عند 5% ($P\text{-value}=0.012$ و $P\text{-value}=0.000$ وهذه القيم أصغر من 0.05) في الأجل القصير والطويل، حيث كان الأثر في الأجل القصير مقدر ب (-0.4610) و (-0.6659) في الأجل الطويل. وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الاقتصادي، فكلما زادت مرونة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بوحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بنسبة 46.10% وبنسبة 66.59% في الأجل الطويل. إذ يمكن تفسيرها على أن إرتفاع في سعر الصرف سيجعل المنتجات الأجنبية أرخص من المنتجات المحلية، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية مقابل إنخفاض الطلب على المنتجات المحلية، وهذا يدل على أن المنتجات الأجنبية إكتسبت القدرة التنافسية. وهذه النتيجة المتوصل إليها في دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة (أحمد محمد صدقي خايفة (2023)) والذي توصل إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الاقتصادي في مصر.

- وجود أثر سلبي غير معنوي عند 5% ($P\text{-value}=0.064$ و $P\text{-value}=0.190$ وهذه القيم أكبر من 0.05) للكثلة النقدية (LnM2) على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل، حيث كان الأثر مقدر ب (-0.9180) في الأجل القصير و (-0.3963) في الأجل الطويل. وهذا يدل على أن مرونة الكثلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي تقدر بنسبة 91.80% في الأجل القصير وبنسبة 39.63% في الأجل الطويل وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وهذه النتيجة المتوصل إليها في دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة (عبد الكريم مسعودي (2021)) ودراسة (هارون الرشيد بوخرباش وفطيمة حفيظ (2021)) والذي توصلوا إلى وجود أثر سلبي للكثلة النقدية المتداولة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- أما بالنسبة لعدد السكان (LnPOP) جاء موجب معنوي عند 5% (P-value=0.000 و P-value=0.020 وهذه القيم أصغر من 0.05) في الأجل القصير والطويل، حيث كان الأثر في الأجل القصير والطويل مقدر ب 0.2130 و 0.9196 على التوالي. وهذا يدل على أن مرونة عدد السكان إلى الناتج المحلي الإجمالي تقدر بنسبة 21.30% في الأجل القصير وبنسبة 91.96% في الأجل الطويل. وهذه النتيجة المتوصل إليها في دراستنا تتوافق مع نتائج دراسة كل من (Ekundayo P. Mesagan. O. Yasiru Alimi. K. Adekunle Adebisi (2018)) والذي توصلوا إلى أن النمو السكاني له آثار إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا.

- نموذج تصحيح الخطأ:

أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ والذي تظهر نتائجه في الجدول (03-04) أعلاه، يتضح أن حد تصحيح الخطأ $ECM_{t-1} = -0.2316$ جاء سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج كما أن 23.16% من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائياً في الأجل. كما أن معامل التحديد $R^2 = 0.9210$ أي 92.10% من التغيرات التي وقعت تفسرها متغيرات النموذج.

- اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج:

من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test للإرتباط الذاتي، مع أخذ أربعة فترات تأخير كما هو موضح في الجدول رقم (03-05). تم قبول الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود إرتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر وذلك عند مستوى معنوية 5%. وهذا يؤكد أن نموذج ARDL (1,1,0,1,0,0) المقدر خال من الإرتباط الذاتي.

جدول رقم (03-06): اختبار شرط استقلال حدود الخطأ

Breush-Godfrey LM test for autocorrelation

Lags (p)	F	Df	Prob>F
1	0.559	(1, 43)	0.4589
2	0.297	(2, 42)	0.7446
3	1.195	(3, 41)	0.3234
4	0.944	(4, 40)	0.4484
H0: no serial correlation			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

- اختبار تجانس (ثبات) تباين الأخطاء:

هناك عدة إختبارات للكشف عن أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها إختبار Cameron & Trevedi's decomposition of IM test. وما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (03-06) أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

جدول رقم (03-07): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج

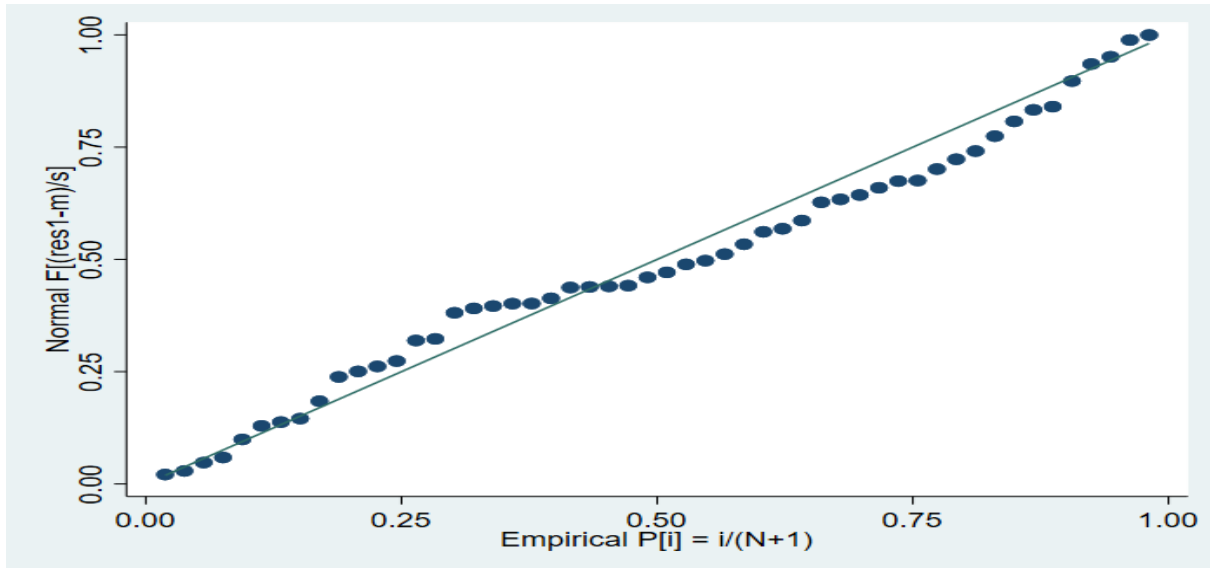
Cameron & Trevedi's decomposition of IM-test

Source	Chi2	Df	P
Heteroskedasticity	47.98	44	0.3146
Skewness	9.43	8	0.3076
Kurtosis	0.91	1	0.3403
Total	58.32	53	0.2863

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج STATA.

على أساس النتائج التي تم التوصل إليها يمكن التأكد في هذه الحالة بشكل أدق من خلال دراسة توزيع البواقي من خلال رسم كمياتها وكميات تقديرات التوزيع الطبيعي المعياري والإحتمالية العادية. يوضح الشكل رقم (03-11) أن البواقي يتم توزيعها بشكل طبيعي، في حين يوضح الشكل رقم (03-12) أن كميات البواقي مقابل كميات التوزيع الطبيعي يتم توزيعها بشكل طبيعي. ومنه نستنتج أن الشكلان ((03-11) و(03-12)) يتوافقان على أن البواقي في النموذج المقدر يتم توزيعها بشكل طبيعي.

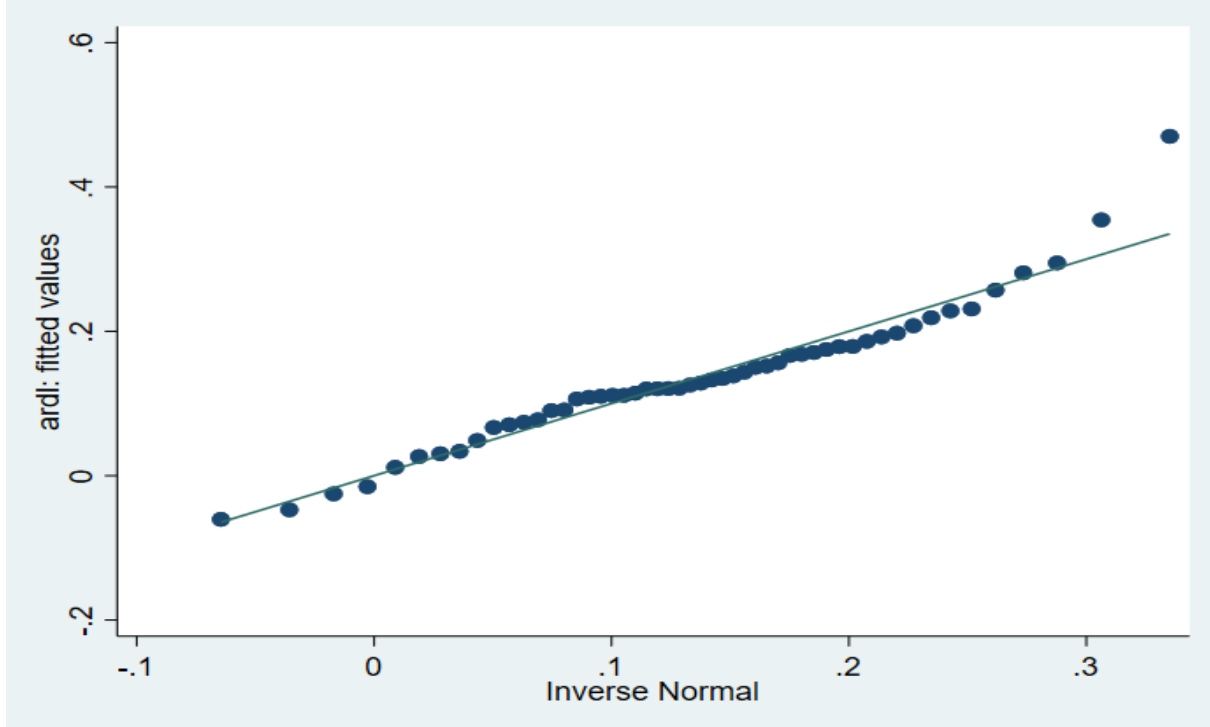
الشكل رقم (03-11): التوزيع الطبيعي المعياري (Standardized normal distribution)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

ملاحظة: يوضح هذا الشكل أن التوزيع الطبيعي المعياري يظهر أن البواقي يتم توزيعها بشكل طبيعي.

الشكل رقم (03-12): كميات البواقي مقابل كميات التوزيع الطبيعي (Quantiles of residuals against quantiles of normal distribution)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

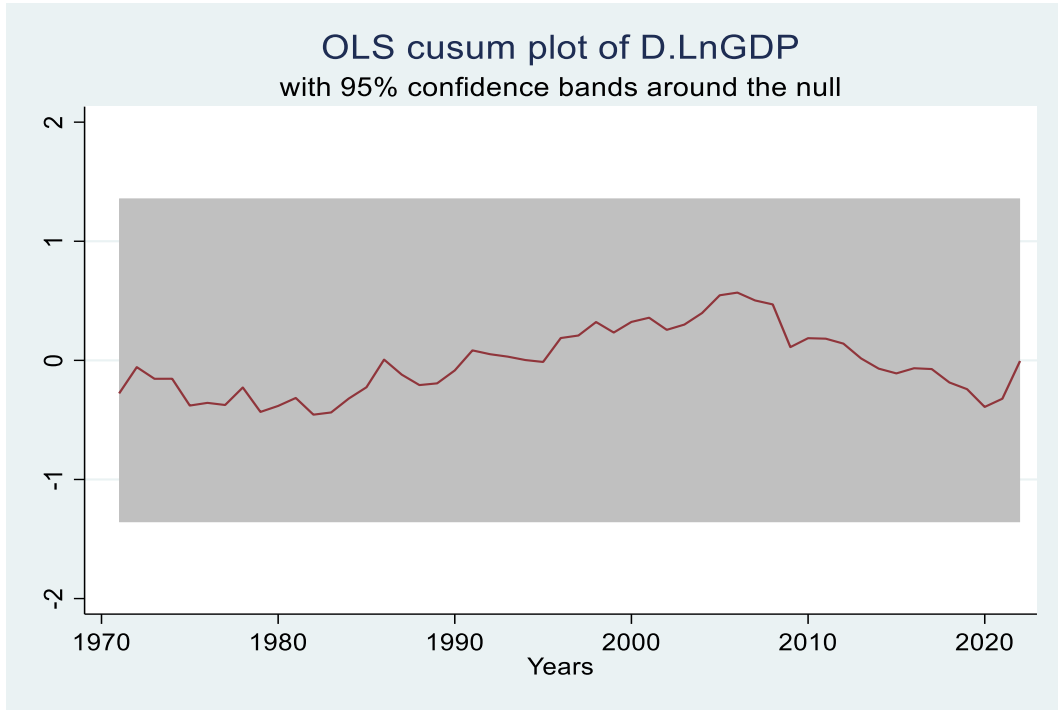
ملاحظة: يوضح هذا الشكل كميات البواقي مقابل كميات التوزيع الطبيعي ويؤكد الرسم أن البواقي في النموذج المقدر يتم توزيعها بشكل طبيعي.

- إختبار ثبات معاملات النموذج المقدر:

من أجل التأكد من إستقرار النموذج المقدر، إستخدمنا إختبار المجموع التراكمي لإستقرار المعلمات CUSUM، تظهر نتائج هذا الإختبار في الشكل رقم (03-13)، حيث يتبين أن الرسم البياني للمجموع التراكمي لإستقرار المعلمات يقع داخل مجال الثقة 95% وهذا ما يؤكد أن النموذج المقدر مستقر خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الشكل رقم (03-13): نتائج اختبار المجموع التراكمي لإستقرار المعلمات



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

المطلب الثالث: نتائج تطبيق محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (dynardl)

سوف نقوم بتطبيق تقنية محاكاة dynardl لإكتشاف أثر الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي على المدى القصير والطويل، وندرس كيف يستجيب النمو الإقتصادي للصدمات النفطية.

يوضح الجدول رقم (03-07) نتائج عمليات محاكاة dynardl، بينما يوضح الشكل (03-14) تقديرات المعلمات.

جدول رقم (03-08): تقديرات نموذج المحاكاة الديناميكية ARDL

R-squared = 0.9230

Adj R-squared = 0.9046

Prob >F = 0.0000

Simulations = 5000

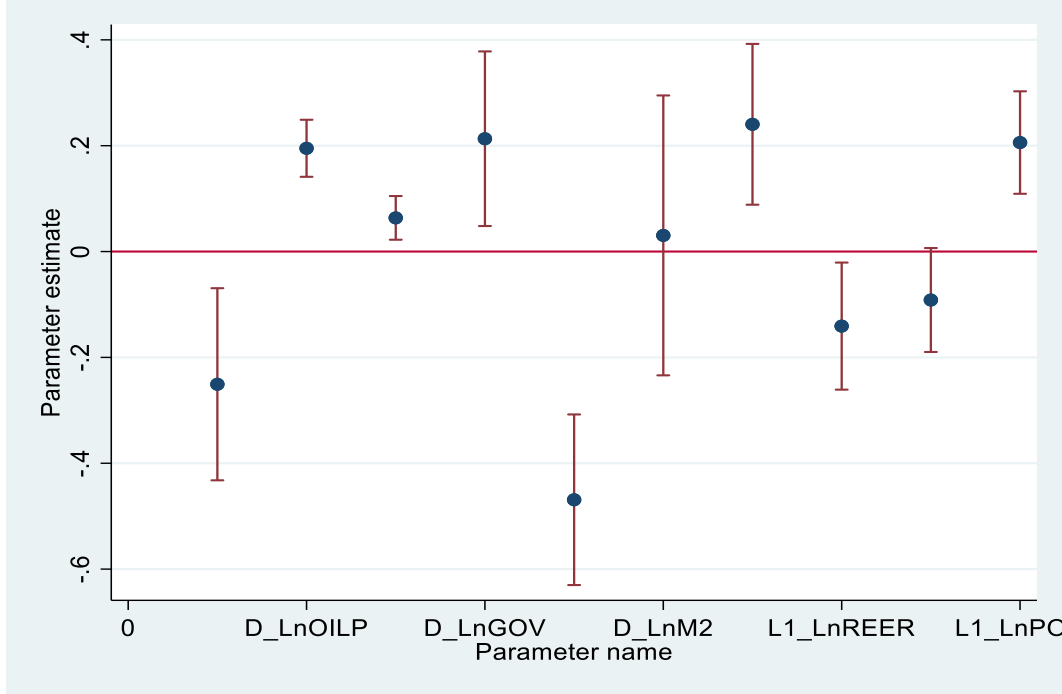
Variables	Coefficient	Std. Err	t-statistic	Probability	[95% Confidence interval]	
LnOILP	0.0635	0.0204	3.11	0.003	0.0223	0.1048
Δ LnOILP	0.1950	0.0267	7.30	0.000	0.1411	0.2489
LnGOV	0.2403	0.0752	3.19	0.003	0.0885	0.3922
Δ LnGOV	0.2131	0.0817	2.61	0.013	0.0481	0.378
LnREER	-0.1409	0.0594	-2.37	0.022	-0.2609	-0.0208
Δ LnREER	-0.4689	0.0798	-5.87	0.000	-0.6301	-0.3077
LnM2	-0.0916	0.0486	-1.88	0.067	-0.1897	0.0065
Δ LnM2	0.0304	0.1310	0.23	0.817	-0.2339	0.2949
LnPOP	0.2059	0.0479	4.29	0.000	0.1091	0.3027

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

ECT_{t-1}	-0.2509	0.0899	-2.79	0.008	-0.4322	-0.0693
-------------	---------	--------	-------	-------	---------	---------

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج STATA.

الشكل رقم (03-14): تقديرات المعلمات لمحاكاة ARDL الديناميكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

ملاحظة: اللون الأسود (●) هو التقدير في النموذج باللوغاريتم. ويمثل الخط الأحمر الخط المرجعي، ويشير الإرتفاع الأحمر إلى مجال الثقة الأدنى بنسبة 95% والأعلى بنسبة 95%.

تكشف نتائج عمليات محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (dynardl) أن أسعار النفط على المدى الطويل لها تأثير موجب معنوي عند 5% (P-value=0.003 أصغر من 0.05) على النمو الاقتصادي، وهذا يدل على أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وبشكل أدق، فإن المعامل المرتبط بأسعار النفط هو 0.0635، مما يشير إلى أن الزيادة بنسبة 1% في سعر النفط يصاحبها زيادة بنسبة 6.35% في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك يظل معامل سعر النفط موجب معنوي عند 5% (P-value=0.000 أصغر من 0.05) على المدى القصير، وهذا يدل على أن زيادة بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.50% عند مستوى معنوية 5%. فهذه النتائج التي توصلنا إليها تتوافق مع النظرية الاقتصادية والواقع بإعتبار النفط مصدر أساسي لإيرادات الدولة فإرتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما بالنسبة إلى معامل الإنفاق الحكومي جاء موجب معنوي عند 5% (P-value=0.013 و P-value=0.003) وهذه القيم أصغر من 0.05) على المدى القصير والطويل، أي أن الزيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الإجمالي بنسبة 24.03% في المدى الطويل و 21.31% في المدى القصير. وهذا يدل على أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

بالنسبة لمعامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي جاء سالب معنوي عند 5% ($P\text{-value}=0.022$) و $P\text{-value}=0.000$ وهذه القيم أصغر من 0.05) على المدى الطويل والقصير، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي. أي أن زيادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14.09% في المدى الطويل وبنسبة 46.89% في المدى القصير. إذ يمكن تفسيرها على أن تخفيض قيمة سعر الصرف له تأثير إنكماشى على الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لمعلمة الكتلة النقدية جاءت سالبة غير معنوية عند 5% ($P\text{-value}=0.067$) وهذه القيمة أكبر من 0.05) في المدى الطويل، وهذا يدل على أن زيادة الكتلة النقدية بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.16% وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أما على المدى القصير جاءت موجبة غير معنوية عند 5% ($P\text{-value}=0.817$) وهذه القيمة أكبر من 0.05)، أي زيادة الكتلة النقدية بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.04% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي مفادها أن الكتلة النقدية تؤثر إيجاباً على النمو الإقتصادي. يمكن إرجاع هذا التأثير الموجب إلى إصدار الجزائر كميات كبيرة من النقود لتمويل برامجها التنموية، فهذا التأثير الإيجابي يزول مع مرور الوقت ليتحول إلى تأثير سلبي على المدى الطويل.

جاءت معلمة إجمالي عدد السكان موجبة معنوية عند 5% ($P\text{-value}=0.000$) وهذه القيمة أصغر من 0.05) في الأجل الطويل، أي زيادة عدد السكان بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20.59%. وهذا ما يؤكد بأن الزيادة السكانية ليست سبباً في إعاقة النمو الإقتصادي، بل النمو السكاني محفز للنمو الإقتصادي.

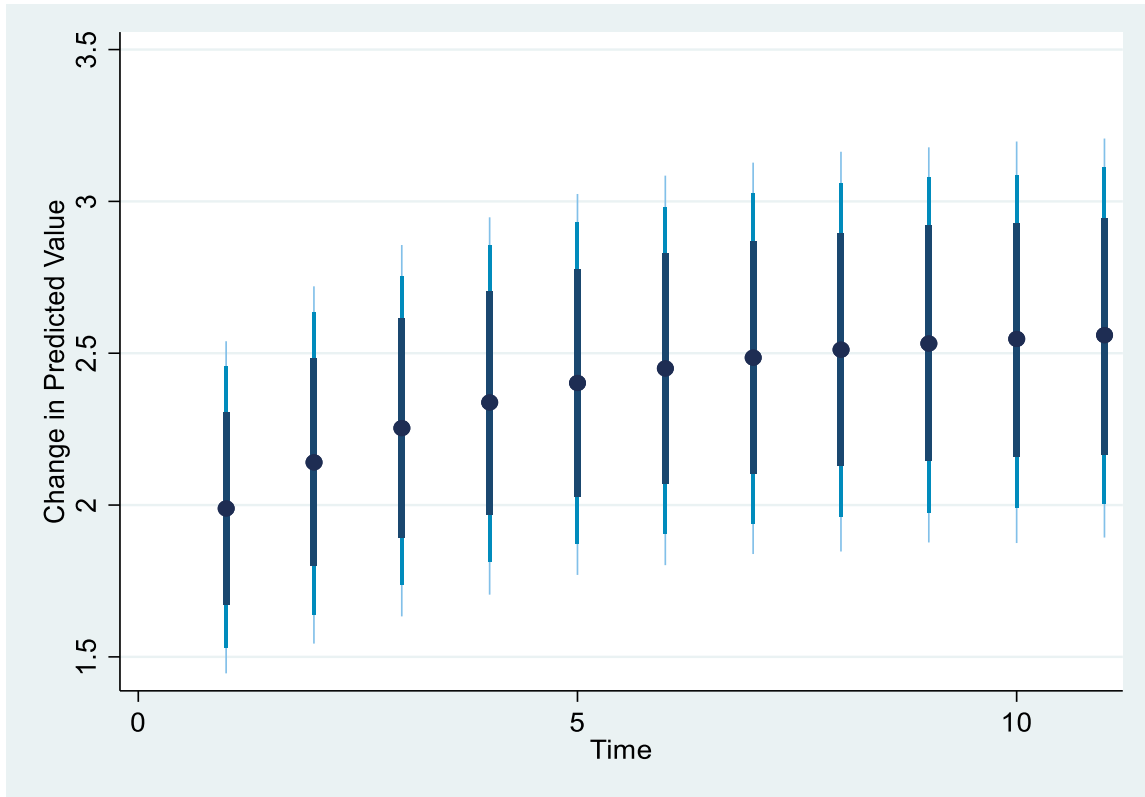
أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) جاء سالب (-0.2509) معنوي عند مستوى معنوية 5% وهذا يؤكد وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات في النموذج المقدر. وهذا يشير أيضاً إلى أن أي صدمة في سعر النفط تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي. مما ستؤدي إلى إنحراف سعر النفط عن مساره على المدى الطويل والذي سيتم تعديله بسرعة بنسبة 25.09% من الأجل القصير للأجل الطويل.

يدعم هذا الارتباط طويل المدى أيضاً القوة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة في النموذج المقدر من خلال معامل التحديد $R^2 = 0.9230$. أما بالنسبة للقيمة P المرتبطة بالإحصائية F للنموذج جاءت معنوية أيضاً عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى أن النموذج المقدر ذو أهمية كبيرة.

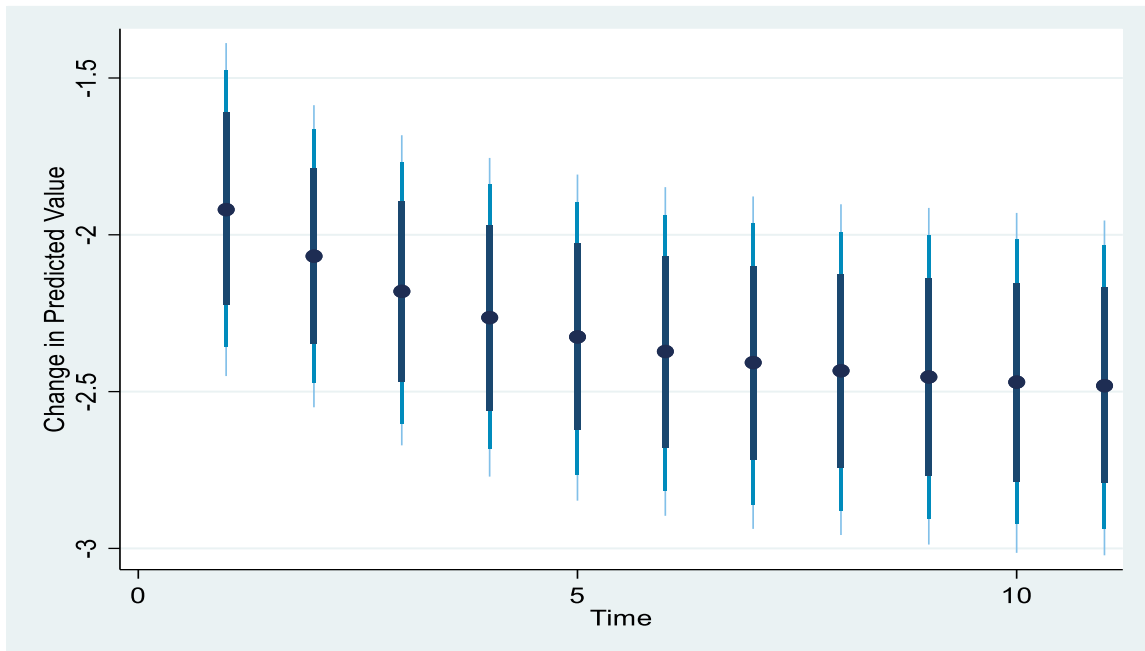
وأخيراً، قمنا بتقييم تأثير الصدمة المضادة (المعاكسة) لأسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي من خلال نموذج محاكاة ARDL الديناميكي. وللقيام بذلك، حددنا عمليات المحاكاة لتكون 5000، وقمنا بدراسة إستجابة الناتج المحلي الإجمالي للتغيرات الإيجابية والسلبية بنسبة 10% في صدمات أسعار النفط. والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (03-15): الصدمات الإيجابية والسلبية بنسبة $\pm 10\%$

(A)



(B)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

ملاحظة: تشير الرسومات البيانية إلى التغيير بنسبة $\pm 10\%$ لصدمة في أسعار النفط وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، كما تشير النقطة السوداء (●) إلى متوسط قيمة التنبؤ بينما يظهر الخط الأزرق الداكن والأزرق الفاتح مجالات الثقة عند 75 و 90 و 95% على التوالي.

يبين الشكل رقم (A) أن الصدمة الإيجابية بنسبة 10% في سعر النفط تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يوضح الشكل رقم (B) أن الصدمة السلبية بنسبة 10% في سعر النفط تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير لبدء هذا الانخفاض في التسارع على المدى الطويل. باختصار، تؤكد دوال الاستجابة الدفعية التأثير طويل المدى لصدمة أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

المطلب الرابع: نتائج طريقة المربعات الصغرى المنتظمة المستندة إلى Kernel

لدراسة العلاقة السببية بين صدمات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، قمنا بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المنتظمة (Krls) المستندة إلى Kernel.

حيث قمنا بتقدير المشتقات النقطية بناء على (Krls) لإكتشاف التأثيرات المباشرة الهامشية النقطية. والجدول رقم (03-08) يوضح تقديرات متوسط المشتقات النقطية من مقدر Krls بالإضافة إلى التقديرات عند الأرباع 25 و 50 و 75 لتوزيع التأثيرات الهامشية النقطية.

النموذج ملائم وجيد عند مستوى معنوية 5%، مع قدرة تنبؤية قدرها $R\text{-squared} = 0.9981$ ، وهذا يدل على أن المتغيرات التابعة تفسر 99.81% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي.

يقدر متوسط التأثير الهامشي لأسعار النفط والإنفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والكتلة النقدية وإجمالي عدد السكان ب 0.1472% و 0.1639% و -0.0070% و 0.1814% و 1.7753% على التوالي. كما أن القيمة الإحتمالية لكل معلمة معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يشير إلى وجود علاقة سببية وتأثير بإستثناء سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

بالإضافة إلى ذلك، تسمح لنا طريقة krls بدراسة تأثير عدم التجانس من خلال فحص التوزيع الهامشي للمشتقات النقطية. يتبين من الجدول رقم (03-08) أن سعر النفط والإنفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والكتلة النقدية وإجمالي عدد السكان يظهر تباينا ضعيفا في التأثيرات الهامشية في الربع الأول، ونلاحظ أيضا أن التأثيرات الهامشية لهذه المتغيرات يزيد في الربع الثاني والثالث كما أن إشارة سعر الصرف الفعلي الحقيقي تختلف.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر

جدول رقم (03-09): المشتقات النقطية باستخدام Krls

Lambda = 0.1248

Sigma = 5

$R^2 = 0.9981$

Tolerance = 0.053

Eff. df = 10.82

Looloss = 0.4544

LnGDP	Avg.	SE	T	P> t	P25	P50	P75
LnOILP	0.147215	0.030252	4.866	0.000	0.032633	0.119659	0.29741
LnGOV	0.163973	0.013314	12.316	0.000	0.077823	0.165754	0.254394
LnREER	-0.00708	0.062155	-0.114	0.910	-0.16653	0.016548	0.143767
LnM2	0.181446	0.01056	17.183	0.000	0.088393	0.200151	0.264606
LnPOP	1.77539	0.77691	22.852	0.000	0.964301	2.17775	2.5285

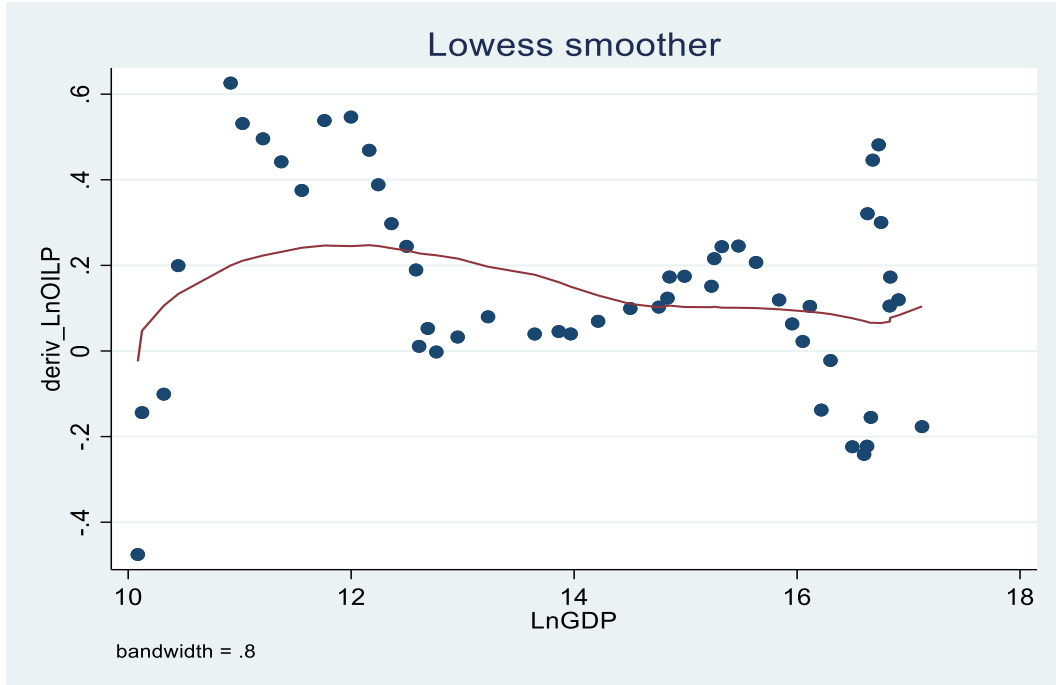
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

ملاحظة: Avg هو متوسط التأثير الهامشي. SE الخطأ المعياري، تمثل P25 و P50 و P75 النسب المئوية 25 و 50 و 75.

ولدراسة التأثيرات طويلة المدى في صدمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي يتم من خلال رسم المشتق النقطي لصدمات أسعار النفط مقابل الناتج المحلي الإجمالي لمراعات التأثيرات الهامشية والشكل رقم (03-16) يوضح ذلك.

من خلال الشكل رقم (03-16) أدناه نلاحظ أن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي في حين أن حدوث صدمة سالبة في أسعار النفط تؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (03-16): تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل الناتج المحلي الإجمالي



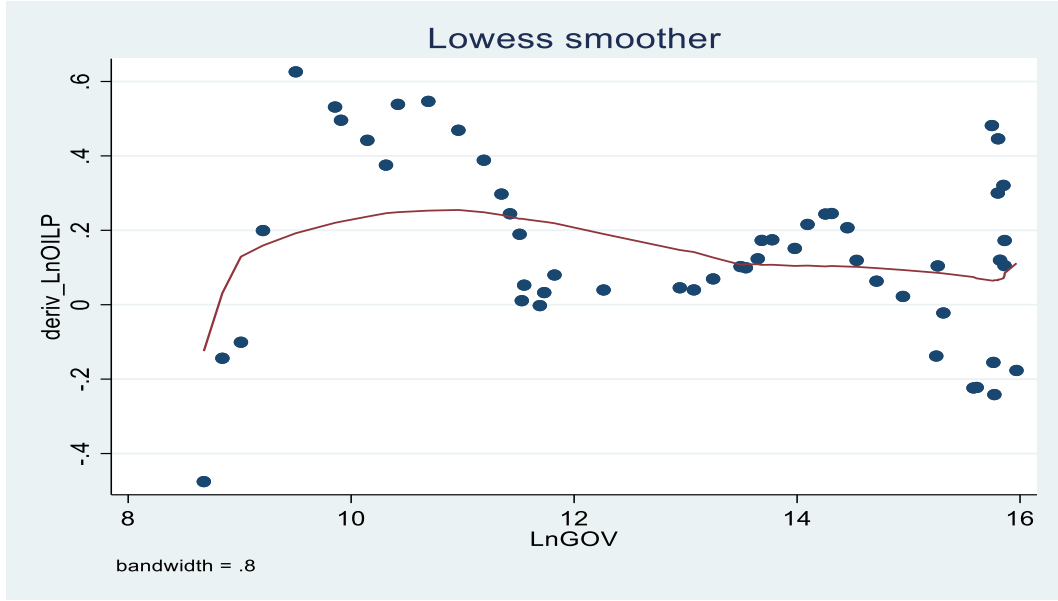
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

ولدراسة التأثيرات طويلة المدى في صدمات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي يتم من خلال رسم المشتق النقطي لصددمات أسعار النفط مقابل الإنفاق الحكومي لمراعات التأثيرات الهامشية والشكل رقم (03-17) يوضح ذلك.

من خلال الشكل رقم (03-17) يتبين أن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وأن حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط تؤدي إلى حدوث إنخفاض في الإنفاق الحكومي.

الشكل رقم (03-17): تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل الإنفاق الحكومي

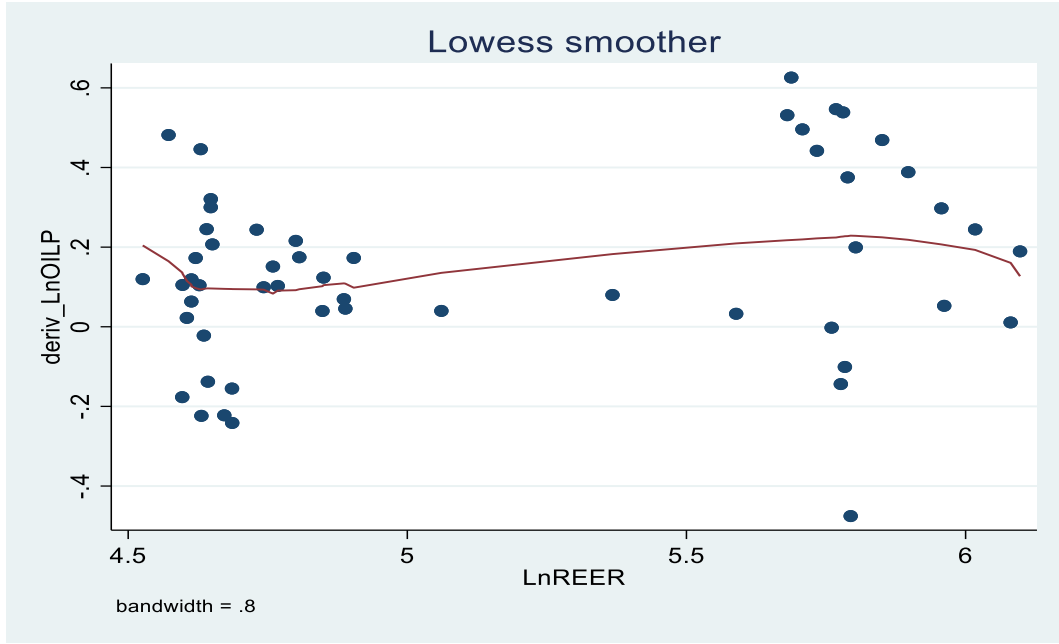


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

ولدراسة التأثيرات طويلة المدى في صدمات أسعار النفط على سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتم من خلال رسم المشتق النقطي لصددمات أسعار النفط مقابل سعر الصرف الفعلي الحقيقي لمراعات التأثيرات الهامشية والشكل رقم (03-18) يوضح ذلك.

يوضح الشكل رقم (03-18) أن صدمات أسعار النفط تؤدي إلى إنخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ليتحول هذا الإنخفاض إلى ثبات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

الشكل رقم (03-18): تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل سعر الصرف الفعلي الحقيقي

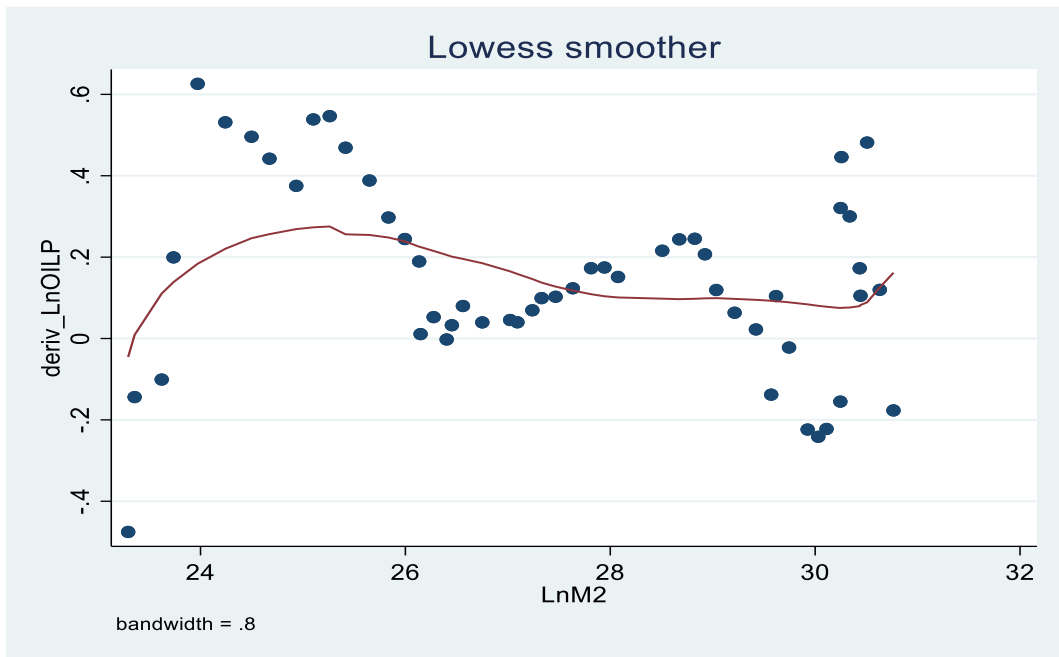


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

ولدراسة التأثيرات طويلة المدى في صدمات أسعار النفط على الكتلة النقدية يتم من خلال رسم المشتق النقطي لصدمات أسعار النفط مقابل الكتلة النقدية لمراعات التأثيرات الهامشية والشكل رقم (19-03) يوضح ذلك.

من خلال الشكل رقم (19-03) يتبين أن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، لتتحول هذه الزيادة في الكتلة النقدية إلى إنخفاض وذلك بسبب حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط.

الشكل رقم (19-03): تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل الكتلة النقدية



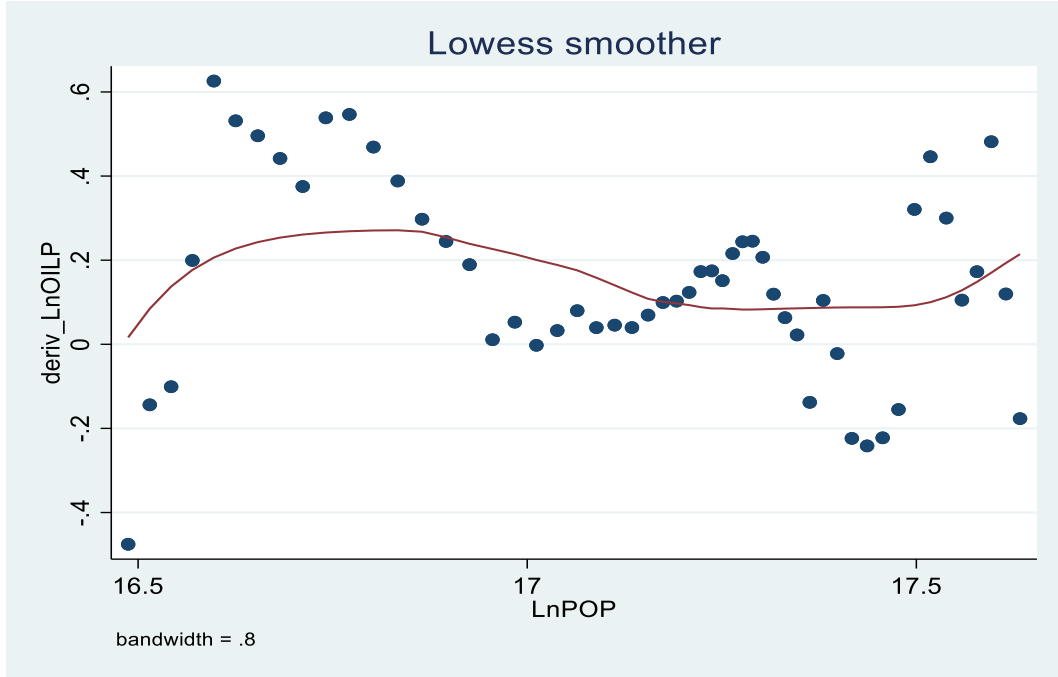
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الفصل الثالث: أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

ولدراسة التأثيرات طويلة المدى في صدمات أسعار النفط على إجمالي عدد السكان يتم من خلال رسم المشتق النقطي لصددمات أسعار النفط مقابل سعر الصرف الفعلي الحقيقي لمراعات التأثيرات الهامشية والشكل رقم (03-20) يوضح ذلك.

من خلال الشكل رقم (03-20) يتبين أن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة إجمالي عدد السكان، لكن هذه الزيادة في إجمالي عدد السكان تتحول إلى انخفاض وذلك بسبب حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط.

الشكل رقم (03-20): تمثيل التأثير الهامشي النقطي لأسعار النفط مقابل إجمالي عدد السكان



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

خاتمة الفصل الثالث:

جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2022)، وذلك من خلال تطبيق منهجين إقتصاديين قياسيين الأول يتضمن في نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL أما المنهج الثاني فيتمثل في نموذج محاكاة الإنحدار الذاتي الديناميكي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Dynardl والذي يقوم بتقدير ومحاكاة ورسم تأثيرات التغيرات الإيجابية والسلبية في المتغير المستقل على المتغير التابع مع الحفاظ على ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. ولدراسة العلاقة السببية والتأثيرات بين الصدمات النفطية ومتغيرات الإقتصاد الكلي تم إستخدام تقنية المربعات الصغرى المنتظمة المستندة إلى Kernel والتي تعتمد على طريقة التعلم الآلي وتقوم أيضا على دراسة المشتقات النقطية. وبشكل عام، تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، الإنفاق الحكومي، الكتلة القدية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي وإجمالي عدد السكان).

الخاتمة

تمحورت دراستنا حول تأثير الصدمات النفطية على متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر عن طريق صياغة الاشكالية التالية: ما هو أثر صدمات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2022)؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بصدمات أسعار النفط والمتمثلة في قنوات إنتقال الصدمات النفطية إلى الإقتصاد الكلي لتتعرف بعدها على أهم الصدمات النفطية التي عرفها العالم إبتداء من صدمة 1973 إلى صدمة 2022 ومدى تأثير هذه الصدمات سواء كانت إيجابية أو سلبية على الدول المصدرة والمستوردة للنفط. لنتقل بعدها إلى الفصل الثاني والذي يتمحور حول المرض الهولندي حيث تطرقنا فيه إلى نظرية المرض الهولندي وعلاقتها بالإقتصاد الريعي لنتقل بعدها إلى أهم النماذج المفسرة للمرض الهولندي ودراسة أهم التفسيرات السياسية والمؤسسية لنقمة الموارد الطبيعية. ثم تطرقنا إلى أهم التجارب الناجحة لبعض الدول المنتجة للنفط في تجنب التأثيرات السلبية لوفرة الموارد الطبيعية.

أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر وذلك بإجراء دراسة تحليلية لأثر الصدمات على أهم المتغيرات الإقتصادية الداخلية والخارجية للإقتصاد الكلي، أما في الجانب القياسي فقد تم إستخدام بعض أساليب الإقتصاد القياسي الحديثة بما في ذلك نموذج ARDL والذي يقوم على إختبار الحدود المقترح من قبل (Pesaran et al (2001)) وطريقة محاكاة ARDL الديناميكية الجديدة التي إقترحها مؤخرًا (Jordan & Philips (2018)) وطريقة Krls المقترحة من قبل (Hainnuller & Hazlett (2014)). وفي الأخير، قمنا بعرض النتائج التي توصلت إليها دراستنا وتحليلها ثم الاجابة على الفرضيات المقترحة آنفا لنتختم هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تساعد من تخفيف حدة التأثيرات التي تسببها الصدمات النفطية للإقتصاد.

✓ نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات:

- يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب النظري فيما يلي:
- يعتبر النفط محرك أساسي للتنمية الإقتصادية لأنه يستخدم في جميع عمليات الإنتاج الصناعي.
 - تعتبر تقلبات أسعار النفط محور نقاش وقضية مهمة للعديد من البلدان، فالبلدان المصدرة للنفط ترتبط ميزانية حكومتها بدخل النفط مما يؤثر على النمو الإقتصادي فيها أما بالنسبة للدول المستوردة يعتبر النفط الخام مادة أساسية للتصنيع.
 - يعتبر سوق النفط العالمي من أهم أسواق الطاقة العالمية وذلك راجع إلى هيمنة النفط بإعتباره مصدر للطاقة.
 - تنتقل تقلبات أسعار النفط إلى الإقتصاد الكلي من خلال قنوات تتمثل في جانب العرض، جانب الطلب، تأثير تحويل الثروة، تأثير التضخم، تأثير التوازن الحقيقي، تأثير تعديل القطاع وتأثير عدم اليقين، تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية.
 - تعتبر الموارد الطبيعية لعنة، لكن ما أثبتته بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط العكس فالتجربة النرويجية بمثابة مثال حي.
- أما فيما يتعلق بالجانب القياسي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، سعر النفط، الكتلة النقدية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الإنفاق الحكومي وإجمالي عدد السكان).

أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL ونموذج محاكاة Dynardl ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهذه النتيجة يمكن تفسيرها على أن أسعار النفط تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي فيارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي والعكس في حالة الإنخفاض.

- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي، وهذا يدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وهذه النتيجة يمكن تفسيرها على أن للإنفاق الحكومي دور كبير في دفع عجلة النمو الإقتصادي.

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي على النمو الإقتصادي في الجزائر، فيارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي سيؤدي إلى جعل المنتجات الأجنبية أرخص من المنتجات المحلية، فيزداد الطلب على المنتجات الأجنبية مقابل المنتجات المحلية، وهذا يدل على أن المنتجات الأجنبية إكتسبت القدرة التنافسية. وعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع الأجنبية بسبب إرتفاع الأسعار، مما سيدفع إلى تصفية المصانع والشركات التي تضم الكثير من الأيدي العاملة، ومن ثم إرتفاع البطالة وإنخفاض النمو الإقتصادي، وزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الإستيراد مقابل ضعف التصدير، وهذا سيولد المزيد من الطلب على العملة الأجنبية لتلبية تكاليف الإستيراد، مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف بشكل كبير وإنخفاض العملة المحلية وإرتفاع أسعار السلع المحلية مرة أخرى مما يؤدي إلى تدهور الإقتصاد.

- وجود علاقة طردية بين عدد السكان والنمو الإقتصادي، بمعنى أن الزيادة في عدد السكان بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي في الجزائر، وهذا ما يؤكد أن الزيادة السكانية لم تكن سبباً في إعاقة النمو الإقتصادي. ومنه النمو السكاني محفز للنمو الإقتصادي.

- وجود علاقة عكسية بين الكتلة النقدية والنمو الإقتصادي في الجزائر وهذا غير مطابق لمضمون النظرية الإقتصادية التي مفادها أن الكتلة النقدية تؤثر إيجاباً على النمو الإقتصادي. إذ يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن إصدار النقود بكميات كبيرة تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤثر سلباً على النمو. بالإضافة إلى ذلك، طغيان الإقتصاد غير الرسمي لأن الكتلة النقدية الموجودة خارج البنوك أكبر من النقود الموجودة داخل البنوك وهذا لا يخدم النمو الإقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، توضح الصدمات الإيجابية والسلبية الواقع من خلال محاكاة ARDL الديناميكية أن الصدمة الموجبة لأسعار النفط تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في حين تؤدي الصدمة السلبية لأسعار النفط إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

ولدراسة العلاقة السببية بين صدمات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، قمنا بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المنتظمة (Krls) المستندة إلى Kernel. والتي تعتمد على تقدير المشتقات النقطية بناء على (Krls) لإكتشاف التأثيرات المباشرة الهامشية النقطية. كما تسمح لنا طريقة krls بدراسة تأثير عدم التجانس من خلال فحص التوزيع الهامشي للمشتقات النقطية.

بحيث توصلنا إلى:

- وجود علاقة سببية وتأثير لأسعار النفط والإنفاق الحكومي والكتلة النقدية وإجمالي عدد السكان بإستثناء سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- أن سعر النفط والإنفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والكتلة النقدية وإجمالي عدد السكان يظهر تباينا ضعيفا في التأثيرات الهامشية في الربع الأول، ونلاحظ أيضا أن التأثيرات الهامشية لهذه المتغيرات يزيد في الربع الثاني والثالث كما أن إشارة سعر الصرف الفعلي الحقيقي تختلف.
- ولدراسة التأثيرات طويلة المدى في صدمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الكتلة النقدية، إجمالي عدد السكان. إذ يتم ذلك من خلال رسم المشتق النقطي لصدمات أسعار النفط مقابل الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الكتلة النقدية وإجمالي عدد السكان لمراعات التأثيرات الهامشية.
- حيث توصلنا إلى أن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي في حين أن حدوث صدمة سالبة في أسعار النفط تؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي.
- إن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وحدث صدمة سلبية في أسعار النفط تؤدي إلى حدوث إنخفاض في الإنفاق الحكومي.
- تؤدي صدمات أسعار النفط إلى حدوث إنخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ليتحول هذا الإنخفاض إلى ثبات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- تبين أن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، لتتحول هذه الزيادة في الكتلة النقدية إلى إنخفاض وذلك بسبب حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط.
- إتضح أن حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة إجمالي عدد السكان، لكن هذه الزيادة في إجمالي عدد السكان تتحول إلى إنخفاض وذلك بسبب حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط.

من خلال النتائج المعروضة سابقا إستطعنا الإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات صحة الفرضيات:

فالفرضية الأولى تمحورت حول:

"يوجد أثر إيجابي لصدمات إرتفاع أسعار النفط على النمو الإقتصادي".

أوضحت نتائج الدراسة أن حدوث صدمة إيجابية في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي.

الفرضية الثانية تمحورت حول:

"يوجد أثر سلبي لصدمات إنخفاض أسعار النفط على النمو الإقتصادي"

أوضحت نتائج الدراسة أن حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط تؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض النمو الإقتصادي.

الإقتراحات والتوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- تعتبر التجربة الهولندية بمثابة مثال حي، إذ يجب على صناع القرار في الجزائر أخذها بعين الإعتبار إذا كانت لديهم رغبة ونية في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- تشجيع التنوع الإقتصادي والبحث عن مصادر جديدة خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال بناء إقتصاد حقيقي قائم على قاعدة إنتاجية ومالية، خدماتية.
- خلق مكاتب للصرف الرسمي، للقضاء على السوق السوداء للعملات، ومحاربة السوق الموازي ومحاولة إدماجه في الدورة الإقتصادية لإمتصاص الكتلة النقدية الخارجية.
- توجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات الإقتصادية المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة.
- دعم وتشجيع الإنتاج الوطني للتقليل من الواردات وزيادة الصادرات، وإستثمار الأموال في مجالات لجلب العملة الصعبة كالسياحة والصحة والتعليم.
- فتح المجال للقطاع الخاص المحلي للإستثمار وجلب الإستثمار الأجنبي.
- تعتبر سياسة تخفيض العملة ليس حلاً لتحسين وضعية الإقتصاد الجزائري، بالرغم من أنها تحقق للجزائر بعض الأهداف الإقتصادية كنتأثيرها السلبي على معدل التضخم في المدى الطويل، كما أن لهذه السياسة شروط لنجاحها والتي لم تتوفر في الإقتصاد الجزائري مما تؤدي إلى تدمير القدرة الشرائية للعملة المحلية.
- دعم فئة الشباب لأنها الفئة الكبيرة التي تعاني من التهميش الإجتماعي، كما يجب على الدولة إدماج طالبي العمل لأول مرة لأنها أكبر نسبة من البطالين.
- دعم الصناعة المحلية في جميع المجالات، وذلك من خلال تشجيع المنافسة بين المنتج المحلي والمنتج الأجنبي والحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين.
- يجب على الدولة تدعيم وتشجيع القطاع الفلاحي وبالأخص القطاع الزراعي لأن الجزائر تمتلك أراضي زراعية كبيرة.
- الإستثمار في الطاقات البديلة والإستفادة منها في تحقيق موارد مالية.
- محاربة الفساد والرشوة والحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية.
- تشجيع كل أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر للإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية.
- العمل على إدخال تعديلات على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الإستثماري.
- الإستفادة من تجارب الدول التي إستطاعت تحويل نقمة الموارد إلى نعمة.

- إستخدام العوائد النفطية فيما يخدم الإقتصاد ويضمن حق الأجيال القادمة في هذه الثروة.
- التخلي عن مبدأ الإقتصاد الريعي وإستبداله بالإقتصاد الإنتاجي.

✓ آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، أثارت تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع إهتمامنا، غير أن إطار الدراسة لم يسمح لنا بتناولها، إذ يمكن أن تكون مفاتيح بحوث مستقبلية، ويمكن ذكر ذلك على سبيل المثال:

- أثر الصدمات النفطية على ميزان المدفوعات في الجزائر.
- أثر الصدمات النفطية على الميزان التجاري في الجزائر.
- أثر الصدمات النفطية على معدل البطالة في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد محمد صدقي خليفة، أثر التقلبات في أسعار النفط على النمو الإقتصادي في مصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 45، العدد 04، أكتوبر 2023. رابط المجلة [/https://zcom.journals.ekb.eg](https://zcom.journals.ekb.eg)
- 2- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
- 3- شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، عمان.
- 4- فاروق القاسم. النموذج الترويجي إدارة المصادر البترولية، عالم المعرفة، 2010.
- 5- فاروق القاسم، دروس التجربة الترويجية والتحديات بالنسبة للبنان، المحور، الطبعة السادسة. 2014. <http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication>
- 6- مدوري عبد الرزاق، دزايري بلقاسم. الإقتصاد السياسي لإدارة الموارد الطبيعية (من نظرية الربيع إلى نظرية نقمة الموارد)، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2023.

الرسائل والأطروحات:

- 1- أمير صافية، أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف (حالة الجزائر 2016/1986)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019.
- 2- إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015.
- 3- العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007.
- 4- بربري محمد الأمين، الإختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011/2010.
- 5- بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010.
- 6- بوزاهر سيف الدين، أثر عوائد المحروقات على النمو الإقتصادي والحوكمة دراسة تحليلية وقياسية لحالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2017). أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية. جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-، السنة الجامعية 2017-2018.

- 7- بوخروفة عبد السلام، فعالية السياسة المالية في التقليل من آثار الصدمات النفطية على التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2018-2019.
- 8- بوفليج نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010/2011.
- 9- بن عوالي خالدية. إستخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج. مذكرة مقدمة للوصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي. جامعة وهران 2. الجزائر. السنة الجامعية 2015-2016.
- 10- بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة قياسية بإستخدام تقنية VAR للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011/2012.
- 11- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، الموسم الجامعي 2008/2009.
- 12- دحماني محمد أدرويش، سلسلة محاضرات في مقياس الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2013.
- 13- زمال وهيبية، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي) دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018.
- 14- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2011/2012.
- 15- صفية أمير، أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف (حالة الجزائر 1986/2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم إقتصادية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2020.
- 16- صورية مساني، الإستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف 01 الجزائر، السنة الجامعية 2018/2019.
- 17- فويدري فوشيح بوجمعة، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2008/2009.
- 18- محمد هاني، السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر 2000-2015، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.
- 19- منال بلقاسم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2019.

- 20- مهدي حسنية، دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، السنة الجامعية 2018/2019.
- 21- مومني لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2018-2019.
- 22- يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018.
- المجلات والتقارير:**
- 1- أحمد الحمزة، أمين البار، العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص 1097-1110، ISSN: 2352-9806, EISSN: 2588-2309.
- 2- أحمد محمد صدقي خايفة، أثر التقلبات في أسعار النفط على النمو الإقتصادي في مصر، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 45، العدد 04، أكتوبر 2023.
- Doi : <https://doi.org/10.21608/zcom.2023.209729.1250>
- 3- بن دحيس عبد الكريم، أي مستقبل للنفط في الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.
- 4- بوبكر صابة، ناجي بن حسين. التنوع الإقتصادي في الجزائر وإمكانية الإستفادة من التجربة النرويجية. مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2021. ص ص (1-21).
- 5- بوخرباش هارون الرشيد، حفيظ فطيمة، تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1982-2018) بإستخدام مقارنة ARDL، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص ص : 279-290.
- 6- بوخروفة عبد السلام. سليمان بلعور. ما الذي يقود سعر النفط الخام؟ تحليل للمحددات والعوامل المسببة للصدمات. مجلة دراسات. المجلد 16. العدد 01. جانفي (2019). ص ص 55-72.
- 7- برودي نعيمة، فيلاي يوسف، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 دراسة قياسية بإستخدام نموذج SVAR، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، تاريخ النشر 05 مارس 2021، ص ص 205-225.
- 8- بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 09، ص ص 7-41. (2015).
- 9- بورحلي خالد وبوروشة كريم، تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2014)، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 03، 2017.
- 10- تهمتان مورا، بن يحي نسيم، أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي الجزائري، معارف مجلة علمية دولية محكمة، السنة الثانية عشرة، العدد 22، جوان 2017.
- 11- جلطبي غالم، كمال الدين بن عيسى ومرابط سليمان. الثروة النفطية وواقع الإقتصاد الجزائري: أي تطابق مع العلة الهولندية. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية. المجلد 2013، العدد 2. 31 ديسمبر 2013. ص ص 256-282.

- 12- حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية. تجربة النرويج في مجال إستخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر). ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد السابع، مارس 2019.
- 13- بن عودة حساني، أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة (1990-2019)، مجلة التحليل والإستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2021، عدد الصفحات من 204-225. ISSN :2716-9502.
- 14- حسين فرج الحويج، محمد لحسن علاوي، عطية المهدي الفيتوري، النمو البائس والمكاسب من التجارة الدولية في الدول النامية- حالة ليبيا والجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021.
- 15- حسن تشوكتش كبير، دراسة ديناميكية متغيرات الإقتصاد الكلي في ظل الصدمات النفطية في الجزائر بإستخدام منهج VAR، ResearchGate، January 2015، <https://www.researchgate.net/publication/345435029>
- 16- خولة عدناني، حسنة أقسام وعبد الجليل مقدم، تأثير صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر: دراسة قياسية بإستخدام نموذج SVAR، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2020، ISSN 1112-925.
- 17- خومية فتيحة، كريمة فرحي، آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية في الفترة 2004-2016، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص ص 181-193.
- 18- رباح أرزقي، وها نغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وإنهيار أسعار النفط، 2020/02/14. <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices>
- 19- زمران محمد، غرددي محمد، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الإستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و2020، المجلة الجزائرية للإقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد 01 (2021).
- 20- زروقي أبو بكر الصديق، مكيدش محمد، قياس أثر صدمات أسعار النفط على الإقتصاد الكلي الجزائري-دراسة تحليلية قياسية-، مجلة السياسات الإقتصادية في الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ص ص 01-24. (2017).
- 21- طيبي حمزة، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، 2014.
- 22- سالمى محمد دينوري، علاق فاطمة، دور الصناعات البترولية في التنمية الإقتصادية وتحدياتها، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018.
- 23- سلمى مميش، خالد طرطار، إختيار نظام سعر الصرف الملائم للإقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع (2018).
- 24- سانجيف غوبتا وأليكس سيغوار، أوبييرغو وإنريكي فلورس، تقاسم الثروة، التمويل والتنمية، ديسمبر 2014. <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/12/pdf/gupta.pdf>
- 25- سفيتلانا تساليك وآنيا شيفرين، الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح نيويورك، 2005.
- 26- سي محمد فايزة وبوثلجة عبد الناصر، تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الجزائري نموذج تصحيح الخطأ، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 05.
- 27- عبد الرحمن التويجيري، الأزمات الإقتصادية وإيرادات النفط، نشر في 16 فبراير 2015. <https://www.alarabiya.net/aswaq/2015/02/16>

- 28- علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014، مجلة رؤى إستراتيجية، جانفي 2017.
- 29- علي مهدي البيرماني، إقتصاديات النفط، الجامعة المستنصرية. <https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=>
- 30- علي بوعبد الله، شريف بوقصبة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة 1983-2016، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، 2018، ISSN : 1112-3613.
- 31- عليوش قربوع إبتسام، دادن عبد الوهاب، حرب أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الريعي - الاقتصاد الجزائري نموذجاً - دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2018)، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 03، (2020)، ص ص 513-532، ISSN : 1112-9336.
- 32- عماد الدين مصبح ومحمد المرعي، تأثير تغيرات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المعهد العربي للتخطيط، المجلد 20، العدد 02، (2018).
- 33- عمار نعيم زغير الجناني، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في إستجابة السياسة المالية في العراق للفترة (1990-2017)، مجلة البحوث والدراسات النفطية، المجلد 09، العدد 28، (2020).
- 34- عادل مختاري، محمد بن البار، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بإستعمال منهجية SVAR للفترة 1980-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، أبريل 2021.
- 35- قلي محمد، آثار صدمات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي لإقتصاديات منظمة الأوبك دراسة قياسية بإستخدام نماذج PVAR ونماذج PVECM، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، فيفري 2021، ص ص 12-31.
- 36- قادري محمد، حدوش شوروق، الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات سعر النفط دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985-2015 بإستخدام نموذج SVAR، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 01.
- 37- مبروك ساحلي، إختيار أسعار النفط: الأسباب والتداعيات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 18-04-2020. [/https://www.bayancenter.org/2020/04/5847](https://www.bayancenter.org/2020/04/5847)
- 38- مدحت العراقي، إرتفاع أسعار النفط، الأسباب، التداعيات، التوقعات. دراسات إقتصادية، العدد الثامن، جويلية 2006.
- 39- مايع شبيب الشمري. تشخيص المرض الهولنديومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق. العزي للعلوم الإقتصادية والإدارية. (2010).
- 40- م م حسين علي كيطان، قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي (2003-2015)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني، العدد 2، 2018.
- 41- مسعودي عبد الكريم، أثر أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر -دراسة قياسية بإستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2016، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 09، العدد 02، جوان 2021، ص ص : 87-100.
- 42- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، الفصل الخامس التطورات في مجال النفط والطاقة. 2009. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/v-developments-field-oil-energy_5.pdf
- 43- تقرير الأمين العام السنوي السابع والأربعون 2020، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوبك).
- 44- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012. <https://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf>

- 45- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، إتفاقيات التجارة العالمية الحرة وفرص الدول العربية في تعزيز حجم تجارة البتروكيماويات، السنة 47، العدد 01، يناير 2021. <http://opecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin>
- 46- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، جهود الشركات البترولية العربية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد Covid-19، السنة 46، العدد 4-5، أبريل-ماي 2020. <http://opecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin>
- 47- نشرة شهرية ناتجة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، السنة 47، العدد 1، يناير 2021.
- 48- نصري مروة، ساطور رشيد، دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة 1970-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 18، جوان 2018.
- الندوات والمؤتمرات:**
- 1- بروكي عبد الرحمان، عبد الرحمان عبد القادر، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر "دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015"، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي -الواقع والتحديات- يومي 09، 10 ديسمبر 2015، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- 2- بلهوشات محمد الأمين، بن الحبيب طه، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنفاق الحكومي، عرض النقد والتضخم) دراسة إقتصادية قياسية باستخدام نموذج VAR لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، المؤتمر الدولي الثالث حول الإقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، يومي 24 و 25 فيفري 2020، <https://www.researchgate.net/publication/339799793>. ResearchGate
- 3- بغداد بنين، مؤتمر دولي الديناميكيات المتغيرة للطاقة والبيئة والأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مداخلة بعنوان تأثير صدمات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري -دراسة قياسية تحليلية (1980-2020)، إسطنبول. 15-17 فبراير 2023.
- 4- حوشين يوسف، يوم دراسي حول التحليل الكمي للمذكرات والأطروحات باستخدام البرمجيات الإحصائية، مداخلة بعنوان نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ودوره في تحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات على المدين القصير والطويل، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، 11 أبريل 2016.
- 5- دواوي فاطمة الزهراء، سليمان رزقية، مدخل للإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)، المشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في ظل إنخفاض أسعار المحروقات، المنعقد يومي: 29-30 نوفمبر 2016، جامعة آكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر.
- 6- ماجد عبد الله المنيف، تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات أسواقه، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 7-9 أبريل، 2015.
- 7- محمد زيدان، محمد يعقوبي، الآثار البيئية نشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها مسؤوليتها تجاه البيئة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، يومي 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار.
- المراجع باللغة الأجنبية:**

Books :

- 1- Aasim M. Husain. Kamilya Tazhibayeva & Anna Ter-Martirosyan. Fiscal policy and economic cycles in oil-exporting countries. IMF Working Paper. WP/08/253. 2008.

- 2- Alphonsus Fagan. An Introduction to the Petroleum Industry. Government of Newfoundland and Labrador. Department of Mines and Energy. November 1991.
- 3- A World Bank Group Flagship Report. Broad-Based Upturn. but for How Long?, Global Economic Prospects. January 2018.
- 4- Baffes John, Kose M. Ayhan, Ohnsorge Franziska and Stocker Marc. The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses, World Bank Group, Policy Research Note, March 2015, PRN/15/01.
- 5- Daron Acemoglu and James A. Robinson. Why nations fail: the origins of power, prosperity, and poverty. Published in the United States by Crown Publishers. New York. (2012).
- 6- Pesaran M. Hashem. Time series and panel data econometrics. Oxford University Press (2015).
- 7- Régis Bourbonnais. Économétrie, Cours et exercices corrigés. (2015). Dunod, 9^{ème} édition.
- 8- Robert Mabro. The Oil Price Crisis of 1998. Oxford Institute for Energy Studies. SP 10. 1998.

Articles :

- 1- Adelek Omolade. Harold Ngalawa and Adebayo Kutu. Crude oil price shocks and macroeconomic performance in Africa's oil-producing countries. ISSN: (print) 2332-2039 (Online) Journal homepage: <https://www.tandfonline.com/loi/oaef20>. Published online: 19 may 2019. <https://doi.org/10.1080/23322039.2019.1607431> .
- 2- Adenike, Egunjobi. T. An econometric analysis of the impact of corruption on economic growth in Nigeria. E3 Journal of Business Management and Economics. Vol4(3). Pp54-65. March 2013.
- 3- Adrian Boss. Karin Holm-Müller. The relationship between the resource curse and genuine savings: Empirical Evidence. Journal of Sustainable Development. Vol 6. No 6. (2013). Pp 59-72. Doi:10.5539/jsd.v6n6p59. URL: <http://dx.doi.org/10.5539/jsd.v6n6p59>
- 4- Akin Iwayemi, Babajide Fowowe, Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria. Energy Policy, Available online 11 November 2010.
- 5- Alberto Alesina & Guido Tabellini. Why is fiscal policy often procyclical?, NBER Working Paper No 11600. September 2005.
- 6- Alberto Behar, Robert A Ritz. An analysis of OPEC's strategic actions, US shale growth and the 2014 oil price crash. International Monetary Fund Working Paper. WP/16/131. July 2016.
- 7- Alessandro Galesi, Marco J. Lombardi. External Shocks and International Inflation Linkages A Global VAR analysis. European Central Bank. Working paper series. No 1062. June 2009.
- 8- Amany A. El Anshasy. Michael D. Bradley. Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries. Journal of Policy Modeling. Volume 34 (2012). Pp 605–620. Doi: 10.1016/j.jpolmod.2011.08.021
- 9- Amir Sadeghi. Oil price shocks and economic growth in oil-exporting countries: Does the size of government matter?. International Monetary Fund. 2017. WP/17/287.
- 10- André Mernier, Putting a Price on Energy: International Pricing Mechanisms for Oil and Gas, Energy charter secretariat, 1 March 2007. https://www.energycharter.org/fileadmin/DocumentsMedia/Thematic/Oil_and_Gas_Pricing_2007_en.pdf
- 11- Antonio Cabrales and Esther Hauk. The quality of political institutions and the curse of natural resources. February 2009
- 12- Ashar Awan. Muhammad Sadiq. Syed Tauseef Hassan. Irfan Khan. Noor Hashim Khan. Combined nonlinear effects of urbanization and economic growth on CO2 emissions in Malaysia. An application of QARDL and KRLS. Urbane Climate 46 (2022) 101342. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.uclim.2022.101342>.
- 13- Basil Oberholzer, Monetary policy and crude oil. Published by Edward Elgar, 2017. P09. Doi: <https://doi.org/10.4337/9781786437891>
- 14- Bashier Alabdulrazag. The validity of environmental Kuznets curve hypothesis in the Kingdom of Saudi Arabia: ARDL bounds thesting approach to cointegration. International review of management and business research. Vol15. Issue4. December (2016).

- 15- Bassam Fattouh. The drivers of oil prices: the usefulness and limitations of non-structural model, the demand-supply framework and informal approaches. Oxford Institute for Energy Studies. March 2007.
- 16- Bassam Fattouh .Andreas Economou & Ahmed Mahdi .Russia-Ukraine crisis: Implications for global oil markets. The oxford institute for energy studies. March 2022.
- 17- Bei Zhang, Xiaoqing Ai, Xingming Fang and Shi Chen, The transmission mechanisms and impact of oil price fluctuations: evidence from DSGE Model. *Energies* 2022. 15. 6038. <https://doi.org/10.3390/en15166038>.
- 18- Belbali Abdessalam. Azizi Ahmed Oukacha. A reading of the oil crises. *Journal of economic growth and entrepreneurship JEGE* (2023). Vol 6. No 2. Pp 163-175.
- 19- Berument M. Hakan, Nildag Basak Ceylan & Nukhet Dogan. The impact of oil price shocks on the economic growth of selected MENA Countries. *The Energy Journal*. 2010.
- 20- Catherine Hagège, Nicolas Carnot, le marché pétrolier, *économie & prévision*, N°166. 2004-5 . Pp 127-136. Doi : 10.3406/ecop.2004.7388. <http://dx.doi.org/10.3406/ecop.2004.7388>
- 21- Chekouri Sidi Mohammed. Chibi Abderrahim & Benbouziane Mohamed. Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth. *Middle East Development Journal*. 2017. Doi: <https://doi.org/10.1080/17938120.2017.1366772>
- 22- Chekouri Sidi Mohammed. Natural resource abundance and income inequality: a case study of Algeria. *International Journal of Development Issues*. May 2023. Doi: <http://dx.doi.org/10.1108/IJDI-02-2023-0027>
- 23- Chi-Wei Su. Khalid Kan. Ram Tao. Muhammad Umar. A review of resource curse burden on inflation in Venezuela. *Energy* 204 (2020) 117925. <https://doi.org/10.1016/j.energy.2020.117925>
- 24- Christopher N. Ekong and Ekpeno L. Effiong, Oil price shocks and Nigeria's macroeconomy: Disentangling the dynamics of crude oil-market shocks, article in *Global Business Review* . November 2015. DOI:10.1177/2150915597594. <https://www.researchgate.net/publication/282663863>.
- 25- Christiane Baumeister. Lutz Kilian. Forty years of oil price fluctuation: Why the price of oil May still surprise US. *Journal of Economic Perspectives* .Volume 30 .Number 1 .Winter 2016 .Pages 139.160. Dio: <http://dx.doi.org/10.1257/jep.30.1.139>
- 26- Chuku A. Chuku. (2012). Linear and asymmetric impacts of oil price shocks in oil-importing and -exporting economy: the case of Nigeria. *OPEC Energy Review*. Pp413-443.
- 27- Claudiu Albulescu, Special Issue "Coronavirus Crisis, Energy Markets and Policies and their Macro-financial Implications". A special issue of *Energies* 2022. (ISSN: 1996-1073). https://www.mdpi.com/journal/energies/special_issues/Coronavirus_Crisis_Energy_Markets_Policies_Their_Macro_Financial_Implications
- 28- Daron Acemoglu and James A. Robinson. A theory of political transition. *The American economic review*. Vol 91. No 4. Sep 2001. Pp 938-963.
- 29- Daron Acemoglu. Root causes a historical approach to assessing the role of institutions in economic development. *Finance & Development*. June 2003. Pp 27-30.
- 30- Dave Mead. Porscha Stiger. The 2014 plunge in import petroleum prices: What happened? . *Global economy*. May 2015. Vol 4. N° 9. <https://www.bls.gov/opub/btn/volume-4/pdf/the-2014-plunge-in-import-petroleum-prices-what-happened.pdf>
- 31- David Brady and Michael Spence. *Leadership and Growth*. Commission on growth and development. 2010.
- 32- Denis Kwiatkowski. Peter C. B. Phillips. Peter Schmidt and Yongcheol Shin. Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root?, *Journal of econometrics* 54 (1992). Pp 159-178. Doi: [https://doi.org/10.1016/0304-4076\(92\)90104-Y](https://doi.org/10.1016/0304-4076(92)90104-Y)

- 33- Donghui Liu, Lingjie Meng, Yudong Wang, Oil price shocks and Chines economy revisited: New evidence from SVAR model with sign restrictions. *International Review of Economics and Finance* 69. 2020. Pp 20-32.
- 34- Dimitrios Asteriou & Stephen G. Hall. *Applied econometrics amodern approach*. Published by Palgrave Macmillan (2007).
- 35- Dirar Elmahi Elobeid. The role of institutions in sustainable development: the experience of Sudan economy. *OIDA International Journal of Sustainable Development* 04:05 (2012). Pp 53-68.
- 36- Dridi Mohamed. Corruption and economic growth: the transmission channels. MPRA Paper No. 47873. June2013. Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/47873/>
- 37- Draou Ismahene, Mehor Ahmed, Impact de la Baisse des Prix de Pétrole sur L'économie des Pays Producteurs (cas de L'Algérie) et les Pays Importateurs (cas de La France), *مجلة نور للدراسات*، 02، عدد 05، مجلد 2019، ديسمبر، ISSN: 2477-814.
- 38- Ekundayo P. Mesagan, O. Yasiru Alimi, K. Adekunle Adebisi. Population Growth, Energy Use, Crude Oil Price, and the Nigerian Economy. *Economic Studies*. (2018). Issue No 2. Pp 115-132.
- 39- Engy Raouf. Oil prices shocks and government expenditure. *International Journal of Energy Economics and Policy*. 2021. 11(5). Pp 78-84. ISSN : 2146- 4553. Doi: <https://doi.org/10.32479/ijeep.11172>
- 40- Eduardo Borensztein. Olivier Jeanne. Damiano Sandri. Macro-hedging for commodity exporters. *Journal of development economics*. 101 (2013). Pp 105-116. Doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.jdeveco.2012.08.005>
- 41- Edouard Mein, Michaël Goujon. 40Years of dutch disease literature: lesson for developing Countries. *Comparative Economic Studies* (2022) 64. Pp 351-383. Doi: <https://doi.org/10.1057/s41294-021-00177-w>
- 42- Ethan Ilzetzki and Carlos A. Vegh. Procyclical fiscal policy in developing Countries: truth or fiction?, NBER Working Paper Series 14191. July 2008
- 43- European Central Bank. Forecasting the price of oil. *Economic Bulletin*. Issue 04. 2015. Pp 87-98. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/art03_eb201504.en.pdf
- 44- Evgeniou T, Pontil M, Poggio T (2000). Regularization Networks and Support Vector Machines. *Advances in Computational Mathematics*. 13(1). Pp 01–50. Doi:10.1023/a:1018946025316.
- 45- Evgeny Kakanov. Hansjörg Blöchliger & Lilas Demmou. Resource curse in oil exporting countries. OECD Economics Department Working Papers No. 1511. ECO/WKP (2018)59. DOI: <https://dx.doi.org/10.1787/a5012a3d-en>
- 46- Farooq Malik, Zaghum Umar. Dynamic connectedness of oil shocks and exchange rates. *Energy Economics*. 2019. <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2019.104501>
- 47- Farah Elias Elhannani. The effect of oil prices volatility on the expansion of oil exporting countries economies. *ForumFor Economic Studies and Research Journal*. Volume 06. N° 02. 2022. P889-902.
- 48- Fenghua Wen. Xu Gong. Shenghua Cai. Forecasting the volatility of crude oil futures using HAR- type models with structural breaks. *Energy Economics* 59 (2016) 400-413. Doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.eneco.2016.07.014>
- 49- Galesi Alessandro. J. Lombardi Macro. External Shocks and International Inflation Linkages A Global VAR Analysis. European Central Bank. Working paper series. No.1062. June 2009.
- 50- George Filis, Ioannis Chatziantoniou, Financial and monetary policy responses to oil price shocks: evidence from oil-importing and oil-exporting countries. *Rev Quant Finan Acc*. Springer Science Business Media New York 2013. DOI: 10.1007/s11156-013-0359-7.
- 51- Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi. Looking beyond the fiscal: do oil funds bring macroeconomic stability?, *International monetary Fund*. WP/07/96. April2007.

- 52- Gordon I. Atawter, Petroleum. <https://www.britannica.com/science/petroleum>
- 53- Graciela L. Kaminsky. Carmen M. Reinhart & Carlos A. Vegh. When it rains, it pours: Procyclical capital flows and macroeconomic policies. NBER Macroeconomic Annual 2004 . Volume 19.
- 54- Greg Mcfarlane, Oil Price Analysis: The Impact of Supply and Demand. February 24, 2022. <https://www.investopedia.com/articles/investing/100614/oil-price-analysis-impact-supply-demand.asp>
- 55- Gregory.R.G. Some Implications of the Growth of the Mineral Sector .the Australian Journal of Agricultural Economics .Vol 20 .No. 2 .August 1976.
- 56- Hakan Yilmazkuday. Oil price pass-through into consumer price: evidence from U.S. Weekly Data. Journal of international Money and Finance. Volume 119. December 2021. 102494. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2021.102494>
- 57- Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik. Institutions and the resource curse. The economic journal. Vol 116. January 2006. Pp 1-20.
- 58- Hany Abdel-Latif, Rehab A. Osman, Heba Ahmed. Asymmetric impacts of oil price shocks on government expenditures: evidence from Saudi Arabia. Cogent Economic & Finance (2018). 6 :1512835. Pp 1-14. Doi : <https://doi.org/10.1080/23322039.2018.1512835>
- 59- Hibbs, Douglas A. Jr. "Political parties and macroeconomic policy." *The American Political Science Review* 71, no. 4 (1977): 1467-1487.
- 60- Hilde C. Bjornland. Oil price shocks and stock market booms in an oil exporting Country. Scottish journal of political economy. Vol 56. No 2. May 2009. Pp 232-254. Doi: <https://doi.org/10.1111/j.1467-9485.2009.00482.x>
- 61- Hooker. Mark A. What Happened to the Oil Price-Macroeconomy Relationship? Journal of Monetary Economics 38 (1996) 195-213.
- 62- Hooker Mark A. Are Oil Shocks Inflationary?: Asymmetric and Nonlinear Specifications versus Changes in Regime, Journal of Money, Credit, and Banking. Vol 34. No 2. May 2002. Pp 540-561. DOI: 10.1353/mcb.2002.0041
- 63- Hossein Askari .Scheherazade S. Rahman .Noora Arfaa. A View from the Persian Gulf. Global Economy Journal. Volume 12. Issue 1. 2012.
- 64- Hunt Benjamin. The Impact of Rising Energy Prices. International Monetary Fund. March 2006. IMF Country Report No.06/87.
- 65- International Monetary Fund. The role of fiscal institutions in managing the oil revenue boom. Prepared by the fiscal affairs departments. March 05. 2007.
- 66- Jahangir Amuzegar, OPEC's Adaptation to Market Changes. the Middle East Institute Washington. DC. <http://www.mei.edu/>
- 67- James A. Robinson, Ragnar Torvik and Thierry Verdier. Political foundations of the resource curse. Journal of Development Economics 79 (2006). Pp 447-468. DOI: <http://dx.doi.org/10.1016/j.jdeveco.2006.01.008>
- 68- James D. Hamilton. Oil and Macroeconomy Since World War II. The Journal of Political Economy, Vol. 91, No. 2 (Apr. 1983). pp. 228-248.
- 69- James D. Hamilton, Causes and consequences of the oil shock of 2007-2008. Booking paper on Economic Activity. Springer 2009.
- 70- James D. Hamilton. Historical Oil Shocks. NBER Working Paper No. 16790. February 2011. <http://www.nber.org/papers/w16790>
- 71- Jeffrey Frankel. how can commodity exporters make fiscal and monetary policy less procyclical?, Forthcoming, Natural Resources, finance and development, edited by Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason and Amadou Sy. International Monetary Fund, high level seminar on natural resources, finance and development IMF Institute and Central Bank of Algeria. November 4-5.

- 72- Jeremy Ferwerda, Jens Hainmueller, Chad J. Hazlett. Kernel-Based regularized least squares in R (KRLS) and Stata (krls). Journal of statistical software. July 2017. Volume 79. Issue 3. Doi: <http://dx.doi.org/10.18637/jss.v079.i03>
- 73- Jens Hainuller. Chad Hazlett. Kernel regularized least squares: Reducing misspecification bias with a flexible and interpretable machine learning approach. Political Analysis (2014) 22. Pp 143-168. Doi: <https://doi.org/10.1093/pan/mpt019>
- 74- John Baffes. M. Ayhan Kose. Franziska Ohnsorge & Marc Stocker. The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses. March 2015.
- 75- Jean-Pierre Angelier. The Determinants of Oil Prices. Energy Studies Review Vol. 3. No.3. 1991. Printed in Canada.
- 76- Jeffery A. Frankel. the currency- plus- commodity basket: a proposal for exchange rates in oil-exporting countries to accommodate trade shocks automatically. Working Paper 1111. June 2017.
- 77- Jeremy J. Wakeford. The impact of oil price shocks on the South African macroeconomy: history and prospects. Development Policy Research Unit. Conference 18-20 October 2006.
- 78- Juan C. Reboredo. Modelling oil price and exchange rate co-movements. Journal of policy modeling 34 (2012). Pp 419-440. <https://doi:10.1016/j.jpolmod.2011.10.005>
- 79- Jeffrey Davis. Ronaldo Ossowski and Annalisa Fedelino. Fiscal policy formulation and implementation in oil-producing Countries. International Monetary Fund. 2003.
- 80- Jonas Kibala Kuma. Modélisation ARDL, test de cointégration aux bornes et approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels. HAL open science. Janvier (2018). <https://hal.science/cel-01766214>
- 81- Jonathan Mukiza Peter Kansheba, Mutaju Isack Marobhe. Institutional quality and resource-based economic sustainability: the mediation effects of resource governance. SN Business & Economics. (2022).
- 82- Juan M. Ramirez-Cendrero, Eszter Wirth. Is the Norwegian model exportable to combat Dutch disease?. Resources Policy 48(2016) 85-96.
- 83- Kamiar Mohaddes, M. Hashem Pesaran. Oil prices and the global economy: is it different this time around?. International Monetary Fund Working Paper. WP/16/210. November 2016.
- 84- Kaufmann. Robert K. The role of market fundamentals and speculation in recent price changes for crude oil. Energy Policy 39. 2011. 105-115. Doi: 10.1016/j.enpol.2010.09.018
- 85- Keqiang Hou. Dean Mountain. Ting Wu. Oil Price Shocks and Their Transmission Mechanism in an Oil-Exporting Economy: a VAR Analysis Informed by a DSGE Model. Journal of International Money and Finance. 2016. DOI: <http://dx.doi.org/doi:10.1016/j.jimonfin.2016.05.004>.
- 86- Kevin M. Morrison. Natural resources, aid, and democratization: A best-case scenario. Public choice (2007). 131. Pp365-386. DOI 10.1007/s11127-006-9121-1.
- 87- Khalid Ahmed. Niaz Ahmed Bhutto. Muhammad Ramzan Kalhoro: Decomposing the links between oil price shocks and macroeconomic indicators: Evidence from SAARC region. Resources Policy 61. 2019. 423-432.
- 88- Khan Muhammad Arshad. Ayaz Ahmed. Macroeconomic Effects of Global Food and Oil Price Shocks to the Pakistan Economy: A Structural Vector Autoregressive (SVAR) Analysis. the Pakistan Development Review. Vol 50. No 4. Part 2. Winter 2011. Pp 491-511.
- 89- Knut Anton Mork. The long Norwegian boom: dutch disease after all?. NTNU May (2020).
- 90- Lanouar Charfeddine, Karim Barket. Short- and long-run asymmetric effect of oil prices and oil and gas revenues on the real GDP and economic diversification in oil-dependent economics. Energy Economics. 2020. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2020.104680>
- 91- Leblanc Michael, Chinn Menzie David. Do high oil prices presage inflation? The evidence from G-5 Countries. February 19. 2004.

- 92- Ljubo Jurcic, Hrvoje Josic, Mislav Josic. Testing Rybczynski Theorem: An Evidence from The Selected European Transition Countries. Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy. Vol 4. No 10. October2013. E-ISSN2039-2117. ISSN2039-9340. Doi:10.5901/mjss. 2013.v4n10p99. <https://escholarship.org/content/qt9rr929sm/qt9rr929sm.pdf>
- 93- Luis J. Álvarez. Samuel Hurtado. Isabel Sánchez. Carlos Thomas. The impact of oil price changes on Spanish and euro area consumer price inflation .Economic Modelling28 .2011. pp422-431.
- 94- Luiz Carlos Bresser-Pereira. Neutralizing the dutch disease. SAO Paulo school of economics. Working paper476. 2018.
- 95- Lutz Kilian. The economic effects of energy price shocks .University of Michigan and CEPR. July12 .2008.
- 96- Lutz Kilian. not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market. American Economic Review 2009. 99:3. pp1053-1069. <http://www.aeaweb.org/articales.php?doi=10.1257/aer.99.3.1053>
- 97- Lutz Kilian. (2010), Oil price volatility: Origins and effects. WTO staff working paper. (No- ERSD-2010-02). Doi: <http://dx.doi.org/10.30875/9b9f6bc8-en>
- 98- Lutz Kilian. Why did the price of oil fall after June2014?. Voxeu.org. 25 Feb 2015. <https://cepr.org/voxeu/columns/why-did-price-oil-fall-after-june-2014>
- 99- Lutz Kilian. Oil Price Shocks: Causes and Consequences. the Annual Review of Resource Economics (2014). Pp133-154.
- 100- Lutz Kilian. Thomas K. Lee. Quantifying the speculative component in the real price of oil: the role of global oil inventories. Journal of international money and finance42 (2014). Pp 71-87. Doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.jimonfin.2013.08.005>
- 101- Malebogo Bakwena. Philip Bodman. Thanh Le. Kam Ki Tang. Avoiding the resource curse: the role of institutions. Macroeconomics Research Group. ISSN1833-4474.
- 102- Malika Pant. Alberto Behar. Outlook for the global oil market and the implications for Saudi Arabia. International Monetary Fund. 18 mars 2015.
- 103- Mamdouh Abdelmoula Mohamed Abdelsalam, Oil price fluctuations and economic growth: the case of MENA countries. Published in review of economics and political science. <https://www.emerald.com/insight/2631-3561.htm>. ISSN: 2632-3561. DOI:10.1108/REPS.12.2019.0163. (2020).
- 104- Mamdouh G. Salameh, Oil Crises, Historical Perspective, Encyclopedia of Energy. Volume 4. 2014.
- 105- Marc-Antoine Adam. La maladie hollandaise : une étude empirique appliquée à des pays en développement exportateurs de pétrole. Université de Montréal .(2003).
- 106- Marco V. Sánchez. Welfare effects of rising oil prices in oil-importing developing countries. The Developing Economies 49. No.3. (September 2011). Pp 321-346. Doi: <https://doi.org/10.1111/j.1746-1049.2011.00137.x>
- 107- Mario Arturo Ruiz Estrada. Donghyun Park. Muhammad Tahir. Alam Khan. Simulations of US-Iran war and its impact on global oil price behavior. Borsa Istanbul Review 20-1. 2020. Pp 1-12. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.bir.2019.11.002>
- 108- Marie Charrel. Comment les chocs pétroliers bouleversent l'économie mondiale. Publié le 22 mars 2022 à 05h45. https://www.lemonde.fr/economie/article/2022/03/22/comment-les-chocs-petroliers-bouleversent-l-economie-mondiale_6118554_3234.html
- 109- Mert Ural. The impact of the global financial crisis on crude oil price volatility. Journal of management and economics studies. Vol: 14. Issue: 2. Doi: <http://dx.doi.org/10.11611/JMER810>.
- 110- Moshiri Saeed. Asymmetric effects of oil price shocks in oil-exporting countries: the role of institution. OPEC Energy Review. Volume 39. Issue 2. Pp 222-246. Doi: <https://doi.org/10.1111/opec.12050>

- 111- Michael L. Ross. What have we learned about the resource curse?. Annual Review of Political Science. Vol 19. Pp 239-259 (May 2015). Doi: <https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-052213-040359>
- 112- Michael L. Ross. The political economy of the resource curse. World Politics. Vol 51. No 2. January 1999. Pp 297-322.
- 113- Michael P. Clements. David F. Hendry. Forecasting with difference-stationary and trend-stationary models. Econometrics Journal (2001). Volume 4. Pp. S1-S19. time series and panel data with Stata 15.1. Springer (2019). <https://doi.org/10.1007/978-981-32-9019-8>
- 114- Milan Brahmabhatt, Otariano Canuto and Ekaterina Vostroknutova. Dealing with dutch disease. Economic Premise. The World Bank. June 2010. Number 16
- 115- Neha Sehgal. Krishan K. Pandey. Aftermath of 2008 Financial Crisis on Oil Prices, in Proceedings of the 7th International Joint Conference on Knowledge Discovery, Knowledge Engineering and Knowledge Management (IC3K2015). Volume1. pages 235-240. ISSN: 978-989-758-158-8.
- 116- Nese Erbil. Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing Countries? IMF Working Paper. WP/11/171. July 2011.
- 117- Nicholas Apergis, Mohamed Sami Ben Ali. Corruption, rentier states and economic growth where do the GCC Countries Stand?. Springer (2020). Doi: https://doi.org/10.1007/978-981-15-6058-3_6
- 118- Norio Usui. How effective are oil funds? Managing resource windfalls in Azerbaijan and Kazakhstan. Asian Development Bank. ERD Policy Brief No 50. December 2007.
- 119- Obindah Gershon, Nnaemeka Emmanuel Ezenwa & Romanus Osabohien. Implications of oil price shocks on net oil-importing African countries. Heliyon5 (2019) e02208. Doi: <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2019.e02208>
- 120- Okunoye. Ismaila Hamed. Sabuur. Oil Price Shock and Fiscal- Monetary Policy Variables in Nigeria: A Structural VAR Approach. Munich Personal RePEc Archive. 27 July 2020. Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/104145>
- 121- Olajide S. Oladipo. Oil price shocks and macroeconomic activities: evidence from an oil dependent exporting economy. Int. J. Business and Emerging Markets. VOL 5. No 3. 2013.
- 122- Olivier J. Blanchard. Jordi Gali, The Macroeconomic effects of oil shocks: why are the 2000s so different from the 1970s?. NBER Working Paper Series No. 13368. September 2007.
- 123- Oliver Blanchard. Rabah Arezki. The 2014 oil price slump: seven key questions. <https://cepr.org/voxeu/columns/2014-oil-price-slump-seven-key-questions>
- 124- Olson, Mancur. *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups*. Harvard University Press, 1965.
- 125- Opec: What is it and what is happening to oil prices?. 03 April 2023. <https://www.bbc.com/news/business-61188579>
- 126- Organization of the Petroleum Exporting Countries, World Oil Outlook 2015. ISBN 978-3-9503936-0-6. https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO%202015.pdf
- 127- Owen Barder. Apolicymaker's guide to dutch disease what is dutch disease and it a problem. Working paper number 91. July 2006.
- 128- Pack Hung Mo. Corruption and economic growth. Journal of comparative economics 29. Pp 66-79. (2001). Doi: 10.1006/jcec.2000.1703
- 129- Paolo Manasse, Procyclical fiscal policy: shocks, rules, and institutions- Aview from MARS. IFM working paper. WP/06/27. 2006.
- 130- Paresh Kumar Narayan. Xiujian Peng. Japan's fertility transition: empirical evidence from the bounds testing approach to cointegration. Japan & World economy 19 (2007). Pp 263.278. Doi: <http://dx.doi.org/10.1016/j.japwor.2006.02.002>

- 131-** Paresh Kumar Narayan. The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests. *Applied economics* (2005). Vol 37. Pp 1979-1990. Doi: [10.1080/00036840500278103](https://doi.org/10.1080/00036840500278103)
- 132-** Paul Collier. The political economy of natural resources. *Social Research*. Winter 2010. Vol 77. No 4. Pp 1105-1132.
- 133-** Pesaran M. Hashem. Youngcheol Shin & Richard J. Smith. Bound testing approaches to the analysis of the level relationships. *Journal of Applied Econometrics*. Vol 16. Pp 289-326. (2001). Doi: 10.1002/jae.616
- 134-** Peter C. B. Phillips and Pierre Perron. Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika* (1988). 75. 2. Pp 335-346.
- 135-** Petrus Olander. Economic diversification and institutional quality-issues of concentrated interests. Springer (2019). Doi: <https://doi.org/10.1007/s12116-019-09287-0>
- 136-** Philip K. Verleger. Jr. Arthur Okun. Robert Lawrence. Christopher Sims, Robert Hall and William Nordhaus, The U.S. Petroleum Crisis of 1979, *Bookings Papers on Economic Activity*. Vol. 1979. No2 (1979). Pp 463-476. Doi: <https://doi.org/10.2307/2534392>.
- 137-** Quanying Lu. Yuze Li. Jian Chai. Shouyang Wang. Crude oil price analysis and forecasting: A perspective of “new tringle”. *Energy Economics* (2020). Doi: <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2020.104721>
- 138-** Rabah Arezki and Frederick Van Der Ploeg. Can the natural resource curse be turned into a blessing? The role of trade policies and institutions. *IMF Working paper WP/07/55*. March 2007.
- 139-** Rabah Arezki, Markus Brückner. Oil rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions. *Research Paper No. 2001-07*. January 2011.
- 140-** Rabah Arezki, Kirk Hamilton & Kazim Kozimov. Resource windfalls .macroeconomic stability and growth: the role of political institutions. *IMF Working Paper*. WP/11/142. (2011).
- 141-** Refafa Brahim. Adouka Lakhdar. L’Impact de variation des prix des Hydrocarbures sur la Croissance Economique en Algérie. *Revue Algérienne d’Economie et du Management*. Vol 08. N°02. 2017.
- 142-** Robert B. Barsky. Lutz Kilian. Oil and Macroeconomy Since the 1970s. *Journal of economic Perspectives*. Volume 18. Number 4. Fall 2004. Pp 115-134.
- 143-** Ricky Lam. Leonard Wantchekon. Political Dutch disease. *Working paper*. April 2003. Pp 01-22.
- 144-** Rifkin RM. Lippert RA (2007). Notes on Regularized Least Squares. Technical report, MIT Computer Science and Artificial Intelligence Laboratory.
- 145-** Sadok Achour, Rimi Okba. The impact of corruption on the economic growth of the Arab Countries during the period 2012-2021. *El-Manhel Economy*. Volume 06. Number 01. June 2023. University of el oued. Algeria.
- 146-** Saidi Amer Berrezug, Marif Mohamed. The effect of corruption on economic growth in Arabia oil and non-oil Countries for the period 2007-2017. *AFAQ Review of Research and Studies*. Volume04/ N°:2 (2021). Pp 36-51
- 147-** Sajjad Faraji Dizaji. The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy). *International Institute of social studies*. Working paper No.540. Volume 540. Pp 1-41. May 2012.
- 148-** Sajal Ghosha and Kakali Kanjilal. Oil price shocks on Indian economy: evidence from Toda Yamamoto and Markov regime-switching VAR, *Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies*. (2014) Vol. 7. No.1. 122–139. <http://dx.doi.org/10.1080/17520843.2013.85633>.
- 149-** Samuel Asumadu Sarkodie. Phebe Asantewaa Owusu. How to apply the novel dynamic ARDL simulations (dynardl) and Kernel-based regularized last squares (krls). *MethodsX* 7 (2020) 101160. Published by Elsevier.
- 150-** Sarah M. Brooks & Marcus J. Kurtz. Oil and Democracy: Endogenous Natural Resources and Political “Resource Curse”. *International Organization*. Spring 2016. Vol 70. No 2. Pp 279-311.

- 151- Saraly Andrade de Sá. Joaquin Morales Belpaire. The Role of natural resources curse in preventing development in politically unstable Countries: case studies of Angola and Bolivia. Development Research Working Paper Series. No.11.2007.
- 152- Sebastian Kripfganz. Daniel C. Schneider. Response surface regressions for critical value bounds and approximate p-value in equilibrium correction models. Oxford bulletin of economics and statistics. (2020). Doi: 10.1111/obes.12377.
- 153- Seddiki Safia, Kiheli Aicha Selma. Oil Price Shocks and Algeria Economy « Evidence from the New Economic Model ». Roa Iktissadia Review ISSN 2253-0088. V09 (01)/2019.
- 154- Serhani Warda. The Effect of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Oil Exportes in MENA Region using PANEL approach during the period (1980-2004). Revue des sciences commercials. Vol 21. N°1. Jun 2022. Pp 42-56.
- 155- Shebonti Ray Dadwal, The Global Oil Market After 9/11: On the Brink of a Crisis? Strategic Analysis. 16July 2008. Pp 1059-1070. DOI:10.1080/09700160108459021. <http://dx.doi.org/10.1080/09700160108459021>
- 156- Shehu Usman Rano, Aliyu, Oil price shocks and the macroeconomy of Nigeria: A Non-linear Approach. MPRA paper. No.18726. 09November 2009. Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/18726/>
- 157- Shishkova Ivelina. Startiev Dicho. Kolev Iliyan Venkov. Nenov Svetoslav. Nedanovski Dimitar. Atanassov Krassimir. Ivanov Vitaly and Ribagin Simeon. Challenges in petroleum characterization- A Review. Energies. 2022. 15. 7765. Doi: <https://doi.org/10.3390/en15207765>
- 158- Sinem Sonmez. The Macroeconomic response to oil price shocks from 1970-2013. Submitted to the new school for social research of the new school in partial fulfilment of the requirements for the degree of doctor of philosophy. Published by Proquest. May 2016.
- 159- Simeon Oludiran Akinleye and Stephen Ekpo. Oil Price Shocks and Macroeconomic Performance in Nigeria. *economia Mexicana nueva época*, Vol. época (II) 2013. Pp 565-624.
- 160- Soren Jordan. Andrew Q. Philips. Cointegration testing and dynamic simulations of autoregressive distributed lag models. The Stata Journal (2018) 18. Number 4. Pp 902-923. DOI: <http://dx.doi.org/10.1177/1536867X1801800409>
- 161- Stephanie Dunn and James Holloway. The Pricing of Crude Oil. Reserve bank of Australia Bulletin. 2012.
- 162- Steven Kettell .Oil Crisis <https://www.britannica.com/contributor/Steven-Kettell/9346392>
- 163- Steinar Holden. Avoiding the resource curse the case Norway. Energy Policy 63 (2013). Pp 870-876.
- 164- Svein Oskar Lauvsnes. Dutch disease in the Norwegian agricultural sector. Review of agricultural, food and environmental studies (2021) 102. Pp 25-57. Doi: <https://doi.org/10.1007/s41130-020-00132-w>
- 165- Ted Hessing. Normal probability plot. Six sigma study guide articles. <https://sixsigmastudyguide.com/normal-probability-plot/>
- 166- Tejvan Pettinger. Dutch disease. Economics help. 15 November 2017. <https://www.economicshelp.org/blog/11977/oil/dutch-disease/>
- 167- Ugo Fasano. Review of the esperience with oil stabilization and saving fund in selected Countries. International Monetary Fund Working Paper WP/00/112. 2000.
- 168- Usman Mohammed. Corruption in Nigeria: A challenge to sustainable development in the fourth Republic. European Scientific Journal. February 2013. Vol 19. No.4. ISSN: 1857-7881 (Print) e-ISSN: 1857-7431. Pp118-137.
- 169- Victoriia Alekhina and Naoyuki Yoshino. Impact of world oil prices on an energy exporting economy including monetary policy. ADB Institute working paper series. No 822. March 2018.
- 170- Victor Menaldo. The institutions curse natural resources, political, and development. Cambridge of University Press. (2016).

- 171- Wee Chian Koh. Oil price shocks and macroeconomic adjustments in oil-exporting countries. *International Economics & Economics Policy*. Springer. Published online: 06 January 2016. DOI:10.1007/s10368-015-0333-z.
- 172- Wee Chian Koh. Fiscal policy in oil-exporting Countries: the roles of oil funds and institutional quality. *Review of Development Economics*. 2016.
- 173- Weiqi Tang, Libo Wu, Zhong Xiang Zhang. Oil price shocks and their short- and long -term effects on the Chinese economy. *Energy Economics*. 21January 2010. Doi: 10.1016/j.eneco.2010.01.002
- 174- Wolfgang Mostert. Factors influencing the international Price in the Medium to Long-Term.
- 175- Yasmina Guechari, The effect of oil price shocks on the Algeria economy. *Revue des Sciences Humaines*. No : 47. Juin 2017.
- 176- Yang Yang, Zhen Liu, Hayot Berk Saydaliev, Sajid Iqbal. Economic impact of crude oil supply disruption on social welfare losses and strategic petroleum reserves. *Resources Policy* 77 (2022) 102689. Doi: <http://doi.org/10.1016/j.resourpol.2022.102689>
- 177- Yousif M. Mohammad Alameen. The Norwegian oil experience of economic diversification: a comparative study with Gulf oil. *European Journal of Business and Management*. Vol 8. No 15. (2016).
- 178- Yudong Wang, Chongfeng Wu, Li Yang. Oil price shocks and stock market activities: evidence from oil-importing and oil-exporting countries. *Journal of Comparative Economics* 41. (2013). Pp 1220-1239.
- 179- Yumeng Sun. Impacts of Wars on Oil Prices. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*. Volume 670. (2022). <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>
- 180- Zekeriya Yildirim, Arif Arifli. Oil price shocks, exchange rate and macroeconomic fluctuation in a small oil-exporting economy: Evidence from Azerbaijan. *Journal Pre-proof*. 2020. <https://doi.org/10.1016/j.energy.2020.119527>.
- 181- Zeynep Beyza Kilic. Russia-Ukraine war pushes oil prices to new highs in week ending March 4. Anadolu Agency. 04-03-2022. <https://www.aa.com.tr/en/energy/oil/russia-ukraine-war-pushes-oil-prices-to-new-highs-in-week-ending-march-4/34774>
- 182- Zhanar Nurgazina, Qingbin Guo, Uzair Ali, Mustafa Tefvik Kartal, Arif Ullah and Zaid Ashiq Khan. Retesting the influences on CO2 emissions in China: evidence from Dynamic ARDL approach. *Frontiers in environmental science*. 25 May 2022. Doi: <https://doi.org/10.3389/fenvs.2022.868740>

Theses:

- 1- Attouchi Manel, Chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en Algérie : Etude économétrique. Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en sciences économiques LMD. Spécialité Economie de développement. Université Djillali liabes de Sidi Bel Abbes. 2019/2020.
- 2- Nakoumdé Ndoumtara, Boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre général calculable. Thèse de Doctorat Nouveau Régime en Sciences Economiques. Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I. juin 2007.

Sites :

- 1- Connaissance des énergies. Agence international de l'énergie <https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/agence-internationale-de-lenergie-ai>.
- 2- U.S. Energy Information Administration, Energy & Financial Markets What Drives Crude Oil Prices? Independent Statistics & Analysis. <https://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/supply-nonopec.php>
- 3- U.S. Energy Information Administration. Refinitiv an LSEG Business.
- 4- https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm
- 5- <https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/choc-petrolier>

- 6- United States Department of State Oil Embargo 1973-1974, office of the historian. May 09. 2017. July18. 2022. <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo>
- 7- <https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/choc-petrolier>
- 8- IEA, Oil Market Report-October 2022. Flagship report-October 2022.
- 9- <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-october-2022>
- 10- <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/dutch-disease>
- 11- <https://www.imf.org/external/pubs/nft/2002/govern/>. 17/08/2023 at 23:14.
- 12- <https://www.transparency.org/en/cpi/2022>.
- 13- <https://www.transparency.org/ar/press/2022-corruption-perceptions-index-reveals-scant-progress-against-corruption-as-world-becomes-more-violent>
- 14- <https://www.alaraby.co.uk/economy/2022>
- 15- https://en.wikipedia.org/wiki/Normal_probability_plot
- 16- <https://www.itl.nist.gov/div898/handbook/eda/section3/normprpl.htm>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

الملحق رقم (01-01): نتائج إختبار ديكي فولر المطور

الملحق رقم (01-01-01): نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 52
Variable: lngdp Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-2.728	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0694.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (02-01-01): إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة سعر النفط

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 52
Variable: lnoilp Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-2.899	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0455.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (03-01-01): إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة الإنفاق الحكومي

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 52
Variable: lngov Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-2.752	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0655.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04-01-01): إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة إجمالي عدد السكان

```
Dickey-Fuller test for unit root          Number of obs = 52
Variable: lnpop                          Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0
```

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-8.283	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (05-02-01): إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

```
Dickey-Fuller test for unit root          Number of obs = 52
Variable: lnreer                          Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0
```

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-0.823	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.8122.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (06-01-01): إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة الكتلة النقدية

```
Dickey-Fuller test for unit root          Number of obs = 52
Variable: lnM2                            Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0
```

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-3.166	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0220.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (01-02): نتائج إختبار فلييس بيرون

الملحق رقم (01-02-01): إختبار فلييس بيرون لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 52
Variable: lngdp Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

	Test statistic	Dickey-Fuller critical value		
		1%	5%	10%
Z(rho)	-0.932	-18.936	-13.316	-10.712
Z(t)	-2.577	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0979.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (01-02-02): إختبار فلييس بيرون لسلسلة سعر النفط

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 52
Variable: lnoilp Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

	Test statistic	Dickey-Fuller critical value		
		1%	5%	10%
Z(rho)	-6.302	-18.936	-13.316	-10.712
Z(t)	-2.945	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0404.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (01-02-03): إختبار فلييس بيرون لسلسلة الإنفاق الحكومي

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 52
Variable: lngov Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

	Test statistic	Dickey-Fuller critical value		
		1%	5%	10%
Z(rho)	-1.160	-18.936	-13.316	-10.712
Z(t)	-2.506	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.1141.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (04-02-01): إختبار فلييس بيرون لسلسلة إجمالي عدد السكان

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 52
Variable: lnpop Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(rho)	-0.745	-18.936	-13.316	-10.712
Z(t)	-4.333	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0004.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (05-02-01): إختبار فلييس بيرون لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 52
Variable: lnreer Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(rho)	-1.608	-18.936	-13.316	-10.712
Z(t)	-0.955	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.7693.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (06-02-01): إختبار فلييس بيرون لسلسلة الكتلة النقدية

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 52
Variable: lnM2 Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(rho)	-0.754	-18.936	-13.316	-10.712
Z(t)	-2.922	-3.577	-2.928	-2.599

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0428.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (02): نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

الملحق رقم (01-02): نتائج إختبار ديكي فولر المطور

الملحق رقم (01-01-02): إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 51
Variable: D.lngdp Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-5.218	-3.579	-2.929	-2.600

Mackinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (02-01-02): إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة الإنفاق الحكومي

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 51
Variable: D.lngov Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-5.221	-3.579	-2.929	-2.600

Mackinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (03-01-02): إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 51
Variable: D.lnreer Number of lags = 0

H0: Random walk without drift, d = 0

Test statistic	Dickey-Fuller critical value			
	1%	5%	10%	
Z(t)	-5.001	-3.579	-2.929	-2.600

Mackinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (02-02): نتائج إختبار فليبس بيرون

الملحق رقم (01-02-02): إختبار فليبس بيرون لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 51
Variable: D.lngdp Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

	Test statistic	Dickey-Fuller critical value		
		1%	5%	10%
Z(rho)	-37.053	-18.918	-13.308	-10.706
Z(t)	-5.245	-3.579	-2.929	-2.600

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (02-02-02): إختبار فليبس بيرون لسلسلة الإنفاق الحكومي

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 51
Variable: D.lngov Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

	Test statistic	Dickey-Fuller critical value		
		1%	5%	10%
Z(rho)	-36.852	-18.918	-13.308	-10.706
Z(t)	-5.235	-3.579	-2.929	-2.600

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (03-02-02): إختبار فليبس بيرون لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

Phillips-Perron test for unit root Number of obs = 51
Variable: D.lnreer Newey-West lags = 3

H0: Random walk without drift, d = 0

	Test statistic	Dickey-Fuller critical value		
		1%	5%	10%
Z(rho)	-33.371	-18.918	-13.308	-10.706
Z(t)	-4.942	-3.579	-2.929	-2.600

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03): نتائج تحديد درجة التأخر الأمثل

Lag-order selection criteria

Sample: 1972 thru 2022

Number of obs = 51

Lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	14.5407				2.9e-08	-.334928	-.24808	-.107654
1	521.488	1013.9	36	0.000	2.8e-16	-18.8034	-18.1955	-17.2125
2	648.673	254.37*	36	0.000	8.2e-18*	-22.3793*	-21.2503*	-19.4248*

* optimal lag

Endogenous: lngdp lnoilp lngov lnreer lnm2 lnpop

Exogenous: _cons

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (04): نتائج تقدير كل من نموذج المدى الطويل ونموذج المدى القصير

. ardl lngdp lnoilp lngov lnreer lnm2 lnpop, maxlag(1 1 1 1 1 1) nocons ec1 regstore(res)

ARDL(1,1,0,1,0,0) regression

Sample: 1971 thru 2022

Number of obs = 52

R-squared = 0.9210

Adj R-squared = 0.9066

Root MSE = 0.0527

Log likelihood = 83.596755

	D.lngdp	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
ADJ						
	lngdp					
	L1.	-.2316221	.0751632	-3.08	0.004	-.3831035 - .0801406
LR						
	lnoilp					
	L1.	.2904662	.1315199	2.21	0.032	.0254053 .5555271
	lngov					
	L1.	.932601	.2127004	4.38	0.000	.5039314 1.361271
	lnreer					
	L1.	-.6659432	.2541414	-2.62	0.012	-1.178132 -.1537548
	lnm2					
	L1.	-.3963743	.2976781	-1.33	0.190	-.996305 .2035564
	lnpop					
	L1.	.919617	.3819698	2.41	0.020	.1498074 1.689427
SR						
	lnoilp					
	D1.	-.1980304	.0260782	7.59	0.000	-.1454733 -.2505875
	lngov					
	D1.	-.216011	.0636531	3.39	0.001	-.0877266 -.3442953
	lnreer					
	D1.	-.4610219	.0745848	-6.18	0.000	-.6113376 -.3107061
	lnm2					
	D1.	-.091809	.0482912	-1.90	0.064	-.1891336 .0055155
	lnpop					
	D1.	.2130036	.040485	5.26	0.000	.1314113 .2945958

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج

```
White's test
H0: Homoskedasticity
Ha: Unrestricted heteroskedasticity

chi2(44) = 47.98
Prob > chi2 = 0.3146

Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test
```

Source	chi2	df	p
Heteroskedasticity	47.98	44	0.3146
Skewness	9.43	8	0.3076
Kurtosis	0.91	1	0.3403
Total	58.32	53	0.2863

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (06): نتائج تقديرات نموذج المحاكاة الديناميكية ARDL

Option ec specified, dependent variable to be run in differences
Suppress constant specified

Source	SS	df	MS	Number of obs =	52
Model	1.42706239	10	.142706239	F(10, 42) =	50.31
Residual	.119133703	42	.002836517	Prob > F =	0.0000
Total	1.54619609	52	.02973454	R-squared =	0.9230
				Adj R-squared =	0.9046
				Root MSE =	.05326

dLnGDP	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
L1_LnGDP	-.2507919	.0899318	-2.79	0.008	-.4322817 -.0693022
D_LnOILP	.1950616	.026711	7.30	0.000	.1411567 .2489666
L1_LnOILP	.0635795	.0204437	3.11	0.003	.0223225 .1048365
D_LnGOV	.2131522	.0817424	2.61	0.013	.0481894 .378115
D_LnREER	-.4689822	.0798768	-5.87	0.000	-.6301802 -.3077842
D_LnM2	.0304723	.1310354	0.23	0.817	-.2339678 .2949125
L1_LnGOV	.240391	.0752629	3.19	0.003	.0885043 .3922777
L1_LnREER	-.1409247	.0594763	-2.37	0.022	-.2609526 -.0208968
L1_LnM2	-.0916009	.0486476	-1.88	0.067	-.1897757 .006574
L1_LnPOP	.2059242	.0479702	4.29	0.000	.1091165 .3027319

```
Please wait:
dynardl is currently creating 5000 simulations across 30 time points (30)
|-----| 1 |-----| 2 |-----| 3 |-----| 4 |-----| 5
..... 50
file dynardl_results.dta saved
frame name default already exists
r(110);
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.

الملحق رقم (07): نتائج المشتقات النقطية باستخدام Krls

```
. krls LnGDP LnOILP LnGOV LnREER LnM2 LnPOP, graph
Iteration = 1, Looloss: 53.6045
Iteration = 2, Looloss: 39.36423
Iteration = 3, Looloss: 27.04315
Iteration = 4, Looloss: 17.54531
Iteration = 5, Looloss: 10.87225
Iteration = 6, Looloss: 6.516078
Iteration = 7, Looloss: 3.844937
Iteration = 8, Looloss: 2.29193
Iteration = 9, Looloss: 1.424197
Iteration = 10, Looloss: .9496812
Iteration = 11, Looloss: .689533
```

Pointwise Derivatives

```
Number of obs = 53
Lambda = .1248
Tolerance = .053
Sigma = 5
Eff. df = 10.82
R2 = .9981
Looloss = .4544
```

LnGDP	Avg.	SE	t	P> t	P25	P50	P75
LnOILP	.147215	.030252	4.866	0.000	.032633	.119659	.29741
LnGOV	.163973	.013314	12.316	0.000	.077823	.165754	.254394
LnREER	-.00708	.062155	-0.114	0.910	-.16653	.016548	.143767
LnM2	.181446	.01056	17.183	0.000	.088393	.200151	.264606
LnPOP	1.77539	.077691	22.852	0.000	.964301	2.17775	2.5285

```
(bin=7, start=-.47544649, width=.15734416)
(bin=7, start=-.0273586, width=.04792643)
(bin=7, start=-.68418067, width=.18428705)
(bin=7, start=-.01078582, width=.04518952)
(bin=7, start=-.15990132, width=.4202005)
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA.